

الشيخ

المُلَخَّصُ فِي

مَعْرِفَةُ عَلَمِ الْجَدِيدِ

لِلْإِمَامِ الْمُحَدِّثِ الْفَقِيهِ

رَضِيَ الدِّينُ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الظَّاهِرِيِّ الْمَكِّيِّ

الْمَوْلُودِ سَنَةِ ٦٣٦ هـ وَالْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٧٢٢ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

الدُّكْتُورُ عَوَّادُ الْخَلِيفِ

أَسَاطِدُ الْحَدِيثِ وَغُلُومُهُ الْمُشَارِكُ

وَرِئِيسُ قِسْمِ أَصُولِ الدِّينِ بِمَجْلَعَةِ الشَّارِقَةِ

الْعَتِيقُ

لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوَزُّعِ

المُلَخَّصُ فِي
مَعْرِفَةِ عِلْمِ الْحَدِيثِ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م



المُنَوَّن للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.

بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٧١٩

هاتف: ٩٦١/٧١٢٤٢٤٢٧..

Email: info@alunwan.net

Website: www.alunwan.net

المُلَخَّصُ فِي مَعْرِفَةِ عِلْمِ الْحَدِيثِ

لِلإِمَامِ الْمُحَدِّثِ الْفَقِيهِ
رَضِيَ الدِّينُ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الطَّبْرِيِّ الْمَكِّيِّ
الْمَوْلُودِ سَنَةَ ٦٣٦ هـ وَالْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٢٢ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ
الدَّكْتُورُ عَوَّادُ الْخَلِيفِ

أَسَازُ الْحَدِيثِ وَعِلْمِيَّةُ الْمَشَارِكِ
وَرِيسُ قِيسِ أَصُولِ الْإِسْلَامِ بِجَامِعَةِ الشَّارِقَةِ

الْعَمَلِيَّةُ
لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ



الافتتاحية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربَّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه، واتَّبَع هُداه إلى يوم الدين.

أما بعد :

فكنت قد حظيت في العام الفائت - أثناء رحلة علمية لإسبانيا في خزائن مكتبة دير الأسكوريال - بنسخة خطية نفيسة من كتاب «المنتخب في علم الحديث» للمحدث الإمام رضي الدين الطبري الشافعي رحمه الله تعالى، وقد نسخ تلك النسخة بخطه الأندلسي الجميل الكاتب الأديب الشاعر محمد بن سماك العامليّ الغرناطيّ، وأجازه بروايتها خطيب الجامع الأكبر بغرناطة أبو علي عمر بن علي القرشي عن مُتَخَبِّها رضي الدين الطبري.

وبعد نسخي للمنتخب ودراستي وتحقيقي له، تبين لي أن المحدث رضي الدين الطبري إنما انتخبه من كتاب آخر له سمّاه «الملخص في معرفة علم الحديث» والذي لخص فيه

كتاب ابن الصلاح «معرفة أنواع علم الحديث»؛ فأخذت أبحث عن أصل «المنتخب» وهو «الملخص في معرفة علم الحديث».

وقد تيسر في أيامنا هذه - والله الحمد - إمكانية البحث والسؤال في العديد من المكتبات العامة وخزائن المخطوطات في شتى بقاع المعمورة، بل والتصوير منها قبل أن تبرح مكانك، بما تيسر من وسائل بحث تقنية قربت البعيد وجعلته رهن إشارة أو لمسة من أصبعك، فتبين بعد البحث أن «الملخص» لرضي الدين الطبري - والذي انتخب منه كتابه «المنتخب» - موجود في مكتبة الأمير سلمان بجامعة الملك سعود بالرياض.

ثم يسر الله ﷻ الحصول على نسخة ملونة غاية في الوضوح، وهو هذا الكتاب الذي بين يديك والذي رواه عن رضي الدين الطبري وسمعه منه عدد من العلماء والمحدثين، وذكروا ذلك في كتبهم كما سيأتي.

وقد كان لي شرف تحقيق الكتابين «الملخص» و«المنتخب»، والله الحمد والفضل، وأسأله سبحانه أن يكتب لهذا العمل القبول، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

وصلّى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

كتبه

الدكتور عوّاد الخليف

في جامعة الشارقة ١٤٣٣هـ

almadeena@hotmail.com

أولاً : قسم الدراسة

ويشتمل على :

١ - ترجمة موجزة لرضي الدين الطبري .

٢ - وصف الكتاب وأهميته :

أ - اسم الكتاب .

ب - محتوى الكتاب .

ج - أهمية الكتاب .

٣ - وصف النسخة الخطية .

٤ - توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

٥ - منهجي في التحقيق .

٦ - صور من النسخ الخطية .

ترجمة موجزة لرضي الدين الطبري^(١)

اسمه وكنيته ونسبه:

هو الإمام العالم المحدث الفقيه المجاور، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن محمد الطبري، ثم المكي، الشافعي، إمام مقام إبراهيم عليه السلام، وهو مقام الشافعية بالمسجد الحرام.

مولده:

في سنة ست وثلاثين وست مئة من الهجرة النبوية.

نشأته وأسرته:

نشأ في أسرة عريقة في العلم، فعائلة الطبري أبناؤها توارثوا مناصب إمامة مقام الشافعية بالمسجد الحرام وخطابته، وقضاء مكة لعدة قرون.

(١) انظر: «مستفاد الرحلة» ص ٣٩٤، و«العقد الثمين» ٢٤٠/٣، و«ذيل التقييد» ٣٠/٢، و«معجم الشيوخ الكبير» ١٥١/١، و«المعجم المختص» ص ٦٢، و«سير أعلام النبلاء» ٢٦٩/٢٣، و«العبر» ٦٤/٤، و«الوافي بالوفيات» ٨٣/٦، و«مرآة الجنان» ١٦٠/٤، و«البداية والنهاية» ١١٨/١٤، و«الدرر الكامنة» ٦٠/١، و«لحظ الألفاظ» ص ٦٨، و«المنهل الصافي» ٢٩/١.

شيوخه :

كثُر، منهم :

- المسند أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي حرمي المكي
الكاتب العطار^(١).

وسمع منه «صحيح البخاري» - خلا من قوله: ﴿وَإِلَى
مَدِينِ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ [الأعراف: ٨٥] إلى باب مبعث النبي ﷺ - ،
ونسخة أبي معاوية الضرير، وبكار بن قتيبة، ونسخة أبي مسهر،
ويحيى بن صالح الوحاظي، وفضل من اسمه أحمد ومحمد
لابن بكير، والمجالس المكية للميانشي.

- شعيب بن يحيى بن أحمد بن محمد، أبو مدين
القيرواني^(٢)، ابن الزعفراني، التاجر المجاور بمكة.

سمع منه «الأربعين الثفية»، و«البلدانية» للسلفي.

- ابن الجُمَيْزِيَّ بهاء الدين أبو الحسن علي بن هبة الله
اللّخميّ المصريّ الشافعيّ^(٣).

سمع منه «اختلاف الحديث» للشافعي، و«الثقفيات»،
والأول من «جامع عبد الرزاق»، والثاني من «حديث سعدان»،
والرّابع من «الإغراب» للنسائي، والسادس والسابع والثامن

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٢٦٩/٢٣.

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٢٦٨/٢٣.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٢٥٣/٢٣.

من «المَحَامِلِيَّات»، والسابع من «حديث ابن السَّمَاك»، و«جزء سفيان بن عيينة»، و«جزء القزَّاز»، و«جزء مطيّن»، و«فوائد العراقيّين» للنَّقَّاش، و«مسلسلات ابن شاذان»، و«غرائب مالك» لدعلج، و«ثمانين الآجريّ».

- عمّه يعقوب بن أبي بكر الطَّبْرِيّ^(١).

وسمع عليه «سنن أبي داود» و«جامع الترمذيّ».

- محمّد بن عمر بن خليل بن إبراهيم العسقلانيّ.

وسمع عليه «مسند الدَّارميّ».

وقد أجاز له: ابن المقير، وابن الصّلاح، وابن ياقوت، وأحمد بن محمّد بن الحباب، وابن رَوَّاج، وسبط السّلفي، والسّفاقيّ، والصّاغانّي، والمجد بن تيمية، وغيرهم كثير^(٢).

تلاميذه:

أخذ عنه عدد كبير من أهل العلم، منهم:

الذهبي، والبرزالي، والواني، وابن خليل، وصلاح الدّين العلائي^(٣)، والتجيبّي^(٤)، والوادي آشي^(٥)،

(١) انظر: «ذيل التقييد» ٣١٢/٢.

(٢) انظر: «العقد الثمين» ٢٤١/٣ - ٢٤٢.

(٣) انظر: «معجم الشيوخ الكبير» للذهبي ١٥١/١، و«الوافي بالوفيات» ٨٣/٦، و«الدرر الكامنة» ٦٠/١.

(٤) انظر: «برنامج التجيبّي» ص ٢٣٨.

(٥) انظر: «برنامج الوادي آشي» ص ٨٠.

واليافعي^(١)، وعبد الله بن محمد النشاوري^(٢)، وهو آخر من سمع منه.

كما أخذ عنه:

- ابنه أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن محمد الطبري^(٣).

- وابنته أم فاطمة بنت الحرازي، والتي حدثت وأجازت عددًا كبيرًا من المحدثين، وماتت سنة (٧٥٧هـ)، وأنجبت أربعة ذكور وعددًا من الإناث، فاطمة الحرازي منهن.

- وسبطه فاطمة بنت الحرازي، وكان أبوها شيخ مكة، ولقب بمفتي مكة المكرمة، وقد جاء في ترجمتها في ذيل التقييد^(٤) ما نصه: «سمعت من جدّها لأبيها رضي الدين الطبري» وهو خطأ، والصواب أنها: «سمعت من جدّها لأمها رضي الدين الطبري». وأبوها حرازي أصوله يمنية، قدم مكة فاستوطنها.

- وسبطه عبد الرحمن بن عثمان الطبري المكي^(٥).

- وسبطه شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن

(١) انظر: «ذيل التقييد» ٣٠/٢.

(٢) انظر: «العقد الثمين» ٢٤٢/٣.

(٣) انظر: «ذيل التقييد» ٢٩٣/١.

(٤) ٣٨٤/٢.

(٥) انظر: «ذيل التقييد» ٨٧/٢.

أحمد الطبري المكي الشافعي^(١)، قاضي القضاة بمكة وابن قاضيها وابن ابن قاضيها.

- وصهره: أحمد بن قاسم الحرازي^(٢)، مفتي مكة، ووالد فاطمة بنت الحرازي.
وغيرهم كثير.

من ثناء العلماء عليه:

قال البرزالي: «شيخ مكة في وقته».
وقال الذهبي: «عالم فقيه محدث، عابد ورع، كبير القدر». وقال: «ولي الإمامة، وحديث أزيد من خمسين سنة».

وقال ابن كثير: «وكان من أئمة المشايخ».
وقال العلائي: «هو أجل شيوخه».
وقال الياضي: «مع اتساعه في رواية الحديث له معرفة بالفقه والعربية، وغيرهما».

من مؤلفاته:

١ - الأربعون التساعية الصحاح العوالي^(٣).

(١) انظر: «المنهل الصافي» ١/١٠٣.

(٢) انظر: «ذيل التقييد» ١/٣٦٦ - ٣٦٧.

(٣) مخطوط في الظاهرية ٢٨٧ [مجموع ٤] ق ١ - ٢٧.

- ٢ - تنبيه أهل الرسوخ في علم الناسخ والمنسوخ^(١)، اختصر فيه كتاب الاعتبار للحازمي.
- ٣ - الجنة^(٢) في مختصر السنة للبغوي.
- ٤ - جزء فيه خطب^(٣) أنشأها لخطيب الموقف الشريف.
- ٥ - الجواهر المنظمة في فضل الشهور المعظمة^(٤).
- ٦ - الدر النضيد فيما ورد في العيد^(٥).
- ٧ - العقد الثمين في مدح سيد المرسلين ﷺ^(٦)، نظم من مئتين ونيّف وعشرين بيتاً.
- ٨ - عمدة الثقات في معرفة الأوقات^(٧)، وهو نظم أيضاً.
- ٩ - فهرسة لمروياته^(٨).
- ١٠ - الملخص في معرفة علم الحديث - وهو الذي بين يديك -.
- ١١ - المنتخب في علم الحديث^(٩).

(١) انظر: «مستفاد الرحلة» و«الاغتراب» للتجبي ص ٣٩٣.

(٢) انظر: «برنامج الوادي آشي» ص ٨٠.

(٣)(٤)(٥) قرأها عليه التجبي في مكة، انظر: «مستفاد الرحلة» ص ٣٩٣، و«برنامج التجبي» ص ٢٣٨.

(٦) انظر: «مستفاد الرحلة» ص ٣٩٣.

(٧) انظر المصدر السابق.

(٨) قرأها عليه الوادي آشي بمكة، انظر: «برنامج الوادي آشي» ص ٣٢١، وذكرها ابن رشيد في «ملء العيبة» ص ١٩٢.

(٩) طبع بتحقيقي في العنوان للطباعة والنشر والتوزيع عام ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

شعره:

إن عددًا من مصنفاته كما تقدم هي عبارة عن نظم،
فهو شاعر قد أنشد شعره أبو هريرة ابن الذهبي وأبو
المحسن الكتّاني فيما سمعاه منه مشافهة^(١) - إجازةً لنفسه -
ومن ذلك:

غرامي بسُكّانِ العُذيبِ مقيمٌ	وصبري عديمٌ والفؤادُ كليمٌ
وقلبي من طولِ البعادِ معذبٌ	وإنّ عذابَ العاشقينَ أليمٌ
يُجاذِبُنِي داعي الغرامِ إليكمُ	ويُقعِدُنِي عنكمُ أسي وهمومُ
فلو أنّي أُعطي لِنفسي مرادها	لُكُنْتُ إلى تلك الوجوه أشيمُ
يُشاهدُكم قلبي على البعدِ دائماً	ويَهوى دُنُوًّا والدُنُوُّ عظيمُ

ومنه:

أجارتنا بالغورِ جانبَ الغضا	أعيدي لنا ذاك الودادَ الذي مضى
ولا تحرمينا من جمالكِ نظرةً	فأرواحنا من لوعةِ البينِ تنتضا
أحسنُ منكِ الصّدِّ والقلبُ مغرُمٌ	بحبِّك قد ضاقت بهِ رحبُ الفضا
أودُّ خيالاً في المنامِ يزورُنِي	وكيفَ يزورُ الطيفُ من ليسَ يُغمِضا

ومنه:

سلا المنازلِ والأطلالَ والحلّلا	هل بعدَ سكانِها قلبي المشوقُ سلا
كيفَ السلو وما زالت محاسنهم	في مقلتي وإن شطَّ النوى مثلاً

(١) انظر: «العقد الثمين» ٢٤٤/٣.

وفاته:

تُوفي رحمه الله تعالى بمكة المكرمة، يوم السبت، في الثامن من شهر ربيع الأول، سنة اثنتين وعشرين وسبع مئة.



وصف الكتاب وأهميته

أ - اسم الكتاب :

كتب على طرّة النسخة الخطية :

المُلَخَّصُ في معرفة عِلْمِ الْحَدِيثِ، تأليف الشيخ الإمام
المحدّث رضي الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر الطّبري ثمّ
المكّي رحمته الله.

وما كتب في أول المخطوط هو ما أثبتّه وهو لا يعارض
ما ذكره المصنف في ديباجته: فهذا «ملخص أنواع علم
الحديث» لأن المذكور في المقدمة وصف لمحتوى الكتاب
وليس نصّاً على اسمه.

كما لا يعارض ما ذكره التجيبي في برنامجه^(١) وفي
مستفاد الرحلة^(٢)، حيث قال: «الملخص في معرفة علوم
الحديث». وبما أن هذا الكتاب للطبري تلخيص لكتاب

(١) ص ١٤١.

(٢) ص ٣٩٣.

ابن الصلاح «معرفة أنواع علم الحديث»^(١)، فلعلّ إبقاء «علم» كما وردت في عنوان الكتاب المثبت في الأصل المخطوط، وفي نص مقدمة المصنف، وفي أصل تسمية الكتاب الذي قام بتلخيصه، أولى من «علوم» التي نقلها التجيبي - مع أنه لا تعارض بينهما من حيث اللغة - فلعله أراد النقل بالمعنى، وما ذكره المصنّف أولى بالإثبات، والله أعلم.

ب - محتوى الكتاب:

بيّن المؤلف في ديباجته أن كتابه هذا ملخص لكتاب ابن الصلاح «معرفة أنواع علم الحديث»، وأراد من تلخيصه تقريبه لفهم الطالب، وقد جعله في ثلاثة وعشرين باباً، سرد فيها أنواع علوم الحديث التي وردت في كتاب ابن الصلاح. وقد جاء هذا الملخص في نحو ثلث الأصل.

ج - أهمية الكتاب:

تكمن أهمية الكتاب في أهمية الأصل الذي لخصه وهو كتاب ابن الصلاح، كذا في رواية العلماء له وذكرهم إياه في كتبهم، كما أن المصنّف تلميذ ابن الصّلاح، وقد أجازته^(٢) ابن الصلاح بكتابه «معرفة أنواع علم الحديث» أصل هذا الكتاب.

(١) انظر: تحقيق تسمية كتاب ابن الصلاح في كتاب «توثيق النصوص وضبطها» للدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر ص ١٠٢.

(٢) انظر: «مستفاد الرحلة» ص ٣٩٤، و«العقد الثمين» ٢٤٢/٣.

وصف النسخة الخطية

لم أعثر إلاّ على نسخة فريدة كاملة محفوظة في مخطوطات مكتبة الأمير سلمان بجامعة الملك سعود بالرياض، برقم ٢٤٥٤، ضمن مجموع (١٦ - ٨٣)، وتقع في ٦٨ صفحة، ومقاسها ١٤ × ٢٠,٧ سم، وفي كل صفحة ٢٥ سطراً، وقد كتبت بخط نسخ مقروء.

وناسخها كما جاء في آخر المخطوط هو عبد الرحمن بن محمد، نسخها في غرة شهر رمضان من عام ١٠٢٣هـ.

ولم يعتن الناسخ بضبط (شكل) النصّ، واعتنى بوضع علامات الإهمال كقلامة فوق الصاد ونقطة تحت الدال، وأشار إلى مقابلة النسخة بوضع علامة المقابلة في أماكن مختلفة من فقرات الكتاب.

كما قام الناسخ بتخريج اللحق في عدة مواضع، حيث وقعت من الناسخ أسقاط خرّجها في الحواشي، وقد أشار الناسخ إلى اللحق بخط صغير بدأ من محلّ الكلام الساقط ثم ارتفع قليلاً منعطفاً إلى جهة التخريج في الحاشية اليمنى أو اليسرى، وأتبعها بعلامة التصحيح «صحّ».

وقد رمزت لها بـ«الأصل».



توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

هذا الكتاب بحمد الله صحيح النسبة إلى مصنفه لأمر،
منها:

١ - وجود اسم المصنف على غلاف النسخة الخطية.

٢ - ذكره التَّجِيبيّ في برنامجه، ونسبه للمؤلف حيث قال: «كتاب الملخص في معرفة علوم الحديث، تأليف شيخنا المفتي الصالح العابد رضي الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الطبري، ثم المكي نفع الله تعالى به، لخص فيه كتاب أبي عمرو بن الصلاح المذكور واختصره، سمعت طائفة منه وذلك من أوله إلى آخر الباب الأول منه على مصنفه، وناولنا سائر، وصح ذلك، وثبت تجاه الكعبة البيت الحرام»^(١)، وكذا ذكر نحو ذلك في كتابه «مستفاد الرحلة والاغتراب»^(٢).

٣ - ذكره السيوطي ونسبه للمؤلف، وذلك في كتابه «البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر»^(٣).

(١) انظر: «برنامج التجيبي» ص ١٤١.

(٢) ص ٣٩٤.

(٣) ٢٣٦/١.

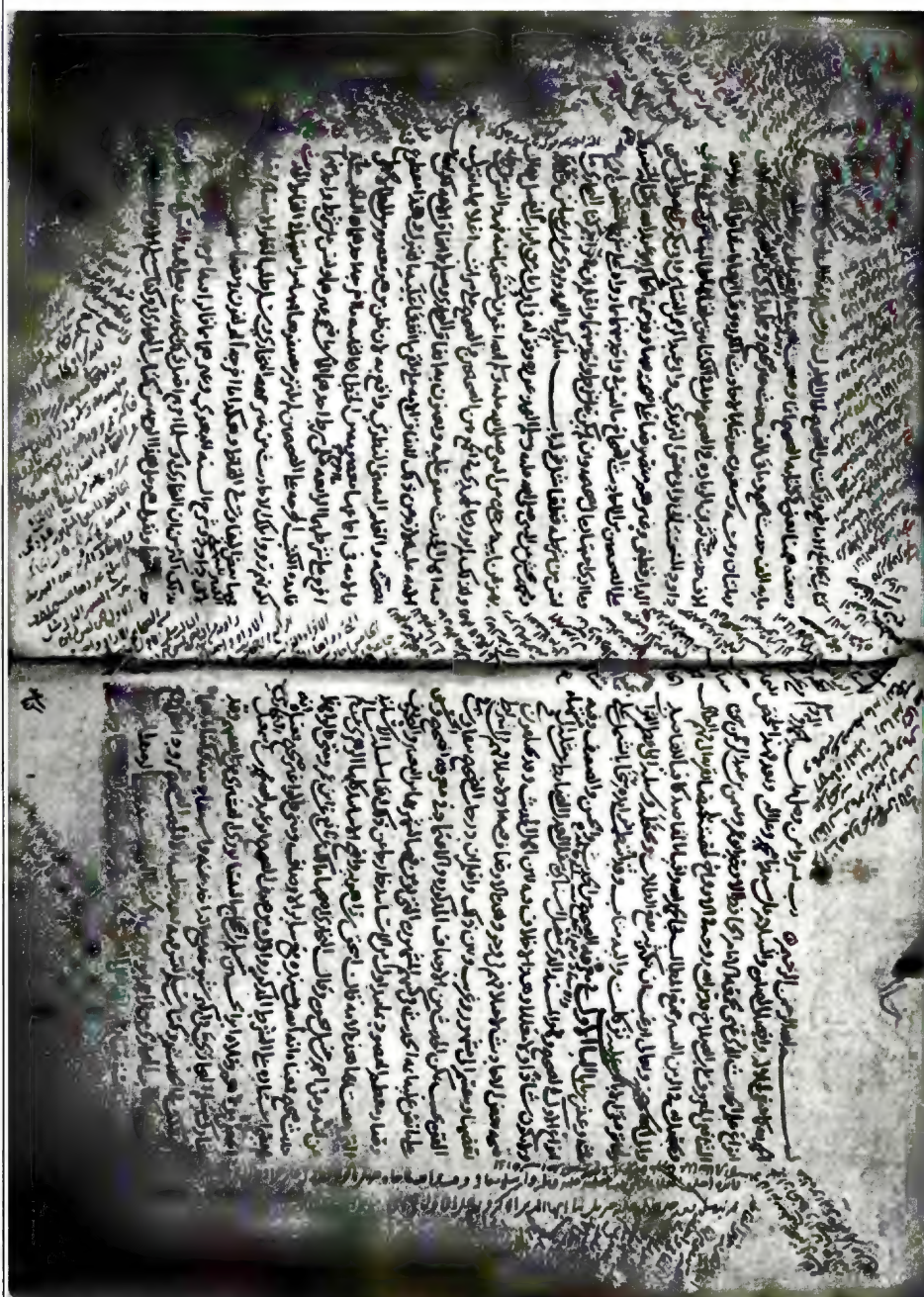
منهجي في التحقيق

- ١ - حَقَّقْتُ هذا الكتاب على نسخة فريدة ورمزت لها بـ«الأصل» عند الإشارة إليها، وقد قمت بنسخ الأصل ومقابلة المنسوخ عليه مرارًا.
- ٢ - ضبَّطْتُ نصَّ الكتاب بالشَّكل.
- ٣ - حرصت على تخريج النصوص متجنبًا التوسع في التخرُّج حتى لا أخرج عن مقصود الكتاب في الاختصار والتلخيص.
- ٤ - حرصت على توثيق المعلومات.
- ٥ - أشرت إلى نهاية صفحة المخطوط بوضع خط مائل إشارة إلى نهاية الصفحة، وأشرت في الهامش إلى رقم الصفحة، وذلك لأن الترقيم في المخطوط ورد لكل صفحة.



[illegible]

صورة الغلاف



ثانيًا : النصّ المحقق

المُلخَصُ في مَعْرِفَةِ عِلْمِ الْحَدِيثِ

لِلإِمَامِ الْمُحَدِّثِ الْفَقِيهِ
رَضِيَ الدِّينُ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الطَّبْرِيِّ الْمَكِّيِّ
الْمَوْلُودِ سَنَةَ ٦٣٦ هـ وَالْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٢٢ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

الدُّكْتُورُ عَوَّادُ النُّجَيْفِ

أَسْتَاذُ الْحَدِيثِ وَعِلْمِ الْمَشَارِكِ
وَرِئِيسُ قِسْمِ أَصُولِ الدِّينِ بِجَامِعَةِ الشَّارِقَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

الْحَمْدُ لِلَّهِ كَمَا يَنْبَغِي لِجَلَالِهِ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ، وَبَعْدُ:

فَهَذَا مُلَخَّصُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ، الَّذِي غَنِي بِجَمْعِهِ
الإمام الحافظ الأَوْحَدُ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الشَّافِعِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الصَّلَاحِ - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ فِي الْأَرْوَاحِ -
لَخَصَّتُهُ تَلْخِيصًا يُقَرِّبُهُ إِلَى فَهْمِ الطَّالِبِ، وَيُحَصِّلُ لَهُ فِي الرِّمَنِ
الْيَسِيرِ جَمِيعَ الْمَطَالِبِ، فَجَاءَ بِحَمْدِ اللَّهِ وَافِيًا بِالْمَقَاصِدِ كَافِيًا
لِلْمَقَاصِدِ، وَإِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ أَرْغَبُ أَنْ يُكَثِّرَ بِهِ نَفْعَ الطُّلَّابِ،
وَيَجْعَلَهُ وَسِيلَةً إِلَى عِظَمِ الثَّوَابِ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ، عَلَيْهِ
تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْهِ مَتَاب.

وَقَدْ انْتَضَمَتْ فَوَائِدُهُ سِخَابًا^(٢)، يَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ وَعِشْرِينَ
بَابًا:

(١) في الأصل بعد البسملة من كلام الناسخ قوله: «رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِزْ وَصَلِّ
عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلِّمْ».

(٢) السِّخَابُ: خِيَطٌ يُنْظَمُ فِيهِ خَرَزٌ وَتَلْبَسُهُ الصَّبِيَّانُ وَالْجَوَارِي، وَفِي
الْحَدِيثِ: «أَنْ قَوْمًا فَقَدُوا سِخَابَ فَتَاتَهُمْ فَاتَهُمُوا بِهِ امْرَأَةً». وَالسِّخَابُ
الْقِلَادَةُ مِنْ جَوْهَرٍ أَوْ غَيْرِهِ. انظر: «النهاية في غريب الحديث» ٣/٤٤٩،
و«تاج العروس» ٣/٤٤.

البَابُ الْأَوَّلُ

فِي مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْحَسَنِ وَالضَّعِيفِ

وَفِيهِ أَنْوَاعٌ:

الْأَوَّلُ: الصَّحِيحُ

وَهُوَ الْمُسْنَدُ الَّذِي يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ بِنَقْلِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ عَنْ مِثْلِهِ إِلَى مُتَنَاهَا، وَلَا يَكُونُ شَاذًا وَلَا مُعَلَّلًا.

وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ يَخْتَلِفُونَ [فِي] صِحَّةِ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه، ولا اختلافهم في اشتراط بعضها.

وَيَنْقَسِمُ إِلَى: مَشْهُورٍ، وَغَرِيبٍ، وَبَيْنَ ذَلِكَ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ دَرَجَاتِ الصَّحِيحِ تَتَفَاوَتْ فِي الْقُوَّةِ بِحَسَبِ تَمَكُّنِ الْحَدِيثِ مِنَ الْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ.

وَالاعْتِمَادُ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ أَيْمَةُ الْحَدِيثِ فِي كُتُبِهِمُ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي يُؤْمَنُ فِيهَا، لِشُهْرَتِهَا، مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّحْرِيفِ، وَصَارَ مُعْظَمُ الْمَقْصُودِ بِمَا يُتَدَاوَلُ مِنَ الْأَسَانِيدِ خَارِجًا عَنْ ذَلِكَ إِبْقَاءَ سِلْسِلَةِ الْأَسَانِيدِ الَّتِي خُصِّتْ بِهَا هَذِهِ الْأُمَّةُ.

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه: «وَأَصَحُّ الْأَسَانِيدِ كُلُّهَا: الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ»^(١). وَعَنْ أَحْمَدَ^(٢) نَحْوَهُ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «أَصَحُّهَا: مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ»^(٣).

وَمَتَّى قَالُوا: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ» فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ اتَّصَلَ بِسَنَدِهِ مَعَ سَائِرِ الْأَوْصَافِ، وَمَتَّى قَالُوا: «غَيْرُ صَحِيحٍ» فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَصَحَّ إِسْنَادُهُ عَلَى الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ.

وَأَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ الصَّحِيحَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ الْجُعْفِيُّ مَوْلَاهُمْ، وَتَلَاهُ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِيُّ الْقُشَيْرِيُّ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَقَدْ شَارَكَ مُسْلِمُ الْبُخَارِيُّ فِي أَكْثَرِ شُيُوخِهِ، مَعَ أَنَّهُ أَخَذَ عَنْهُ وَاسْتَفَادَ مِنْهُ، وَكَتَبَاهُمَا أَصَحُّ الْكُتُبِ فِي الْحَدِيثِ، وَكَتَابَ مُسْلِمٌ لَيْسَ فِيهِ بَعْدَ خُطْبَتِهِ إِلَّا الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ مَسْرُودًا غَيْرَ مَمْزُوجٍ بِمِثْلِ مَا فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ مِنْ تَرَاجِمِ أَبْوَابِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَمْ يُسْنِدْهَا عَلَى الْوَصْفِ الْمَشْرُوطِ فِي الصَّحِيحِ.

وَلَمْ يَسْتَوْعِبَا رَحْمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى الصَّحِيحَ فِي كِتَابَيْهِمَا، رُويَ [١٧] عَنْ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «مَا أَدْخَلْتُ فِي / كِتَابِ الْجَامِعِ إِلَّا مَا صَحَّ،

(١) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ٥٤، والخطيب في «الكفاية» ص ٣٩٧.

(٢) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ٥٤.

(٣) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ٥٣، والخطيب في «الكفاية» ص ٣٩٨.

وَتَرَكْتُ مِنَ الصَّحِيحِ^(١) لِحَالِ الطُّولِ^(٢)، وَعَنْ مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَالَ:
«لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٌ وَضَعْتُهُ هَاهُنَا - يَعْنِي: فِي كِتَابِهِ
«الصَّحِيح» - إِنَّمَا وَضَعْتُ هَاهُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ»^(٣).

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «أَحْفَظُ مِثَّةَ أَلْفِ حَدِيثٍ صَحِيحٍ، وَمِثَّتِي
أَلْفَ حَدِيثٍ غَيْرِ صَحِيحٍ»^(٤). وَجُمْلَةُ مَا فِي كِتَابِهِ «الصَّحِيح»
سَبْعَةُ آلَافٍ وَمِثَّتَانِ وَخَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ حَدِيثًا بِالْأَحَادِيثِ الْمُكَرَّرَةِ،
وَقِيلَ إِنَّهَا بِإِسْقَاطِ الْمُكَرَّرَةِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ حَدِيثٍ.

ثُمَّ إِنَّ الزِّيَادَةَ فِي الصَّحِيحِ عَلَى مَا فِي الْكِتَابَيْنِ يَتَلَقَّاهَا
طَالِبُهَا مِنْ كُتُبِ الْأَئِمَّةِ كَأَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ، وَأَبِي عِيسَى
التِّرْمِذِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنُ خُزَيْمَةَ،
وَأَبِي الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، مَنْصُوصًا عَلَى صِحَّتِهِ فِيهَا.

وَقَدْ جَمَعَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ «الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى
الصَّحِيحَيْنِ» مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحَاحِ مَا لَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا،

(١) كذا بالأصل، وفي مصادر التخريج: «الصَّحاح».

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» ٢٢٦/١، والخطيب في «تاريخ بغداد»
٣٢٧/٢، وابن بلبان في جزء فيه خمسة أحاديث عن الأئمة الخمسة،
ص ٢٩، وغيرهم.

(٣) «صحيح مسلم» ٣٠٤/١، عقب حديث (٤٠٤).

(٤) أخرجه ابن عدي في «الكامل» ٢٢٦/١، ومن طريقه الخليلي في
«الإرشاد» ٩٦٢/٣، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٣٤٦/٢، وابن نقطة
في «التقييد» ص ٣٣، والمزني في «تهذيب الكمال» ٤٦١/٢٤، وغيرهم.

مِمَّا رَوَاهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا، وَمَا أَدَّى اجْتِهَادُهُ
إِلَى تَصْحِيحِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى شَرْطِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ فِي تَرَاجِمِ كِتَابِ الْبُخَارِيِّ مَا لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ قَطْعًا؛
مِثْلَ قَوْلِهِ: «بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي الْفَخْدِ، وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
وَجَرَهْدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ»: «الْفَخْدُ عَوْرَةٌ»^(١)،
وَقَوْلُهُ فِي أَوَّلِ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْغُسْلِ: «وَقَالَ بِهِزٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ»: «اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَى مِنْهُ»^(٢)، فَهَذَا لَيْسَ
مِنْ شَرْطِهِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُورِدْهُ الْحُمَيْدِيُّ فِي «الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ».

وَالصَّحِيحُ عَلَى مَرَاتِبَ:

أَعْلَاهَا: مَا يَقُولُ فِيهِ أَهْلُ الْحَدِيثِ: «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ»، وَيَعْنُونَ

(١) أورده البخاري في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الفخذ، قبل حديث (٣٥٨).

(٢) أورده البخاري في «صحيحه» معلقًا في كتاب الطهارة، باب من اغتسل عريانًا وحده، قبل حديث (٢٦٩).

وأخرجه الترمذي في «جامعه»، حديث (٢٧٩٥)، من طريق زرعة بن مسلم بن جرهد عن جدّه جرهد مرفوعًا، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن، ما أرى إسناده بمتصل» - يعني: الانقطاع بين زرعة وجدّه - وقد أخرجه من طريق آخر عن عبد الله بن جرهد عن أبيه مرفوعًا، كما في حديث (٢٧٩٧)، وقال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

وقد أخرجه أبو داود في «سننه»، حديث (٤٠١٤)، وأحمد في «مسنده» ٢٧٤/٢٥ حديث (١٥٩٢٦) كلاهما من طريق زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد عن أبيه عبد الرحمن، عن جرهد مرفوعًا.

بِهِ اتِّفَاقَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ لَا اتِّفَاقَ الْأُمَّةِ، لَكِنَّ اتِّفَاقَ الْأُمَّةِ عَلَيْهِ لَا زِمٌ مِنْ ذَلِكَ، لِاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ عَلَى تَلْقَى مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ بِالْقَبُولِ، وَهَذَا مَقْطُوعٌ بِصِحَّتِهِ، وَالْعِلْمُ الْيَقِينِيُّ النَّظَرِيُّ وَاقِعٌ بِهِ؛ لِأَنَّ ظَنَّ مَنْ هُوَ مَعْصُومٌ مِنَ الْخَطَا لَا يُخْطِئُ، وَالْأُمَّةُ فِي إِجْمَاعِهَا مَعْصُومَةٌ مِنَ الْخَطَا.

الثَّانِيَةُ: مَا أَخْرَجَهُ أَحَدُهُمَا.

الثَّالِثَةُ: مَا أَخْرَجَ عَلَى شَرْطِهِمَا.

الرَّابِعَةُ: مَا أَخْرَجَ عَلَى شَرْطِ أَحَدِهِمَا.

الخَامِسَةُ: مَا صَحَّحَهُ غَيْرُهُمَا وَلَيْسَ عَلَى شَرْطِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

فَائِدَةٌ:

الْكُتُبُ الْمُخْرَجَةُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ لَمْ يَلْتَزِمَ مُصَنَّفُوهَا فِيهَا مُوَافَقَتُهُمَا فِي أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ، لِكَوْنِهِمْ رَوَوْا تِلْكَ الْأَحَادِيثَ مِنْ غَيْرِ جَهَةِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ طَلَبًا لِعُلُوِّ الْإِسْنَادِ، فَحَصَلَ فِيهَا بَعْضُ التَّفَاوُتِ فِي أَلْفَاظِهِ.

وَهَكَذَا مَا أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُونَ فِي تَصَانِيفِهِمُ الْمُسْتَقِلَّةِ، «كَالْسُنَنِ الْكَبِيرِ» لِلْبَيْهَقِيِّ، «وَشَرْحِ السُّنَنِ» لِلْبَغَوِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا قَالُوا فِيهِ: «أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ»، فَلَا يَدُلُّكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنَّ الْبُخَارِيَّ أَوْ مُسْلِمًا أَخْرَجَ أَصْلَ ذَلِكَ الْحَدِيثِ، فَعَلَى هَذَا لَيْسَ لَكَ أَنْ تَنْقُلَ حَدِيثًا مِنْهُمَا وَتَقُولَ: «هُوَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنْ كِتَابِ

[١٨] البُخَارِيُّ أَوْ كِتَابِ مُسْلِمٍ، إِلَّا أَنْ تُقَابِلَ لَفْظُهُ، أَوْ/يَكُونَ الَّذِي خَرَجَهُ قَدْ قَالَ: «أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِهَذَا اللَّفْظِ بِخِلَافِ الْكُتُبِ الْمُخْتَصَرَةِ مِنَ الصَّحِيحَيْنِ فَإِنَّ مُصَنِّفَيْهَا نَقَلُوا فِيهَا أَلْفَاظَ الصَّحِيحَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا، غَيْرَ أَنَّ «الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» لِلْحُمَيْدِيِّ مِنْهَا يَشْتَمِلُ عَلَى زِيَادَةِ تَتِمَّاتٍ لِبَعْضِ الْأَحَادِيثِ، فَرَبَّمَا نَقَلَ مَنْ لَا يُمَيِّزُ تِلْكَ الزِّيَادَاتِ شَيْئًا وَنَسَبَهُ إِلَى الْبُخَارِيِّ أَوْ مُسْلِمٍ فَيُخْطِئُ بِذَلِكَ.

ثُمَّ إِنَّ التَّخَارِيجَ الْمَذْكُورَةَ يُسْتَفَادُ مِنْهَا فَائِدَتَانِ:
إِحْدَاهُمَا: عُلُوُّ الْإِسْنَادِ.

وَالثَّانِيَّةُ: الزِّيَادَةُ فِي قَدْرِ الصَّحِيحِ، لِمَا يَقَعُ فِيهَا مِنْ الْأَلْفَاظِ^(١) زَائِدَةً، وَتَتِمَّاتٍ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ ثَبَّتَتْ صِحَّتُهَا بِهَذِهِ التَّخَارِيجِ؛ لِأَنَّهَا وَارِدَةٌ بِالْأَسَانِيدِ الثَّابِتَةِ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

النَّوعُ الثَّانِي: الْحَسَنُ

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ: «الْحَسَنُ مَا عُرِفَ مَخْرَجُهُ وَاشْتَهَرَ رِجَالُهُ، وَعَلَيْهِ مَدَارُ أَكْثَرِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَيَسْتَعْمِلُهُ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ»^(٢).

(١) كذا بالأصل وفي «علوم الحديث» لابن الصلاح: «ألفاظ» من غير تعريف.

(٢) انظر: «معالم السنن» ١/ ١١.

وَرَوَى عَنْ التِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْحَسَنِ: أَنْ لَا يَكُونَ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُتَّهَمُ بِالْكَذِبِ، وَلَا يَكُونَ حَدِيثًا شَاذًا.

وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ أَنَّ الْحَسَنَ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: كَالَّذِي لَا يَخْلُو رِجَالُ إِسْنَادِهِ مِنْ مَسْتُورٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ أَهْلِيَّتُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ كَثِيرَ الْخَطَأِ فِيمَا يَرَوِيهِ، وَلَا هُوَ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا ظَهَرَ مِنْهُ سَبَبٌ مُفْسِقٌ، وَيَكُونُ مَثْنُ الْحَدِيثِ مَعَ ذَلِكَ مَعْرُوفًا بِأَنْ رَوَى مِثْلُهُ أَوْ نَحْوُهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَعَلَى هَذَا يَتَنَزَّلُ كَلَامُ التِّرْمِذِيِّ^(١).

الْقِسْمُ الثَّانِي: أَنَّ رَاوِيَهُ مَشْهُورٌ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ رِجَالِ الصَّحِيحِ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، وَيَكُونُ مَثْنُ الْحَدِيثِ مَعْرُوفًا كَمَا تَقَدَّمَ، وَعَلَيْهِ يَتَنَزَّلُ كَلَامُ الْخَطَّابِيِّ.

ثُمَّ إِنَّ الْحَسَنَ يَقْصُرُ عَنْ رُتْبَةِ الصَّحِيحِ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الصَّحِيحِ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ رُؤَاتِهِ قَدْ ثَبَّتَتْ عَدَالَتُهُمْ وَضَبْطُهُمْ وَإِتْقَانُهُمْ، إِمَّا بِالنَّقْلِ الصَّحِيحِ، أَوْ بِطَرِيقِ الِاسْتِفَاضَةِ.

وَكِتَابُ أَبِي عَيْسَى التِّرْمِذِيِّ أَضَلُّ فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ، وَقَدْ أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِهِ فِي «جَامِعِهِ».

وَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْمَصَابِيحِ»^(٢) مِنْ تَقْسِيمِ أَحَادِيثِهِ إِلَى

(١) انظره في: «العلل الصغیر» الملحق بآخر الجامع له ٧٥٨/٥.

(٢) انظر: «مقدمة مصابيح السنة» للبغوي ٢/١.

صِحَّاحٌ وَحَسَّانٍ، مُرِيدًا بِالصَّحَّاحِ مَا وَرَدَ فِي أَحَدِ الصَّحِيحَيْنِ أَوْ فِيهِمَا، وَبِالْحَسَّانِ مَا أُرْدَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَشْبَاهُهُمَا فِي تَصَانِيفِهِمْ، فَهَذَا اضْطِلَاحٌ لَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ.

يَلِيهِ قَوْلُهُمْ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ أَوْ حَسَنُ الْإِسْنَادِ» لَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْحَدِيثِ، إِذْ قَدْ يَصِحُّ إِسْنَادُهُ وَلَا يَصِحُّ، لِكَوْنِهِ مُعَلَّلًا أَوْ شَاذًا، إِلَّا أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هَذَا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ إِمَامٌ مُعْتَمَدٌ عَلَيْهِ وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ عِلَّةً وَلَا قَدَحَ فِيهِ يَكُونُ صَحِيحًا فِي نَفْسِهِ.

فَإِنْ قِيلَ فِي قَوْلِ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» إِشْكَالٌ لِأَنَّ الْحَسَنَ قَاصِرٌ عَنِ الصَّحِيحِ، فَفِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ جَمْعٌ بَيْنَ ذَلِكَ الْقُصُورِ وَنَفْيِهِ، قُلْنَا: ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْإِسْنَادِ فَإِذَا رُويَ الْحَدِيثُ الْوَاحِدُ بِإِسْنَادَيْنِ أَحَدُهُمَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ وَالْآخَرُ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ جَازَ أَنْ يُقَالَ فِيهِ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى إِسْنَادَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: الضَّعِيفُ

[١٩]

وَهُوَ كُلُّ حَدِيثٍ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ صِفَاتُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَلَا صِفَاتُ الْحَسَنِ.

وَقَدْ قَسَّمَهُ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَّانَ الْبُسْتِيُّ^(١) خَمْسِينَ

(١) كما نقله عنه ابن الصلاح في «علوم الحديث» ص ٣٧، قال الحافظ

ابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١/ ٤٩٢: «الحاصل أن =

قِسْمًا إِلَّا وَاحِدًا، وَهَذَا الْحَدُّ شَامِلٌ لَهَا، وَمِنْ أَنْوَاعِهِ
الْمَوْضُوعُ، وَالْمَقْلُوبُ، وَالشَّاذُّ، وَالْمُعَلَّلُ، وَالْمُضْطَّرَبُ،
وَالْمُرْسَلُ، وَالْمُنْقَطِعُ، وَالْمُعْضَلُ، وَغَيْرُهُ، وَسَيَأْتِي
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.



= الموضوع الذي ذكر ابن حبان فيه ذلك ما عرفنا مظنته.

ورأى الزركشي في «النكت» على مقدمة ابن الصلاح ٣٩١/١ أن ذلك في أول كتاب المجروحين، وقد ردّ على ذلك الحافظ ابن حجر في «النكت» ٤٩٢/١، حيث قال: «وتجاسر بعض من عاصرناه فقال: هو في أول كتاب الضعفاء ولم يُصب في ذلك، فإن الذي قسمه ابن حبان في مقدمة كتاب الضعفاء إنما هو تقسيم الأسباب الموجبة لتضعيف الرواة لا تقسيم الحديث الضعيف، ثم إنه أبلغ الأقسام المذكورة عشرين قسمًا لا تسعة وأربعين»، وانظر: ردّ السخاوي في كتابه «فتح المغيث» ١٧٦/١.

البَابُ الثَّانِي

فِي مَعْرِفَةِ الْمُسْنَدِ، وَالْمَرْفُوعِ، وَالْمَوْقُوفِ،
وَالْمُتَّصِلِ، وَالْمَقْطُوعِ

وَفِيهِ أَنْوَاعٌ:

الأَوَّلُ: الْمُسْنَدُ

وَهُوَ الَّذِي اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ مِنْ رَاوِيهِ إِلَى مُنْتَهَاهُ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ ذَلِكَ فِيمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دُونَ مَا جَاءَ عَنْ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ، ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ^(١).

وَذَكَرَ الْحَافِظُ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٢) أَنَّهُ الْمَرْفُوعُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً.

وَقَدْ يَكُونُ مُتَّصِلًا وَقَدْ يَكُونُ مُنْقَطِعًا.

وَقَالَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ: «الْمُسْنَدُ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى مَا اتَّصَلَ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ»^(٣).

(١) انظر: «الكفاية» للخطيب البغدادي ص ٥٨.

(٢) انظر: «التمهيد» ٢٥ / ١.

(٣) انظر: «معرفة علوم الحديث» ص ١٧.

النَّوْعُ الثَّانِي: الْمَرْفُوعُ

وَهُوَ مَا أُضِيفَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً.
فَيَكُونُ كَالْمُسْنَدِ عَلَى قَوْلِ الْحَافِظِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ،
وَالِاتِّصَالِ وَالِانْقِطَاعِ يَدْخُلَانِ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا.
وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ: «الْمَرْفُوعُ مَا أَخْبَرَ بِهِ
الصَّحَابِيُّ عَنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ أَوْ فِعْلِهِ»^(١).

النَّوْعُ الثَّالِثُ: الْمَوْقُوفُ

وَهُوَ مَا يُرَوَى عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ
وَنَحْوِهَا، فَيُوقَفُ عَلَيْهِمْ وَلَا يُتَجَاوَزُ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ مُقَيَّدًا فِي غَيْرِ الصَّحَابِيِّ، فَيَقَالُ: «حَدِيثُ
كَذَا أَوْ كَذَا وَقَفَهُ فُلَانٌ عَلَى عَطَاءٍ أَوْ طَاوُسٍ»، وَنَحْوُهُ.
وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْفُورَانِيُّ^(٢): «الْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ: الْخَبَرُ مَا يُرَوَى
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْأَثَرُ مَا يُرَوَى عَنِ الصَّحَابَةِ، فَسَمُّوا الْمَوْقُوفَ أَثَرًا».

النَّوْعُ الرَّابِعُ: الْمُتَّصِلُ

وَيُسَمَّى الْمَوْصُولُ، وَهُوَ الَّذِي اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ مِنْ رَاوِيهِ إِلَى
مُنْتَهَاهُ، وَمُطْلَقُهُ يَقَعُ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَوْقُوفِ.
مِثَالُ الْمُتَّصِلِ الْمَرْفُوعِ مِنَ «الْمُوطَأِ»: مَالِكُ،

(١) انظر: «الكفاية» ص ٥٨.

(٢) من فقهاء خراسان وما ذكره هو اصطلاح فقهاء خراسان، انظر ترجمته
في: «الأنساب» ٣٨٥/٤، و«سير أعلام النبلاء» ١٨/٢٦٤.

عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ،
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَمِثَالُ الْمُتَّصِلِ الْمَوْقُوفِ: مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ،
عَنْ عُمَرَ، قَوْلُهُ.

النَّوْعُ الْخَامِسُ: الْمُقْطُوعُ

وَهُوَ مَا جَاءَ عَنِ التَّابِعِينَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْوَالِهِمْ
وَأَفْعَالِهِمْ. وَهُوَ غَيْرُ الْمُنْقَطِعِ الَّذِي يَأْتِي ذِكْرُهُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَوَائِدُ:

الأولى: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا، أَوْ كُنَّا نَقُولُ
كَذَا، إِنْ لَمْ يُضِفْهُ إِلَى زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهِيَ
مِنَ الْمَوْقُوفِ، فَإِنْ أَضَافَهُ فَالَّذِي عَلَيْهِ الْاِعْتِمَادُ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ
الْمَرْفُوعِ، وَبِهِ قَطَعَ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الْبَيْعِ^(١) وَغَيْرُهُ؛
لِأَنَّ ظَاهِرَهُ يُشْعِرُ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْلَعَ/ عَلَى ذَلِكَ، وَقَرَّرَهُ [٢٠]
عَلَيْهِ، وَتَقْرِيرُهُ أَحَدُ وُجُوهِ السَّنَنِ الْمَرْفُوعَةِ، فَإِنَّهَا أَنْوَاعٌ مِنْهَا
أَقْوَالُهُ وَأَفْعَالُهُ، وَمِنْهَا تَقْرِيرُهُ وَسُكُوتُهُ عَنِ الْإِنْكَارِ بَعْدَ
اطِّلَاعِهِ، وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: «كُنَّا لَا نَرَى بِأَسَا
بِكَذَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِينَا»، أَوْ: «كَانَ يُقَالُ كَذَا وَكَذَا فِي
حَيَاتِهِ»، فَذَلِكَ وَشَبَّهُهُ مَرْفُوعٌ مُسْنَدٌ.

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» ص ٢٢.

الثَّانِيَةُ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: أُمِرْنَا بِكَذَا وَنُهِنَا عَنْ كَذَا، فَلَأَصَحُّ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْمَرْفُوعِ وَالْمُسْنَدِ، وَكَذَا قَوْلُهُ: مِنَ السُّنَّةِ كَذَا، لَا يَنْصَرِفُ فِي الظَّاهِرِ إِلَّا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَذَا قَوْلُ أَنَسٍ: «أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ»^(١)، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ بَعْدَهُ.

الثَّالِثَةُ: الْأَحَادِيثُ الَّتِي قِيلَ فِي إِسْنَادِهَا بَعْدَ ذِكْرِ الصَّحَابِيِّ: «يَرْفَعُ الْحَدِيثَ»، أَوْ «يَبْلُغُ بِهِ»، أَوْ «يَنْمِيهِ»، أَوْ «رِوَايَةً»، كُلُّ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الْمَرْفُوعِ. وَإِذَا قَالَ الرَّاوي عَنْ^(٢) التَّابِعِيِّ: «يَرْفَعُ الْحَدِيثَ»، أَوْ «يَبْلُغُ بِهِ»، فَذَلِكَ مَرْفُوعٌ أَيْضًا، وَلَكِنَّهُ مُرْسَلٌ.



(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (٦٠٣)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (٣٧٨)، من حديث أنس رضي الله عنه به.

(٢) في الأصل: «على».

البَابُ الثَّالِثُ

فِي مَعْرِفَةِ الْمُرْسَلِ وَالْمُنْقَطِعِ وَالْمُعْضَلِ
وَالْتَّذْلِيلِ وَالشَّاذِّ وَالْمُنْكَرِ

وَفِيهِ أَنْوَاعٌ:

الأَوَّلُ: الْمُرْسَلُ

وَصُورَتُهُ الَّتِي لَا خِلَافَ فِيهَا حَدِيثُ التَّابِعِ الْكَبِيرِ الَّذِي لَقِيَ
جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ وَجَالَسَهُمْ، كَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ،
وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَمثالهما إِذَا قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

وَحُكْمُ صِغَارِ التَّابِعِينَ كَالزُّهْرِيِّ وَأَبِي حَازِمٍ وَيَحْيَى بْنِ
سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ وَأَشْبَاهِهِمُ الَّذِينَ لَمْ يَلْقُوا مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا
الْوَاحِدَ وَالْاِثْنَيْنِ، وَأَكْثَرُ رِوَايَتِهِمْ عَنِ التَّابِعِينَ حُكْمُ الْأَكَابِرِ فِي
اسْمِ الْإِرْسَالِ، عَلَى الْمَشْهُورِ، فَلَوْ انْقَطَعَ الْإِسْنَادُ قَبْلَ الْوُصُولِ
إِلَى التَّابِعِيِّ فَكَانَ فِيهِ رِوَايَةٌ رَأَوْا لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْمَذْكُورِ فَوْقَهُ،
فَالَّذِي قَطَعَ بِهِ الْحَاكِمُ^(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّهُ
لَا يُسَمَّى مُرْسَلًا، وَأَنَّ الْإِرْسَالَ مَخْصُوصٌ بِالتَّابِعِينَ، فَإِنْ كَانَ

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» ص ٢٧ - ٢٨.

مَنْ سَقَطَ ذِكْرُهُ قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَى التَّابِعِي شَخْصًا وَاحِدًا سُمِّيَ مُنْقَطِعًا فَحَسْبُ، فَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ سُمِّيَ مُعْضَلًا مُنْقَطِعًا، وَالْمَعْرُوفُ فِي الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ يُسَمَّى مُرْسَلًا وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ^(١).

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُرْسَلَ مَحْكُومٌ بِضَعْفِهِ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ حُقَاقِ الْحَدِيثِ إِلَّا أَنْ يَصِحَّ مَخْرَجُهُ لِمَجِيئِهِ عَلَى وَجْهِ آخَرَ، وَلِهَذَا اخْتَجَّ الشَّافِعِيُّ^(٢) بِمَرَّاسِيلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ لِأَنَّهَا وَجَدَتْ مَسَانِيدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَمِمَّنْ اخْتَجَّ بِالْمُرْسَلِ مَالِكٌ^(٣)، وَأَبُو حَنِيفَةَ^(٤) وَأَصْحَابُهُمَا، وَمَا يَرْوِيهِ أَحَدَاثُ الصَّحَابَةِ كَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَسْمَعُوهُ مِنْهُ، لَا يُسَمَّى مُرْسَلًا بَلْ هُوَ فِي حُكْمِ الْمُسْنَدِ؛ لِأَنَّ رِوَايَتَهُمْ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالْجَهَالَةِ بِالصَّحَابِيِّ غَيْرُ قَادِحَةٍ، لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ عُذُولٌ.

[٢١]

النَّوعُ الثَّانِي: الْمُنْقَطِعُ

ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «أَنَّ الْمُنْقَطِعَ شَامِلٌ لِلْمُرْسَلِ وَلِغَيْرِهِ، وَهُوَ كُلُّ مَا لَا يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ، سَوَاءَ كَانَ يُعْزَى إِلَى

(١) انظر: «الكفاية» ص ٢١.

(٢) انظر: «الرهن الصغير» ١٨٨/٣ مع «الأم».

(٣) انظر: «التمهيد» ٢/١.

(٤) انظر: «مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت»، المطبوع مع

«المستصفى» ١٧٤/٢.

النَّبِيِّ ﷺ أَوْ إِلَى غَيْرِهِ»^(١). وَقِيلَ: الْمُنْقَطِعُ مِثْلُ الْمُرْسَلِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ: «إِلَّا أَنْ أَكْثَرَ مَا يُوصَفُ بِالْإِرْسَالِ مِنْ حَيْثُ الِاسْتِعْمَالُ مَا رَوَاهُ التَّابِعِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَكْثَرُ مَا يُوصَفُ بِالْإِنْقِطَاعِ مَا رَوَاهُ مَنْ دُونَ التَّابِعِينَ عَنِ الصَّحَابَةِ»^(٢). وَقَالَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «إِذَا قِيلَ فِي الْإِسْنَادِ: فَلَانٌ عَنْ رَجُلٍ، أَوْ شَيْخٍ، أَوْ نَحْوِهِ، فَهُوَ مُنْقَطِعٌ، غَيْرُ مُرْسَلٍ»^(٣).

النَّوْعُ الثَّالِثُ: الْمُعْضَلُ

وَهُوَ لَقَبٌ لِنَوْعٍ خَاصٍّ مِنَ الْمُنْقَطِعِ، فَكُلُّ مُعْضَلٍ مُنْقَطِعٌ وَلَا عَكْسَ. وَمِثَالُهُ مَا يَرَوِيهِ تَابِعُ التَّابِعِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ، غَيْرَ ذَاكِرٍ لِلْوَسَائِطِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ^(٤).

وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذًا»، وَنَحْوُهُ، كُلُّهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُعْضَلِ.

فَوَائِدُ:

الأُولَى: الْإِسْنَادُ الْمُعْنَعُنُ: وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ فَلَانٌ عَنْ فَلَانٍ - هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْمُنْقَطِعِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ اتِّصَالُهُ بِغَيْرِهِ، وَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ أَثْمَةِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُتَّصِلِ.

(١) انظر: «التمهيد» ٢١/١.

(٢) انظر: «الكفاية» ص ٥٨.

(٣) انظر: «معرفة علوم الحديث» ص ٢٨.

(٤) في الأصل: «بينه»، والمثبت من مقدمة ابن الصلاح.

وَادَّعَى الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي^(١) إِجْمَاعَ أَهْلِ النَّقْلِ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الَّذِينَ أُضِيفَ إِلَيْهِمُ الْعَنْعَنَةُ قَدْ ثَبَتَتْ مُلَاقَاهُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا مَعَ بَرَاءَتِهِمْ مِنَ التَّدْلِيلِ.

الثَّانِيَةُ: اخْتَلَفُوا فِي قَوْلِ الرَّاوي: «أَنَّ فُلَانًا قَالَ كَذَا»، هَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ «عَنْ» فِي الْحَمْلِ عَلَى الْإِتِّصَالِ؟

ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ «عَنْ» وَ«أَنَّ» سَوَاءٌ، وَقَالَ: «فَإِذَا كَانَ سَمَاعُ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ صَحِيحًا، كَانَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ بِأَيِّ لَفْظٍ وَرَدَ مَحْمُولًا عَلَى الْإِتِّصَالِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ فِيهِ الْإِنْقِطَاعُ، لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ الْإِسْنَادَ الْمُتَّصِلَ بِالصَّحَابِيِّ سَوَاءٌ فِيهِ: قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، أَوْ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ»، أَوْ «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ»، أَوْ «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ».

وَذَكَرَ أَبُو الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ^(٢) فِي الْعَنْعَنَةِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ طَوْلُ الصُّحْبَةِ بَيْنَهُمْ، وَأَنْكَرَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ فِي خُطْبَةٍ صَحِيحِهِ عَلَى مَنْ اشْتَرَطَ فِي الْعَنْعَنَةِ ثُبُوتَ اللَّقَاءِ وَالْاجْتِمَاعِ، وَقَالَ: «الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ أَنَّهُ يَكْفِي فِي ذَلِكَ إِنْ ثَبَتَ كَوْنُهُمَا فِي عَصْرِ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَبَرٍ قَطُّ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا وَتَشَافَهَا»^(٣).

(١) كما في جزء في «علوم الحديث» لأبي عمرو الداني المقرئ ص ٦١ - ٦٢.

(٢) انظر: «قواطع الأدلة» ١/ ٣٨٤.

(٣) انظر: «صحيح مسلم» ١/ ٢٩ - ٣٠.

وَقِيلَ: مَا أَنْكَرَهُ مُسْلِمٌ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَيْمَةُ هَذَا الْعِلْمِ
عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَالْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُمَا^(١).

الثَّالِثَةُ: التَّعْلِيقُ الَّذِي يَذْكُرُهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَمِيدِيُّ صَاحِبُ
«الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَغَارِبَةِ فِي أَحَادِيثَ
مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ قُطِعَ إِسْنَادُهَا، صُورَتُهُ صُورَةُ الانْقِطَاعِ وَلَيْسَ
حُكْمُهُ حُكْمُهُ، وَلَيْسَ خَارِجًا مَا وَجَدَ ذَلِكَ فِيهِ مِنْهُ مِنْ قَبِيلِ
الصَّحِيحِ إِلَى قَبِيلِ الضَّعِيفِ، وَذَلِكَ لِمَا عُرِفَ مِنْ شَرْطِهِ وَحُكْمِهِ.

[٢٢]

وَالْبُخَارِيُّ/ قَدْ يَفْعَلُ ذَلِكَ لِكَوْنِ الْحَدِيثِ مَعْرُوفًا مِنْ جِهَةِ
الثَّقَاتِ عَنْ ذَلِكَ الشَّخْصِ الَّذِي عَلَّقَهُ عَنْهُ، أَوْ لِكَوْنِهِ ذَكَرَهُ فِي
مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ كِتَابِهِ مُسْنَدًا مُتَّصِلًا، وَهَذَا فِيْمَا أُوْرَدَهُ أَصْلًا
وَمَقْصُودًا لَا فِيْمَا أُوْرَدَهُ مَعْرِضَ الِاسْتِشْهَادِ، فَإِنَّ الشَّوَاهِدَ
يُحْتَمَلُ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الصَّحِيحِ مُعَلَّقًا كَانَ أَوْ مَوْصُولًا.

وَلَفْظُ التَّعْلِيقِ يُسْتَعْمَلُ فِيْمَا حُذِفَ مِنْ مُبْتَدَأِ إِسْنَادِهِ وَاحِدٌ
أَوْ أَكْثَرُ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِيْمَا سَقَطَ فِيهِ بَعْضُ رِجَالِ الْإِسْنَادِ
مِنْ وَسْطِهِ أَوْ مِنْ آخِرِهِ، وَلَا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ يُرَوَّى عَنْ فُلَانٍ
وَيُذَكَّرُ عَنْ فُلَانٍ وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ جَزْمٌ عَلَى مَنْ ذَكَرَ
ذَلِكَ عَنْهُ بِأَنَّهُ قَالَهُ وَذَكَرَهُ.

(١) لمزيد تفصيل انظر: «السنن الأبين في المحاكمة بين الإمامين» لابن رشيد
الفهري، وموقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع
للأخ الفاضل أ. د. خالد الدريس.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْمَعَارِبَةِ: مَتَى رَأَيْتَ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ: «وَقَالَ لِي فُلَانٌ»، «وَيُذَكِّرُ عَنْ فُلَانٍ»، فَاغْلَمْ أَنَّهُ إِسْنَادٌ لَمْ يَذْكُرْهُ لِلْإِحْتِجَاجِ بِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ لِلْإِسْتِشْهَادِ بِهِ.

الرَّابِعَةُ: إِذَا رَوَى بَعْضُ الثَّقَاتِ حَدِيثًا مُرْسَلًا وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ مُتَّصِلًا، حَكَى الْخَطِيبُ^(١) أَنَّ أَكْثَرَ الْمُحَدِّثِينَ يَرَوْنَ الْحُكْمَ فِي هَذَا لِلْمُرْسَلِ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْحُكْمَ لِلْأَكْثَرِ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لِلْأَخْفَظِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْحُكْمُ لِمَنْ وَصَلَهُ إِذَا كَانَ عَدْلًا ضَابِطًا، سَوَاءً كَانَ الْمُخَالِفُ لَهُ وَاحِدًا أَوْ جَمَاعَةً، قَالَ الْخَطِيبُ: «هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ»^(٢).

وَسُئِلَ الْبُخَارِيُّ عَنْ حَدِيثٍ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» فَحَكَّمَ لِمَنْ وَصَلَهُ، وَقَالَ: «الزِّيَادَةُ مِنَ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ»^(٣)، وَقَالَ هَذَا مَعَ

(١) انظر: «الكفاية» ص ٥٨٠.

(٢) المصدر السابق ص ٥٨١.

(٣) أخرجه عنه البيهقي في «السنن الكبرى» ١٧٥/٧، حديث (١٣٦٢٢)، والخطيب في «الكفاية» ص ٥٨٢.

وقد تبع ابنُ الصلاح الخطيبَ البغدادي بالاستدلال بهذه الرواية على أن البخاري يقول - دائماً - بترجيح وصل الحديث في حال وروده مرسلاً ومتصلاً، وقد تعقَّب ذلك الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» ٦٣٨/٢ حيث قال: «وهذه الحكاية - إن صحَّت - فإنما مراده الزيادة في هذا الحديث، وإلا فمن تأمل كتاب «تاريخ البخاري»، تبين له قطعاً أنه لم يكن يرى أن زيادة كلِّ ثقة في الإسناد مقبولة».

ثم بيَّن الحافظ ابن رجب أن صنيع البخاري هذا يشبهه صنيع الدارقطني أيضاً الذي يذكر في بعض المواضع أن الزيادة من الثقة مقبولة، ثم يرد =

[أَنَّ] الَّذِي أَرْسَلَهُ شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ، وَهُمَا جَبَلَانِ لَهُمَا مِنَ الْحِفْظِ
وَالِإِتْقَانِ الدَّرَجَةُ الْعَالِيَةُ.

وَيَلْتَحِقُ بِهَذَا مَا إِذَا كَانَ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَهُ، وَصَلَهُ هُوَ فِي
وَقْتٍ وَأَرْسَلَهُ فِي وَقْتٍ.

وَهَكَذَا إِذَا رَفَعَ بَعْضُهُمُ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَوَقَفَ
بَعْضُهُمْ عَلَى الصَّحَابِيِّ، وَرَفَعَهُ فِي وَقْتٍ وَوَقَفَهُ هُوَ أَيْضًا فِي
آخَرَ، فَالْحُكْمُ عَلَى الْأَصَحِّ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ لِمَا رَوَاهُ الثَّقَةُ
مِنَ الْوَصْلِ وَالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ مُثَبَّتٌ عِلْمٌ مَا خَفِيَ عَلَى غَيْرِهِ.

النَّوْعُ الرَّابِعُ: التَّدْلِيسُ

وَهُوَ قِسْمَانِ: تَدْلِيسُ إِسْنَادٍ، وَتَدْلِيسُ شُيُوخٍ.

فَالْأَوَّلُ: أَنْ يَرْوِيَ عَمَّنْ لَقِيَهُ، أَوْ عَاَصَرَهُ وَلَمْ يَلْقَهُ،
مَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ، مُوَهِّمًا أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ.

= في أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات.

وبمثل ذلك ردَّ الحافظ ابن حجر في «النكت» ٦٠٦/٢ فقال: «لكن
الاستدلال بأن الحكم للواصل دائماً على العموم من صنيع البخاري في
هذا الحديث الخاص ليس بمستقيم؛ لأن البخاري لم يحكم فيه
بالاتصال من أجل كون الوصل زيادة، وإنما حكم عليه بالاتصال لمعانٍ
أخرى رجحت عنده حكم الموصول».

وقد بين الحافظ ابن حجر تلك المعاني والقرائن التي لأجلها رجح
البخاري الوصل على الإرسال، كما دُلِّلَ الحافظ على كلامه وزاده وضوحاً
بحالات تعارض فيها الوصل والإرسال ورجَّح فيها البخاري الإرسال
لا الوصل. انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» ٦٠٧/٢ - ٦٠٨.

وَصُورَتُهُ: أَنْ يَقُولَ: «قَالَ فُلَانٌ»، أَوْ «عَنْ فُلَانٍ»، وَلَا يَقُولَ: «حَدَّثَنَا فُلَانٌ» وَلَا «أَخْبَرَنَا»، فَهَذَا مَكْرُوهٌ ذَمُّهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ مَجْرُوحًا بِذَلِكَ لَا تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ مَا رَوَاهُ الْمُدَلِّسُ بِلَفْظٍ مُحْتَمِلٍ لَمْ يُبَيِّنْ فِيهِ السَّمَاعَ وَالِاتِّصَالَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُرْسَلِ وَأَنْوَاعِهِ، وَمَا بَيَّنَّ فِيهِ الْإِتِّصَالَ نَحْوُ «سَمِعْتُ» أَوْ «حَدَّثَنَا» وَأَشْبَاهَهُمَا فَهُوَ مَقْبُولٌ. وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ حَدِيثِ هَذَا الضَّرْبِ كَثِيرٌ كَقِتَادَةَ وَالْأَعْمَشِ وَالسُّفْيَانَيْنِ وَهَشِيمِ بْنِ بَشِيرٍ وَغَيْرِهِمْ.

وَهَذَا الْحُكْمُ أَجْرَاهُ الشَّافِعِيُّ^(١) فِيمَنْ عَرَفْنَاهُ دَلَّسَ مَرَّةً.

الثاني: تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ، وَهُوَ أَنْ يَرْوِيَ عَنْ شَيْخٍ حَدِيثًا سَمِعَهُ مِنْهُ فَيُسَمِّيهِ أَوْ يَكْنِيهِ/ أَوْ يَنْسِبُهُ [بِمَا لَا يُعْرَفُ] كَي [٢٣] لَا يُعْرَفَ.

فَأَمْرُهُ أَخْفَى، فَعَلَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ^(٢)، وَيَخْتَلِفُ الْحَالُ فِي كَرَاهَةِ ذَلِكَ بِحَسَبِ الْغَرَضِ الْحَامِلِ عَلَيْهِ، فَقَدْ يُعْبَى شَيْخُهُ لِكُونِهِ غَيْرَ ثِقَةٍ أَوْ أَصْغَرَ مِنْهُ سِنًا، أَوْ مُتَأَخَّرَ الْوَفَاةِ قَدْ شَارَكَهُ فِي السَّمَاعِ مِنْهُ جَمَاعَةٌ دُونَهُ، أَوْ كُونُهُ كَثِيرَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ، فَلَا يُحِبُّ الْإِكْثَارَ مِنْ ذِكْرِ شَخْصٍ وَاحِدٍ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) انظر: «الرسالة» ٣٥١/١.

(٢) تَقَنَّنَا وَلَيْسَ تَكْتَرَّا، انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٧٦.

النَّوعُ الْخَامِسُ: الشَّاذُّ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: «الشَّاذُّ أَنْ يَرْوِيَ الثَّقَّةُ حَدِيثًا يُخَالِفُ مَا رَوَى النَّاسُ»^(١)، وَقَالَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «هُوَ الَّذِي يَتَفَرَّدُ بِهِ ثِقَّةٌ مِنَ الثَّقَاتِ، وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ بِمُتَابِعٍ لِذَلِكَ الثَّقَّةِ»، وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ: «الَّذِي عَلَيْهِ حُفَاطُ الْحَدِيثِ أَنَّ الشَّاذَّ مَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا إِسْنَادٌ وَاحِدٌ يَشُدُّ بِذَلِكَ شَيْخٌ، ثِقَّةٌ كَانَ أَوْ غَيْرَ ثِقَةٍ، فَمَا كَانَ مِنْ غَيْرِ ثِقَةٍ فَمَتْرُوكٌ لَا يُقْبَلُ، وَمَا كَانَ عَنْ ثِقَةٍ يُتَوَقَّفُ فِيهِ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ»^(٢).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٣): مَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ لَا إِشْكَالَ فِي عَدَمِ قَبُولِهِ، وَمَا ذَكَرَهُ الْآخَرَانِ لَيْسَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَإِنَّهُ قَدْ خُرِّجَ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَحَادِيثُ مِمَّا يَتَفَرَّدُ بِهِ الْعَدْلُ الضَّابِطُ، مِنْهَا: حَدِيثُ الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ^(٤)، تَفَرَّدَ بِهِ عُمَرُ رحمته الله عَنْ

(١) رواه عنه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» ص ٢٣٣، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ١١٩، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» ١/ ١٤٣، والخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ٢٢٣.

(٢) «الإرشاد» للخليلي ١/ ١٧٦ - ١٧٧.

(٣) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٧٨ - ٧٩.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (١)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (١٩٠٧)، وأبو داود في «سننه»، حديث (٢٢٠١)، والترمذي في «جامعه»، حديث (١٦٤٧)، والنسائي في «سننه»، حديث (٧٥)، وابن ماجه في «سننه»، حديث (٤٢٢٧)، وغيرهم من حديث عمر رحمته الله مرفوعاً.

النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ تَفَرَّدَ بِهِ عَلْقَمَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ عُمَرَ، ثُمَّ عَنْ عَلْقَمَةَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ.

وَمِنْهَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبَتِهِ^(١).

تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ.

وَقَالَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ: «لِلزُّهْرِيِّ نَحْوُ تِسْعِينَ حَدِيثًا يَرْوِيهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا أَحَدٌ بِأَسَانِيدَ جَيَادٍ»^(٢)، فَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ مَا ذَكَرَاهُ لَيْسَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ يُقَالُ: إِنْ كَانَ مَا انفَرَدَ بِهِ مُخَالِفًا لِمَا رَوَاهُ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ بِالْحِفْظِ لِذَلِكَ وَأَضْبَطُ كَانَ شَاذًا مَرْدُودًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُخَالِفًا فَإِنْ كَانَ عَدْلًا مَوْثُوقًا بِحِفْظِهِ وَإِتْقَانِهِ قَبْلَ مَا انفَرَدَ بِهِ وَكَانَ صَحِيحًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْثُوقًا بِحِفْظِهِ لِذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ بَعِيدٍ مِنْ دَرَجَةِ الْحَافِظِ الضَّابِطِ كَانَ حَسَنًا، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا مِنْ ذَلِكَ رَدَدْنَاهُ، وَكَانَ مِنْ قَبِيلِ الضَّعِيفِ الْمُنْكَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (٢٥٣٥)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (١٥٠٦).

(٢) «صحيح مسلم» ٣/١٢٦٨، عقب حديث (١٦٤٧).

النَّوْعُ السَّادِسُ: الْمُنْكَرُ

ذَكَرَ الْحَافِظُ أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ الْبَرْدِيجِيُّ^(١): أَنَّهُ الْحَدِيثُ
الَّذِي يَتَفَرَّدُ بِهِ الرَّجُلُ وَلَا يُعْرَفُ مَثْنُهُ مِنْ غَيْرِ رِوَايَتِهِ، لَا مِنْ
الْوَجْهِ الَّذِي رَوَاهُ مِنْهُ، وَلَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «الصَّوَابُ فِيهِ التَّفْصِيلُ الْمُتَقَدِّمُ فِي
الشَّاذِّ، فَإِنَّهُ بِمَعْنَاهُ»^(٢).



(١) انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب ٢/٦٥٣، و«علوم الحديث»
لابن الصلاح ص ٧١.

(٢) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٨٠.

الباب الرابع

في الاعتبار، والمتابعة، والشاهد، وزيادة الثقة، والأفراد

وفيه أنواع:

الأول: في الاعتبار، والمتابعة، والشاهد

مثاله^(١): أن يروي حماد بن سلمة/ حديثاً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فيُنظر هل رواه ثقة غير أيوب عن ابن سيرين؟ فإن وُجد ذلك علم أن للخبر أصلاً يُرجع إليه، وهذه أعلى المتابعات، وإن لم يوجد نظر هل ثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة؟ فإن وُجد فهي أيضاً متبعة دون الأولى، وإن لم يوجد، نظر هل صحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ؟ فإن وُجد فهي أيضاً متبعة ولكنها دون الأوليين، فإن لم يرو ذلك الحديث أصلاً لكن روي حديث آخر بمعناه فذلك يُسمى الشاهد من غير متابعة، وإن لم يرو حديث قط بمعناه فهو الفرد، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

وإذا قالوا في مثل هذا: انفرد به أبو هريرة، وتفرّد به عن أبي هريرة ابن سيرين، وتفرّد به عن ابن سيرين أيوب، وتفرّد

(١) ذكره ابن حبان في «صحيحه» - كما في الإحسان - ١١٧/١ - ١١٨.

بِهِ عَنْ أَيُّوبَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، كَانَ فِي ذَلِكَ إِشْعَارُ بِإِنْتِفَاءِ وَجْهِهِ
الْمُتَابِعَاتِ، وَقَدْ يَدْخُلُ فِي بَابِ الْمُتَابَعَةِ وَالِاسْتِشْهَادِ رِوَايَةُ
مَنْ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ وَحَدُّهُ، وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ
جَمَاعَةٌ مِنَ الضُّعَفَاءِ ذَكَرَاهُمْ فِي الْمُتَابِعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

النَّوعُ الثَّانِي: زِيَادَةُ الثَّقَةِ

مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ أَنَّ الزِّيَادَةَ مِنَ الثَّقَةِ
مَقْبُولَةٌ إِذَا انفردَ بِهَا، سَوَاءً كَانَتْ الزِّيَادَةُ مِنْ رَوَاهُ نَاقِصًا عَنْهَا
أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَيَتَبَيَّنُ ذَلِكَ بِثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مَخَالِفًا لِمَا رَوَاهُ سَائِرُ الثَّقَاتِ.

الثَّانِي: أَنْ لَا يَكُونَ فِيهَا مُخَالَفَةٌ أَصْلًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ
حُكْمُهَا فِي نَوْعِ الشَّاذِّ.

الثَّالِثُ: مَا بَيْنَهُمَا.

وَمِثَالُهُ: مَا رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ حُرٍّ
أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(١). تَفَرَّدَ مَالِكٌ مِنْ بَيْنِ

(١) أخرجه مالك في «الموطأ»، حديث (٦٢٧)، عن نافع عن ابن عمر
مرفوعاً، ومن طريقه البخاري في «صحيحه»، حديث (١٥٠٤)، ومسلم
في «صحيحه»، حديث (٩٨٤)، وأبو داود في «سننه»، حديث
(١٦١١)، والترمذي في «جامعه»، حديث (٦٧٦)، والنسائي في =

الثَّقَاتِ بِزِيَادَةِ قَوْلِهِ: «مِنَ الْمُسْلِمِينَ» فَاحْتَجَّ بِهَا الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ^(١).

وَحَدِيثُ: «جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَجُعِلَتْ ثُرْبُهَا لَنَا طَهُورًا». انفرد بهذه الرواية أَبُو مَالِكٍ سَعْدُ بْنُ طَارِقٍ الْأَشْجَعِيُّ^(٢)، وَسَائِرُ الرُّوَايَاتِ: «جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»^(٣).

فَفِي هَذَا مُشَابَهَةٌ لِلْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَا رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ عَامٌّ، وَمَا رَوَاهُ الْمُتَفَرِّدُ بِالزِّيَادَةِ خَاصٌّ، وَتِلْكَ مُخَالَفَةٌ يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ بِهَا.

وَفِيهِ أَيْضًا مُشَابَهَةٌ لِلْقِسْمِ الثَّانِي مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا، وَكَذَا الْوَصْلُ مَعَ الْإِرْسَالِ بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُخَالَفَةِ نَحْوُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

= «سننه»، حديث (٢٥٠)، وابن ماجه في «سننه»، حديث (١٨٢٦)، وغيرهم.

(١) هذه العبارة قالها الترمذي في «جامعه» عقب حديث (٦٧٦)، وقد شاححه في التمثيل بهذا الحديث النووي في «التقريب» ص ١٥٨، حيث قال: «لا يصح التمثيل به، فقد وافق مالكًا عمر بن نافع، والضحاك بن عثمان»، انتهى. ورواية الأول في «صحيح البخاري»، حديث (١٤٣٢)، والثاني في «صحيح مسلم»، حديث (٩٨٤).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، حديث (٥٢٢).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (٣٣٥)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (٥٢١) من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعًا، والحديث رواه غير واحد من الصحابة.

النوع الثالث: الأفراد

وهو على قسمين:

الأول: ما هو فرد مطلقاً:

مثل ما يتفرد به واحد عن واحد، وهو ينقسم إلى مردود وغيره، كما تقدم في نوع الشاذ.

الثاني: ما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة:

مثل ما يقال فيه: «تفرد أهل مكة» أو «أهل الشام» أو «أهل الكوفة عن غيرهم»، أو «لم يروه عن فلان غير فلان»، أو «تفرد به البصريون عن المدنيين»، وما أشبهه، فليس في شيء من هذا ما يقتضي/ضعف الحديث، إلا أن يطلقه [٢٥] مطلقاً على ما لم يروه إلا واحد من أهل مكة أو من البصريين ويضيفه إليهم، كما يضاف فعل الواحد من القبيلة إليها مجازاً، فحينئذ يكون حكمه حكم القسم قبله، والله أعلم.



البَابُ الْخَامِسُ

فِي الْمَعْلَلِ، وَالْمُضْطَّرِبِ، وَالْمُدْرَجِ، وَالْمَوْضُوعِ، وَالْمَقْلُوبِ

وَفِيهِ أَنْوَاعٌ:

الْأَوَّلُ: الْمَعْلَلُ

وَهُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي أُطْلِعَ فِيهِ عَلَى عِلَّةٍ تَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ،
مَعَ أَنَّ ظَاهِرَهُ السَّلَامَةُ مِنْهَا.

قَالَ الْخَطِيبُ: «السَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ أَنْ يُجْمَعَ
بَيْنَ طَرُقِهِ وَيُنْظَرَ فِي اخْتِلَافِ رَوَاتِهِ، وَيُعْتَبَرُ بِمَكَانَتِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ
وَمَنْزِلَتِهِمْ مِنَ الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ»^(١).

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «يُسْتَعَانُ عَلَى إِدْرَاكِهَا بِتَفَرُّدِ الرَّاويِ
وَمُخَالَفَةِ غَيْرِهِ لَهُ، مَعَ قَرَأْنِ تَنْضُمٍ إِلَى ذَلِكَ تُنَبِّهُ الْعَارِفَ بِهَذَا
الشَّأْنِ عَلَى إِرْسَالِ فِي الْمَوْضُوعِ، أَوْ وَقْفِ فِي الْمَرْفُوعِ،
أَوْ دُخُولِ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ، أَوْ وَهْمٍ وَاهِمٍ لِعَيْرِ ذَلِكَ، بِحَيْثُ
يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ فَيَحْكُمُ بِهِ أَوْ يَتَرَدَّدُ فَيَتَوَقَّفُ فِيهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ
مَانِعٌ مِنَ الْحُكْمِ بِصِحَّةِ مَا وَجَدَ ذَلِكَ فِيهِ»^(٢).

وَوُقُوعُ الْعِلَّةِ فِي الْإِسْنَادِ أَكْثَرُ مِنْ وَقُوعِهَا فِي الْمَتْنِ.

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٢٩٥.

(٢) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٩٠.

ثُمَّ مَا يَقَعُ فِي الْإِسْنَادِ قَدْ يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ جَمِيعًا، كَمَا فِي التَّعْلِيلِ بِالْإِرْسَالِ وَالْوَقْفِ.

وَقَدْ يَقْدَحُ فِي الْإِسْنَادِ خَاصَّةً، وَمِثَالُهُ: مَا رَوَاهُ يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ»^(١). . الحديث، فَهَذَا مُتَّصِلٌ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ، وَهُوَ مَعْلُولُ الْإِسْنَادِ، وَمَتْنُهُ صَحِيحٌ^(٢)، وَالْعِلَّةُ فِي قَوْلِهِ: «عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ»، وَإِنَّمَا هُوَ «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ» هَكَذَا رَوَاهُ الْأَيْمَةُ مِنْ أَصْحَابِ سُفْيَانَ عَنْهُ.

وَمِثَالُ الْعِلَّةِ فِي الْمَتْنِ: مَا انفردَ مُسْلِمٌ^(٣) بِإِخْرَاجِهِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مِنَ اللَّفْظِ الْمُصَرَّحِ بِنَفْيِ قِرَاءَةِ الْبَسْمَلَةِ، فَعَلَّاهُ قَوْمٌ بِمَا رَوَاهُ الْأَكْثَرُونَ، إِنَّمَا قَالُوا فِيهِ: «فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلْبَسْمَلَةِ، وَهُوَ الَّذِي اتَّفَقَ الْبُخَارِيُّ^(٤) وَمُسْلِمٌ^(٥) عَلَى إِخْرَاجِهِ فِي الصَّحِيحِ، وَرَأَوْا أَنَّ مَنْ رَوَاهُ بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ رَوَاهُ بِالْمَعْنَى الَّذِي وَقَعَ لَهُ، فَفَهَمَ مِنْ قَوْلِهِ: «كَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ» كَانُوا لَا يُسَمِّلُونَ،

(١) أخرجه بهذا الإسناد من طريق يعلى به - الطبراني في «المعجم الكبير» ٣٤٣/١٢، حديث (١٣٦٢٩).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (٢١١٣)، وغيره، من طريق الثوري عبد الله بن دينار به.

(٣) «صحيح مسلم»، حديث (٣٩٩).

(٤) «صحيح البخاري»، حديث (٧٤٣).

(٥) «صحيح مسلم»، حديث (٣٩٩).

فَرَوَاهُ عَلَى مَا فَهِمَ، وَأَخْطَأَ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ السُّورَةَ الَّتِي كَانُوا يَفْتَتِحُونَ بِهَا السُّورَ هِيَ الْفَاتِحَةُ. وَلَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لِلْبَسْمَلَةِ، وَيَعْضُدُهُ مَا ثَبَتَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْإِفْتِتَاحِ بِالتَّسْمِيَةِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ لَا يَحْفَظُ فِيهَا شَيْئًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١)، وَكَثِيرًا مَا يُعَلِّلُونَ الْحَدِيثَ الْمَوْضُولَ بِالْمُرْسَلِ إِذَا كَانَ إِسْنَادُ الْمُرْسَلِ أَقْوَى. وَسَمَّى التِّرْمِذِيُّ النَّسْخَ عِلَّةً، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

النُّوعُ الثَّانِي: الْمُضْطَرِبُّ

وَهُوَ الَّذِي يَرْوِيهِ بَعْضُهُمْ عَلَى وَجْهِهِ وَبَعْضُهُمْ عَلَى آخَرِ مُخَالِفٍ لَهُ، مَعَ تَسَاوِي الرِّوَايَتَيْنِ. /

[٢٦]

أَمَّا إِنْ تَرَجَّحَتْ إِحْدَاهُمَا بِكَوْنِ رَاوِيهَا أَحْفَظَ أَوْ أَكْثَرَ مُلَازِمَةً لِلْمَرْوِيِّ عَنْهُ وَنَحْوِهِ، فَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحَةِ، وَلَا يُوصَفُ بِالْمُضْطَرِبِّ.

وَالْاضْطِرَابُ مُوجِبٌ ضَعْفِ الْحَدِيثِ لِإِشْعَارِهِ بِأَنَّهُ لَمْ يَضْبُطْ.

وَقَدْ يَقَعُ فِي مَثْنِ الْحَدِيثِ وَقَدْ يَقَعُ فِي الْإِسْنَادِ، مِثَالُهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُصْلِيِّ: «إِذَا لَمْ يَجِدْ عَصَا يَنْصِبُهَا بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَخُطْ خَطًّا». رَوَاهُ بَشْرُ بْنُ الْمُفْضَلِ وَرَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ جَدِّهِ حُرَيْثٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٢).

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» ١٢٦/٢٠، حديث (١٢٧٠٠).

(٢) رواية بشر بن المفضل أخرجه أبو داود في «سننه»، حديث (٦٨٩)، =

وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ^(١) عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَفِيهِ مِنَ الْإِضْطِرَابِ غَيْرُ هَذَا.

النَّوعُ الثَّلَاثُ: الْمُدْرَجُ

وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

الأول: أَنْ يَذْكُرَ الصَّحَابِيُّ أَوْ مَنْ بَعْدَهُ عَقِيبَ مَا يَرْوِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَلَامًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، فَيَرْوِيهِ مَنْ بَعْدَهُ مَوْضُوعًا بِالْحَدِيثِ.

الثاني: أَنْ يَكُونَ مَثْنُ الْحَدِيثِ عِنْدَ الرَّاوي بِإِسْنَادٍ إِلَّا طَرَفًا مِنْهُ، فَإِنَّهُ عِنْدَهُ بِإِسْنَادٍ ثَانٍ، فَيُدْرِجُهُ مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ عَلَى الْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ، وَيَرْوِي جَمِيعَهُ بِهِ.

الثالث: أَنْ يُدْرَجَ فِي مَثْنِ حَدِيثٍ بَعْضَ مَثْنِ حَدِيثٍ آخَرَ مُخَالَفٍ لِلأَوَّلِ فِي الْإِسْنَادِ.

= وابن خزيمة في «صحيحه»، حديث (٨١٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى»، حديث (٣٤٦٦)، ورواية روح بن القاسم أوردها البيهقي في «السنن الكبرى» عقب رواية بشر بن المفضل السابقة.

(١) رواه أحمد في «مسنده» ٣٥٤/١٢، حديث (٧٣٩٢)، وابن خزيمة في «صحيحه»، حديث (٨١١)، والبيهقي في «السنن الكبرى»، حديث (٣٤٦٧)، وغيرهم.

الرَّابِعُ: أَنْ يَرْوِيَ الرَّأْيَ حَدِيثًا عَنْ جَمَاعَةٍ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافٌ فِي إِسْنَادِهِ، وَلَا يَذْكُرُ الْاِخْتِلَافَ، بَلْ يُدْرَجُ رِوَايَتُهُمْ عَلَى الْاِتِّفَاقِ. فَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَعَمُّدُهُ.

مِثَالُ الْأَوَّلِ: قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي حَدِيثِ التَّشْهَدِ: «فَإِذَا قُلْتَ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ»^(١). رَوَاهُ أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتٍ بْنُ ثَوْبَانَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ الْحُرِّ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحْيِمِرَةَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَأَدْرَجَاهُ فِي الْحَدِيثِ، وَهُوَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَسْعُودٍ لَا مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) رواه بوصل هذه الزيادة بحديث ابن مسعود أن النبي ﷺ علمه التشهد: أبو داود في «سننه»، حديث (٩٧٠)، والدارمي في «سننه»، حديث (١٣٤٧)، والدارقطني في «سننه» ١٦٤/٢، كلهم من حديث أبي خيثمة زهير بن معاوية به، وقد نبه الدارقطني على الإدراج. ورواه ابن حبان في «صحيحه»، حديث (١٩٦٢) بفصل هذه الزيادة وإسنادها لابن مسعود ﷺ.

وقد أشار غير واحد من الحفاظ إلى أنها مدرجة كالدارقطني في «السنن» كما تقدم، وفي «العلل» ١٢٨/٥، رقم (٧٦٦)، والحاكم في «معرفه علوم الحديث» ص ٣٩، والخطيب في «الفصل» ١٠٦/١، وغيرهم، بل إن النووي في «خلاصة الأحكام» ٤٤٩/١ قال: «هذه الزيادة ليست في الصحيح اتفق الحفاظ على أنها مدرجة ليست من كلام النبي ﷺ، وإنما هي من كلام ابن مسعود».

مِثَالُ الثَّانِي: حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ^(١) وَزَائِدَةَ بْنِ قُدَامَةَ^(٢) عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ فِي صِفَةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي آخِرِهِ: «أَنَّهُ جَاءَهُمْ فِي الشِّتَاءِ فَرَأَاهُمْ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ مِنْ تَحْتِ الثِّيَابِ»، وَالصَّوَابُ رِوَايَةُ مَنْ رَوَى عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ صِفَةَ الصَّلَاةِ خَاصَّةً، وَفَصَلَ ذَكَرَ رَفَعَ الْأَيْدِي عَنْهُ، فَرَوَاهُ عَنْ عَاصِمِ عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ بَعْضِ أَهْلِهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ.

مِثَالُ الثَّلَاثِ: رِوَايَةُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ^(٣)، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبَاغُضُوا وَلَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَذَابَرُوا وَلَا تَنَافَسُوا». فَقَوْلُهُ: «وَلَا تَنَافَسُوا». أَدْرَجَهُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ مِنْ مَثْنِ حَدِيثٍ آخَرَ، رَوَاهُ مَالِكٌ^(٤)

(١) أخرجه الشافعي في «مسنده»، حديث (٨٥٢)، والحميدي في «مسنده»، حديث (٨٨٥)، والنسائي في «سننه»، حديث (١١٥٩)، والدارقطني في «سننه» ٤٢/٢، حديث (١١٢٠)، والخطيب في «الفصل» ٤٢٧/١، وغيرهم.

(٢) أخرجه من طريق زائدة به: أحمد في «مسنده» ١٦٠/٣١، حديث (١٨٨٧٠)، والبخاري في «رفع اليدين» ص ١١، وأبو داود في «سننه»، حديث (٧٢٧)، والنسائي في «سننه»، حديث (٨٨٩): «وليس في آخره زيادة أنه جاءهم في الشتاء...»، والدارمي في «مسنده»، حديث (١٣٥٧)، وابن حبان في «صحيحه»، حديث (١٨٦٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» ٣٥/٢٢، حديث (٨٢)، والخطيب في «الفصل» ٤٢٧/١، وغيرهم.

(٣) أخرجها الخطيب في «الفصل للوصل» ٧٣٩/٢، وابن عبد البر في «التمهيد» ١١٦/٦.

(٤) في «الموطأ» ٩٠٧/٢، حديث (١٦١٦)، ومن طريقه البخاري في «صحيحه»، حديث (٦٠٦٦)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (٢٥٦٣)، وغيرهما.

عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

مِثَالُ الرَّابِعِ: رِوَايَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ^(١)، وَمُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرِ الْعَبْدِيِّ^(٢)، عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ وَوَاصِلِ الْأَحْدَبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ؟.. الْحَدِيثُ. / وَوَاصِلٌ^(٣) إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ [٢٧] مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلَ بَيْنَهُمَا.

النَّوعُ الرَّابِعُ: الْمَوْضُوعُ

وَهُوَ الْمُخْتَلَقُ، وَلَا تَحِلُّ رِوَايَتُهُ لِأَحَدٍ عِلْمَ حَالِهِ إِلَّا مَقْرُونًا بِبَيَانٍ وَضَعِهِ.

وَيُعْرَفُ كَوْنُهُ مَوْضُوعًا بِإِقْرَارِ وَاضِعِهِ، أَوْ مِنْ حَالِ الرَّاوي إِذَا كَانَ يَعْتَقِدُ جَوَازَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ كَبَعْضِ الْكِرَامِيَّةِ^(٤)، أَوْ مِنْ حَالِ الْمَرْوِيِّ أَيْضًا كَرَكَاكَةِ لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ.

(١) أخرجها أحمد في «مسنده» ٢٠٠/٧، حديث (٤١٣١)، والترمذي في «جامعه»، حديث (٣١٨٢)، وقال: هذا حديث حسن غريب، والخطيب في «الفصل للوصل» ٨١٩/٢.

(٢) أخرجها الخطيب في «الفصل للوصل» ٨٢٠/٢.

(٣) رواية واصل أخرجها غير واحد منهم: أبو داود الطيالسي في «مسنده»، حديث (٢٦٤)، وأحمد في «مسنده»، ٢٠٢/٧، حديث (٤١٣٢)، والبخاري في «صحيحه»، حديث (٤٧٦١)، والترمذي في «جامعه»، حديث (٣١٨٣)، والنسائي في «سننه»، حديث (٤٠١٤)، وغيرهم.

(٤) الكرامية: نسبة إلى محمد بن كرام السجستاني (ت ٢٥٥هـ) وهي طائفة مبتدعة تقول: الإيمان قول باللسان فقط، مجرد عن عقد القلب وعمل الجوارح. انظر: «سير أعلام النبلاء» ٥٢٤/١١.

وَأَعْظَمُ الْوَاضِعِينَ ضَرَرًا قَوْمٌ يُنْسَبُونَ إِلَى الزُّهْدِ، وَضَعُوا أَحَادِيثَ اخْتِسَابًا فِيمَا زَعَمُوا، فَقَبِلَهَا النَّاسُ مِنْهُمْ ثِقَةً بِهِمْ. ثُمَّ إِنَّ الْوَاضِعَ قَدْ يَضَعُ كَلَامًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ وَيَرْوِيهِ، وَقَدْ يَأْخُذُهُ مِنْ عِنْدِ غَيْرِهِ.

وَمِنْ الْمَوْضُوعَاتِ الْحَدِيثُ الطَّوِيلُ الَّذِي يُرَوَّى عَنْ أَبِي بِن كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي فَضْلِ الْقُرْآنِ سُورَةً فَسُورَةً^(١)، بَحَثَ بَاحِثٌ عَنْ مَخْرَجِهِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَنْ اعْتَرَفَ بِأَنَّهُ وَجَمَاعَةٌ وَضَعُوهُ، وَخُطِئَ الْوَاحِدِيُّ^(٢) فِي إِيدَاعِهِ تَفْسِيرَهُ.

النَّوْعُ الْخَامِسُ: الْمَقْلُوبُ

وَهُوَ نَحْوُ حَدِيثٍ مَشْهُورٍ عَنْ سَالِمٍ، جُعِلَ عَنْ نَافِعٍ لِيَصِيرَ بِذَلِكَ غَرِيبًا مَرْغُوبًا فِيهِ.

وَكَذَلِكَ مَا رُوِيَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ قَدِمَ بَغْدَادَ فَاجْتَمَعَ قَبْلَ مَجْلِسِهِ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَعَمَدُوا إِلَى مِئَةِ حَدِيثٍ،

(١) في «علوم الحديث» لابن الصلاح «سورة» بدون الفاء، والحديث رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» ٤٠/١.

(٢) أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، مفسر عصره، صنف التفاسير الثلاثة: الوجيز والوسيط والبسيط (ت ٤٦٨هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» ٣٣٩/١٨.

و«التفسير البسيط» - من البسط - أوسعها، وكلها مطبوعة، وحديث أبي بن كعب رضي الله عنه - الموضوع عليه - في فضائل السور ذكره الواحدي في «الوسيط» في أوائل السور ولم أره في «الوجيز» أو «البسيط».

فَقَلَّبُوا مُتُونَهَا وَأَسَانِيدَهَا، فَجَعَلُوا مَتْنَهُ هَذَا الْإِسْنَادَ لِإِسْنَادٍ آخَرَ، وَإِسْنَادَ هَذَا الْمَتْنِ لِمَتْنٍ آخَرَ، ثُمَّ حَضَرُوا مَجْلِسَهُ، وَأَلْقَوْهَا عَلَيْهِ، فَلَمَّا فَرَعُوا مِنْ إِلْقَائِهَا التَّفَتَ إِلَيْهِمْ فَرَدَّ كُلُّ مَتْنٍ إِلَى إِسْنَادِهِ، وَكُلُّ إِسْنَادٍ إِلَى مَتْنِهِ، فَأَدْعَنُوا لَهُ بِالْفَضْلِ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِذْ تَمَّتْ أَنْوَاعُ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ، فَلَنَعْقُبُهَا بِذِكْرِ فَوَائِدَ:

الأولى: إِذَا رَأَيْتَ حَدِيثًا بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، فَلَكَ أَنْ تَقُولَ: هَذَا ضَعِيفٌ وَتَعْنِي بِهِ ضَعْفَ الْإِسْنَادِ لَا ضَعْفَ الْمَتْنِ إِذَا حَكَمَ إِمَامٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ لَمْ يُرَوْ بِإِسْنَادٍ آخَرَ صَحِيحٍ، وَيَجُوزُ لَكَ أَنْ تَعْنِي بِهِ ضَعْفَ الْمَتْنِ إِذَا حَكَمَ إِمَامٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ لَمْ يُرَوْ بِإِسْنَادٍ يَثْبُتُ بِهِ، أَوْ بِأَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، أَوْ نَحْوُ هَذَا مُفَسِّرًا أَوْجَهَ الْقَدَحِ فِيهِ.

الثانية: يَجُوزُ التَّسَاهُلُ فِي الْأَسَانِيدِ وَرَوَايَةُ مَا سِوَى الْمَوْضُوعِ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ مِنْ غَيْرِ تَبَيِّنِ ضَعْفِهَا فِي الْمَوَاعِظِ وَالْقَصَصِ وَفَضَائِلِ الْأَعْمَالِ دُونَ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَغَيْرِهِمَا.

(١) أخرج القصة ابن عدي في أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه ص ٦٢، عن عدد من مشايخه، ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٠ / ٢١ - ٢١)، وابن الجوزي في «الحث على حفظ العلم» ص ٩١، وابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» ٦٣ / ٤، وغيرهم.

قال السخاوي في «فتح المغيث» (١٣٦ / ٢) حول جهالة شيوخ ابن عدي: «ولا تضر جهالة شيوخ ابن عدي، فإنهم عدد ينجر به جهالتهم».

الثالثة: إِذَا أَرَدْتَ رَوَايَةَ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ بِغَيْرِ إِسْنَادٍ
فَقُلْ: «رُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَذَا»، أَوْ: «بَلَّغَنَا عَنْهُ كَذَا»،
أَوْ: «وَرَدَ عَنْهُ كَذَا»، وَلَا تَقُلْ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا»، فَإِنَّ
فِيهِ جَزْمًا وَلَا يَلِيقُ الْجَزْمُ فِي الضَّعِيفِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



البَابُ السَّادِسُ

فِيْمَنْ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ وَمَنْ تُرَدُّ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ

وَهُوَ أَقْسَامٌ:

الْأَوَّلُ: مَنْ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ

أَجْمَعَ جُمهُورُ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ عَلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ
فِيْمَنْ/يُحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا ضَابِطًا لِمَا يَرْوِيهِ، [٢٨]
وَتَفْصِيلُهُ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا بَالِغًا عَاقِلًا سَالِمًا مِنْ أَسْبَابِ
الْفِسْقِ وَخَوَارِمِ الْمُرُوءَةِ، مُتَقِفًا غَيْرَ مُعْغَلٍ، حَافِظًا إِنْ حَدَّثَ
مِنْ حِفْظِهِ، ضَابِطًا لِكِتَابِهِ إِنْ حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ، وَإِنْ كَانَ
يُحَدِّثُ بِالْمَعْنَى اشْتَرَطَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَعَ ذَلِكَ عَالِمًا بِمَا يُحِيلُ
الْمَعَانِي.

وَالْعَدَالَةُ تَثْبُتُ بِتَنْصِصِ مُعَدِّلِينَ، وَتَارَةً تَثْبُتُ بِالِاسْتِفَاضَةِ،
كَعَدَالَةِ شُعْبَةَ، وَالسُّفْيَانَيْنِ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَاللَّيْثِ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ،
وَوَكَيْعٍ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، وَعَلِيَّ بْنَ
الْمَدِينِيِّ، وَأَمْثَالِهِمْ، فَلَا يُسْأَلُ عَنْ عَدَالَةِ هَؤُلَاءِ، وَإِنَّمَا يُسْأَلُ
عَنْ عَدَالَةِ مَنْ خَفِيَ أَمْرُهُ عَلَى الطَّالِبِينَ.

وَتَوَسَّعَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فَقَالَ: «كُلُّ حَامِلٍ عِلْمٍ
مَعْرُوفٍ الْعِنَايَةَ بِهِ فَهُوَ عَدْلٌ، مَحْمُولٌ فِي أَمْرِهِ أَبَدًا عَلَى الْعَدَالَةِ

حَتَّى يَتَبَيَّنَ جَرْحُهُ»^(١).

وَيُعْرَفُ كَوْنُ الرَّاوي ضَابِطًا بِأَنْ تُعْتَبَرَ رِوَايَاتُهُ بِرِوَايَاتِ الثَّقَاتِ الْمَعْرُوفِينَ بِالضَّبْطِ وَالِإِتْقَانِ، فَإِنْ وُجِدَتْ مُوَافَقَةٌ وَلَوْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى عُرِفَ كَوْنُهُ ضَابِطًا، وَإِنْ وُجِدَتْ كَثْرَةُ الْمُخَالَفَةِ لَهُمْ عُرِفَ اخْتِلَالُ ضَبْطِهِ وَلَمْ يُحْتَجَّ بِحَدِيثِهِ.

وَالْتَّعْدِيلُ مَقْبُولٌ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ سَبَبِهِ عَلَى الصَّحِيحِ، بِخِلَافِ الْجَرْحِ فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ إِلَّا مُفَسَّرًا لِيُنْظَرَ فِيهِ أَهْوَجَرْحٌ أَمْ لَا؟

وَقَدْ اخْتَجَّ الْبُخَارِيُّ بِجَمَاعَةٍ سَبَقَ الْجَرْحُ لَهُمْ مِنْ غَيْرِهِ، كَعِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، وَعَاصِمٍ، وَعَلِيٍّ، وَعَمْرٍو بْنِ مَرْزُوقٍ، وَغَيْرِهِمْ.

وَاخْتَجَّ مُسْلِمٌ بِسُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ وَجَمَاعَةٍ اشْتَهَرَ الطَّعْنُ فِيهِمْ، فَإِنْ قِيلَ إِنَّمَا يَعْتَمِدُ النَّاسُ فِي جَرْحِ الرَّوَاةِ عَلَى الْكُتُبِ الَّتِي صَنَفَهَا أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ فِي الْجَرْحِ، وَقَلَّ مَا يَتَعَرَّضُونَ فِيهَا لِبَيَانِ السَّبَبِ، بَلْ يَقْتَصِرُونَ عَلَى مُجَرَّدِ قَوْلِهِمْ فُلَانٌ ضَعِيفٌ وَنَحْوِهِ، فَاشْتِرَاطُ بَيَانِ السَّبَبِ يُفْضِي إِلَى سَدِّ بَابِ الْجَرْحِ فِي الْأَغْلَبِ، فُلْنَا إِنْ لَمْ نَعْتَمِدْ ذَلِكَ فِي إِثْبَاتِ الْجَرْحِ اعْتَمَدْنَاهُ فِي التَّوَقُّفِ عَنْ قَبُولِ حَدِيثِهِمْ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَتْ عِنْدَنَا رِبَّةٌ فِيهِمْ يُوجِبُ مِثْلَهَا التَّوَقُّفَ، فَمَنْ زَالَتْ رِبَّتُهُ بِالْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ قَبِلْنَا حَدِيثَهُ كَالَّذِي اخْتَجَّ بِهِمُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وَإِذَا اجْتَمَعَ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ قُدِّمَ
الْجَرْحُ. وَيُثْبَتَانِ بِقَوْلٍ وَاحِدٍ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَإِذَا قَالَ الْعَدْلُ: «حَدَّثَنِي الثَّقَةُ» وَأَبْهَمَهُ كَانَ تَعْدِيلًا مِنْهُ
لَهُ، وَقِيلَ: لَا، حَتَّى يُبَيِّنَهُ.

وَإِذَا رَوَى عَنْ رَجُلٍ وَسَمَّاهُ لَمْ تُجْعَلْ رِوَايَتُهُ تَعْدِيلًا عِنْدَ
أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَنْ تُرَدُّ رِوَايَتُهُ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: مَجْهُولُ الْعَدَالَةِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ،
فَإِنْ جُهِلَتْ فِي الْبَاطِنِ فَحَسِبُ فَقَدْ قَطَعَ بِقَبُولِهَا سُلَيْمُ بْنُ أَيُّوبَ
الرَّازِيُّ الشَّافِعِيُّ^(١)، وَقَالَ: «لِأَنَّ أَمْرَ الْأَخْبَارِ مَبْنِيٌّ عَلَى حُسْنِ
الظَّنِّ بِالرَّأَوِيِّ»^(٢).

أَمَّا مَجْهُولُ الْعَيْنِ فَقَدْ قَالَ الْخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ: «الْمَجْهُولُ
عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ أَنْ يَقُولَ كُلُّ مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ الْعُلَمَاءُ
وَلَمْ يُعْرِفْ حَدِيثُهُ إِلَّا مِنْ جِهَةٍ رَأَوْا وَاحِدًا، مِثْلُ عَمْرِو ذِي مُرٍّ،
وَجَبَّارِ الطَّائِي، وَسَعِيدِ بْنِ ذِي حُدَّانَ لَمْ يَرَوْا عَنْهُمْ غَيْرُ

(١) سُلَيْمُ بْنُ أَيُّوبَ الرَّازِيُّ، أَبُو الْفَتْحِ، الْفَقِيهَ الشَّافِعِيُّ، الْمَتَوَفَى سَنَةَ
(٥٤٧هـ) غَرِيقًا فِي بَحْرِ الْقَلْزَمِ. انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٧/٦٤٥.

(٢) قالها سليم الرازي في كتابه «التقريب»، كما في «البحر المحيط»
للزركشي ١٦٠/٦.

أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ، وَمِثْلُ جُرَيِّ بْنِ كَلَيْبٍ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ إِلَّا
[٢٩] قَتَادَةُ^(١) / .

قَالَ: «وَأَقْلُ مَا تَرْتَفِعُ بِهِ الْجَهَالَةُ أَنْ يَرَوِيَ عَنِ الرَّجُلِ
اِثْنَانِ مِنَ الْمَشْهُورِينَ بِالْعِلْمِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ الْعَدَالَةِ
بِرَوَايَتِهِمَا عَنْهُ»^(٢) .

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَقَدْ خَرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ^(٣)
حَدِيثَ جَمَاعَةٍ لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا رَأْيُ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ: مُرْدَاسُ
الْأَسْلَمِيِّ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ إِلَّا قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَخَرَجَ مُسْلِمٌ^(٤)
حَدِيثَ قَوْمٍ كَذَلِكَ، مِنْهُمْ: رَبِيعَةُ بْنُ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيُّ، وَلَمْ يَرَوْهُ
عَنْهُ غَيْرُ أَبِي سَلَمَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ مِنْهُمَا عَلَى أَنَّ
الرَّاهِجَ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَجْهُولًا بِرَوَايَةِ وَاحِدٍ»^(٥) .

الثَّانِيَةُ: الْمُبْتَدِعُ الَّذِي لَا يُكْفَرُ فِي بَدْعَتِهِ تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ
عَنْ^(٦) أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً إِلَى بَدْعَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ
يَسْتَحِلُّ الْكَذِبَ فِي [نُصْرَةٍ] مَذْهَبِهِ، قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ بْنُ
حِبَّانَ: «الدَّاعِيَةُ إِلَى الْبِدْعِ لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ عِنْدَ أَئِمَّتِنَا

(١) انظر: «الكفاية» ص ١٤٩.

(٢) المصدر السابق ص ١٥٠.

(٣) انظر: «صحيح البخاري»، حديث (٤١٥٦)، وحديث (٦٤٣٤). وفيهما
رواية مرداس التي أشار إليها في الأول موقوفة وفي الثاني مرفوعة.

(٤) انظر: «صحيح مسلم»، حديث (٤٨٩)، وفيه رواية ربعة التي أشار إليها.

(٥) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ١١٣ - ١١٤.

(٦) كذا في الأصل وفي المقدمة: «عند»، وكلاهما صحيح.

قَاطِبَةً، لَا أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِيهِ خِلَافًا»^(١).

الثَّالِثَةُ: تُقْبَلُ رِوَايَةُ الثَّائِبِ مِنَ الْفُسُوقِ، وَلَا تُقْبَلُ رِوَايَةُ مَنْ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبَدًا وَلَوْ تَابَ، رُويَ ذَلِكَ عَنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ^(٢) وَأَبِي بَكْرٍ الْحُمَيْدِيِّ^(٣) شَيْخِ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّيْرَفِيُّ الشَّافِعِيُّ: «كُلُّ مَنْ أَسْقَطْنَا خَبْرَهُ مِنْ أَهْلِ الثَّقَلِ بِكَذِبٍ وَجَدْنَاهُ عَلَيْهِ لَمْ نَعُدْ لِقَبُولِهِ بِتَوْبَةٍ تَظْهَرُ، وَمَنْ ضَعَّفْنَا نَقْلَهُ لَمْ نَجْعَلْهُ قَوِيًّا بَعْدَ ذَلِكَ»^(٤)، وَذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا افْتَرَقَتْ فِيهِ الرِّوَايَةُ وَالشَّهَادَةُ.

وَقَالَ أَبُو الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ: «مَنْ كَذَبَ فِي خَبَرٍ وَاحِدٍ وَجَبَ إِسْقَاطُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِهِ»^(٥).

الرَّابِعَةُ: إِذَا رَوَى ثِقَّةٌ عَنْ ثِقَةٍ حَدِيثًا، ثُمَّ قَالَ الْمَرْوِيُّ عَنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ: «مَا رَوَيْتُهُ»، أَوْ «كَذَبَ عَلَيَّ»، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَجَبَ رَدُّ الْحَدِيثِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ جَرَحًا لِلرَّاويِ.

وَإِنْ قَالَ: «لَا أَعْرِفُهُ» أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، لَمْ يَجِبْ رَدُّهُ؛ لِأَنَّ

(١) انظر: «المجروحين» ٦٣/٣ - ٦٤.

(٢) رواه عنه الخطيب في «الكفاية» ص ١٩٠.

(٣) رواه عنه الخطيب في «الكفاية» ص ١٩١.

(٤) قالها الصيرفي في شرحه لرسالة الشافعي كما في «علوم الحديث»

لابن الصلاح ص ١١٦، وانظرها في: «شرح النووي على صحيح

مسلم» ٤/١، وفي «التقييد والإيضاح» ص ١٥١.

(٥) انظر: «قواطع الأدلة» ١/٣٤٥.

الرَّأَوِي ثِقَةً جَازِمٌ، وَالْمَرُويُّ عَنْهُ بِصَدَدِ النَّسِيَانِ وَلَا يَرُدُّهُ بِالِاحْتِمَالِ، وَلِأَنَّ الْمَعْرُوفَ عِنْدَ جُمْهُورِ الْمُحَدِّثِينَ وَالْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّ مَنْ رَوَى حَدِيثًا ثُمَّ نَسِيَهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُسْقِطًا لِلْعَمَلِ بِهِ، وَقَدْ رَوَى كَثِيرٌ مِنَ الْأَكَابِرِ أَحَادِيثَ نَسَوْهَا بَعْدَمَا حَدَّثُوا بِهَا عَمَّنْ سَمِعَهَا مِنْهُمْ، فَكَانَ أَحَدُهُمْ يَقُولُ: «حَدَّثَنِي فَلَانٌ عَنِّي بِكَذَا وَكَذَا»، وَلِأَجْلِ أَنَّ الْإِنْسَانَ مُعَرَّضٌ لِلنَّسِيَانِ، كَرِهَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الرَّوَايَةَ عَنِ الْأَحْيَاءِ، مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ^(١) الْإِمَامُ.

الخَامِسَةُ: قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ: «مَنْ أَخَذَ أَجْرًا عَلَى التَّحْدِيثِ لَا يُكْتَبُ عَنْهُ»^(٢)، وَرَوِيَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ^(٣) وَأَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ^(٤) نَحْوُهُ.

وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ^(٥)، وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَكِّيُّ^(٦).

السَّادِسَةُ: لَا تُقْبَلُ رِوَايَةُ مَنْ عُرِفَ بِالتَّسَاهُلِ فِي سَمَاعِ الْحَدِيثِ وَإِسْمَاعِهِ، كَمَنْ لَا يُبَالِي بِالنُّومِ فِي مَجْلِسِ السَّمَاعِ، وَكَمَنْ يُحَدِّثُ لَا مِنْ أَصْلِ مُقَابَلٍ صَحِيحٍ، وَلَا تُقْبَلُ رِوَايَةُ مَنْ/ [٣٠]

(١) أخرجه عنه البيهقي في «مناقب الشافعي» ٣٨/٢، والخطيب في «الكفاية» ص ٢٢٢، وابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» ٣٦٣/٥٣، وغيرهم.

(٢) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص ٢٤١ بنحوه.

(٣) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص ٢٤٠ و ٢٤١.

(٤) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص ٢٤١.

(٥) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص ٢٤٣.

(٦) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص ٢٤٤.

عُرِفَ بِقَبُولِ التَّلَقُّينِ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا مَنْ كَثُرَتْ الشَّوَادُّ
وَالْمَنَاقِيرُ فِي حَدِيثِهِ.

قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ^(١) وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(٢): «مَنْ غَلَطَ فِي
حَدِيثٍ وَبَيَّنَ لَهُ غَلَطُهُ، فَلَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ، وَأَصَرَ عَلَى رِوَايَتِهِ ذَلِكَ
الْحَدِيثَ، سَقَطَتْ رِوَايَاتُهُ وَلَمْ يُكْتَبْ عَنْهُ».

السَّابِعَةُ: تَعَذَّرَ فِي هَذَا الْعَصْرِ الْوَفَاءُ بِجُمْلَةِ الشُّرُوطِ الَّتِي
تَقَدَّمَتْ فِي الرَّاويِ، فَلَنُكْتَفِ الْآنَ بِكَوْنِهِ بِالْعَا مُسْلِمًا عَاقِلًا غَيْرَ
مُتَظَاهِرٍ بِالْفِسْقِ وَالسُّخْفِ، وَفِي ضَبْطِهِ بِوُجُودِ سَمَاعِهِ مُثَبَّتًا بِخَطِّ
غَيْرِ مُتَّهِمٍ، وَبِرِوَايَتِهِ مِنْ أَصْلٍ مُوَافِقٍ لِأَصْلِ شَيْخِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ: «لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي قَدْ
صَحَّتْ أَوْ وَقَفَتْ بَيْنَ الصَّحَّةِ وَالسُّقْمِ قَدْ دُونَتْ فِي الْجَوَامِعِ
الَّتِي جَمَعَهَا أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَذْهَبَ شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى
جَمِيعِهِمْ لِضَمَانِ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ حِفْظُهَا، فَمَنْ جَاءَ الْيَوْمَ
بِحَدِيثٍ لَا يُوْجَدُ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ، وَمَنْ جَاءَ بِحَدِيثٍ
مَعْرُوفٍ عِنْدَهُمْ فَالَّذِي يَرْوِيهِ لَا يَتَفَرَّدُ بِرِوَايَتِهِ، وَالْحُجَّةُ قَائِمَةٌ
بِحَدِيثِهِ بِرِوَايَةِ غَيْرِهِ، وَالْقَصْدُ مِنْ رِوَايَتِهِ وَالسَّمَاعُ مِنْهُ أَنْ يَصِيرَ
الْحَدِيثُ مُسَلْسَلًا «بِحَدَّثَنَا» «وَأَخْبَرَنَا»، وَتَبَقَّى هَذِهِ الْكَرَامَةُ الَّتِي
خُصَّتْ بِهَا هَذِهِ الْأُمَّةُ شَرَفًا لِنَبِيِّنَا الْمُصْطَفَى ﷺ»^(٣).

(١) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص ٢٢٧ بنحوه.

(٢) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص ٢٢٨ بنحوه.

(٣) انظر: «علوم الحديث» ص ١٢١.

القِسْمُ الثَّالِثُ: فِي الْأَلْفَاظِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي التَّعْدِيلِ وَالْجَرْحِ

وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي التَّعْدِيلِ:

وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبَ:

الْأُولَى: إِذَا قَالُوا: ثِقَّةٌ، أَوْ مُتَقِنٌ، أَوْ ثَبَتٌ، أَوْ حُجَّةٌ؛
فَهُوَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ.

الثَّانِيَةُ: إِذَا قَالُوا: صَدُوقٌ، أَوْ مَحَلُّهُ الصَّدَقُ، أَوْ لَا بَأْسَ
بِهِ؛ فَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ.

الثَّالِثَةُ: إِذَا قَالُوا: شَيْخٌ؛ فَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ
فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ دُونَ الثَّانِيَةِ.

الرَّابِعَةُ: إِذَا قَالُوا: «صَالِحُ الْحَدِيثِ» فَإِنَّهُ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ
لِلْإِعْتِبَارِ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: فِي الْجَرْحِ:

وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبَ أَيْضًا:

الْأُولَى: إِذَا قَالُوا: «لَيْسَ بِالْحَدِيثِ»؛ فَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ
حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ إِعْتِبَارًا.

الثَّانِيَةُ: إِذَا قَالُوا: لَيْسَ بِقَوِيٍّ؛ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْأُولَى فِي
كُتُبِ حَدِيثِهِ، إِلَّا أَنَّهُ دُونَهُ.

الثَّالِثَةُ: إِذَا قَالُوا: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»؛ فَهُوَ دُونَ الثَّانِي لَا يُطْرَحُ حَدِيثُهُ بَلْ يُعْتَبَرُ بِهِ.

الرَّابِعَةُ: إِذَا قَالُوا: «مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ»، «وَذَاهِبُ الْحَدِيثِ»، أَوْ «كَذَّابٌ»، فَهُوَ سَاقِطُ الْحَدِيثِ لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: «لَا يُقَالُ فُلَانٌ مَثْرُوكٌ إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ الْجَمِيعُ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِهِ»^(١).

قَالَ الْخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ: «أَرْفَعُ الْعِبَارَاتِ فِي أَحْوَالِ الرِّوَاةِ أَنْ يُقَالَ: حُجَّةٌ أَوْ ثِقَّةٌ، وَأَدُونَهَا أَنْ يُقَالَ: كَذَّابٌ أَوْ سَاقِطٌ»^(٢).

وَمِنْ أَلْفَاطِهِمُ الَّتِي لَمْ يَشْرَحُوهَا قَوْلُهُمْ: «فُلَانٌ قَدْ رَوَى النَّاسُ عَنْهُ»، «فُلَانٌ وَسَطٌ»، «فُلَانٌ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ»، «فُلَانٌ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ»، «فُلَانٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ»، / «فُلَانٌ مَجْهُولٌ» [٣١] «فُلَانٌ لَا شَيْءَ»، «فُلَانٌ لَيْسَ بِذَلِكَ»، أَوْ «فُلَانٌ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيَّ»، وَهِيَ مَفْهُومَةٌ مِمَّا تَقَدَّمَ، وَإِذَا قِيلَ: «فُلَانٌ فِيهِ أَوْ فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ» فَهُوَ فِي الْجَرْحِ أَقْلٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: «فُلَانٌ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَوْلُهُمْ فِي التَّعْدِيلِ: «فُلَانٌ لَا بَأْسَ بِهِ» أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِمْ: «لَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا»، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



(١) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص ١٨١.

(٢) «الكفاية» ص ٥٩.

البَابُ السَّابِعُ

فِي أَقْسَامِ طُرُقِ نَقْلِ الْحَدِيثِ وَتَحْمَلِهِ

وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ.

وَلْنُقَدِّمَ عَلَى ذَلِكَ مُقَدِّمَةً، وَهُوَ أَنَّ مَنْ تَحَمَّلَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ
أَوْ قَبْلَ الْبُلُوغِ، وَرَوَى بَعْدَهُ فِرَوائِيَّتُهُ جَائِزَةٌ.

وَاخْتَلَفُوا فِي أَوَّلِ زَمَانٍ يَصِحُّ فِيهِ سَمَاعُ الصَّغِيرِ، فَقَالَ
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «إِذَا عَقَلَ وَضَبَطَ»^(١)، وَقَالَ غَيْرُهُ: «إِذَا فَرَّقَ
بَيْنَ الْبَقَرَةِ وَالْحِمَارِ»^(٢).

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَحْدُودٌ بِخَمْسِ سِنِينَ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ عَمَلُ
الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، فَيَكْتُبُونَ لَابْنَ خَمْسٍ: «سَمِعَ»، وَلِمَنْ
لَمْ يَبْلُغْهَا: «حَضَرَ»، لِمَا رَوَى عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ أَنَّهُ قَالَ:
«عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ
سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ»^(٣).

(١) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص ١١٣.

(٢) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص ١١٨ عن موسى بن هارون.

(٣) رواه البخاري في «صحيحه»، حديث (٧٧)، وبؤب باب: متى يصح سماع
الصغير، ومسلم في «صحيحه»، حديث (٣٣)، والنسائي في الكبرى حديث
(٥٨٣٤)، وابن ماجه في «سننه»، حديث (٧٥٤)، وغيرهم.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ^(١): «وَيُسْتَحَبُّ كَتَبُ الْحَدِيثِ فِي الْعِشْرِينَ لِأَنَّهَا مُجْتَمَعُ الْعَقْلِ»، قَالَ: «وَأَحَبُّ أَنْ يَشْتَغَلَ دُونَهَا بِحِفْظِ الْقُرْآنِ وَالْفَرَائِضِ»^(٢).

وَقَالَ مُوسَى بْنُ هَارُونَ: «أَهْلُ الْبَصْرَةِ يَكْتُبُونَ لِعِشْرِ سِنِينَ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ لِعِشْرِينَ، وَأَهْلُ الشَّامِ لثَلَاثِينَ»^(٣).

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنْ طُرُقِ نَقْلِ الْحَدِيثِ - وَهُوَ أَرْفَعُهَا :- السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ

وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى إِمْلَاءٍ وَتَحْدِيثٍ، وَسَوَاءٌ كَانَ مِنْ حِفْظِهِ أَوْ مِنْ كِتَابِهِ، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذَا أَنْ يَقُولَ السَّامِعُ مِنْهُ: «حَدَّثَنَا» وَ«أَخْبَرَنَا» وَ«أَنْبَأَنَا»، وَ«سَمِعْتُ فُلَانًا يَقُولُ»، وَ«قَالَ لَنَا فُلَانٌ» وَ«ذَكَرَ لَنَا فُلَانٌ».

قَالَ الْخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ: «وَأَرْفَعُ الْعِبَارَاتِ فِي ذَلِكَ: «سَمِعْتُ»، ثُمَّ «حَدَّثَنَا» وَ«حَدَّثَنِي»، فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ أَحَدٌ يَقُولُ: «سَمِعْتُ» فِي أَحَادِيثِ الْإِجَازَةِ وَالْمُكَاتَبَةِ، وَلَا فِي تَذْلِيلِ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ»^(٤).

(١) هو: الزبير بن أحمد بن سليمان الأسدي البصري، أبو عبد الله الشافعي، المتوفى سنة (٣١٧هـ). انظر: «تاريخ بغداد» ٨/ ٤٧١.

(٢) انظر: «المحدث الفاصل» ص ١٨٧، و«الكفاية» ص ١٠٦.

(٣) انظر: «المحدث الفاصل» ص ١٨٧، و«الكفاية» ص ١٠٤.

(٤) انظر: «الكفاية» ص ٤١٣.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاح^(١): وَيَتْلُو ذَلِكَ قَوْلُ: «أَخْبَرَنَا» وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ، ثُمَّ يَتْلُوهُ: «أَنْبَأَنَا» وَ«نَبَّأَنَا» وَهُوَ قَلِيلٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «قَالَ لَنَا فُلَانٌ» وَ«ذَكَرَ لَنَا فُلَانٌ» فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ قَوْلِهِ: «حَدَّثَنَا فُلَانٌ» غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَتَّقِي بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُ فِي الْمَذَاكِرَةِ.

وَأَوْضَعَ الْعِبَارَاتِ أَنْ يَقُولَ: «قَالَ فُلَانٌ» أَوْ «ذَكَرَ فُلَانٌ» مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ قَوْلِهِ: «لِي» وَ«لَنَا»، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

القِسْمُ الثَّانِي: الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ

وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ يُسَمُّونَهَا «عَرْضًا»، وَسَوَاءٌ كُنْتَ أَنْتَ الْقَارِئُ، أَوْ قُرِئَ عَلَيْكَ وَأَنْتَ تَسْمَعُ، أَوْ قَرَأْتَ مِنْ كِتَابٍ أَوْ مِنْ حِفْظِكَ، أَوْ كَانَ الشَّيْخُ يَحْفَظُ مَا يُقْرَأُ عَلَيْهِ أَوْ لَا يَحْفَظُهُ، لَكِنْ يُمَسِّكُ أَصْلَهُ، أَوْ يُمَسِّكُهُ/مَنْ يُوثِقُ بِهِ دِينًا وَمَعْرِفَةً، وَلَا خِلَافَ أَنَّهَا رِوَايَةٌ صَحِيحَةٌ، فَإِنْ أَمْسَكَهُ مَنْ لَا يُوثِقُ بِهِ، فَإِنْ كَانَ الشَّيْخُ يَحْفَظُ مَا [يُقْرَأُ] عَلَيْهِ صَحَّ أَيْضًا وَإِلَّا فَلَا، وَاخْتَلَفُوا^(٢) فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الشَّيْخِ هَلْ هِيَ مِثْلُ السَّمَاعِ مِنْ لَفْظِهِ أَوْ أَرْجَحُ أَوْ دُونَهُ، فَقِيلَ: التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا، مَذْهَبُ مُعْظَمِ عُلَمَاءِ

(١) انظر: «علوم الحديث» له ص ١٣٤ - ١٣٦.

(٢) انظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ٢٥٩، و«الكفاية» للخطيب ص ٣٩٢ - ٣٩٤، و«الإلماع» ص ٧١.

الْحِجَازِ، وَالْكُوفَةِ^(١)، وَمَالِكٍ^(٢) وَأَصْحَابِهِ وَأَشْيَاخِهِ مِنْ عُلَمَاءِ
الْمَدِينَةِ، وَالْبُخَارِيِّ^(٣).

وَقِيلَ: هِيَ أَرْجَحُ، نُقِلَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ أَبِي ذَنْبٍ
وغيرِهِمَا^(٤).

وَالصَّحِيحُ تَرْجِيحُ السَّمَاعِ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ عَلَيْهَا، وَهُوَ
مَذْهَبُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْمَشْرِقِ^(٥). وَأَجُودُ الْعِبَارَاتِ عَنْهَا أَنْ
تَقُولَ: «قَرَأْتُ عَلَى فُلَانٍ» أَوْ «قُرِئَ عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ فَأَقْرَأُ بِهِ»،
وَيَتْلُوهُ «حَدَّثَنَا فُلَانٌ قِرَاءَةً عَلَيْهِ»، وَ«أَخْبَرَنَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ»، فَإِنْ
أُطْلِقَ «حَدَّثَنَا» وَ«أَخْبَرَنَا» مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقُولَ: «قِرَاءَةً عَلَيْهِ» فَقَدْ
اخْتَلَفُوا فِيهِ؛ فَذَهَبَ مُعْظَمُ الْحِجَازِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ إِلَى جَوَازِهِ^(٦)،
وَبِهِ قَالَ الزُّهْرِيُّ وَمَالِكٌ وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَيَحْيَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) في رواية عنه، انظر: «معرفه علوم الحديث» ص ٢٥٩، و«الكفاية»
ص ٣٩٢.

(٣) قال البخاري في «صحيحه» في كتاب العلم، باب قول المحدث حدثنا
وأخبرنا وأنبأنا، وقال لنا الحميدي: كان عند ابن عيينة حدثنا وأخبرنا
وأنبأنا وسمعت واحداً... اهـ. انظر: «صحيح البخاري» قبل حديث
(٦١)، وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ١/ ١٤٤: إيراده -
يعني: البخاري - قول ابن عيينة دون غيره دال على أنه مختاره.

(٤) انظر: «الكفاية» ص ٤٠٠.

(٥) انظر: «الإلماع» ص ٧٣.

(٦) انظر: «المحدث الفاصل» ص ٤٢٨، و«الكفاية» ص ٤٤٤، و«الإلماع»
ص ١٢٨.

الْقَطَّانُ، وَالْبُخَارِيُّ. وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ^(١) إِلَى جَوَازِ إِطْلَاقِ «أَخْبَرَنَا» وَمَنْعِ «حَدَّثَنَا»، وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ الشَّائِعُ بَيْنَهُمْ، خَصَّصُوا الْقِسْمَ الْأَوَّلَ بِحَدَّثْنَا لِإِشْعَارِهِ بِالنُّطْقِ وَالْمُشَافَهَةِ. وَذَهَبَ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَالنَّسَائِيُّ إِلَى الْمَنْعِ^(٢) مِنْهُمَا جَمِيعًا.

فَوَائِدُ:

الأولى: إِذَا قَالَ الْقَارِئُ عَلَى الشَّيْخِ: «أَخْبَرَكَ فُلَانٌ» وَنَحْوُهُ فَسَكَتَ الشَّيْخُ وَهُوَ فَاهِمٌ لِمَا قَالَ غَيْرُ مُنْكَرٍ لَهُ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ كَافٍ، وَأَنَّ سُكُوتَهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةً قَوْلِهِ: «نَعَمْ» لِلْقَرَائِنِ الظَّاهِرَةِ، وَاشْتَرَطَ بَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ إِقْرَارَ الشَّيْخِ مُطْلَقًا.

الثانية: قَالَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «الَّذِي أَخْتَارَهُ وَعَهْدَتْ عَلَيْهِ أَيْمَةٌ عَصْرِي أَنْ يَقُولَ الرَّاوي فِي الَّذِي يَأْخُذُهُ مِنَ الْمُحَدَّثِ لَفْظًا وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ: «حَدَّثَنِي فُلَانٌ»، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ قَالَ: «حَدَّثْنَا»، وَفِيمَا قَرَأَهُ عَلَى الْمُحَدَّثِ: «أَخْبَرَنِي فُلَانٌ»، وَمَا قُرِئَ عَلَيْهِ وَهُوَ حَاضِرٌ: «أَخْبَرَنَا»^(٣).

(١) انظر: «المحدث الفاصل» ص ٤٣١، و«الكفاية» ص ٤٣٥، و«الإلماع» ص ١٢٤، ١٢٥.

(٢) انظر: «الإلماع» ص ١٢٥.

(٣) انظر: «معرفة علوم الحديث» ص ٢٦٠.

اخْتَارَ ذَلِكَ الْبَيْهَقِيُّ^(١)، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ لَا وَاجِبٌ.

الثَّالِثَةُ: لَيْسَ لَكَ فِيمَا تَجِدُهُ مِنَ الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ مِنْ رَوَايَاتٍ مَنْ تَقَدَّمَكَ أَنْ تُبَدِّلَ فِي نَفْسِ الْكِتَابِ مَا قِيلَ فِيهِ: «أَخْبَرَنَا» بِحَدَّثِنَا، أَمَّا مَا سَمِعْتَهُ مِنْ لَفْظِ الْمُحَدِّثِ غَيْرِ مَوْضُوعٍ فِي كِتَابٍ فَفِي إِبْدَالِهِ خِلَافٌ.

الرَّابِعَةُ: اخْتُلِفَ فِي سَمَاعٍ مَنْ يَنْسَخُ وَقْتَ الْقِرَاءَةِ. فَنَفَاهُ الْإِمَامُ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ^(٢)، وَأَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ^(٣) الْحَافِظُ.

وَأَجَازُهُ مُوسَى بْنُ هَارُونَ الْحَمَّالُ^(٤)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ / [٣٣]: «كَتَبْتُ عِنْدَ عَارِمٍ^(٥) وَهُوَ يَقْرَأُ»^(٦).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ: أَنَّهُ قُرِئَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَنْسَخُ غَيْرَ مَا يُقْرَأُ عَلَيْهِ^(٧).

وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ النَّاسِخُ يَمْتَنِعُ بِنَسْخِهِ عَنْ فَهْمِ مَا يُقْرَأُ بِطُلِّ السَّمَاعِ، وَإِلَّا فَلَا.

(١) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ١٤٣.

(٢) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص ١٢٠.

(٣) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص ١٢٠.

(٤) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص ١٢٢.

(٥) هو: محمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان البصري الحافظ الثبت،

المتوفى سنة (٢٢٤هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٢٦٥.

(٦) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص ١٢٢.

(٧) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص ١٢١.

وَإِذَا كَانَ الشَّيْخُ أَوْ السَّامِعُ يَتَحَدَّثُ، أَوْ كَانَ الْقَارِئُ سَرِيعَ الْقِرَاءَةِ، أَوْ يُهَيِّنُ^(١) بَحِثُ يُخْفِي بَعْضَ الْكَلِمِ، أَوْ كَانَ السَّامِعُ بَعِيدًا عَنِ الْقَارِئِ، وَنَحْوَهُ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُغْفَى فِي ذَلِكَ كُلِّهِ عَنِ الْقَدْرِ الْيَسِيرِ نَحْوِ الْكَلِمَةِ وَالْكَلِمَتَيْنِ.

وَيُسْتَحَبُّ لِلشَّيْخِ أَنْ يُجِيزَ لِجَمِيعِ السَّامِعِينَ رِوَايَةَ جَمِيعِ الْكِتَابِ، لِيُنْجِبَ مَا فَاتَ بِالْإِجَازَةِ.

الخامسة: إِذَا كَثُرَ الْجَمْعُ فِي مَجَالِسِ الْمُحَدِّثِينَ وَتَعَدَّرَ سَمَاعُ الْمُتَمَلِّي، فَهَلْ لِمَنْ يَسْمَعُ مِنَ الْمُسْتَمْلِي شَيْئًا أَنْ يَرْوِيهِ مِنَ الْمُتَمَلِّي أَمْ لَا؟

رُويَ عَنِ الْأَعْمَشِ أَنَّهُ قَالَ: «كُنَّا نَجْلِسُ إِلَى إِبْرَاهِيمَ، فَتَتَسَعُ الْحَلْفَةُ، فَرُبَّمَا يُحَدِّثُ بِالْحَدِيثِ فَلَا يَسْمَعُهُ مَنْ تَنَحَّى عَنْهُ، فَيَسْأَلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا عَمَّا قَالَ، ثُمَّ يَرْوُونَهُ وَمَا سَمِعُوهُ مِنْهُ»^(٢). وَسَأَلَ رَجُلٌ حَمَادَ بْنَ زَيْدٍ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، فَقَالَ: «اسْتَفْهِمُ مَنْ يَلِيكَ»^(٣).

وَعَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ أَنَّ أَبَا مُسْلِمٍ الْمُسْتَمْلِي قَالَ لَهُ: «إِنَّ النَّاسَ كَثِيرٌ لَا يَسْمَعُونَ»، قَالَ: «تَسْمَعُ أَنْتَ؟» قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: «فَأَسْمِعْهُمْ»^(٤).

(١) الهينة: القراءة الخفية. انظر: «لسان العرب»، مادة: (هنم).

(٢) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص ١٢٩.

(٣) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص ١٢٧.

(٤) المصدر السابق.

وَسَأَلَ خَلْفُ بْنُ تَمِيمٍ [زَائِدَةً] فِي مِثْلِ ذَلِكَ، قَالَ:
«لَا تُحَدِّثُ إِلَّا بِمَا تَحْفَظُ بِقَلْبِكَ وَتَسْمَعُ أُذُنُكَ»^(١)، وَكَانَ
أَبُو نُعَيْمٍ لَا يَرَى أَنْ يَرْوِيَ مَا اسْتَفْهَمَهُ إِلَّا مِمَّنْ اسْتَفْهَمَهُ مِنْهُ^(٢).

السَّادِسَةُ: يَصِحُّ السَّمَاعُ مِنْ لَفْظٍ مَنْ هُوَ وَرَاءَ حِجَابٍ إِذَا
عُرِفَ صَوْتُهُ، وَقِرَاءَةٌ عَلَيْهِ إِذَا عُرِفَ حُضُورُهُ، وَيُعْتَمَدُ فِي مَعْرِفَةِ
صَوْتِهِ وَحُضُورِهِ عَلَى خَبَرٍ مَنْ يُوثَقُ بِهِ.

وَقَالَ شُعْبَةُ: «إِذَا حَدَّثَكَ الْمُحَدِّثُ فَلَمْ تَرَ وَجْهَهُ فَلَا تَرَوْ
عَنْهُ، فَلَعَلَّهُ شَيْطَانٌ تَصَوَّرَ فِي صُورَةٍ^(٣) يَقُولُ: «ثَنَا» و«أَنَا».

السَّابِعَةُ: مَنْ سَمِعَ مِنْ شَيْخٍ حَدِيثًا ثُمَّ قَالَ لَهُ: لَا تَرَوْهُ
عَنِّي وَنَحْوُهُ، غَيْرَ مُسْنِدٍ ذَلِكَ إِلَى خَطَأٍ أَوْ شَكٍّ بَلْ قَالَ ذَلِكَ مَعَ
الْجَزْمِ بَأَنَّهُ رِوَايَتُهُ وَحَدِيثُهُ، فَذَلِكَ غَيْرُ مُبْطِلٍ لِرِوَايَتِهِ عَنْهُ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: الْإِجَازَةُ

وَهِيَ أَنْوَاعٌ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يُجِيزَ لِمُعَيَّنٍ فِي مُعَيَّنٍ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: «أَجَزْتُ
لَكَ أَنْ تَرَوِيَ عَنِّي الْكِتَابَ الْفُلَانِيَّ، أَوْ مَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ

(١) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاضل» ص ٣٨٥، والخطيب في «الكفاية» ص ١٢٦، والقاضي عياض في «الإلماع» ص ١٣٧، وابن العديم في «بغية الطلب» ٣٣٤١/٧.

(٢) انظر: «الكفاية» ص ١٢٩.

(٣) كذا في الأصل، في مقدمة ابن الصلاح «صورته».

فَهَرَسَتِي هَذِهِ». فَهِيَ إِجَازَةٌ صَحِيحَةٌ يَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِهَا عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَغَيْرِهِمْ.

وَأَبْطَلَهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيِّينَ مِنْهُمْ: الْقَاضِي حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوُوزِيُّ، وَالْقَاضِي أَبُو الْحَسَنِ^(١) الْمَاوَرِزْدِيُّ وَقَطَعَ بِهِ فِي كِتَابِهِ «الْحَاوِي»^(٢)، وَعَزَّاهُ إِلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ جَمِيعًا: «لَوْ جَازَتْ الْإِجَازَةُ لَبَطَلَتْ الرِّحْلَةُ».

[٣٤] وَأَبْطَلَهَا/ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ الْإِمَامُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَرَبِيُّ^(٣)، وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيُّ^(٤) الْمُلَقَّبُ بِأَبِي الشَّيْخِ، وَالْحَافِظُ أَبُو نَصْرِ الْوَائِلِيُّ السَّجَزِيُّ، وَقَالَ: «سَمِعْتُ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: قَوْلُ الْمُحَدِّثِ: «قَدْ أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرَوِيَ عَنِّي» تَقْدِيرُهُ: «أَجَزْتُ لَكَ مَا لَا يَجُوزُ فِي الشَّرْعِ»؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَا يُبَيِّحُ رِوَايَةَ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ»^(٥).

وَمَنْ قَالَ بِصِحَّتِهَا قَالَ: يَجِبُ الْعَمَلُ بِالْمَرْوِيِّ بِهَا.

(١) في الأصل الحسين، والتصويب من مصادر الترجمة و«علوم الحديث» لابن الصلاح.

(٢) ٩٠/١٦.

(٣) انظر: «الكفاية» ص ٤٥٣.

(٤) المصدر السابق ص ٤٥٤.

(٥) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ١٥٢، وقد ذكر أبو طاهر الأصبهباني (ت ٥٧٦هـ) في كتابه «الوجيز في ذكر المجاز والمجيز» ص ٣٩، أن هذا الرأي لأبي وائل في التوقف، ثم قال أخيرًا بصحة الإجازة.

وَقَالَ قَوْمٌ مِنَ الظَّاهِرِيَّةِ^(١): لَا يَجِبُ لِأَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى
الْمُرْسَلِ.

وَهَذَا بَاطِلٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْإِجَازَةِ مَا يَقْدَحُ فِي اتِّصَالِ
الْمَنْقُولِ بِهَا، وَفِي الثَّقَةِ بِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

النَّوعُ الثَّانِي: أَنْ يُجِيزَ لِمُعَيَّنٍ فِي غَيْرِ مُعَيَّنٍ، مِثْلُ أَنْ
يَقُولَ: «أَجَزْتُ لَكَ جَمِيعَ مَسْمُوعَاتِي»، وَيَجُوزُ ذَلِكَ، وَحُكْمُهَا
حُكْمُ الْأُولَى فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخِلَافِ.

النَّوعُ الثَّالِثُ: أَنْ يُجِيزَ بِوَصْفِ الْعُمُومِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ:
«أَجَزْتُ لِلْمُسْلِمِينَ» أَوْ «لِمَنْ أَدْرَكَ زَمَانِي» وَمَا أَشَبَّهُهُ، فَهَذِهِ
اِخْتَلَفَ فِيهَا مَنْ قَالَ بِجَوَازِ الْأُولَى، وَمِمَّنْ أَجَازَهَا الْخَطِيبُ
أَبُو بَكْرٍ^(٢).

وَجَاءَ عَنِ الْحَافِظِ ابْنِ مَنَدَةَ أَنَّهُ قَالَ: «أَجَزْتُ لِمَنْ قَالَ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٣).

وَجَوَّزَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ^(٤) الْإِجَازَةَ لِجَمِيعِ
الْمُسْلِمِينَ مَنْ كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَ الْإِجَازَةِ.

(١) انظر: «الكفاية» ص ٤٥٦.

(٢) انظر: «الإجازة للمعدوم والمجهول» للخطيب ص ٨٠، و«الكفاية»
ص ٤٤٩، و«الإلماع» ص ٩٩.

(٣) انظر: «الإجازة للمعدوم والمجهول» ص ٨٠.

(٤) انظر: «الإجازة للمعدوم والمجهول» ص ٨٠، و«الإلماع» ص ٩٨.

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «لَمْ نَسْمَعْ عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، أَنَّهُ رَوَى بِهَذِهِ الْإِجَازَةِ»^(١)،
والله سندي أعلم.

النَّوعُ الرَّابِعُ: الْإِجَازَةُ لِلْمَجْهُولِ وَبِالْمَجْهُولِ.

مِثَالُ الْأَوَّلِ: أَنْ يُسَمِّيَ شَخْصًا وَيُجِيزَ لَهُ، وَفِي وَقْتِهِ
جَمَاعَةٌ مُشْتَرِكُونَ مَعَهُ فِي اسْمِهِ، وَلَا يُعَيِّنُهُ مِنْهُمْ.

وَمِثَالُ الثَّانِي أَنْ تَقُولَ: أَجَزْتُ لِفُلَانٍ أَنْ يَرْوِيَ عَنِّي كِتَابَ
«السُّنَنِ». وَلَا يُعَيِّنُهُ، وَهُوَ يَرْوِي جَمَاعَةً مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ، فَهَذِهِ
إِجَازَةٌ فَاسِدَةٌ لَا فَائِدَةَ لَهَا.

بِخِلَافِ مَا لَوْ أَجَازَ لَجَمَاعَةٍ مُسَمَّيْنَ مُعَيَّنِينَ بِأَنْسَابِهِمْ وَهُوَ
غَيْرُ عَارِفٍ بِأَعْيَانِهِمْ، كَمَا فِي الْأُسْتِجَازَاتِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْدَحُ. كَمَا
لَا يَقْدَحُ عَدَمُ مَعْرِفَتِهِ إِذَا حَضَرَ شَخْصُهُ فِي السَّمَاعِ مِنْهُ.

إِنَّمَا يَقْدَحُ لَوْ قَالَ: «أَجَزْتُ لِمَنْ شَاءَ فُلَانٌ»؛ فَقَدْ حَكَى
الْحَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ عَنْ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ الطَّبْرِيِّ أَنَّهُ
لَا يَصِحُّ^(٢). وَحَكَى عَنْ أَبِي يَغْلَى بْنِ الْفَرَّاءِ الْحَنْبَلِيِّ،
وَأَبِي الْفَضْلِ بْنِ عَمْرُوسٍ الْمَالِكِيِّ صِحَّتْهَا^(٣). وَهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ
كَانُوا مَشَايِخَ مَذَاهِبِهِمْ فِي عَصْرِ الْحَطِيبِ.

(١) «علوم الحديث» له ص ١٥٥.

(٢) انظر: «الإجازة للمعدوم والمجهول» ص ٨٠، كما نقله القاضي عياض
عنه في «الإلماع» ص ١٠٣.

(٣) انظر: «الإجازة للمعدوم والمجهول» ص ٨١.

وَلَوْ قَالَ: «أَجَزْتُ لِمَنْ شَاءَ» فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ: «لِمَنْ يَشَاءُ فُلَانٌ»، إِلَّا أَنَّ الْجَهَالََةَ فِي هَذِهِ أَكْثَرُ لِتَعَلُّقِهَا بِمَشِيئَةِ مَنْ لَا يَنْحَصِرُ عَدَدُهُمْ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

النُّوعُ الْخَامِسُ: الْإِجَازَةُ لِلْمَعْدُومِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: «أَجَزْتُ لِمَنْ يُولَدُ لِفُلَانٍ»، فَهِيَ بَاطِلَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقَدْ أَجَازَهَا الْخَطِيبُ/أَبُو بَكْرٍ^(١)، وَذَكَرَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا يَعْلَى بْنَ الْفَرَّاءِ [٣٥] وَأَبَا الْفَضْلِ بْنَ عَمْرُوسٍ يُجِيزَانِهَا، فَالظَّاهِرُ صِحَّتُهَا كَمَا فِي الْوَقْفِ.

رُوي عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ^(٢) أَنَّهُ سُئِلَ الْإِجَازَةَ، فَقَالَ: «أَجَزْتُ لَكَ وَلِأَوْلَادِكَ وَلِحَبْلِ الْحَبْلَةِ»^(٣)؛ يَعْنِي: الَّذِينَ لَمْ يُولَدُوا بَعْدُ.

أَمَّا الْإِجَازَةُ لِلطِّفْلِ الَّذِي لَا يَصِحُّ سَمَاعُهُ فَهِيَ جَائِزَةٌ. قَالَ الْخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ: «رَأَيْنَا كَافَّةَ مَشَايخِنَا يُجِيزُونَ لِلْأَطْفَالِ الْغَيْبَ عَنْهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْأَلُوا عَنْ مَبْلَغِ أَسْنَانِهِمْ، وَحَالِ تَمْيِيزِهِمْ»^(٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) أبو بكر ابن الحافظ الشهير أبي داود السجستاني. انظر: «تذكرة الحافظ» ٧٦٧/٢، و«لسان الميزان» ٩٣/٣.

(٣) انظر: المصدر السابق ص ٧٦، و«الكفاية» ص ٤٦٥، و«الإلماع» ص ١٠٥.

(٤) «الكفاية» ص ٤٦٦.

النَّوعُ السَّادِسُ: إِجَازَةُ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ الْمُجِيزُ لِيَرْوِيَهُ الْمُجَازُ لَهُ إِذَا سَمِعَهُ الْمُجِيزُ بَعْدَ ذَلِكَ.

رُويَ عَنِ الْقَاضِي عِيَّاضٍ أَنَّهُ قَالَ: «هَذَا لَمْ أَرِ مَنْ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَشَايخِ، وَرَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ يَصْنَعُونَهُ»^(١). قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَالصَّحِيحُ بُظْلَانُ هَذِهِ الْإِجَازَةِ»^(٢)، وَعَلَى هَذَا يَتَعَيَّنُ عَلَى مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَرْوِيَ بِالْإِجَازَةِ عَنْ شَيْخٍ أَجَازَ لَهُ جَمِيعَ مَسْمُوعَاتِهِ، مَثَلًا: أَنْ يَبْحَثَ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ ذَلِكَ الَّذِي يُرِيدُ رِوَايَتَهُ عَنْهُ مِمَّا سَمِعَهُ قَبْلَ تَارِيخِ الْإِجَازَةِ.

أَمَّا إِنْ قَالَ: «أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرْوِيَ عَنِّي مَا صَحَّ عِنْدَكَ مِنْ مَسْمُوعَاتِي»، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ حِينَئِذٍ مَا صَحَّ عِنْدَهُ حَالِ الرِّوَايَةِ أَنَّهُ سَمِعَهُ قَبْلَ الْإِجَازَةِ أَوْ بَعْدَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

النَّوعُ السَّابِعُ: إِجَازَةُ الْمُجَازِ.

مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: «أَجَزْتُ لَكَ مُجَازَاتِي، أَوْ رِوَايَةَ مَا أُجِيزَ لِي رِوَايَتُهُ»، فَالَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ أَنَّهَا جَائِزَةٌ، حَكَى ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ^(٣) عَنْ الْحَافِظِ أَبِي الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ، وَالْحَافِظِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمَعْرُوفِ بَابِنِ عُقْدَةَ الْكُوفِيِّ وَغَيْرِهِمَا.

(١) انظر: «الإلماع» ص ١٠٦.

(٢) «علوم الحديث» ص ١٦١.

(٣) «الكفاية» ص ٥٠٠.

وَجَاءَ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ الْحَافِظِ أَنَّهُ قَالَ: «الْإِجَازَةُ عَلَى
الْإِجَازَةِ قَوِيَّةٌ جَائِزَةٌ»^(١).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَكَانَ الْفَقِيهُ نَصْرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَقْدِسِيُّ
رُبَّمَا وَالَى فِي رِوَايَتِهِ بَيْنَ إِجَازَاتٍ ثَلَاثٍ»^(٢).

وَيَنْبَغِي لِمَنْ يَرَوِي الْإِجَازَةَ عَنْ الْإِجَازَةِ أَنْ يَتَأَمَّلَ إِجَازَةَ
شَيْخِ شَيْخِهِ، فَإِنْ كَانَ صُورَتُهَا مَثَلًا: «أَجَزْتُ مَا صَحَّ عَنْهُ
مِنْ مَسْمُوعَاتِي»، فَرَأَى شَيْئًا مِنْ مَسْمُوعَاتِ شَيْخِ شَيْخِهِ، فَلَيْسَ
لَهُ أَنْ يَرَوِيَهُ عَنْ شَيْخِهِ حَتَّى يَسْتَبِينَ أَنَّهُ مِمَّا كَانَ قَدْ صَحَّ عِنْدَ
شَيْخِهِ كَوْنُهُ مِنْ مَسْمُوعَاتِ شَيْخِهِ الَّذِي تِلْكَ إِجَازَتُهُ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَائِدَةٌ:

يَنْبَغِي لِلْمُجِيزِ إِذَا كَتَبَ إِجَازَتَهُ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِهَا، فَإِنْ لَمْ يَتَلَفَّظْ
جَازَ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُجَازَ إِلَّا لِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لِمَسِيسِ
حَاجَتِهِ إِلَيْهَا، وَبَالَغَ الْحَافِظُ أَبُو عُمَرَ فَقَالَ: «الصَّحِيحُ أَنَّهَا
لَا تَجُوزُ إِلَّا لِمَاهِرٍ بِالصَّنَاعَةِ فِي شَيْءٍ مُعَيَّنٍ لَا يُشْكَلُ
إِسْنَادُهُ»^(٣). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: «علوم الحديث» ص ١٦٢.

(٢) المصدر السابق ص ١٦٣.

(٣) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» ٣٤٤/٢.

القِسْمُ الرَّابِعُ: الْمُنَاوَلَةُ/

وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى مُنَاوَلَةٍ مَقْرُونَةٍ بِالْإِجَازَةِ، وَإِلَى مُنَاوَلَةٍ مُجَرَّدَةٍ عَنْهَا.

فَالأُولَى: لَهَا صُورٌ.

مِنْهَا: أَنْ يَرْفَعَ الشَّيْخُ إِلَى الطَّالِبِ أَصْلَ سَمَاعِهِ، أَوْ فَرَعًا مُقَابِلًا بِهِ، وَيَقُولُ لَهُ: «هَذَا سَمَاعِي أَوْ رِوَايَتِي عَنْ فُلَانٍ فَارَوْهُ عَنِّي»، ثُمَّ يَمْلِكُهُ إِيَّاهُ، أَوْ يَقُولُ: «انْسخْهُ وَقَابِلْ بِهِ ثُمَّ رُدَّهُ إِلَيَّ». وَمِنْهَا: أَنْ يَجِيءَ الطَّالِبُ إِلَى الشَّيْخِ بِكِتَابٍ مِنْ حَدِيثِهِ، فَيَعْرِضُهُ عَلَيْهِ، فَيَتَأَمَّلُهُ الشَّيْخُ وَهُوَ عَارِفٌ مُتَيَقِّظٌ، ثُمَّ يُعِيدُهُ إِلَيْهِ وَيَقُولُ لَهُ: «وَقَفْتُ عَلَى مَا فِيهِ وَهُوَ حَدِيثِي عَنْ فُلَانٍ فَارَوْهُ عَنِّي»، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

فَهَاتَانِ الصُّورَتَانِ حَالَتَانِ مَحَلَّ السَّمَاعِ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ أُمَّةٍ الْمُحَدِّثِينَ؛ مِنْهُمْ الزُّهْرِيُّ وَرَبِيعَةُ الرَّائِي وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ مِنَ الْمَدِينِيِّينَ، وَمُجَاهِدٌ وَأَبُو الزُّبَيْرِ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ مِنَ الْمَكِّيِّينَ، وَعَلْقَمَةُ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّانِ وَالشَّعْبِيُّ مِنَ الْكُوفِيِّينَ، وَقَتَادَةُ وَأَبُو الْعَالِيَةِ وَأَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ، وَابْنُ وَهْبٍ وَابْنُ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبُ مِنَ الْمِصْرِيِّينَ، وَآخَرُونَ مِنَ الشَّامِيِّينَ وَالْخُرَاسَانِيِّينَ^(١).

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» ٢٥٧ - ٢٥٨، و«الكفاية» ص ٤٦٦ -

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمَا لَا تَحْلَانِ مَحَلَّ السَّمَاعِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالْبُؤَيْطِيُّ، وَالْمُزْنِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَه، وَاخْتَارَهُ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ^(١).

وَمِنْهَا أَيْضًا - إِلَّا أَنَّهَا دُونَ الْأُولَيْنِ -: أَنْ يُنَاوِلَ الشَّيْخُ الطَّلِبَ كِتَابَهُ، وَيُجِيزَ لَهُ رِوَايَتَهُ عَنْهُ، ثُمَّ يُمَسِّكُهُ الشَّيْخُ عِنْدَهُ وَلَا يُمَكِّنُهُ مِنْهُ، فَيَجُوزُ لِلطَّلِبِ رِوَايَتُهُ عَنْهُ إِذَا ظَفَرَ بِالْكِتَابِ، أَوْ بِمَا هُوَ مُقَابِلٌ بِهَا.

وَمِنْهَا: أَنْ يَأْتِيَ الطَّلِبُ إِلَى الشَّيْخِ بِكِتَابٍ أَوْ جُزْءٍ وَيَقُولَ: «هَذَا رِوَايَتُكَ فَنَاوِلْنِيهِ وَأَجِزْ لِي رِوَايَتَهُ»، فَيُجِيبُهُ إِلَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ وَيَتَحَقَّقَ رِوَايَتَهُ لِجَمِيعِهِ، فَإِنْ كَانَ الطَّلِبُ مَوْثُوقًا بِهِ مَعْرِفَةً وَدِينًا جَازَ وَإِلَّا فَلَا.

الثَّانِيَةُ: الْمُنَاوَلَةُ الْمُجَرَّدَةُ.

وَهُوَ أَنْ يُنَاوِلَهُ الْكِتَابَ وَيَقُولَ: «هَذَا مِنْ حَدِيثِي أَوْ سَمَاعِي مِنْ فُلَانٍ»، وَلَا يُقَالُ: «إِزْوِهِ عَنِّي» وَنَحْوُهُ.

قَالَ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِنَّهَا تَصِحُّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مُخْتَلَةٌ لَا تَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِهَا.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي عِبَارَةِ الرَّاوي عَنِ الْمُنَاوَلَةِ

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

الْمَقْرُونَةَ بِالْإِجَازَةِ، فَأُطْلِقَ الزُّهْرِيُّ وَمَالِكٌ فِيهَا «حَدَّثَنَا»
و«أَخْبَرَنَا» مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ لِأَنَّهَا كَالسَّمَاعِ عِنْدَهُمَا^(١)، وَهُوَ لَا يَتَّقُ
بِمَذْهَبِ كُلِّ مَنْ وَافَقَهُمَا مِمَّنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ آتِئًا.

وَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ أَنْ يُقَيَّدَ فَيَقُولَ: «أَخْبَرَنَا
أَوْ حَدَّثَنَا مُنَاوَلَةً وَإِجَازَةً»، وَ«أَخْبَرَنَا مُنَاوَلَةً»، أَوْ «أَخْبَرَنَا إِجَازَةً
أَوْ «إِذْنَا» وَمَا أَشْبَهَهُ.

وَاضْطَلَحَ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى إِطْلَاقِ «أَنْبَأْنَا» فِي
الْإِجَازَةِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْوَلِيدِ بْنِ بَكْرِ الْغُمَرِيِّ الْمَالِكِيِّ^(٢) صَاحِبِ
«الْوَجَازَةِ فِي الْإِجَازَةِ».

[٣٧] وَقَالَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «الَّذِي اخْتَارَهُ/وَعَهْدَتْ عَلَيْهِ
أَكْثَرُ مَشَايِخِي وَأَئِمَّةِ عَصْرِي أَنْ يَقُولَ فِيمَا عَرَضَ عَلَى الْمُحَدِّثِ
فَأَجَازَ لَهُ رِوَايَتَهُ شِفَاهًا: «أَنْبَأَنِي فُلَانٌ»، وَفِيمَا كَتَبَ إِلَيْهِ
الْمُحَدِّثُ مِنْ مَدِينَةٍ وَلَمْ يُشَافِهِهُ بِالْإِجَازَةِ: «كَتَبَ إِلَيَّ فُلَانٌ»^(٣).

وَرَوَى عَنْ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ النَّيْسَابُورِيِّ^(٤) أَنَّهُ قَالَ:

(١) انظر: «المحدث الفاصل» ص ٤٣٥، ٤٣٨، و«الكفاية» ص ٤٧٠، ٤٧٥.

(٢) الوليد بن بكر بن مخلد بن أبي زياد الغمري، بالمعجمة المفتوحة،
وقيل المضمومة، نسبة إلى الغمر بطن من غافق. انظر: «الأنساب»
للسمعاني ٧٣/١٠ - ٧٤.

(٣) «معرفة علوم الحديث» ص ٢٦٠.

(٤) هو: الإمام الحافظ أحمد بن حمدان بن علي الجبري النيسابوري
(ت ٣١١هـ). انظر: «تاريخ بغداد» ١١٥/٤، و«سير أعلام النبلاء» ٢٩٩/١٤.

«كُلَّمَا قَالَ الْبُخَارِيُّ: «قَالَ لِي فُلَانٌ»، فَهُوَ عَرَضٌ وَمُنَاوَلَةٌ»^(١)،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْقِسْمُ الْخَامِسُ: الْمُكَاتَبَةُ

وَهِيَ: أَنْ يَكْتُبَ الشَّيْخُ إِلَى الطَّالِبِ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِهِ بِخَطِّهِ
أَوْ خَطِّ غَيْرِهِ، فَإِنْ قَرَنَهُ بِقَوْلِهِ: «أَجَزْتُ لَكَ مَا كَتَبْتُ بِهِ إِلَيْكَ»
كَانَ كَالْمُنَاوَلَةِ الْمَقْرُونَةِ بِالْإِجَازَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ، وَإِنْ لَمْ يَقْرَنَهُ
فَالْمَشْهُورُ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ إِجَازَةُ الرَّوَايَةِ بِهَا، وَكَثِيرًا مَا يُوجَدُ
فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ قَوْلُهُمْ: «كَتَبَ إِلَيَّ فُلَانٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ»
وَالْمُرَادُ بِهِ ذَلِكَ، وَهُوَ مَعْدُودٌ عِنْدَهُمْ فِي الْمُسْنَدِ الْمَوْصُولِ، ثُمَّ
يَكْفِي فِي ذَلِكَ مَعْرِفَةُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ خَطَّ الْكَاتِبِ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ.

وَيَجُوزُ فِي الرَّوَايَةِ بِالْمُكَاتَبَةِ إِطْلَاقُ «حَدَّثَنَا» وَ«أَخْبَرَنَا» عِنْدَ
اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ^(٢) وَمَنْصُورٍ^(٣)، وَالْمُخْتَارُ فِيهَا أَنْ يَقُولَ: «كَتَبَ
إِلَيَّ فُلَانٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ بِكَذَا» أَوْ يَقُولَ: «أَخْبَرَنِي بِهِ
مُكَاتَبَةً» وَنَحْوُ ذَلِكَ.

(١) رواه الحاكم عن أبي عمرو عن أبيه أحمد بن حمدان، كما في «سير
أعلام النبلاء» ٣٠٠/١٤.

وتعقبه الحافظ في «النكت على كتاب ابن الصلاح» ٦٠١/٢ حيث قال:
«فيه نظر رأيت في «الصحيح» عدة أحاديث قال فيها: قال لنا فلان
وأوردها في تصانيف خارج «الجامع» بلفظ: حدثنا، ووجدت في
الصحيح عكس ذلك».

(٢)(٣) أخرجه عنهما الخطيب في «الكفاية» ص ٤٩٠، ٤٨١.

القِسْمُ السَّادِسُ: إِعْلَامُ الرَّاوي لِلطَّالِبِ بِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ
أَوْ هَذَا الْكِتَابَ سَمَاعُهُ مِنْ فُلَانٍ
وَلَا يَقُولُ لَهُ: «أَرَوْهُ عَنِّي»

فَهَذَا دُونَ الْمُنَاوَلَةِ الْمُجَرَّدَةِ لِخُلُوهٍ عَنِ الْمُنَاوَلَةِ وَالْإِجَازَةِ،
حُكِيَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَطَائِفَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ ^(١) جَوَازُ الرِّوَايَةِ بِهِ،
وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ الصَّبَّاحِ الْفَقِيهُ ^(٢). وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الرِّوَايَةُ
بِهِ، وَقَطَعَ بِهِ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ الطُّوسِيُّ الشَّافِعِيُّ ^(٣).

القِسْمُ السَّابِعُ: الْوَصِيَّةُ بِالْكِتَابِ

وَهُوَ أَنْ يُوصِيَ الرَّاوي بِكِتَابٍ يَرَوِيهِ عِنْدَ مَوْتِهِ أَوْ سَفَرِهِ
لِشَخْصٍ. جَوَزَ بَعْضُ السَّلَفِ أَنْ يَرَوِيَهُ عَنْهُ بِذَلِكَ، وَهُوَ بَعِيدٌ.

القِسْمُ الثَّامِنُ: الْوَجَادَةُ

هِيَ مَضَدَّرٌ لَوْجَدَ يَجِدُ، مُوَلَّدٌ غَيْرُ مَسْمُوعٍ مِنَ الْعَرَبِ،
وَمِثَالُهُ: أَنْ يَقِفَ عَلَى كِتَابٍ لِشَخْصٍ فِيهِ أَحَادِيثٌ يَرَوِيهَا بِخَطِّهِ
- وَلَمْ يَلْقَهُ -، أَوْ لَقِيَهُ وَلَكِنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ ذَلِكَ الَّذِي وَجَدَهُ
بِخَطِّهِ، وَلَا إِجَازَةً لَهُ مِنْهُ. فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: «وَجَدْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ،
أَخْبَرَنَا فُلَانٌ» أَوْ «قَرَأْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ عَنْ فُلَانٍ» وَيَسُوقُ سَائِرَ
الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْمُنْقَطِعِ وَالْمُرْسَلِ، غَيْرَ أَنَّهُ أَخَذَ

(١) «الإلماع» ص ١١٥.

(٢) «البحر المحيط» ٦/٣٢٧.

(٣) أي: الغزالي، وانظر: رأيه في ذلك في: كتابه «المستصفى» ١/١٦٥.

شَوْبًا مِنَ الْإِتِّصَالِ بِقَوْلِهِ: «وَجَدْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ»، وَهَذَا إِذَا وَثِقَ بِأَنَّهُ خَطُّ الْمَذْكُورِ، فَإِنْ لَمْ يَثِقْ فَلْيَقُلْ: «بَلَّغَنِي عَنْ فُلَانٍ» أَوْ «وَجَدْتُ فِي كِتَابٍ ظَنَنْتُ أَنَّهُ بِخَطِّ فُلَانٍ» أَوْ «كِتَابٌ قِيلَ إِنَّهُ بِخَطِّ فُلَانٍ» أَوْ «ذَكَرَ كَاتِبُهُ أَنَّهُ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ» وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْقُلَ مِنْ كِتَابٍ مَنْسُوبٍ إِلَى مُصَنِّفٍ فَلَا يَقُلْ: «قَالَ فُلَانٌ/كَذَا» إِلَّا إِذَا وَثِقَ بِصِحَّةِ النُّسخَةِ بِأَنْ قَابَلَهَا هُوَ أَوْ ثِقَّةٌ [٣٨] غَيْرُهُ بِأُصُولٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلْيَقُلْ: «وَجَدْتُ فِي نُسخَةِ الْكِتَابِ الْفُلَانِيِّ» وَمَا أَشْبَهَهُ، هَذَا كُلُّهُ فِي كَيْفِيَّةِ النَّقْلِ بِطَرِيقِ الْوِجَادَةِ، أَمَّا جَوَازُ الْعَمَلِ بِهَا فَقَدْ قِيلَ إِنَّ أَكْثَرَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءَ لَا يَرَوْنَ الْعَمَلَ بِهَا، وَحُكِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ جَوَازُ الْعَمَلِ بِهَا^(١).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَهَذَا الَّذِي لَا يَتَّجُهُ غَيْرُهُ فِي الْأَعْصَارِ الْمُتَأَخِّرَةِ، فَإِنَّهُ لَوْ تَوَقَّفَ الْعَمَلُ فِيهَا عَلَى الرَّوَايَةِ لَأَنْسَدَ بَابُ الْعَمَلِ بِالْمَنْقُولِ، لِتَعَدُّرِ شَرْطِ الرَّوَايَةِ فِيهَا»^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) انظر: «الإلماع» ص ١٢٠.

(٢) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ١٨٠ - ١٨١.

البَابُ الثَّامِنُ

فِي كِتَابَةِ الْحَدِيثِ وَضَبِطِهِ

اعْلَمْ أَنَّ الصَّدْرَ الْأَوَّلَ اخْتَلَفُوا فِيهَا فَكَرِهَهَا عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَابْنُ مَسْعُودٍ^(٢)، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ^(٣)، وَجَمَاعَةٌ
مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَأَجَازَهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ^(٤) وَابْنُهُ الْحَسَنُ^(٥) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

(١) أخرجه عنه عبد الرزاق في «المصنف» ٢٥٨/١١، ومن طريقه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ١٣٢/١، والخطيب في «تقييد العلم» ص ٤٩.

(٢) أخرجه عنه الخطيب في «تقييد العلم» ٣٨ - ٣٩، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ١٣٢/١.

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه»، حديث (٣٦٤٧)، وأحمد في «مسنده»، حديث (٢١٠٦٩)، والخطيب في «تقييد العلم» ص ٣٥، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ١٣٠/١.

(٤) أخرجه عنه البخاري في «صحيحه»، حديث (١١١)، (٣٠٤٧)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (١٣٧٠)، والترمذي في «جامعه»، حديث (١٤١٢)، والنسائي في «سننه»، حديث (٤٧٣٤)، وابن ماجه في «سننه»، حديث (٢٦٥٨)، والخطيب في «تقييد العلم» ص ٨٨، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ١٤٣/١، وغيرهم.

(٥) أخرجه عنه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص ٣٧١، والخطيب في «الجامع» ١٤/٢، وفي «تقييد العلم» ص ٩١، وابن عبد البر في =

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ^(١)، وَأَنْسُ^(٢)، وَغَيْرُهُمْ.

دَلِيلُ الْكَرَاهَةِ: رَوَى مُسْلِمٌ بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا إِلَّا الْقُرْآنَ، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمَحْهُ»^(٣).

وَدَلِيلُ الْجَوَازِ مَا صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ»^(٤)

= «جامع بيان العلم» ١/ ١٥٢. وورد في طبعة «الجامع» للخطيب الحسين بدل الحسن وهو خطأ مطبعي، والله أعلم.

(١) أخرجه عنه أبو داود في «سننه»، حديث (٣٦٤٦)، والدارمي في «مسنده»، حديث (٤٩٦)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص ٣٦٦ - ٣٦٧، والخطيب في «تقييد العلم» ص ٧٤، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ١/ ١٤٥، والقاضي عياض في «الإلماع» ص ١٤٦.

(٢) أخرجه عنه الدارمي في «مسنده»، حديث (٤٩٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» ١/ ٢٤٦، والحاكم في «المستدرک»، حديث (٣٦١)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص ٣٦٨، والخطيب البغدادي في «تقييد العلم» ص ٩٤ - ٩٧، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ١/ ١٤٨، والقاضي عياض في «الإلماع» ص ١٤٧.

(٣) أخرجه من طرق عن همام عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد مرفوعاً: مسلم في «صحيحه»، حديث (٣٠٠٤)، والنسائي في «سننه»، حديث (٨٠٠٨)، وأحمد في «مسنده»، حديث (١١١٧٤)، والدارمي في «مسنده»، حديث (٤٥٠)، وابن حبان في «صحيحه»، حديث (٦٤)، والحاكم في «مستدرکه» ١/ ٢١٦، حديث (٤٣٧)، وغيرهم.

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» وهو متعقب بإخراج مسلم له.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (١١٢)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (١٣٥٥).

لَمَّا سَأَلَهُ أَنْ يُكْتَبَ لَهُ شَيْءٌ سَمِعَهُ مِنْ خُطْبَتِهِ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ،
وَأَبُو شَاهٍ رَجُلٌ مِنَ الْيَمَنِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِذْنُهُ فِي الْكِتَابَةِ
لِمَنْ خَافَ عَلَيْهِ النَّسْيَانُ، وَنَهَيْهُ عَنْهَا لِمَنْ وَثِقَ بِحِفْظِهِ مَخَافَةَ
الِاتِّكَالِ عَلَى الْكِتَابِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَهَى حِينَ خَافَ عَلَيْهِمْ
أَنْ يَخْتَلِطَ ذَلِكَ بِصُحُفِ الْقُرْآنِ، وَأَذِنَ حِينَ أَمِنَ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ
أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ تَدْوِينِهِ فِي الْكُتُبِ، وَلَوْلَاهُ
لَدَرَسَ فِي الْأَعْصَرِ الْأَخِيرَةِ.

ثُمَّ عَلَى طَلَبَةِ الْحَدِيثِ صَرَفُ الْهِمَّةِ إِلَى ضَبْطِ مَا يَكْتُبُونَهُ
وَيَحْصُلُونَهُ بِخَطِّ الْغَيْرِ مِنْ مَرْوِيَّاتِهِمْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي رَوَوْهُ
شَكْلًا وَنَقْطًا، فَإِعْجَامُ الْمَكْتُوبِ يَمْنَعُ مِنْ اسْتِعْجَامِهِ، وَشَكْلُهُ
يَمْنَعُ مِنْ إِشْكَالِهِ، وَلَا يَشْكُلُ إِلَّا مَا خَافَ التَّبَاسُ، وَقِيلَ:
يُشْكِلُ غَيْرُ الْمُتَبَسِّ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمُتَبَدِّيَّ لَا يُمَيِّزُ مَا يُشْكِلُ مِمَّا
لَا يُشْكِلُ، وَلَا صَوَابَ الْإِغْرَابِ مِنْ خَطِّهِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ اعْتِنَاؤُهُ بِضَبْطِ الْمُتَبَسِّ مِنْ أَسْمَاءِ الرِّجَالِ
أَكْثَرَ، فَإِنَّهَا لَا تُسْتَدْرَكُ بِالْمَعْنَى، وَلَا يُسْتَدَلُّ عَلَيْهَا بِمَا قَبْلُ
وَبَعْدُ.

وَإِذَا ضَبَطَ كَلِمَةً مُشْكِلَةً فِي مَتْنِ الْكِتَابِ أَعَادَ كِتَبَهَا
وَضَبَطَهَا قُبَالَتِهَا فِي الْحَاشِيَةِ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي إِضَاحِهَا، وَكَمَا
تُضَبِّطُ الْحُرُوفُ الْمُعْجَمَةُ بِالنَّقْطِ، تُضَبِّطُ الْمُهِمَلَةُ بِعَلَامَةِ
الِإِهْمَالِ، وَاخْتُلِفَ فِيهَا فَقِيلَ: تُجْعَلُ النُّقْطُ الَّتِي فَوْقَ
الْمُعْجَمَاتِ تَحْتَ/ مَا شَاكَلَهَا مِنَ الْمُهِمَلَاتِ وَتَكُونُ النُّقْطُ الَّتِي [٣٩]

تَحْتَ السِّينِ الْمُهِمَلَةِ صَفًّا، وَالَّتِي فَوْقَ الْمُعْجَمَةِ كَالْأَثَافِيِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ عَلَامَةَ الْإِهْمَالِ فَوْقَ الْحُرُوفِ الْمُهِمَلَةِ كَقْلَامَةِ الظُّفْرِ مُضْجَعَةً عَلَى قَفَاهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ تَحْتَ الْحَاءِ الْمُهِمَلَةِ حَاءً صَغِيرَةً، وَتَحْتَ الدَّالِ ذَالًا، وَكَذَا سَائِرُ الْحُرُوفِ الْمُهِمَلَةِ.

وَيَجْتَنِبُ الْخَطَّ الدَّقِيقَ لِمَا رُوِيَ عَنْ حَنْبَلٍ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: رَأَيْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَأَنَا أَكْتُبُ خَطًّا دَقِيقًا، فَقَالَ: «لَا تَفْعَلْ، أَحْوَجُ مَا تَكُونُ إِلَيْهِ يَخُونُكَ»^(١)، فَإِنْ اِحْتَجَّ إِلَى ذَلِكَ لِقَلَّةِ الْوَرَقِ أَوْ كَانَ رَحَالًا فَفَعَلَهُ لِيَخَفَّ عَلَيْهِ حَمْلُهُ فَلَا بَأْسَ، وَيُبَيِّنُ خَطَّهُ وَلَا يَمَشُقُّهُ، لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «شَرُّ الْكِتَابَةِ الْمَشْقُوقُ»^(٢)، وَشَرُّ الْقِرَاءَةِ الْهَذْرَمَةُ^(٣)، وَأَجْوَدُ الْخَطِّ أَبْيَنُهُ»^(٤).

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَضْطَلِحَ مَعَ نَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ بِمَا لَا يَفْهَمُهُ غَيْرُهُ، فَيُوقِعَ غَيْرُهُ فِي حَيْرَةٍ، كَفِعْلٍ مَنْ يَجْمَعُ فِي كِتَابِهِ بَيْنَ رَوَايَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ وَيَرْمِزُ إِلَى كُلِّ رَاوٍ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ أَسْمِهِ أَوْ حَرْفَيْنِ، فَإِنْ بَيَّنَّ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ أَوْ آخِرِهِ مُرَادَهُ بِتِلْكَ الرُّمُوزِ فَلَا بَأْسَ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكْتُبَ عِنْدَ كُلِّ رَوَايَةٍ اسْمَ رَاوِيهَا بِكَمَالِهِ

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع» ٢٦١/١، وابن السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» ص ١٦٧.

(٢) المشق: سرعة الكتابة. انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري ٢٦٥/٨.

(٣) الهذرمة: القراءة في سرعة. انظر: المصدر السابق ٢٧٩/٦.

(٤) أخرجه الخطيب في «الجامع» ٢٦٢/١.

مُخْتَصَرًا. وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَ كُلِّ حَدِيثَيْنِ دَارَةً يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا،
وَاسْتَحَبَّ الْخَطِيبُ^(١) أَنْ تَكُونَ الدَّارَاتُ غُفْلًا، فَإِذَا عَارَضَ فِكْلُ
حَدِيثٍ يَفْرُغُ مِنْ عَرْضِهِ يَنْقُطُ فِي الدَّائِرَةِ الَّتِي تَلِيهِ نُقْطَةً أَوْ يَخْطُ
فِي وَسْطِهَا خَطًّا.

وَإِذَا كَتَبَ: «عَبَدَ اللَّهِ بَنَ فُلَانٍ»، وَمَا أَشْبَهُهُ، فَلَا يَجْعَلُ
«عَبَدَ» فِي آخِرِ سَطْرِ وَالْبَاقِي فِي أَوَّلِ السَّطْرِ الْآخِرِ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ،
وَكَذَا لَا يَكْتُبُ: «قَالَ رَسُولُ» فِي آخِرِ سَطْرِ وَيَكْتُبُ فِي السَّطْرِ
الَّذِي يَلِيهِ «اللَّهُ ﷻ».

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُحَافِظَ عَلَى كِتَابَةِ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذِكْرِهِ فَإِنَّهُ مِنْ أَكْبَرِ الْفَوَائِدِ الَّتِي يَتَعَجَّلُهَا كِتَابَةُ
الْحَدِيثِ وَلَا يَكْتُبُهَا نَاقِصَةً صُورَةً بِأَنْ يَرْمِزَ إِلَيْهَا بِحَرْفَيْنِ
وَنَحْوِهِمَا، فَلَا مَعْنَى بِأَنْ يُسْقِطَ السَّلَامَ مِنْهَا، وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى
قَوْلِهِ: «عَلَيْهِ السَّلَامُ»، وَكَذَا عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ يَكْتُبُ «تَبَارَكَ وَتَعَالَى»
أَوْ «عَزَّ وَجَلَّ» وَمَا أَشْبَهُهُ، وَمَنْ أَغْفَلَ ذَلِكَ حُرِمَ خَيْرًا كَثِيرًا.

وَإِذَا فَرَعَ مِنْ كَتَبِهِ عَارَضَ بِهِ كِتَابَ شَيْخِهِ الَّذِي يَرْوِيهِ
عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ إِجَازَةً، رُويَ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَيَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ
قَالَا: «مَنْ كَتَبَ وَلَمْ يُعَارِضْ، كَمَنْ دَخَلَ الْخَلَاءَ
وَلَمْ يَسْتَنْجِ»^(٢)، وَأَفْضَلُ الْمُعَارَضَةِ أَنْ يُعَارِضَ بِنَفْسِهِ كِتَابَهُ

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ٢٧٣/١.

(٢) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاضل» ص ٥٤٤، والخطيب في

«الكفاية» ص ٣٥٠، وفي «الجامع» ٢٧٥/١ عن يحيى بن أبي كثير. =

بِكِتَابِ الشَّيْخِ مَعَ الشَّيْخِ فِي حَالِ تَحْدِيثِهِ إِيَّاهُ، فَإِنْ قَابَلَهُ غَيْرُهُ
مِمَّنْ يُوثَقُ بِضَبْطِهِ جَازَ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْظُرَ مَعَهُ فِي نُسخَتِهِ مَنْ حَضَرَ مِنَ السَّامِعِينَ
مِمَّنْ لَيْسَ مَعَهُ نُسخَةٌ، لَا سِيَّمَا إِذَا أَرَادَ النَّقْلَ مِنْهَا. [٤٠] وَيَجُوزُ
الْمُقَابَلَةُ بِأَصْلِ أَصْلِ الشَّيْخِ الْمُقَابِلِ بِهِ أَصْلُ الشَّيْخِ، وَبِفَرْعِ
قُوبِلِ الْمُقَابَلَةِ الْمَشْرُوطَةِ بِأَصْلِ الشَّيْخِ.

فَإِنْ لَمْ يُعَارِضْ كِتَابَهُ أَصْلًا جَازَ لَهُ الرِّوَايَةُ مِنْهُ بِثَلَاثَةِ
شُرُوطٍ:

- ١ - أَنْ تَكُونَ نُسخَتُهُ نُقِلَتْ مِنَ الْأَصْلِ.
- ٢ - وَأَنْ يَكُونَ نَاقِلُهَا صَحِيحَ النَّقْلِ قَلِيلَ السَّقْطِ.
- ٣ - وَأَنْ يُبَيِّنَ عِنْدَ الرِّوَايَةِ أَنَّهُ لَمْ يُعَارِضْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَوَائِدُ خَمْسٌ:

الأُولَى: الْأَحْسَنُ فِي كَيْفِيَّةِ تَخْرِيجِ السَّاقِطِ وَيُسَمَّى اللَّحَقَ

= وأخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ١/١٥٨، والقاضي
عياض في «الإلماع» ص ١٦٠ عن الأوزاعي.

وعن الشافعي كما عزاه ابن الصلاح في «علوم الحديث» ص ١٩١ قال
العراقي: «هكذا ذكره المصنف عن الشافعي، وإنما هو معروف عن
الأوزاعي ويحيى بن أبي كثير...»، «التقييد والإيضاح» ص ٢١٠.

وقال السخاوي في «فتح المغيث» ٣/٥٤: «وعن الشافعي كما عزاه إليه
ابن الصلاح وفي صحة عزوه إليه نظر».

- بِفَتْحِ الْحَاءِ - أَنْ يَحُطَّ مِنْ مَوْضِعِ سُقُوطِهِ خَطًّا صَاعِدًا إِلَى فَوْقَ، ثُمَّ يَعْطِفُهُ بَيْنَ السَّطْرَيْنِ عَظْفَةً يَسِيرَةً إِلَى جِهَةِ الْحَاشِيَةِ الَّتِي يَكْتُبُ فِيهَا اللَّحَقَ، وَيَكْتُبُ اللَّحَقَ مُقَابِلًا لِلْخَطِّ الْمُنْعَطِفِ، وَلِيَكُنْ ذَلِكَ فِي حَاشِيَةِ ذَاتِ الْيَمِينِ، وَإِنْ كَانَتْ تَلِي وَسَطَ الْوَرَقَةِ إِنْ اتَّسَعَتْ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ خَرَجَهُ إِلَى الشَّمَالِ فَرُبَّمَا ظَهَرَ بَعْدَهُ فِي السَّطْرِ نَفْسِهِ نَقْصٌ آخَرَ، فَإِنْ أَخْرَجَهُ قُدَّامَهُ إِلَى جِهَةِ الشَّمَالِ أَيْضًا وَقَعَ بَيْنَ التَّخْرِيجَيْنِ إِشْكَالٌ، وَإِنْ خَرَجَ الثَّانِي إِلَى جِهَةِ الْيَمِينِ التَّقَتْ عَظْفَةُ تَخْرِيجِ جِهَةِ الشَّمَالِ وَعَظْفَةُ تَخْرِيجِ جِهَةِ الْيَمِينِ، أَوْ تَقَابَلَتَا فَأَشْبَهَ ذَلِكَ الضَّرْبَ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا.

أَمَّا إِنْ تَأَخَّرَ النَّقْصُ إِلَى آخِرِ السَّطْرِ فَلَا وَجْهَ حِينَئِذٍ إِلَّا تَخْرِيجُهُ إِلَى جِهَةِ الشَّمَالِ لِلْقُرْبِ وَانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ.

وَيَكْتُبُ اللَّحَقُ صَاعِدًا إِلَى أَعْلَى الْوَرَقَةِ لَا نَازِلًا بِهِ إِلَى أَسْفَلَ لِئَلَّا يَخْرُجَ بَعْدَهُ نَقْصٌ آخَرُ فَلَا يَجِدُ مَا يُقَابِلُهُ مِنَ الْحَاشِيَةِ فَارْغًا.

وَيَبْتَدِئُ بِكُتْبِهِ مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلَ بِحَيْثُ يَكُونُ مُنْتَهَاهُ إِلَى جِهَةِ بَاطِنِ الْوَرَقَةِ إِنْ كَانَ فِي جِهَةِ الْيَمِينِ، وَإِنْ كَانَ فِي جِهَةِ الشَّمَالِ وَقَعَ مُنْتَهَاهُ إِلَى جِهَةِ طَرَفِ الْوَرَقَةِ. وَيَكْتُبُ عِنْدَ انْتِهَاءِ اللَّحَقِ: «صَحَّ».

واختار القاضي أبو محمد بن خلاد الرامهرمزي^(١)

صَاحِبُ كِتَابِ «الْفَاصِلِ بَيْنَ الرَّاوي وَالْوَاعِي» مَعَ طَائِفَةٍ أَنْ يَكْتُبَ فِي آخِرِ اللَّحَقِ الْكَلِمَةَ الْمُتَّصِلَةَ بِهِ دَاخِلَ الْكِتَابِ، وَلَيْسَ بِمُخْتَارٍ، إِذْ رُبَّ كَلِمَةٍ تَجِيءُ فِي الْكَلَامِ مُكَرَّرَةً حَقِيقَةً، وَهَذَا التَّكْرِيرُ يُوقِعُ بَعْضَ النَّاسِ فِي تَوَهُّمٍ مِثْلَ ذَلِكَ فِي بَعْضِهِ.

وَأَمَّا مَا يُكْتُبُ فِي الْحَوَاشِي مِنْ شَرْحٍ أَوْ تَنْبِيهِ عَلَى غَلْطٍ وَنَحْوِهِ مِمَّا لَيْسَ مِنَ الْأَصْلِ فَلَا يُخَرَّجُ لَهُ لِيْلًا يُحَسَّبُ مِنَ الْأَصْلِ، لَكِنْ يَجْعَلُ عَلَى الْحَرْفِ الْمَقْصُودِ بِذَلِكَ عَلَامَةً كَالضَّبَّةِ إِيْذَانًا بِهِ.

الثَّانِيَةُ: مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْحِذْقِ فِي الضَّبْطِ التَّصْحِيحُ وَالتَّضْيِيبُ.

فَالْتَّصِحِّحُ: كِتَابَةُ «صَحَّ» عَلَى الْكَلَامِ أَوْ عِنْدَهُ، وَلَا يُكْتُبُ إِلَّا عَلَى مَا صَحَّ رِوَايَةً وَمَعْنَى غَيْرِ أَنَّهُ يُوْهِمُ خِلَافَ مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَإِذَا «صَحَّ» عَلَيْهِ عُرِفَ أَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ.

وَالْتَّضْيِيبُ: وَيُسَمَّى التَّمْرِیْضَ، وَهُوَ: أَنْ يَمُدَّ خَطًّا أَوَّلُهُ مِثْلُ الصَّادِ/ عَلَى مَا صَحَّ وَرُودُهُ كَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ النُّقْلِ غَيْرِ أَنَّهُ [٤١] فَاسِدٌ لَفْظًا، كَالَّذِي لَا يَجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَوْ مَعْنَى كَالْمُصَحِّفِ، أَوْ يُنْتَقَضُ مِنَ الْكَلَامِ شَيْءٌ وَمَا أَشْبَهَهُ، وَكَأَنَّهَا صَادُ التَّصْحِيحِ، جُعِلَتْ كَذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَا صَحَّ رِوَايَةً وَمَعْنَى، وَبَيْنَ مَا صَحَّ رِوَايَةً لَا مَعْنَى، وَبَيَّنُّهَا لِمَنْ يَنْظُرُ فِي كِتَابِهِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ وَقَفَ عَلَيْهِ وَنَقَلَهُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَلَا يُلْزَقُ التَّضْيِيبُ بِالْكَلِمَةِ لِيْلًا يُحَسَّبُ ضَرْبًا.

وَمِنْ عَادَتِهِمْ إِذَا وَقَعَ فِي الْإِسْنَادِ إِرسَالٌ أَوْ انْقِطَاعٌ أَنْ يُضَيَّبُوا مَوْضِعَ الْإِرْسَالِ وَالانْقِطَاعِ، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ التَّضْيِيبِ عَلَى الْكَلَامِ النَّاقِصِ.

الثَّالِثَةُ: إِذَا وَقَعَ فِي الْكِتَابِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَلَاوَلَى أَنْ يَضْرَبَ عَلَيْهِ وَلَا يُبَشِّرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَصِحَّ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى فَيَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَتِهِ بَعْدَ الْبَشْرِ.

وَقِيلَ إِنَّ الشُّيُوخَ كَانُوا يَكْرَهُونَ حُضُورَ السَّكِينِ مَجْلِسَ السَّمَاعِ حَتَّى لَا يُبَشِّرَ شَيْءٌ.

وَرَوَى عَنِ الْقَاضِي أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ خَلَادٍ أَنَّهُ قَالَ: «قَالَ أَصْحَابُنَا: الْحَكُّ نُهْمَةٌ»^(١).

وَاخْتَلَفَ فِي كَيْفِيَّةِ الضَّرْبِ؛ فَلَاكُثْرُونَ عَلَى أَنَّهُ يُمَدُّ الْخَطُّ عَلَى الْمَضْرُوبِ عَلَيْهِ مُخْتَلِطًا بِالْكَلِمَاتِ الْمَضْرُوبِ عَلَيْهَا.

قَالَ ابْنُ خَلَادٍ: «أَجُودُ الضَّرْبِ أَنْ لَا يَطْمَسَ الْمَضْرُوبُ عَلَيْهِ، بَلْ يَخُطُّ مِنْ فَوْقِهِ خَطًّا بَيْنًا يَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِهِ وَيُقْرَأُ مِنْ تَحْتِهِ مَا خُطَّ عَلَيْهِ»^(٢).

وَمِنْهُمْ مَنْ يُحَوِّقُ عَلَى أَوَّلِ الْمَضْرُوبِ عَلَيْهِ بِنِصْفِ دَائِرَةٍ وَكَذَلِكَ فِي آخِرِهِ.

(١) المصدر السابق ص ٦٠٦، ورواه عنه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ٢٧٨/١، والقاضي عياض في «الإلماع» ص ١٧٠.

(٢) «المحدث الفاضل» ص ٦٠٦.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْرَهُ الضَّرْبَ وَالتَّحْوِيقَ وَيَكْتَفِي بِدَائِرَةِ صَغِيرَةٍ
أَوَّلَ الزِّيَادَةِ وَآخِرَهَا وَيُسَمِّيَهَا صِفْرًا كَمَا يُسَمِّيَهَا أَهْلُ الْحِسَابِ.

وَأَمَّا الضَّرْبُ عَلَى الْحَرْفِ الْمُكَرَّرِ فَقَدْ أَحْسَنَ الْقَاضِي
عِيَاضٌ فِي تَفْصِيلِهِ^(١)، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ فِي أَوَّلِ السَّطْرِ فَلْيَضْرِبْ
عَلَى الثَّانِي صِيَانَةً لِأَوَّلِ السَّطْرِ عَنِ التَّسْوِيدِ، فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِ
السَّطْرِ فَلْيَضْرِبْ عَلَى أَوَّلِهِمَا صِيَانَةً لِآخِرِ السَّطْرِ، فَإِنْ اتَّفَقَ
أَحَدُهُمَا فِي آخِرِ سَطْرٍ وَآخَرُ فِي أَوَّلِ سَطْرٍ فَلْيَضْرِبْ عَلَى
الَّذِي فِي آخِرِ السَّطْرِ، فَإِنَّ أَوَّلَ السَّطْرِ أَوْلَى بِالْمُرَاعَاةِ، فَإِنْ كَانَ
التَّكَرُّرُ فِي الْمُضَافِ أَوْ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، أَوْ فِي الصِّفَةِ
أَوْ الْمَوْصُوفِ، لَمْ يُرَاعَ حِينَئِذٍ أَوَّلُ السَّطْرِ وَآخِرُهُ، بَلْ يُرَاعَى
الِاتِّصَالُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ وَنَحْوَهُمَا فِي الْخَطِّ،
فَلَا يُفْصَلُ فِي الضَّرْبِ بَيْنَهُمَا، وَيُضْرَبُ عَلَى الْحَرْفِ الْمُتَكَرَّرِ
دُونَ الْمُتَوَسِّطِ».

وَأَمَّا الْمَحْوُ فَيُقَارَبُ الْكَشْطُ فِي حُكْمِهِ.

وَرُويَ عَنْ سَحْنُونِ بْنِ سَعِيدٍ الْمَالِكِيِّ أَنَّهُ رُبَّمَا كَتَبَ
الشَّيْءَ ثُمَّ لَعِقَهُ^(٢). وَإِلَى هَذَا/ أَوْمَأَ النَّحْعِيُّ بِقَوْلِهِ: «مِنْ الْمُرُوءَةِ [٤٢]
أَنْ يَرَى فِي ثَوْبِ الرَّجُلِ وَشَفْتَيْهِ مِدَادًا»^(٣).

(١) انظر: «الإلماع» ص ١٧٢.

(٢) انظر: المصدر السابق ص ١٧٣.

(٣) انظر: المصدر السابق ص ١٧٣.

الرَّابِعَةُ: غَلَبَ عَلَى كَتَبَةِ الْحَدِيثِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الرَّمَزِ فِي حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا، فَيَكْتُبُونَ مِنْ «حَدَّثَنَا» الشَّاءَ وَالنُّونَ وَالْأَلِفَ، وَرُبَّمَا اقْتَصَرُوا عَلَى الضَّمِيرِ مِنْهُمَا، وَيَكْتُبُونَ مِنْ «أَخْبَرَنَا» الضَّمِيرَ مَعَ الْأَلِفِ أَوَّلًا، وَقَدْ يَكْتُبُونَ فِي عِلَامَةٍ أَخْبَرَنَا رَاءً بَعْدَ الْأَلِفِ، وَفِي عِلَامَةٍ حَدَّثَنَا دَالًا فِي أَوَّلِهَا.

وَيَكْتُبُونَ عِنْدَ الْاِنْتِقَالِ مِنْ إِسْنَادٍ إِلَى إِسْنَادٍ فِي الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ مَا صُورَتْهُ «ح»، وَإِذَا انْتَهَى الْقَارِئُ إِلَيْهَا قَالَ: «حَا»، وَهِيَ حَاءٌ مُفْرَدَةٌ مُهْمَلَةٌ، وَقَدْ يَكْتُبُونَ مَكَانَهَا «صَحَّ» صَرِيحَةً، وَهُوَ يُشْعِرُ بِكُونِهَا رَمْزًا إِلَى «صَحَّ»، وَإِثْبَاتِ «صَحَّ» هَاهُنَا حَسَنٌ لِئَلَّا يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّ حَدِيثَ هَذَا الْإِسْنَادِ سَقَطَ، وَلِئَلَّا يُرْكَبَ الْإِسْنَادُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ فَيُجْعَلَ إِسْنَادًا وَاحِدًا.

الخَامِسَةُ: يَنْبَغِي لِلطَّالِبِ أَنْ يَكْتُبَ بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ اسْمَ الشَّيْخِ الَّذِي سَمِعَ الْكِتَابَ مِنْهُ، وَكُنْيَتَهُ، وَنَسَبَهُ، ثُمَّ يَسُوقُ مَا سَمِعَهُ مِنْهُ عَلَى لَفْظِهِ.

وَإِذَا كَتَبَ الْكِتَابَ الْمَسْمُوعَ كَتَبَ فَوْقَ سَطْرِ الْبَسْمَلَةِ أَسْمَاءَ مَنْ سَمِعَ مَعَهُ، وَتَارِيخَ وَقْتِ السَّمَاعِ، وَإِنْ أَحَبَّ كَتَبَ ذَلِكَ فِي حَاشِيَةِ أَوَّلِ وَرَقَةٍ مِنَ الْكِتَابِ، وَلَا بَأْسَ بِكَتْبِهِ آخِرَهُ، وَحَيْثُ لَا يَخْفَى مَوْضِعُهُ.

وَإِذَا كَانَ كَاتِبُ التَّسْمِيعِ مُوثِقًا بِهِ غَيْرَ مَجْهُولِ الْخَطِّ، فَلَا يَضُرُّ أَنْ لَا يَكْتُبَ الشَّيْخُ خَطَّهُ بِالتَّصْحِيحِ، وَكَذَا إِذَا كَانَ صَاحِبُ الْكِتَابِ مُوثِقًا بِهِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَفْتَصِرَ عَلَى إِثْبَاتِ سَمَاعِهِ بِخَطِّ نَفْسِهِ.

وَعَلَى كَاتِبِ التَّسْمِيعِ التَّحْرِي وَالْاِخْتِيَاظُ، وَتَمْيِيزُ الْمَسْمُوعِ
وَالسَّامِعِ وَالْمَسْمُوعِ مِنْهُ بِخَطِّ غَيْرِ مُحْتَمَلٍ، وَاجْتِنَابُ التَّسَاهُلِ فِيمَنْ
يُثْبِتُ اسْمَهُ، وَالْحَذَرُ مِنْ إِسْقَاطِ اسْمِ أَحَدٍ مِنْهُمْ لِغَرَضٍ فَاسِدٍ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَعْتَمَدَ فِي إِثْبَاتِ التَّسْمِيعِ عَلَى إِخْبَارٍ مَنْ يَثِقُ
بِخَبَرِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا فِي جَمِيعِهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْ ثَبَتَ سَمَاعَهُ فِي كِتَابٍ غَيْرِهِ يَقْبُحُ بِهِ كِتْمَانُهُ
إِيَّاهُ، وَمَنْعُهُ مِنْ نَسْخِ الْكِتَابِ، وَنَقْلِ سَمَاعِهِ، رُويَ أَنَّ رَجُلًا
ادَّعى عَلَى رَجُلٍ بِالْكُوفَةِ سَمَاعًا مَعَهُ إِيَّاهُ، فَتَحَاكَمَا إِلَى قَاضِيهَا
حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ^(١)، فَقَالَ لِصَاحِبِ الْكِتَابِ: «أَخْرِجْ إِلَيْنَا كُتُبَكَ
فَمَا كَانَ مِنْ سَمَاعِ هَذَا الرَّجُلِ بِخَطِّ يَدِكَ أَلْزَمْنَاكَ، وَمَا كَانَ
بِخَطِّهِ أَغْفَيْنَاكَ مِنْهُ»^(٢).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ^(٣): «لَا يَجِيءُ فِي هَذَا الْبَابِ
حُكْمٌ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ خَطَّ صَاحِبِ الْكِتَابِ دَالٌّ عَلَى
رِضَاهُ بِإِسْمَاعِ صَاحِبِهِ مَعَهُ»^(٤). /

[٤٣]

(١) انظر: ترجمته في «تقريب التهذيب» ص ١٧٣.

(٢) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص ٥٨٩، ومن طريقه
الخطيب في «الجامع» ٢٤١/١.

(٣) أبو عبد الله، الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن
المنذر بن الزبير بن العوام الأسدي الزبيري - نسبه لجده - البصري،
الضريّر، أحد أئمة الشافعية، توفي سنة (٣١٧هـ). انظر: «تاريخ بغداد»
٤٧١/٨، و«سير أعلام النبلاء» ٥٧/١٥.

(٤) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص ٥٨٩.

ثُمَّ إِذَا نَسَخَ الْكِتَابَ فَلَا يَنْقُلُ سَمَاعَهُ إِلَى نُسخَتِهِ إِلَّا بَعْدَ
 الْمُقَابَلَةِ الْمَرْضِيَّةِ، وَهَكَذَا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَنْقُلَ سَمَاعًا إِلَى
 شَيْءٍ مِنَ النُّسخِ، أَوْ يُثَبِّتَهُ فِيهَا عِنْدَ السَّمَاعِ ابْتِدَاءً إِلَّا بَعْدَ
 الْمُقَابَلَةِ الْمَرْضِيَّةِ بِالمَسْمُوعِ كَيْلَا يَغْتَرَّ أَحَدٌ بِتِلْكَ النُّسخَةِ غَيْرِ
 الْمُقَابَلَةِ، إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ عِنْدَ النُّقْلِ كَوْنَ النُّسخَةِ غَيْرَ مُقَابَلَةٍ،
 وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



البَابُ التَّاسِعُ

فِي صِفَةِ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ وَشَرْطِ أَدَائِهِ

رُويَ عَنْ مَالِكٍ^(١) وَأَبِي حَنِيفَةَ^(٢) أَنَّهُمَا قَالَا: لَا حُجَّةَ إِلَّا
فِيمَا رَوَاهُ الرَّاوي مِنْ حِفْظِهِ، وَوَافَقَهُمَا مِنَ الشَّافِعِيِّنَ أَبُو بَكْرٍ
الصَّيْدَلَانِيُّ^(٣)، وَهَذَا مِنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ التَّشْدِيدِ.

وَمِنْهَا مَذْهَبُ مَنْ أَجَازَ الْاعْتِمَادَ فِي الرِّوَايَةِ عَلَى كِتَابِهِ،
غَيْرَ أَنَّهُ لَوْ أَعَارَهُ وَأَخْرَجَهُ مِنْ يَدِهِ لَمْ يَرِ الرِّوَايَةَ مِنْهُ، لِغَيْبَتِهِ
عَنْهُ.

وَمِنْهَا مَا رُويَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّنْ لَمْ يَنْظُرْ
فِي الْكِتَابِ وَالْمُحَدِّثُ يَقْرَأُ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُحَدِّثَ بِذَلِكَ عَنْهُ؟
فَقَالَ: «أَمَّا عِنْدِي فَلَا يَجُوزُ، وَلَكِنْ عَامَّةُ الشُّيُوخِ هَكَذَا
سَمَاعُهُمْ»^(٤).

وَمِنَ الْمُتَسَاهِلِينَ قَوْمٌ سَمِعُوا كُتُبًا مُصَنَّفَةً وَتَهَاوَنُوا حَتَّى إِذَا

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص ٣٣٧.

(٢) المصدر السابق ص ٣٤٢.

(٣) هو: محمد بن داود بن محمد، شارح «مختصر المزني» في فقه
الشافعية. انظر: «طبقات الشافعية» للسبكي ٣١/٤، و«طبقات الشافعية»
لابن هداية الله ص ١٥٢.

(٤) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص ٣٥١.

طَعَنُوا فِي السِّنِّ وَاحْتِيجَ إِلَيْهِمْ حَمَلَهُمُ الْجَهْلُ وَالشَّرُّ عَلَى أَنْ رَوَوْهَا مِنْ نَسْخٍ مُشْتَرَاةٍ أَوْ مُسْتَعَارَةٍ غَيْرِ مُقَابَلَةٍ، وَعَدَّاهُمُ الْحَاكِمُ^(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي طَبَقَاتِ الْمَجْرُوحِينَ.

وَالصَّوَابُ التَّوَسُّطُ بَيْنَ التَّشْدِيدِ وَالتَّسْهِيلِ، فَإِذَا قَابَلَ الرَّاوي كِتَابَهُ، وَضَبَطَ سَمَاعَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي سَبَقَ، جَازَتْ لَهُ الرِّوَايَةُ مِنْهُ، وَلَوْ أَعَارَهُ وَغَابَ عَنْهُ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ سَلَامَتُهُ مِنَ التَّغْيِيرِ؛ لِأَنَّ الِاعْتِمَادَ فِي بَابِ الرِّوَايَةِ عَلَى غَالِبِ الظَّنِّ.

وَإِذَا كَانَ الرَّاوي ضَرِيرًا وَاسْتَعَانَ بِالْمَأْمُونِينَ فِي ضَبْطِ سَمَاعِهِ وَحَفِظَ كِتَابَهُ، ثُمَّ عِنْدَ رِوَايَتِهِ فِي الْقِرَاءَةِ مِنْهُ عَلَيْهِ صَحَّتْ رِوَايَتُهُ إِذَا أَمِنَ التَّغْيِيرَ.

قَالَ الْخَطِيبُ الْحَافِظُ: «وَالسَّمَاعُ مِنَ الْبَصِيرِ الْأُمِّيِّ وَالضَّرِيرِ اللَّذِينَ لَمْ يَحْفَظَا مِنَ الْمُحَدَّثِ مَا سَمِعَاهُ مِنْهُ لِكِنَّهُ كُتِبَ لَهُمَا بِمِثَابَةِ وَاحِدَةٍ، قَدْ مَنَعَ مِنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُهُمْ»^(٢).

فُرُوعُ:

الْأَوَّلُ: إِذَا سَمِعَ كِتَابًا، ثُمَّ أَرَادَ رِوَايَتَهُ مِنْ نُسْخَةٍ طُمِسَ فِيهَا سَمَاعُهُ، وَلَا هِيَ مُقَابَلَةٌ بِنُسْخَةٍ سَمَاعِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهَا عَلَى شَيْخِهِ؛ لَمْ يَجْزُ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ

(١) «المدخل إلى كتاب الإكليل» ص ٦٥، و«معرفة علوم الحديث» ص ١٦.

(٢) «الكفاية» ص ٣٣٨.

لَهُ إِجَازَةٌ مِنْ شَيْخِهِ عَامَّةٌ لِجَمِيعِ مَرْوِيَّاتِهِ فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي فِي النُّسخَةِ سَمَاعُ شَيْخٍ شَيْخِهِ أَوْ هِيَ مَسْمُوعَةٌ عَلَى شَيْخٍ شَيْخِهِ فَيَنْبَغِي لَهُ حِينَئِذٍ فِي رِوَايَتِهِ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ لَهُ إِجَازَةٌ شَامِلَةٌ مِنْ شَيْخِهِ، وَلَشَيْخِهِ إِجَازَةٌ شَامِلَةٌ مِنْ شَيْخِهِ.

الثَّانِي: إِذَا وَجَدَ الرَّاوي فِي كِتَابِهِ خِلَافَ مَا يَحْفَظُهُ. نَظَرَ، فَإِنْ كَانَ إِنَّمَا يَحْفَظُ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِهِ فَلْيَرْجِعْ إِلَى كِتَابِهِ، وَإِنْ كَانَ حِفْظُهُ مِنْ فَمِ الْمُحَدِّثِ فَلْيَعْتَمِدْ عَلَى حِفْظِهِ، / إِذَا لَمْ يَتَشَكَّكْ. [٤٤] وَحَسَنٌ أَنْ يَذْكَرَ الْأَمْرَيْنِ فِي رِوَايَتِهِ فَيَقُولَ: «حِفْظِي كَذَا، وَفِي كِتَابِي كَذَا». وَإِذَا وَجَدَ سَمَاعَهُ وَهُوَ غَيْرُ ذَاكِرٍ لَهُ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: لَا يَجُوزُ لَهُ رِوَايَتُهُ^(١). وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ وَأَبُو يُوسُفَ وَمَحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: يَجُوزُ^(٢).

الثَّالِثُ: إِذَا أَرَادَ رِوَايَةَ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى، فَإِنْ كَانَ لَا يَعْرِفُ مَقَاصِدَ الْأَلْفَاظِ وَمَا يُحِيلُ مَعَانِيهَا لَمْ يَجْزِ، وَإِنْ كَانَ عَارِفًا بِذَلِكَ قَاطِعًا بِأَنَّهُ أَدَّى مَعْنَى اللَّفْظِ جَازَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْأُصُولِيِّينَ.

وَأَحْوَالُ الصَّحَابَةِ شَاهِدَةٌ بِذَلِكَ فَإِنَّهُمْ كَثِيرًا مَا يَنْقُلُونَ مَعْنَى وَاحِدًا فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ بِالْفَظِ مُخْتَلِفَةٍ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا أَنْ مُعَوَّلَهُمْ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ.

(١) انظر: «الكفاية» ص ٥٤١، و«الإلماع» ص ١٣٩ - ١٤٠.

(٢) انظر: المصدر السابق.

وَهَذَا الْخِلَافُ لَا يَجْرِي فِيمَا تَصَمَّنْتُهُ بَطُونُ الْكُتُبِ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُغَيِّرَ لَفْظَ شَيْءٍ مِنْ كِتَابٍ مُصَنَّفٍ وَيُثَبِّتَ بَدَلَهُ فِيهِ لَفْظًا آخَرَ بِمَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَغْيِيرًا لِتَصْنِيفٍ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ. وَيَنْبَغِي لِمَنْ رَوَى حَدِيثًا بِالْمَعْنَى أَنْ يُتْبِعَهُ بِأَنْ يَقُولَ: «أَوْ كَمَا قَالَ»، «أَوْ نَحْوُ هَذَا»، وَكَذَا إِذَا اشْتَبَهَ عَلَى الْقَارِئِ لَفْظَةً، فَقَرَأَهَا عَلَى وَجْهِ شَكٍّ فِيهِ أَتْبَعَهَا بِذَلِكَ.

الرَّابِعُ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي اخْتِصَارِ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، وَرِوَايَةِ بَعْضِهِ دُونَ بَعْضٍ. مِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِالْمَنْعِ مِنَ النَّقْلِ بِالْمَعْنَى. وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ مَعَ تَجْوِيزِ النَّقْلِ بِالْمَعْنَى إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ رَوَاهُ عَلَى التَّمَامِ مَرَّةً أُخْرَى، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ غَيْرَهُ قَدْ رَوَاهُ عَلَى التَّمَامِ. وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ وَأَطْلَقَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ يُقَالَ: إِنْ كَانَ مَا تَرَكَهُ مُتَمَيِّزًا عَمَّا نَقَلَهُ غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِهِ جَازًا؛ لِأَنَّهُمَا وَالْحَالَةَ هَذِهِ يَصِيرَانِ بِمَنْزِلَةِ خَبَرَيْنِ مُنْفَصِلَيْنِ فِي أَمْرَيْنِ لَا تَعْلُقُ لِأَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ.

أَمَّا تَقْطِيعُ الْمُصَنَّفِ مَثْنِ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ وَتَفْرِيقُهُ فِي الْأَبْوَابِ فَهُوَ إِلَى الْجَوَازِ أَقْرَبُ، وَقَدْ فَعَلَهُ مَالِكٌ وَالْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَلَا يَخْلُو مِنْ كَرَاهَةٍ.

الخَامِسُ: يَنْبَغِي لِطَالِبِ الْحَدِيثِ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنَ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ مَا يَتَخَلَّصُ بِهِ مِنْ شَيْنِ اللَّحْنِ وَالتَّحْرِيفِ وَمَعَرَّتَيْهِمَا.

وَرُويَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ إِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّحْوَ أَنْ يَدْخُلَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِ

النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١)، لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَلْحَنُ، فَمَهْمَا رَوَيْتَ عَنْهُ وَلَحَنْتَ فِيهِ فَقَدْ كَذَبْتَ عَلَيْهِ^(٢). وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: «مَثَلُ الَّذِي يَطْلُبُ الْحَدِيثَ وَلَا يَعْرِفُ النَّحْوَ كَمَثَلِ الْحِمَارِ عَلَيْهِ مِخْلَافَةٌ^(٣) لَا شَعِيرَ فِيهَا»^(٤).

السَّادِسُ: إِذَا وَقَعَ فِي رِوَايَتِهِ لَحْنٌ أَوْ تَحْرِيفٌ. [٤٥]

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَخْبَرَةَ^(٥): «يُرْوَاهُ كَمَا سَمِعَهُ»^(٦)، وَالصَّحِيحُ أَنْ يَرْوِيَهُ عَلَى الصَّوَابِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُخْلِصِينَ^(٧) مِنَ الْمُحَدِّثِينَ.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (١٠٨)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (٢)، وغيرهما من حديث أنس مرفوعاً، والحديث من أشهر أمثلة المتواتر اللفظي، جمع طرقه غير واحد من أهل العلم، منهم الطبراني في جزء من كذب علي متعمداً، وهو مطبوع، ورواه ابن الجوزي في مقدمة الموضوعات من ٩٨ طريقاً.

(٢) أخرجه ابن حبان في روضة العقلاء ص ٢٢٣، والقاضي عياض في «الإلماع» ص ١٨٤، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٨٠/٣٧، والمزي في «تهذيب الكمال» ٨٠/١٢، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٧٨/١٠.

(٣) سميت بذلك لما يوضع فيها من الخلى، وهو النبات الرقيق ما دام رطباً؛ كالحشيش الذي يحتش من بقول الربيع ونحوه. انظر: «لسان العرب»، مادة: (خلا).

(٤) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ٢٦/٢ - ٢٧.

(٥) أبو معمر الكوفي، انظر: «تقريب التهذيب» ص ٣٠٥.

(٦) أخرجه عنهما الخطيب في «الكفاية» ص ٢٨٥.

(٧) كذا في الأصل، وفي «علوم الحديث» لابن الصلاح: «المحصلين».

أَمَّا إِصْلَاحُ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ فَالْصَّوَابُ تَرْكُهُ وَتَقْرِيرُ مَا وَقَعَ فِي الْأَصْلِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، مَعَ التَّضْيِيبِ عَلَيْهِ، وَبَيَانِ الصَّوَابِ فِي الْحَاشِيَةِ؛ لِأَنَّهُ أَجْمَعٌ لِلْمَصْلَحَةِ وَأَنْفَى لِلْمَفْسَدَةِ، فَكَمْ مِنْ شَيْءٍ يَتَوَهَّمُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ خَطَأً وَلَهُ وَجْهٌ صَحِيحٌ، لَا سِيَّمَا فِيمَا يَعُدُّونَهُ خَطَأً مِنْ وَجْهِ الْعَرَبِيَّةِ، وَذَلِكَ لِكثَرَةِ لُغَاتِ الْعَرَبِ وَتَشَعُّبِهَا، فَيَذْكُرُ ذَلِكَ عِنْدَ السَّمَاعِ كَمَا وَقَعَ، ثُمَّ يَذْكُرُ وَجْهَ صَوَابِهِ إِمَّا مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَإِمَّا مِنْ جِهَةِ الرِّوَايَةِ. [٤٤]

وَإِنْ قَرَأَهُ أَوَّلًا عَلَى الصَّوَابِ ثُمَّ قَالَ: وَقَعَ عِنْدَ شَيْخِنَا أَوْ فِي رِوَايَتِنَا أَوْ مِنْ طَرِيقِ فُلَانٍ كَذَا وَكَذَا فَهُوَ أَحْسَنُ مِنَ الْأَوَّلِ كَيْلًا يُتَقَوَّلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْ.

وَإِذَا كَانَ الْإِصْلَاحُ بِزِيَادَةِ شَيْءٍ قَدْ سَقَطَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مُغَايِرَةٌ فِي الْمَعْنَى أَلْحَقَهُ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مُغَايِرَةٌ لِمَا فِي الْأَصْلِ تَرَكَ الْأَصْلَ عَلَى حَالِهِ وَنَبَّهَ عَلَى مَا سَقَطَ فِي الْحَاشِيَةِ، وَلَهُ أَنْ يُلْحِقَهُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْكِتَابِ مَعَ كَلِمَةٍ «يَعْنِي» كَمَا فَعَلَ الْخَطِيبُ^(١) الْحَافِظُ إِذْ رَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ مَهْدِيٍّ عَنِ الْمَحَامِلِيِّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي: عَنْ عَائِشَةَ - أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأَرْجُلُهُ»^(٢).

(١) انظر: «الكفاية» ص ٣٧١ - ٣٧٢.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ»، حديث (٨٦٦) عن الزهري عن عروة عن عمرة عن عائشة به، ومن طريقه مسلم في «صحيحه»، حديث (٢٩٧) (٦ من كتاب الحيض)، وغيرهما.

وأخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (٢٠٢٩)، ومسلم في =

قَالَ الْخَطِيبُ: «كَانَ فِي أَصْلِ ابْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ عَمْرَةَ أَنَّهَا قَالَتْ»، فَأَلَحَقْنَا فِيهِ ذِكْرَ عَائِشَةَ إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ بُدٌّ، وَعَلِمْنَا أَنَّ الْمَحَامِلِيَّ كَذَلِكَ رَوَاهُ، وَهَكَذَا رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ شُيُوخِنَا يَفْعَلُ فِي مِثْلِ هَذَا»^(١).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٢): وَهَذَا إِذَا كَانَ شَيْخُهُ قَدْ رَوَاهُ لَهُ عَلَى الْخَطَأِ، فَأَمَّا إِذَا وَجَدَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنْ ذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ لَا مِنْ شَيْخِهِ فَيَتَّبِعُهُ هَاهُنَا إِصْلَاحُ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ.

ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ أَنَّهُ قَالَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: «وَجَدْتُ فِي كِتَابِي: حَجَّاجٌ عَنْ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ» يَجُوزُ لِي أَنْ أُصْلِحَهُ «ابْنُ جُرَيْجٍ»؟ فَقَالَ: «أَرْجُو أَنْ يَكُونَ هَذَا لَا بِأَسَرِّهِ»^(٣).

وَإِذَا دَرَسَ مِنْ كِتَابِهِ بَعْضُ الْإِسْنَادِ أَوْ الْمَتْنِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ اسْتِدْرَاكُهُ مِنْ كِتَابٍ غَيْرِهِ إِذَا عَرَفَ صِحَّتَهُ، وَسَكَنَتْ نَفْسُهُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ هُوَ السَّاقِطُ مِنْ كِتَابِهِ، وَيَجُوزُ لِلْحَافِظِ اسْتِدْرَاكُ مَا شَكَّ فِيهِ مِنْ كِتَابٍ غَيْرِهِ أَوْ مِنْ حِفْظِهِ، رُويَ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَكَانَ بَعْضُهُمْ يُبَيِّنُ مَا يُشَبِّهُ فِيهِ غَيْرُهُ، كَمَا رُويَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ أَنَّهُ قَالَ: «أَنَا عَاصِمٌ - وَتَبَتَّنِي شُعْبَةُ - عَنْ

= «صحيحه»، حديث (٢٩٧) (٧ من كتاب الحيض) عن الزهري عن عروة وعمرة عن عائشة به.

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٢٢٢.

(٣) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص ٣٦٩ - ٣٧٠.

[٤٦] عَبْدُ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسٍ^(١)، وَإِذَا وَجَدَ فِي أَصْلِ كِتَابِهِ كَلِمَةً مِنْ غَرِيبِ اللُّغَةِ أَوْ غَيْرِهَا غَيْرَ مُقَيَّدَةٍ وَأَشْكَلَتْ عَلَيْهِ فَجَائِزٌ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهَا أَهْلَ الْعِلْمِ بِهَا وَيَرْوِيهَا عَلَى مَا يُخْبِرُونَ بِهِ.

السَّابِعُ: إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّاوي حَدِيثٌ عَنْ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَبَيَّنَ رِوَايَتَهُمَا تَفَاوُتٌ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى، فَلَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي الْإِسْنَادِ، ثُمَّ يَسُوقَ الْحَدِيثَ عَلَى لَفْظِ أَحَدِهِمَا، وَيَقُولُ: «أَخْبَرَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَاللَّفْظُ لِفُلَانٍ قَالَ، أَوْ قَالَا أَخْبَرَنَا فُلَانٌ وَمَا أَشْبَهَهُ، وَلِمُسْلِمٍ مَعَ هَذَا فِي ذَلِكَ عِبَارَةٌ أُخْرَى حَسَنَةٌ مِثْلُ قَوْلِهِ: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: نَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ»^(٢)، فَإِعَادَتُهُ ثَانِيًا ذَكَرَ أَحَدَهُمَا خَاصَّةً إِشْعَارًا بِأَنَّ اللَّفْظَ الْمَذْكُورَ لَهُ، أَمَّا إِذَا أَخَذَ مِنْ لَفْظِهِمَا جَمِيعًا، وَقَالَ: «أَخْبَرَنَا فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ، قَالَا: أَخْبَرَنَا فُلَانٌ»، فَجَائِزٌ عِنْدَ مَنْ جَوَّزَ الرِّوَايَةَ بِالْمَعْنَى.

وَقَوْلُ أَبِي دَاوُدَ: «نَا مُسَدَّدٌ وَأَبُو تَوْبَةَ الْمَعْنَى، قَالَا: نَا أَبُو الْأَخْوَصِ»^(٣)، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَصَّ أَحَدَهُمَا فَيَكُونُ مِنْ قِبَلِ الْأَوَّلِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَمَّ فَيَكُونُ مِنْ قِبَلِ الثَّانِي. وَإِذَا سَمِعَ كِتَابًا مُصَنَّفًا مِنْ جَمَاعَةٍ، ثُمَّ قَابَلَ نُسخَتَهُ بِأَصْلِ

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص ٣٢٦.

(٢) «صحيح مسلم»، حديث (٦٧٣).

(٣) انظر: «سنن أبي داود»، حديث (٣٧٥).

بَعْضِهِمْ، وَأَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ جَمِيعَهُمْ فِي الْإِسْنَادِ وَيَقُولَ: «وَاللَّفْظُ لِفُلَانٍ»، اِحْتَمَلَ أَنْ يَجُوزَ كَالأَوَّلِ، واحْتَمَلَ أَنْ لَا يَجُوزَ؛ لِأَنَّهُ لَا عِلْمَ عِنْدَهُ بِكَيْفِيَّةِ رِوَايَةِ الْآخَرِينَ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ اِطَّلَعَ عَلَيْهَا وَعَلِمَ مُوَافَقَتَهَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى.

الثَّامِنُ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَزِيدَ فِي نَسَبِ مَنْ فَوْقَ شَيْخِهِ مِنْ رِجَالِ الْإِسْنَادِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ شَيْخُهُ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ مِنَ الْكِتَابِ، وَاقْتَصَرَ فِيمَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَلَى ذِكْرِ اسْمِهِ أَوْ بَعْضِ نَسَبِهِ. فَهَلْ يَجُوزُ لِمَنْ سَمِعَ ذَلِكَ الْكِتَابَ وَأَرَادَ رِوَايَتَهُ أَنْ يَذْكُرَ فِي أَوَّلِ كُلِّ حَدِيثٍ مِنْهُ نَسَبَ شَيْخِ شَيْخِهِ مَا ذَكَرَهُ شَيْخُهُ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ أَمْ لَا؟

حَكَى الْخَطِيبُ^(١) الْحَافِظُ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ أَجَازُوهُ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَيَقُولَ: «هُوَ ابْنُ فُلَانٍ» أَوْ «يَعْنِي ابْنَ فُلَانٍ».

التَّاسِعُ: جَرَتْ الْعَادَةُ بِحَذْفِ «قَالَ» فِيمَا بَيْنَ رِجَالِ الْإِسْنَادِ خَطًّا، وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ حَالَةِ الْقِرَاءَةِ لَفْظًا، وَإِذَا كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْإِسْنَادِ: «قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ أَخْبَرَكَ فُلَانٌ»، فَيَنْبَغِي لِلْقَارِئِ أَنْ يَقُولَ فِيهِ: «قِيلَ لَهُ أَخْبَرَكَ فُلَانٌ»، وَإِذَا كَانَ فِيهِ: «قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ، حَدَّثَنَا فُلَانٌ» قَالَ: «قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ، قَالَ حَدَّثَنَا/ فُلَانٌ»، [٤٧] وَإِذَا تَكَرَّرَتْ كَلِمَةُ «قَالَ» حُذِفَتْ فِي الْخَطِّ وَعَلَى الْقَارِئِ أَنْ يَلْفِظَ بِهِمَا جَمِيعًا.

العاشِرُ: النَّسْخُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى أَحَادِيثٍ بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ،
 كَنُسخَةِ هَمَّامِ بْنِ مُنْبَهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ
 مَعْمَرٍ عَنْهُ، وَنَحْوِهَا مِنَ النَّسْخِ وَالْأَجْزَاءِ، مِنْهُمْ مَنْ يَذْكُرُ
 الْإِسْنَادَ فِي أَوَّلِ كُلِّ حَدِيثٍ مِنْهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتَفِي بِذِكْرِهِ فِي
 أَوَّلِ حَدِيثٍ مِنْهَا، أَوْ فِي أَوَّلِ مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ سَمَاعِهَا،
 وَيَقُولُ فِيمَا بَعْدَهُ: «وَبِالْإِسْنَادِ» أَوْ «وَبِهِ» وَهُوَ الْأَغْلَبُ، وَمِنْهُمْ
 مَنْ رَأَى إِعَادَةَ ذِكْرِ الْإِسْنَادِ فِي آخِرِ الْكِتَابِ أَوْ الْجُزْءِ بَعْدَ ذِكْرِهِ
 أَوَّلًا، وَيَجُوزُ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَرْوِيَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مُفَرَّقَةً أَنْ يَذْكُرَ
 الْإِسْنَادَ فِي أَوَّلِ كُلِّ حَدِيثٍ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مَعْطُوفٌ عَلَى
 الْأَوَّلِ، فَالْإِسْنَادُ الْمَذْكُورُ أَوَّلًا فِي حُكْمِ الْمَذْكُورِ فِي كُلِّ
 حَدِيثٍ.

الحَادِي عَشَرَ: إِذَا قَدَّمَ ذِكْرَ الْمَثْنِ عَلَى الْإِسْنَادِ. مِثْلُ أَنْ
 يَقُولَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا أَوْ كَذَا، ثُمَّ يَقُولُ: أَخْبَرَنَا بِهِ
 فُلَانٌ، قَالَ: أَنَا فُلَانٌ، وَيَسُوقُ الْإِسْنَادَ حَتَّى يَتَّصِلَ بِالْمَثْنِ،
 فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ قَدَّمَ الْإِسْنَادَ فِي كَوْنِهِ مُسْنَدًا لَا مُرْسِلًا، فَإِنْ
 أَرَادَ مَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ هَكَذَا أَنْ يُقَدَّمَ الْإِسْنَادُ وَيُؤَخَّرَ الْمَثْنُ جَازَ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ مَا فِي
 تَقْدِيمِ بَعْضِ مَثْنِ الْحَدِيثِ عَلَى بَعْضٍ، وَقَدْ حَكَى الْخَطِيبُ فِيهِ
 الْمَنْعَ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الرِّوَايَةَ بِالْمَعْنَى لَا تَجُوزُ، وَالْجَوَازُ عَلَى
 أَنَّهَا تَجُوزُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا»^(١).

قُلْتُ: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ فِي تَقْدِيمِ بَعْضِ الْمَثْنِ عَلَى بَعْضٍ تَغْيِيرًا لِتَرْتِيبِ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا يَحْسُنُ ذَلِكَ، بِخِلَافِ تَقْدِيمِ الْإِسْنَادِ فَإِنَّهُ أَحْسَنُ مِنْ تَأْخِيرِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الثَّانِي عَشَرَ: إِذَا رَوَى الْمُحَدِّثُ حَدِيثًا بِإِسْنَادٍ ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، وَقَالَ عِنْدَ انْتِهَائِهِ: «مِثْلُهُ».

فَإِذَا أَرَادَ الرَّاوي عَنْهُ أَنْ يَفْتَصِرَ عَلَى الْإِسْنَادِ الثَّانِي وَيَسُوقَ لَفْظَ الْحَدِيثِ فَلَا ظَهْرَ الْمَنْعِ مِنْهُ.

وَقِيلَ: يَجُوزُ إِذَا عَرَفَ أَنَّ الْمُحَدِّثَ ضَابِطٌ مُتَحَفِّظٌ يَذْهَبُ إِلَى تَمْيِيزِ الْأَلْفَاظِ وَعَدِّ الْحُرُوفِ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ مِنْهُ لَمْ يَجْزُ.

وَكَانَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا رَوَى مِثْلَ هَذَا يُورِدُ الْإِسْنَادَ وَيَقُولُ: «مِثْلَ حَدِيثِ قَبْلَهُ مِثْلُهُ كَذَا وَكَذَا» ثُمَّ يَسُوقُهُ.

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُحَدِّثُ قَدْ قَالَ «نَحْوَهُ»، قَالَ الْخَطِيبُ: «وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَخْتَارَهُ»^(١).

وَقَالَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «إِنَّ مِمَّا يَلْزَمُ الْحَدِيثِيَّ مِنَ الضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: «مِثْلُهُ» وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ: «نَحْوَهُ» فَلَا يَحِقُّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: «مِثْلُهُ» إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُمَا عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ، وَيَحِلُّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: «نَحْوَهُ»، إِذَا كَانَ عَلَى مِثْلِ مَعَانِيهِ»^(٢).

(١) «الكفاية» ص ٣١٩.

(٢) «سؤالات السجزي» للحاكم ص ١٢٨ - ١٢٩.

الثالث عشر: إِذَا ذَكَرَ الشَّيْخُ إِسْنَادَ حَدِيثٍ وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ مَتْنِهِ إِلَّا طَرَفًا ثُمَّ قَالَ: «وَذَكَرَ الْحَدِيثَ»، فَإِذَا أَرَادَ الرَّاوي أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ الْحَدِيثَ بِكَمَالِهِ فَهَذَا أَوْلَى بِالْمَنْعِ مِمَّا قَبْلَهُ، فَطَرِيقُهُ أَنْ يَذْكُرَ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ/ عَلَى وَجْهِهِ، وَيَقُولَ: قَالَ: [٤٨] وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، ثُمَّ يَقُولُ: وَالْحَدِيثُ هُوَ كَذَا وَكَذَا، وَيَسْوِقُهُ إِلَى آخِرِهِ.

الرَّابِعُ عَشَرَ: إِذَا كَانَ فِي سَمَاعِهِ وَهْنٌ، لَزِمَهُ ذِكْرُهُ حَالَةَ الرِّوَايَةِ، فَإِنَّ فِي إِغْفَالِهِ نَوْعًا مِنَ التَّدْلِيْسِ، وَفِيْمَا مَضَى أَمْثِلَةٌ، كَذَلِكَ مِنْ أَمْثِلَتِهِ مَا إِذَا حَدَّثَهُ الْمُحَدِّثُ مِنْ حِفْظِهِ فِي حَالَةِ الْمُذَاكَرَةِ، فَلْيَقُلْ: «حَدَّثَنَا فُلَانٌ مُذَاكَرَةً»، وَقَدْ مَنَعَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحِفَاطِ أَنْ يُحْمَلَ عَنْهُمْ فِي الْمُذَاكَرَةِ شَيْءٌ، لِمَا قَدْ يَقَعُ فِيهَا مِنَ الْمُسَاهَلَةِ، مَعَ أَنَّ الْحِفْظَ خَوَانٌ، وَلِهَذَا امْتَنَعَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَجَمَاعَةٌ مِنْ رِوَايَةِ مَا يَحْفَظُونَهُ إِلَّا مِنْ كُتُبِهِمْ^(١).

الخَامِسُ عَشَرَ: الظَّاهِرُ أَنَّ إِبْدَالَ «عَنِ النَّبِيِّ» بـ«عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» جَائِزٌ وَكَذَا بِالْعَكْسِ.

رَوَى الْخَطِيبُ بِسَنَدِهِ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: يُكْثِرُونَ فِي الْحَدِيثِ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» فَيَجْعَلُ الْإِنْسَانُ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ»، قَالَ: «أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ»^(٢).

(١) انظر: «الجامع لأخلاق الراوي» ١٢/٢.

(٢) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص ٣٦٠.

وَرَوَى بِسَنَدِهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَفَّانٌ وَبَهْزٌ فَجَعَلَا يُغَيِّرَانِ «النَّبِيَّ ﷺ» مِنْ «رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، فَقَالَ لَهُمَا حَمَّادٌ: «أَمَّا أَنْتُمَا فَلَا تَفْقَهَانِ أَبَدًا»^(١).

السَّادِسُ عَشَرَ: إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ عَنْ رَجُلَيْنِ أَحَدِهِمَا مَجْرُوحٌ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ «عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، وَأَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنْ أَنَسٍ»، فَلَا يُسْتَحْسَنُ إِسْقَاطُ الْمَجْرُوحِ مِنَ الْإِسْنَادِ مَخَافَةَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَنْ الْمَجْرُوحِ شَيْءٌ لَمْ يَذْكُرْهُ الثَّقَّةُ.

السَّابِعُ عَشَرَ: إِذَا سَمِعَ بَعْضُ حَدِيثٍ مِنْ شَيْخٍ وَبَعْضُهُ مِنْ آخَرَ وَخَلَطَهُ وَلَمْ يُمَيِّزْهُ، لَمْ يَجْزِ أَنْ يَرْوِيَهُ عَنْ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، كَمَا فَعَلَ الزُّهْرِيُّ فِي حَدِيثِ الْإِفْكِ حَيْثُ رَوَاهُ عَنْ عُرْوَةَ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ عَائِشَةَ، وَقَالَ: «كُلُّهُمْ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنْ حَدِيثِهَا، قَالُوا: قَالَتْ: ... الْحَدِيثُ»^(٢)، فَلَوْ كَانَ أَحَدُ الشَّخْصَيْنِ مَجْرُوحًا لَمْ يَجْزِ الْاِخْتِجَاجُ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ فِي الْحُكْمِ كَأَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْإِبْهَامِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص ٣٦١.

(٢) انظر: «صحيح البخاري»، حديث (٢٦٦١، ٢٨٧٩، ٤٠٢٥، ٤١٤١، ٤٦٩٠، ٤٧٥٠، ٦٦٦٢، ٧٥٠٠، ٧٥٤٥).

البَابُ العَاشِرُ

فِي آدَابِ الْمُحَدِّثِ وَطَالِبِ الْحَدِيثِ

وَفِيهِ فَضْلَانِ:

الأَوَّلُ

آدَابُ الْمُحَدِّثِ

اعْلَمْ أَنَّ عِلْمَ الْحَدِيثِ عِلْمٌ جَلِيلٌ يُنَاسِبُ مَحَاسِنَ الْأَخْلَاقِ، فَمَنْ أَرَادَ التَّصَدِّي لِإِسْمَاعِهِ أَوْ لِإِفَادَةِ شَيْءٍ مِنْ عُلُومِهِ فَلْيُصَحِّحْ قَصْدَهُ وَلْيُظَهِّرْ قَلْبَهُ مِنَ الْأَغْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ، وَحُبِّ الرَّئَاسَةِ.

وَقَدْ اخْتُلِفَ فِي وَقْتِ انْتِصَابِهِ لِذَلِكَ، فَرُويَ عَنِ الْقَاضِي ابْنِ خَلَادٍ^(١) أَنَّهُ قَالَ: «الَّذِي يَصِحُّ عِنْدِي مِنْ طَرِيقِ الْأَثَرِ وَالنَّظَرِ فِي الْحَدِّ الَّذِي إِذَا بَلَغَهُ النَّاقِلُ حَسَنَ بِهِ أَنْ يُحَدِّثَ هُوَ أَنْ يَسْتَوْفِيَ الْخَمْسِينَ؛ لِأَنَّهَا انْتِهَاءُ الْكُھُولَةِ وَفِيهَا مَجْمَعُ الْأَشْدِّ»، قَالَ: «وَلَيْسَ بِمُنْكَرٍ أَنْ يُحَدِّثَ عِنْدَ اسْتِيفَاءِ الْأَرْبَعِينَ [٤٩] لِأَنَّهَا حَدُّ الِاسْتِوَاءِ وَمُنْتَهَى الْكَمَالِ».

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٢): وَالَّذِي نَقُولُهُ أَنَّهُ مَتَى اخْتِيجَ إِلَى

(١) الرامهرمزي في كتابه «المحدث الفاصل» ص ٣٥٢.

(٢) انظر: «علوم الحديث» ص ٢٣٧.

مَا عِنْدَهُ اسْتُحِبَّ لَهُ التَّصَدِّي لِرِوَايَتِهِ وَنَشْرِهِ فِي أَيِّ سِنٍّ كَانَ. فَقَدْ رُوِيَ أَنَّ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ جَلَسَ لِلنَّاسِ وَهُوَ ابْنُ نَيْفٍ وَعِشْرِينَ، وَقِيلَ ابْنُ سَبْعِ عَشْرَةَ، وَشُيُوعُهُ أَحْيَاءُ^(١). وَكَذَا غَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ أُخِذَ مِنْهُمْ الْعِلْمُ فِي سِنِّ الْحَدَاثَةِ وَانْتَصَبُوا لِذَلِكَ.

أَمَّا السُّنُّ الَّتِي إِذَا بَلَغَهَا الْمُحَدِّثُ اسْتُحِبَّ لَهُ الْإِمْسَاكُ عَنِ التَّحْدِيثِ فَهُوَ عِنْدَ الْخَوْفِ مِنَ الْخَرَفِ وَالتَّخْلِيْطِ، وَالنَّاسُ فِي بُلُوغِهَا مُتَفَاوِتُونَ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمْ.

وَهَكَذَا إِذَا عَمِيَ وَخَافَ أَنْ يُدْخَلَ عَلَيْهِ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ فَلْيُمْسِكْ عَنِ الرِّوَايَةِ، قَالَ ابْنُ خَلَّادٍ: «أَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يُمَسِكَ فِي الثَّمَانِينَ لِأَنَّهَا حَدُّ الْهَرَمِ، فَإِنْ كَانَ عَقْلُهُ ثَابِتًا يَعْرِفُ حَدِيثَهُ وَيَقُومُ بِهِ، وَتَحَرَّى أَنْ يُحَدِّثَ احْتِسَابًا رَجَوْتُ لَهُ خَيْرًا»^(٢).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٣): وَقَدْ حَدَّثَ قَوْمٌ بَعْدَ مُجَاوَزَةِ هَذِهِ فَصَحِبَتْهُمْ السَّلَامَةُ، مِنْهُمْ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَمَالِكُ وَاللَّيْثُ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَعَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، فِي عَدَدِ جَمٍّ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالتَّأَخِّرِينَ، وَفِيهِمْ غَيْرُ وَاحِدٍ حَدَّثُوا بَعْدَ اسْتِيفَاءِ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْهُمْ الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْهَجِيمِيُّ، وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ.

(١) انظر: «الإلماع» ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(٢) «المحدث الفاضل» ص ٣٥٤.

(٣) انظر: «علوم الحديث» ص ٢٣٩.

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْمُحَدِّثِ أَنْ يُحَدِّثَ بِحَضْرَةِ مَنْ هُوَ
أَوْلَى مِنْهُ بِذَلِكَ.

رُويَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: «الَّذِي يُحَدِّثُ بِالْبَلَدَةِ
وَفِيهَا مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ بِالْحَدِيثِ أَحْمَقُ»^(١).

وَيَنْبَغِي لَهُ إِذَا طُلِبَ مِنْهُ مَا يَعْلَمُهُ عِنْدَ غَيْرِهِ فِي بَلَدِهِ
أَوْ غَيْرِهِ بِإِسْنَادٍ أَعْلَى مِنْ إِسْنَادِهِ أَوْ أَرْجَحَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَنْ
يُعَرِّفَ الطَّالِبَ بِهِ، وَيُرْشِدَهُ إِلَيْهِ، فَإِنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ،
وَلَا يَمْتَنِعُ مِنَ التَّحْدِيثِ لِكَوْنِهِ غَيْرَ صَحِيحِ النِّيَّةِ فَإِنَّهُ يُرْجَى لَهُ
حُصُولُ النِّيَّةِ مِنْ بَعْدُ، رُويَ عَنْ مَعْمَرٍ، قَالَ: «كَانَ يُقَالُ: إِنَّ
الرَّجُلَ لَيَطْلُبُ الْعِلْمَ لِغَيْرِ اللَّهِ، فَيَأْبَى عَلَيْهِ الْعِلْمُ حَتَّى
يَكُونَ لِلَّهِ عِلْمٌ»^(٢).

وَلْيَكُنْ حَرِيصًا عَلَى نَشْرِهِ مُبْتَغِيًا جَزِيلَ أَجْرِهِ، وَلْيَقْتَدِرْ
بِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فَإِنَّهُ رُويَ^(٣) عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحَدِّثَ تَوَضَّأَ
وَجَلَسَ عَلَى صَدْرِ فِرَاشِهِ، وَسَرَّحَ لِحْيَتَهُ، وَتَمَكَّنَ فِي جُلُوسِهِ بِوَقَارٍ
وَهَيْبَةٍ، وَحَدَّثَ؛ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: أَحِبُّ أَنْ أُعْظَمَ حَدِيثُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُحَدِّثَ فِي الطَّرِيقِ، أَوْ وَهُوَ قَائِمٌ،

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ٣١٩/١.

(٢) «الجامع» لمعمر بن راشد ٢٥٦/١١، حديث (٢٠٤٧٥)، والخطيب في
«الجامع» ٣٣٩/١، و«جامع بيان العلم وفضله» ٥١/٢.

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٣١٨/٦، والبيهقي في «المدخل إلى السنن
الكبرى» ص ٣٩٢.

أَوْ يَسْتَعْجِلُ، وَإِذَا رَفَعَ أَحَدُ صَوْتِهِ فِي مَجْلِسِهِ زَبْرُهُ^(١)،
وَقَالَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ
صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، فَمَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ عِنْدَ حَدِيثِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَأَنَّمَا رَفَعَ/ صَوْتَهُ فَوْقَ صَوْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢). [٥٠]
وَقَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: «الْقَارِئُ لِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا
قَامَ لِأَحَدٍ فَإِنَّهُ تُكْتَبُ عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ»^(٣).

وَيُسْتَحَبُّ إِذَا حَدَّثَ أَنْ يُقْبَلَ عَلَى الْقَوْمِ جَمِيعًا، وَلَا يَسْرُدُ
حَدِيثَهُ سَرْدًا، لِمَنْعِ السَّامِعِ مِنْ إِدْرَاكِ بَعْضِهِ، وَيَفْتَتِحَ مَجْلِسَهُ
بِذِكْرِ، وَيَخْتِمَهُ بِدُعَاءٍ يَلِيقُ بِالْحَالِ، وَيَعْقِدُ الْمَجَالِسَ لِإِمْلَاءِ
الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ مِنْ أَعْلَى مَرَاتِبِ الرَّائِغِينَ، وَالسَّمَاعُ فِيهِ مِنْ أَحْسَنِ
وُجُوهِ التَّحْمِيلِ، وَلِيَتَّخِذَ مُسْتَمْلِيًا يُبْلَغُ عَنْهُ إِذَا كَثُرَ الْجَمْعُ فَذَلِكَ
دَأْبُ أَكَابِرِ الْمُحَدِّثِينَ، رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ وَشُعْبَةَ وَوَكِيعٍ،
وَأَبِي عَاصِمٍ وَيَزِيدَ بْنِ هَارُونَ وَغَيْرِهِمْ.

وَلْيُسْتَمَلِ عَلَى مَوْضِعٍ عَالٍ مِنْ كُرْسِيِّ وَنَحْوِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ
اسْتَمْلَى قَائِمًا، وَعَلَيْهِ أَنْ يَتَّبَعَ لَفْظَ الْمُحَدِّثِ فَيُؤَدِّيهِ عَلَى وَجْهِهِ
فَمَنْ سَمِعَ لَفْظَ الْمُتَمَلِّي رَوَاهُ عَنْهُ، وَمَنْ لَمْ يَسْمَعْ إِلَّا لَفْظَ
الْمُسْتَمْلِي لَمْ يَجُزْ أَنْ يَرَوِيَهُ عَنِ الْمُتَمَلِّي مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ لِلْحَالِ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الْبَابِ الثَّاسِعِ.

(١) زَبْرُهُ: نهاه وانتهره. انظر: «لسان العرب»، مادة: (زبر).

(٢) أخرجه الخطيب في «الجامع» ٤٠٦/١.

(٣) انظر: «علوم الحديث» ص ٢٤١.

وَيُسْتَحَبُّ افْتِتَاحُ الْمَجْلِسِ بِقِرَاءَةِ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ، فَإِذَا فَرَغَ اسْتَنْصَتَ الْمُسْتَمْلِي الْحَاضِرِينَ، ثُمَّ يُبَسِّمُ وَيَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى وَيُصَلِّي عَلَى رَسُولِهِ ﷺ، ثُمَّ يَقْبِلُ عَلَى الْمُحَدِّثِ وَيَقُولُ: «مَنْ ذَكَرْتَ» أَوْ «مَا ذَكَرْتَ رَحِمَكَ اللَّهُ» وَنَحْوَهُ.

وَكُلَّمَا انْتَهَى إِلَى ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِذَلِكَ، وَإِذَا انْتَهَى إِلَى ذِكْرِ الصَّحَابِيِّ قَالَ: «(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)».

وَيَحْسُنُ بِالْمُحَدِّثِ الثَّنَاءُ عَلَى شَيْخِهِ وَالِدُعَاءُ لَهُ حَالَةَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَذْكُرَهُ بِمَا يُعْرَفُ بِهِ مِنْ لَقَبٍ كَغُنْدَرٍ وَنَحْوِهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ يَكْرَهُ ذَلِكَ.

وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُتَمْلِي أَنْ يَجْمَعَ فِي إِمْلَائِهِ بَيْنَ الرِّوَايَةِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ شُيُوخِهِ مُقَدِّمًا لِلأَعْلَى إِسْنَادًا وَالأَوَّلَى مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَيُمْلِي عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَدِيثًا، وَيَخْتَارُ مَا عَلَا سَنَدُهُ وَقَصُرَ مَتْنُهُ، وَيُنَبِّهُ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ فَائِدَةٍ وَعُلُوٍّ وَفَضِيلَةٍ، وَيَتَجَنَّبُ مَا لَا تَحْتَمِلُهُ عُقُولُ الْحَاضِرِينَ، وَمَا يَخْشَى عَلَيْهِ مِنْ دُخُولِ الْوَهَمِ عَلَيْهِمْ فِي فَهْمِهِ، وَيَخْتِمُ الْإِمْلَاءَ بِشَيْءٍ مِنَ الْحِكَايَاتِ وَالْإِنْشَادَاتِ بِأَسَانِيدِهَا.

وَيَجُوزُ لِلْمُحَدِّثِ أَنْ يَسْتَعِينَ بِبَعْضِ حُقَاطٍ وَقْتِهِ فِي تَخْرِيجِ مَا يُمْلِيهِ إِذَا قَصُرَ عَنْ ذَلِكَ، وَإِذَا نَجَزَ الْإِمْلَاءَ بَادَرَ إِلَى تَصْحِيحِهِ وَمُقَابَلَتِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الفصل الثاني

آداب طالب الحديث

تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ السَّابِعِ الْخِلَافُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَصِحُّ فِيهِ سَمَاعُ الصَّغِيرِ، وَمَتَى يُسْتَحَبُّ كَتَبُ الْحَدِيثِ، ثُمَّ اَعْلَمُ أَنَّ عَلَى طَالِبِ الْحَدِيثِ أَنْ يُخْلِصَ نِيَّتَهُ لِلَّهِ ﷻ لِمَا رُوِيَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ طَلَبَ الْحَدِيثَ لِغَيْرِ اللَّهِ مُكْرَ بِهِ»^(١)، وَعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: «مَا أَعْلَمُ عَمَلًا هُوَ أَفْضَلُ مِنْ طَلَبِ الْحَدِيثِ لِمَنْ أَرَادَ بِهِ اللَّهَ»^(٢).

وَيَسْأَلُ مِنَ اللَّهِ التَّوْفِيقَ وَالتَّسْدِيدَ، وَيَأْخُذُ نَفْسَهُ بِالْأَخْلَاقِ الزَّكِيَّةِ وَالْآدَابِ الْمَرْضِيَّةِ لِأَنَّ الْحَدِيثَ أَعْلَى أُمُورِ الدِّينِ، فَيَنْبَغِي لِمَنْ طَلَبَهُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ النَّاسِ، وَإِذَا أَخَذَ فِيهِ فَلْيَشْمَرْ عَنْ سَاقِ اجْتِهَادِهِ/ وَيَبْدَأُ بِالسَّمَاعِ مِنْ أَسَنَدِ شُيُوخِ بَلَدِهِ، وَأَعْلَمِهِمْ وَأَشْرَفِهِمْ. [٥١]

فَإِذَا حَصَلَ مَا فِي بَلَدِهِ فَلْيَرْحَلْ إِلَى غَيْرِهِ، قِيلَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: أَيْرَحَلُ الرَّجُلُ فِي طَلَبِ الْعُلُوفِ؟ فَقَالَ: «لَقَدْ كَانَ عُلُقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ يَبْلُغُهُمَا الْحَدِيثُ عَنْ عُمَرَ فَلَا يُقْنِعُهُمَا حَتَّى يَخْرُجَا إِلَى عُمَرَ فَيَسْمَعَانِهِ مِنْهُ»^(٣)، وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدْهَمَ، قَالَ:

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٢٥١/٦، والخطيب في «الجامع» ٨٤/١، وابن عبد البر في «الجامع» ٣٤٤/١.

(٢) انظر: «علوم الحديث» ص ٢٤٥.

(٣) أخرجه الخطيب بنحوه في «الجامع لأخلاق الراوي» ١٢٣/١، وذكره في «الرحلة في طلب الحديث» ص ١٩٧.

«إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ الْبَلَاءَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِرَحْلَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ»^(١).

وَلْيَعْمَلْ بِمَا يَسْمَعُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ الْمُلَائِي، قَالَ: «إِذَا بَلَغَكَ شَيْءٌ مِنَ الْخَبَرِ فَأَعْمَلْ بِهِ وَلَوْ مَرَّةً تَكُنْ مِنْ أَهْلِهِ»^(٢).

وَكَانَ بَشْرُ الْحَافِي يَقُولُ: «يَا أَصْحَابَ الْحَدِيثِ أَدُّوا زَكَاةَ هَذَا الْحَدِيثِ، اْعْمَلُوا مِنْ كُلِّ مِثْتِي حَدِيثٍ بِخَمْسَةِ أَحَادِيثٍ»^(٣).

وَيُعَظَّمُ شَيْخُهُ وَمَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ فَذَلِكَ مِنْ إِجْلَالِ الْحَدِيثِ وَالْعِلْمِ، وَلَا يُثْقَلُ عَلَيْهِ بِالتَّطْوِيلِ فَيُضْجِرُهُ، فَإِنَّهُ يُخْشَى عَلَى فَاعِلِ ذَلِكَ أَنْ يُحْرَمَ الْانْتِفَاعَ.

وَإِذَا ظَفَرَ بِسَمَاعِ شَيْخٍ فَلَا يَكْتُمُهُ غَيْرُهُ لِيَنْفَرِدَ بِهِ.

قَالَ مَالِكٌ: «بَرَكَتُهُ الْحَدِيثُ إِفَادَةُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا»^(٤)، وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهَ لِبَعْضِ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي جَمَاعَةٍ:

(١) أخرجه الخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» ص ٨٩، وفي «شرف أصحاب الحديث» ص ٥٩.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ١٠٢/٥، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ١٤٤/١، وفي «تاريخ بغداد» ١٦٥/٢.

(٣) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ١٤٤/١، والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» ص ١١٠.

(٤) أخرجه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» ص ٣٥١، وأخرج الخطيب نحوه عن يحيى بن معين في «الجامع لأخلاق الراوي» ١٥٠/٢.

«انسخ من كتابهم ما قرأت»، فقال: «إنهم لا يُمَكِّنُونِي»، فقال: «إِذَا وَاللَّهِ لَا يُفْلِحُونَ، قَدْ رَأَيْنَا أَقْوَامًا مَنَعُوا هَذَا السَّمَاعَ فَوَاللَّهِ مَا أَفْلَحُوا وَلَا أَنْجَحُوا»^(١).

وَيَتْرُكُ الْحَيَاءَ وَالْكِبَرَ، فَقَدْ قَالَ مُجَاهِدٌ: «لَا يَتَعَلَّمُ مُسْتَح وَلَا مُسْتَكْبِرٌ»^(٢)، وَلَا يَأْنِفُ أَنْ يَكْتُبَ عَمَّنْ دُونَهُ مَا يَسْتَفِيدُهُ مِنْهُ، قَالَ وَكَيْعٌ: «لَا يَنْبُلُ الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ حَتَّى يَكْتُبَ عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُ، وَعَمَّنْ هُوَ مِثْلُهُ، وَعَمَّنْ هُوَ دُونُهُ»^(٣).

وَلَيْسَمَعَ مَا يَقَعُ إِلَيْهِ مِنْ كِتَابٍ أَوْ جُزْءٍ عَلَى التَّمَامِ وَلَا يَنْتَخِبُهُ. قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «مَا انْتَخَبْتُ عَلَى عَالِمٍ قَطُّ إِلَّا نَدِمْتُ»^(٤).

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: «سَيَنْدَمُ مُنْتَخِبُ الْحَدِيثِ حَيْثُ لَا تَنْفَعُهُ النَّدَامَةُ»^(٥).

فَإِنْ احْتَاجَ إِلَى الْإِنْتِخَابِ تَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ لَهُ

(١) انظر: «علوم الحديث» ص ٢٤٨.

(٢) أورده البخاري في «صحيحه» معلقًا بعد حديث (١٢٩)، ورواه أبو نعيم موصولًا في «الحلية» ٢٨٧/٣ بإسناد صحيح قال عنه الحافظ ابن حجر: «إسناد صحيح على شرط المصنف»، انظر: «فتح الباري» ١/٢٢٩، شرح حديث (١٣٠).

(٣) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ٢١٦/٢.

(٤) المصدر السابق ١٥٦/٢.

(٥) المصدر السابق ١٨٧/٢.

أَهْلًا، وَإِلَّا اسْتَعَانَ بِبَعْضِ الْحَفَاطِ لِيَنْتَخِبَ لَهُ، وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى سَمَاعِ الْحَدِيثِ وَكَتَبِهِ دُونَ مَعْرِفَتِهِ وَفَهْمِهِ.

وَلِيُقَدِّمَ الْعِنَايَةَ بِ«الصَّحِيحَيْنِ»، ثُمَّ بِ«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» وَ«التِّرْمِذِيِّ» ضَبْطًا لِمُشْكِلِهَا وَفَهْمًا لِحَفِيِّ مَعَانِيهَا، وَكِتَابُ «السُّنَنِ الْكَبِيرِ» لِلْبَيْهَقِيِّ فَإِنَّهُ نَادِرٌ فِي بَابِهِ، ثُمَّ سَائِرُ مَا تَمَسُّ حَاجَةً صَاحِبِ الْحَدِيثِ إِلَيْهِ مِنْ كُتُبِ الْمَسَانِيدِ كَ«مُسْنَدِ أَحْمَدَ»، وَمِنْ الْجَوَامِعِ الْمُصَنَّفَةِ فِي الْأَحْكَامِ - «وَمَوْطَأُ مَالِكٍ» هُوَ الْمُقَدَّمُ مِنْهَا -، وَمِنْ كُتُبِ عِلَلِ الْحَدِيثِ - وَمِنْ أَجَوَدِهَا: كِتَابُ «الْعِلَلِ» عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَكِتَابُ «الْعِلَلِ» عَنِ الدَّارَقُطَنِيِّ -.

وَمِنْ كُتُبِ مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ وَتَوَارِيخِ الْمُحَدِّثِينَ، وَمِنْ أَفْضَلِهَا: «تَارِيخُ الْبُخَارِيِّ الْكَبِيرِ»، وَكِتَابُ «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ. وَمِنْ كُتُبِ الضَّبْطِ لِمُشْكِلِ الْأَسْمَاءِ، وَمِنْ أَكْمَلِهَا: كِتَابُ «الْإِكْمَالِ» لِأَبِي نَصْرِ بْنِ مَأْكُولٍ.

وَلِيَكُنْ كُلُّمَا مَرَّ بِهِ إِسْمٌ مُشْكِلٌ/ أَوْ كَلِمَةٌ مُشْكِلَةٌ فِي حَدِيثٍ بَحَثَ عَنْهَا وَأَوْدَعَهَا قَلْبُهُ، فَإِنَّهُ يَجْتَمِعُ لَهُ بِذَلِكَ عِلْمٌ كَثِيرٌ فِي يُسْرِ. وَلِيَكُنْ الْإِثْقَانُ مِنْ شَأْنِهِ، فَإِنَّ الْحِفْظَ الْإِثْقَانُ، وَيَأْخُذُ نَفْسُهُ بِالرَّفْقِ فِي تَحْفُظِ الْحَدِيثِ مَعَ الدَّوَامِ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: «مَنْ طَلَبَ الْحَدِيثَ جُمْلَةً فَاتَهُ جُمْلَةٌ، وَإِنَّمَا يُدْرِكُ الْعِلْمَ حَدِيثًا أَوْ^(١) حَدِيثَيْنِ^(٢)».

[٥٢]

(١) كذا في الأصل، وفي «علوم الحديث» لابن الصلاح: «و».

(٢) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ١/ ٢٣٢.

وَإِذَا حَفِظَ شَيْئًا ذَاكَرَ بِهِ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَحْفَظَ الْحَدِيثَ فَلْيُحَدِّثْ بِهِ وَلَوْ أَنْ يُحَدِّثَ بِهِ مَنْ لَا يَشْتَهِيهِ»^(١).

وَيَسْتَقِلُّ بِالتَّخْرِيجِ وَالتَّصْنِيفِ إِذَا تَأَهَّلَ لِذَلِكَ، فَإِنَّهُ كَمَا قَالَ الْخَطِيبُ: «يُثَبَّتُ الْحِفْظُ، وَيُذَكِّي الْقَلْبَ، وَيَشْحَذُ الطَّبْعَ، وَيُجِيدُ الْبَيَانَ، وَيَكْشِفُ الْمُلتَبَسَ، وَيُكْسِبُ جَمِيلَ الذِّكْرِ، وَيُخْلِدُهُ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ»^(٢). وَقَلَّمَا يَمَهِّرُ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ وَيَقِفُ عَلَى غَوَامِضِهِ إِلَّا مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ.

وَلِلْعُلَمَاءِ بِالْحَدِيثِ فِي تَصْنِيفِهِ طَرِيقَانِ^(٣):

الأولى: التَّصْنِيفُ عَلَى الْأَبْوَابِ، وَهُوَ تَخْرِيجُهُ عَلَى أَحْكَامِ الْفِقْهِ وَغَيْرِهَا، وَجَمْعُ مَا وَرَدَ فِي كُلِّ حُكْمٍ فِي بَابٍ فَبَابٍ.

الثَّانِيَّةُ: يُصَنِّفُهُ عَلَى الْمَسَانِيدِ فَيَجْمَعُ حَدِيثَ كُلِّ صَحَابِيٍّ وَخَدَّهْ، وَيُرَتِّبُهُمْ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ فِي أَسْمَائِهِمْ، وَلَهُ أَنْ يُرَتِّبَهُمْ عَلَى الْقَبَائِلِ، فَيَبْدَأُ بِبَنِي هَاشِمٍ ثُمَّ بِالْأَقْرَبِ فالْأَقْرَبِ نَسَبًا

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ٢٨٦/٥، حديث (٢٦١٣٧)، والخطيب في «الجامع» ٢/٢٦٨ وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ٢٠٢/١.

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/٢٨٠.

(٣) كذا في الأصل وفي «علوم الحديث» لابن الصلاح، وفي «المنتخب في علم الحديث» - المنتخب من هذا الكتاب - للطبري المصنف: (طريقتان).

مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَهُ أَنْ يُرْتَّبَ عَلَى سَوَابِقِ الصَّحَابَةِ، فَيَبْدَأَ بِالْعَشْرَةِ، ثُمَّ بِأَهْلِ بَدْرٍ، ثُمَّ بِأَهْلِ الْحُدَيْبِيَّةِ، ثُمَّ بِمَنْ أَسْلَمَ وَهَاجَرَ بَيْنَ الْحُدَيْبِيَّةِ وَفَتْحِ مَكَّةَ، وَيَخْتِمَ بِأَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ كَأَبِي الطَّفِيلِ وَنَحْوِهِ، ثُمَّ بِالنِّسَاءِ، وَهَذِهِ أَحْسَنُ وَالْأُولَى أَسْهَلُ.

وَمِنْ أَحْسَنِ تَصْنِيفِهِ أَنْ يَجْمَعَ فِي كُلِّ حَدِيثٍ طُرُقَهُ وَاخْتِلَافَ الرُّوَاةِ فِيهِ، كَمَا فَعَلَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ فِي «مُسْنَدِهِ»، وَابْنُ عُيَيْنَةَ^(١) وَهُمْ أَصُولُ الدِّينِ، وَحَدِيثَ أَيُّوبَ السَّخْتْيَانِيِّ وَالزُّهْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَيَجْمَعُ التَّرَاجِمَ مِثْلَ تَرْجَمَةِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَتَرْجَمَةِ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَتَرْجَمَةِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، وَيَجْمَعُونَ أَبْوَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فَيُفْرِدُونَهَا بِالتَّأْلِيفِ نَحْوُ بَابِ رُؤْيَا اللَّهِ ﷻ، وَبَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ، وَبَابِ الْقِرَاءَةِ، وَيُفْرِدُونَ أَيْضًا الْأَحَادِيثَ فَيَجْمَعُونَ طُرُقَهَا فِي كُتُبٍ مُفْرَدَةٍ، نَحْوُ طُرُقِ حَدِيثِ قَبْضِ الْعِلْمِ، وَحَدِيثِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. ثُمَّ لِيَحْذَرَ أَنْ يُخْرِجَ إِلَى النَّاسِ مَا يُصَنِّفُهُ إِلَّا بَعْدَ تَهْذِيبِهِ وَتَحْرِيرِهِ وَإِعَادَةِ النَّظَرِ فِيهِ وَتَكَرُّرِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) كذا في الأصل، ولعلّ الناسخ هنا أسقط جملة تتعلق بنوع آخر من التصنيف المعلّل وذلك بجمع حديث شيوخ مخصوصين كل واحد على انفراده، قال عثمان الدارمي: «يقال من لم يجمع حديث هؤلاء الخمسة فهو مفلس في الحديث: سفيان وشعبة ومالك وحماد بن زيد وابن عيينة، وهم أصول الدين». انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٢٥٤، وانظر: «الجامع» للخطيب ٢/٢٩٧.

البَابُ الْحَادِي عَشَرَ

فِي إِسْنَادِ الْعَالِي وَالْمُسْلَسِلِ

وَفِيهِ فَصْلَانِ:

الْأَوَّلُ

إِسْنَادُ الْعَالِي

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: «إِسْنَادُ مَنْ الدِّينِ، وَلَوْلَا
الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ»^(١).

وَطَلَبُ الْعُلُوِّ فِيهِ سُنَّةٌ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «إِسْنَادُ
الْعَالِي/ سُنَّةٌ عَمَّنْ سَلَفَ»^(٢).

[٥٣]

وَقِيلَ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ:
مَا تَشْتَهِي؟ قَالَ: «بَيْتٌ خَالٍ وَسَدٌّ عَالٍ»^(٣).

وَالْعُلُوُّ فِي الرَّوَايَةِ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: الْقُرْبُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِإِسْنَادٍ غَيْرِ ضَعِيفٍ.

(١) رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» ١/ ١٥، والرامهرمزي في «المحدث
الفاصل» ص ٢٠٩، والحاكم في «معرفه علوم الحديث» ص ٦، والخطيب
في «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٢١٣، وغيرهم.

(٢) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ١/ ١٢٣.

(٣) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٢٥٦.

رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ الطُّوسِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «قُرْبُ الْإِسْنَادِ قُرْبُ إِلَى اللَّهِ ﷻ».

وَهَذَا صَحِيحٌ، لِأَنَّ قُرْبَ الْإِسْنَادِ قُرْبُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْقُرْبُ إِلَيْهِ قُرْبُ إِلَى اللَّهِ ﷻ.

الثَّانِي: وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ^(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ الْقُرْبُ مِنْ إِمَامٍ مِنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ، وَإِنْ كَثُرَ الْعَدَدُ مِنْ ذَلِكَ الْإِمَامِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يُعَدُّ مِنَ الْعُلُوِّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ مُرَادُهُ إِثْبَاتُ الْعُلُوِّ لِلْإِسْنَادِ بِقُرْبِهِ مِنْ إِمَامٍ، وَالْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ يُرَاعِي فِي ذَلِكَ مُجَرَّدَ قُرْبِ الْإِسْنَادِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ كَانَ إِسْنَادًا ضَعِيفًا.

الثَّالِثُ: الْعُلُوُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى رِوَايَةِ «الصَّحِيحَيْنِ» أَوْ غَيْرِهِمَا مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ. وَذَلِكَ مَا اشْتَهَرَ آخِرًا مِنَ الْمُوَافَقَةِ وَالْبَدَلِ وَالْمُسَاوَاةِ وَالْمُصَافَحَةِ، وَقَدْ كَثُرَ اعْتِنَاءُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ بِهَذَا الْقِسْمِ.

وَمِمَّنْ ذَكَرَ ذَلِكَ الْخَطِيبُ وَابْنُ مَكُولَا وَالْحُمَيْدِيُّ وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَبَقَتِهِمْ وَمِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ.

أَمَّا الْمُوَافَقَةُ: فَهِيَ أَنْ يَقَعَ لَكَ الْحَدِيثُ عَنْ شَيْخٍ مُسْلِمٍ فِيهِ بَعْدٌ أَقَلٌّ مِنَ الْعَدَدِ الَّذِي يَقَعُ لَكَ بِهِ ذَلِكَ الْحَدِيثُ عَنْ ذَلِكَ الشَّيْخِ إِذَا رَوَيْتَهُ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْهُ.

وَأَمَّا الْبَدَلُ: فَمِثْلُ أَنْ يَقَعَ لَكَ مِثْلُ هَذَا الْعُلُوِّ عَنْ شَيْخٍ غَيْرِ شَيْخِ مُسْلِمٍ هُوَ مِثْلُ شَيْخِ مُسْلِمٍ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ.

(١) في «معرفة علوم الحديث» ص ١١.

وَأَمَّا الْمُسَاوَاةُ - فَهِيَ فِي أَغْصَارِنَا - : أَنْ يَقْلَّ الْعَدَدُ فِي
إِسْنَادِكَ لَا إِلَى شَيْخٍ مُسْلِمٍ وَأَمْثَالِهِ وَلَا إِلَى شَيْخٍ شَيْخِهِ، بَلْ إِلَى
مَنْ هُوَ أَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ كَالصَّحَابِيِّ أَوْ مَنْ قَارَبَهُ، وَرُبَّمَا كَانَ إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَيْثُ يَقَعُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الصَّحَابِيِّ مَثَلًا مِنَ الْعَدَدِ
مِثْلُ مَا وَقَعَ مِنَ الْعَدَدِ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَبَيْنَ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ، فَتَكُونُ
مَثَلًا مُسَاوِيًا لِمُسْلِمٍ وَمَثَلًا فِي قُرْبِ الْإِسْنَادِ وَعَدَدِ رِجَالِهِ.

وَأَمَّا الْمُصَافَحَةُ: فَهِيَ أَنْ تَقَعَ هَذِهِ الْمُسَاوَاةُ الَّتِي وَصَفْنَاهَا
لِشَيْخِكَ لَا لَكَ، فَيَقَعُ ذَلِكَ لَكَ مُصَافَحَةً، إِذْ يَكُونُ كَأَنَّكَ لَقِيتَ
مُسْلِمًا فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ وَصَافَحْتَهُ بِهِ، لِكُونِكَ قَدْ لَقِيتَ شَيْخَكَ
الْمُسَاوِيَّ لِمُسْلِمٍ، فَإِنْ كَانَتْ الْمُسَاوَاةُ لِشَيْخٍ شَيْخِكَ كَانَتْ
الْمُصَافَحَةُ لِشَيْخِكَ، فَتَقُولُ: كَانَ شَيْخِي سَمِعَ مُسْلِمًا وَصَافَحَهُ،
وَإِنْ كَانَتْ الْمُسَاوَاةُ لِشَيْخٍ شَيْخِكَ فَالْمُصَافَحَةُ لِشَيْخِ
شَيْخِكَ، فَتَقُولُ فِيهَا كَانَ شَيْخُ شَيْخِي سَمِعَ مُسْلِمًا وَصَافَحَهُ،
وَلَكَ أَنْ لَا تَذْكُرَ كُلَّ ذَلِكَ نِسْبَةً بَلْ تَقُولُ: كَانَ فَلَانًا سَمِعَهُ
مِنْ مُسْلِمٍ.

وَهَذَا الْقِسْمُ مِنَ الْعُلُوِّ لَازِمٌ لِنُزُولِ، إِذْ لَوْلَا نُزُولُ ذَلِكَ
الْإِمَامِ فِي إِسْنَادِهِ لَمْ تَعْلُ أَنْتَ فِي إِسْنَادِكَ.

الرَّابِعُ: الْعُلُوُّ/ الْمُسْتَفَادُ مِنْ تَقَدُّمِ وَفَاةِ الرَّاوي. مِثْلُ أَنْ [٥٤]
أَرَوِي حَدِيثًا عَنْ ثَلَاثَةِ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ عَنِ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ
الْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، ثُمَّ أَرَوِيهِ عَنْ ثَلَاثَةِ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ عَنْ
أَبِي بَكْرٍ بْنِ خَلْفٍ عَنْ الْحَاكِمِ.

فَالْإِسْنَادُ الْأَوَّلُ أَعْلَى وَإِنْ كَانَا مُتَسَاوِيَيْنِ فِي الْعَدَدِ لِتَقَدُّمِ
وَفَاةِ الْبَيْهَقِيِّ عَلَى وَفَاةِ ابْنِ خَلْفٍ؛ لِأَنَّ الْبَيْهَقِيَّ مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ
وَحَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ وَمَاتَ ابْنُ خَلْفٍ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ.

أَمَّا الْعُلُوُّ الْمُسْتَفَادُ مِنْ مُجَرَّدِ تَقَدُّمِ وَفَاةِ شَيْخِكَ مِنْ غَيْرِ
قِيَاسِهِ بِرَأْوٍ آخَرَ فَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ: «إِسْنَادُ خَمْسِينَ سَنَةً
مِنْ مَوْتِ الشَّيْخِ إِسْنَادُ عُلُوٍّ»^(١).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ مَنَدَةَ: «إِذَا مَرَّ عَلَى الْإِسْنَادِ ثَلَاثُونَ فَهُوَ
عَالٍ»^(٢).

الخَامِسُ: الْعُلُوُّ الْمُسْتَفَادُ مِنْ تَقَدُّمِ السَّمَاعِ. وَكَثِيرٌ مِنْ هَذَا
يَدْخُلُ فِي الْقِسْمِ قَبْلَهُ، وَمِثَالُ الَّذِي لَا يَدْخُلُ فِيهِ أَنْ يَسْمَعَ
شَخْصَانِ مِنْ شَيْخٍ وَاحِدٍ وَسَمَاعُ أَحَدِهِمَا مِنْ سِتِّينَ سَنَةً مَثَلًا،
وَسَمَاعُ الْآخَرِ مِنْ أَرْبَعِينَ، فَالسَّمَاعُ الْمُتَقَدِّمُ أَعْلَى إِذَا تَسَاوَى
السَّنَدُ إِلَيْهِمَا فِي الْعَدَدِ.

هَذِهِ جُمْلَةُ أَقْسَامِ الْعُلُوِّ.

وَمَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ السَّلَفِيُّ مِنْ قَوْلِهِ فِي أَبْيَاتٍ:

بَلْ عُلُوُّ الْحَدِيثِ بَيْنَ أَوْلِيِ الْحِفْظِ وَالْإِثْقَانِ صِحَّةُ الْإِسْنَادِ^(٣)

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ١١٣/٥، عن أبي الحسن أحمد بن
عمير بن يوسف بن موسى بن جوصا الدمشقي، محدث الشام، توفي
سنة (٣٢٠هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٥/١٥.

(٢) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٢٦٢.

(٣) أسنده الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٣٧/٢١، وفيه: بل علو الحديث =

وَمَا ذَكَرَهُ الْوَزِيرُ نِظَامُ الْمُلْكِ^(١) مِنْ قَوْلِهِ: «عِنْدِي أَنَّ الْحَدِيثَ الْعَالِيَّ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ بَلَغَتْ رُوَاةُهُ مِئَةً»^(٢)؛ فَهَذَا وَنَحْوُهُ لَيْسَ مِنَ الْعُلُوِّ الْمُتَعَارَفِ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا هُوَ عُلوٌّ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَحَسْبُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ النُّزُولَ ضِدُّ الْعُلُوِّ، فَمَا مِنْ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ الْعُلُوِّ، الْخَمْسَةِ إِلَّا وَضِدُّهُ قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ النُّزُولِ، وَتَفْصِيلُهَا يُدْرِكُ مِنْ تَفْصِيلِ أَقْسَامِ الْعُلُوِّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الفصل الثاني

المُسْتَسْلُ

وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَتَابُعِ رِجَالِ الْإِسْنَادِ فِيهِ عَلَى صِفَةٍ أَوْ حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَكُونُ صِفَةً لِلرُّوَايَةِ وَإِلَى مَا يَكُونُ صِفَةً لِلرُّوَاةِ، أَوْ حَالَةً لَهُمْ.

مثال الأول: مَا يَتَسَلَّلُ «بِسَمِعْتُ فُلَانًا، قَالَ: سَمِعْتُ فُلَانًا» إِلَى آخِرِ الْإِسْنَادِ، أَوْ «حَدَّثَنَا» أَوْ «أَخْبَرَنَا» إِلَى آخِرِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ: «أَنَا وَاللَّهِ فُلَانٌ»، قَالَ: أَخْبَرَنَا وَاللَّهِ فُلَانٌ، إِلَى آخِرِهِ.

وَمِثَالُ الثَّانِي: إِسْنَادُ حَدِيثٍ: «اللَّهُمَّ اعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ»^(٣)، الْمُتَسَلِّلُ بِقَوْلِهِمْ: «إِنِّي أُحِبُّكَ»،

= عند أولي الإتيان والحفظ صحة الإسناد.

(١) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ٩٤/١٩.

(٢) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٢٦٣.

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه»، حديث (١٥٢٢) متسلسلاً لراويين، =

وَحَدِيثُ التَّشْبِيكِ بِالْيَدِ^(١)، وَحَدِيثُ الْعَدِّ فِي الْيَدِ^(٢)، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَمِنْ فَضِيلَةِ التَّسْلُسِ اشْتِمَالُهُ عَلَى مَزِيدِ الضَّبْطِ مِنَ الرُّوَاةِ، وَقَلَمًا تَسْلُمُ الْمُسْلَسَاتُ مِنْ ضَعْفٍ فِي وَصْفِ التَّسْلُسِ لَا فِي أَضَلِّ الْمَتْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



= والنسائي في «سننه»، حديث (١٣٠٣) غير مسلسل. وأخرجه أحمد في «المسند» ٤٢٩/٣٦، حديث (٢٢١١٩) مسلسلًا أكثره. وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٢٤١/١ مسلسلًا.

والحديث صححه ابن خزيمة في «صحيحه» ٣٦٩/١، حديث (٧٥١)، وابن حبان في «صحيحه»، حديث (٢٠٢٠)، والحاكم في «مستدركه» حديث (١٠١٠).

(١) الحديث في «صحيح مسلم»، حديث (٢٧٨٩) غير مسلسل، وأخرجه الحاكم في معرفة «علوم الحديث» ص ٣٣ مسلسلًا.

(٢) أخرجه مسلسلًا الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ٣٢ - ٣٣.

البَابُ الثَّانِي عَشَرَ

فِي الْمَشْهُورِ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْغَرِيبِ وَالْعَزِيزِ

وَفِيهِ فَضْلَانِ:

الأَوَّلُ

الْمَشْهُورُ

وَيَنْقَسِمُ إِلَى: صَحِيح كَحَدِيثِ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» / [٥٥] وَأَمْثَالِهِ. وَإِلَى غَيْرِ صَحِيح كَحَدِيثِ: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»^(١). وَكَمَا رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَرْبَعَةُ أَحَادِيثُ تَدُورُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَسْوَاقِ لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ: «مَنْ بَشَّرَنِي بِخُرُوجِ أَذَارَ بَشَرْتُهُ بِالْجَنَّةِ»^(٢)، وَ«مَنْ آذَى ذِمِّيًّا فَأَنَا خَصْمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣)، وَ«نَحْرُكُمْ يَوْمَ صَوْمِكُمْ»^(٤)، وَ«لِلسَّائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ»^(٥).

(١) أخرجه ابن ماجه في «سننه»، حديث (٢٢٤)، من حديث أنس مرفوعاً، وضعفه أحمد والبيهقي وغيرهما، وللحديث طرق عديدة - يتقوى بها - عن أنس وعن غيره من الصحابة رضي الله عنهم. انظر: «العلل المتناهية» ١/ ٦٤، و«الروض البسام» ١/ ١٣٢.

(٢) انظر: «الموضوعات» ٢/ ٢٣٦، و«تنزيه الشريعة المرفوعة» ٢/ ١٨٠ - ١٨١.

(٣) انظر: «الموضوعات» ٢/ ٢٣٦، و«تنزيه الشريعة المرفوعة» ٢/ ١٨٠ - ١٨١.

(٤) انظر: «الموضوعات» ٢/ ٢٣٦، و«تنزيه الشريعة المرفوعة» ٢/ ١٨٠ - ١٨١.

(٥) انظر: «الموضوعات» ٢/ ٢٣٦، و«تنزيه الشريعة المرفوعة» ٢/ ١٨٠ - ١٨١.

وَيَنْقَسِمُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ إِلَى:

مَشْهُورٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمْ، كَحَدِيثِ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»^(١) وَأَشْبَاهِهِ.

وَالِى مَشْهُورٍ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ خَاصَّةً، كَالَّذِي يَرْوِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ يَدْعُو عَلَى رِغْلٍ وَذُكْوَانٍ»^(٢) هَذَا مُخَرَّجٌ فِي الصَّحِيحِ، وَلَهُ رُوَاةٌ عَنْ أَنَسٍ غَيْرُ أَبِي مِجْلَزٍ، وَرَوَاهُ عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ غَيْرُ التَّيْمِيِّ، وَرَوَاهُ عَنْ التَّيْمِيِّ غَيْرُ الْأَنْصَارِيِّ، وَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ.

وَمِنَ الْمَشْهُورِ الْمُتَوَاتِرُ وَهُوَ الْخَبَرُ الَّذِي يَنْقُلُهُ مَنْ يَحْضُلُ الْعِلْمُ بِصِدْقِهِ ضَرُورَةً، وَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِمْرَارِ هَذَا الشَّرْطِ فِي رُوَايَةِ مَنْ أَوَّلِهِ إِلَى مُنْتَهَاهُ، وَحَدِيثُ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِثَالًا لَهُ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ الْبَزَّارَ الْحَافِظَ ذَكَرَ أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَحْوُ مِنْ أَرْبَعِينَ رَجُلًا، وَذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْهُ ﷺ اثْنَانِ وَسِتُّونَ نَفْسًا مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ الْعَشْرَةُ ﷺ، وَلَيْسَ فِي الدُّنْيَا حَدِيثٌ رَوَاهُ الْعَشْرَةُ غَيْرُهُ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ عَدَدُ رُوَايَةِ يَزْدَادُ إِلَى الْآنَ.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (١٠)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (٤٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه مرفوعاً.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (١٠٠١)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (٦٧٧)، من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً.

وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ حَدِيثٌ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» وَإِنْ نَقَلَهُ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ التَّوَاتُرِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ طَرَأَ عَلَيْهِ فِي وَسْطِ إِسْنَادِهِ وَلَمْ يَوْجَدْ فِي أَوَائِلِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الفصل الثاني

الغريب والعزیز

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ مَنَدَةَ: «الْغَرِيبُ مِنَ الْحَدِيثِ كَحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ وَقَتَادَةَ وَأَشْبَاهِهِمَا مِنَ الْأَثَمَةِ، فَمَنْ يُجْمَعُ حَدِيثُهُمْ إِذَا انْفَرَدَ الرَّجُلُ عَنْهُمْ بِالْحَدِيثِ يُسَمَّى غَرِيبًا، فَإِذَا رَوَى عَنْهُمْ رَجُلَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ وَاشْتَرَكُوا فِي حَدِيثٍ يُسَمَّى عَزِيزًا، فَإِذَا رَوَى الْجَمَاعَةُ عَنْهُمْ حَدِيثًا يُسَمَّى مَشْهُورًا»^(١).

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٢): الْحَدِيثُ الَّذِي يَتَفَرَّدُ بِهِ بَعْضُ الرُّوَاةِ يُوصَفُ بِالْعَزِيزِ، وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ الَّذِي يَتَفَرَّدُ فِيهِ بَعْضُهُمْ بِأَمْرٍ لَا يَذْكُرُهُ فِيهِ غَيْرُهُ إِمَّا فِي مَتْنِهِ وَإِمَّا فِي سَنَدِهِ.

وَالْغَرِيبُ يَنْقَسِمُ إِلَى: صَحِيحٍ كَالْأَفْرَادِ الْمُخَرَّجَةِ فِي الصَّحِيحِ، وَإِلَى غَيْرِ صَحِيحٍ وَهُوَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «لَا تَكْتُبُوا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الْغَرَائِبَ فَإِنَّهَا مَنَاقِيرُ، وَعَامَّتُهَا عَنْ الضُّعَفَاءِ»^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ عَنْهُ أَبُو الْفَضْلِ ابْنُ طَاهِرِ الْمُقَدَّسِيِّ فِي «أَطْرَافِ الْغَرَائِبِ وَالْأَفْرَادِ» ٥٢/١ - ٥٣، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» ٢٨٣/٥٣.

(٢) انْظُرْ: «عُلُومُ الْحَدِيثِ» ص ٢٧٠.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» ١١١/١، وَابْنُ السَّمْعَانِيِّ فِي «أَدَبِ الْإِمْلَاءِ» ص ٥٨.

وَيَنْقَسِمُ أَيْضًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ إِلَى :

غَرِيبٌ مَتَّنًا وَإِسْنَادًا، وَهُوَ الَّذِي تَفَرَّدَ بِرِوَايَةٍ مَتْنِهِ رَأَوْ
وَاحِدٌ.

[٥٦]

وَالِى غَرِيبٍ إِسْنَادًا لَا مَتَّنًا/ كَالَّذِي مَتْنُهُ مَرُويٌّ عَنْ جَمَاعَةٍ
مِنَ الصَّحَابَةِ إِذَا تَفَرَّدَ بَعْضُهُمْ بِرِوَايَتِهِ عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ كَانَ غَرِيبًا
مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ، مَعَ أَنَّ مَتْنَهُ غَيْرُ غَرِيبٍ. وَمِنْ ذَلِكَ: غَرَائِبُ
الشُّيُوخِ فِي أَسَانِيدِ الْمُتُونِ الصَّحِيحَةِ.

وَلَا يُوجَدُ مَا هُوَ غَرِيبٌ مَتَّنًا وَلَيْسَ غَرِيبًا إِسْنَادًا، إِلَّا إِذَا
اشْتَهَرَ الْحَدِيثُ الْفَرْدُ عَمَّنْ تَفَرَّدَ بِهِ، فَرَوَاهُ عَنْهُ عَدَدٌ كَثِيرُونَ،
فَإِنَّهُ يَصِيرُ غَرِيبًا مَشْهُورًا أَوْ غَرِيبًا مَتَّنًا لَا إِسْنَادًا، لَكِنْ بِالنَّظَرِ
إِلَى أَحَدِ طَرَفَيْ الْإِسْنَادِ، فَإِنَّ إِسْنَادَهُ مُتَّصِفٌ بِالْغَرَابَةِ فِي طَرَفِهِ
الْأَوَّلِ مُتَّصِفٌ بِالشُّهُرَةِ فِي طَرَفِهِ الْآخَرِ كَحَدِيثِ: «الْأَعْمَالُ
بِالنِّيَّاتِ»، وَكَسَائِرِ الْغَرَائِبِ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا التَّصَانِيفُ
الْمَشْهُورَةُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



البَابُ الثَّالِثُ^(١) عَشَرَ

فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ، وَمُخْتَلَفِهِ، وَنَاسِخِهِ وَمَنْسُوخِهِ

وَفِيهِ فُصُولٌ:

الْأَوَّلُ

الْغَرِيبُ

وَهُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا وَقَعَ فِي مُتُونِ الْأَحَادِيثِ مِنَ الْأَلْفَافِ
الْغَامِضَةِ، وَهُوَ فَنُّ مُهِمٌّ يَقْبُحُ الْجَهْلُ بِهِ، وَيَحْسُنُ فِيهِ التَّحَرِّيُّ،
سُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ حَرْفٍ مِنْ غَرِيبِ الْحَدِيثِ فَقَالَ:
«سَلُوا أَصْحَابَ الْغَرِيبِ، فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَتَكَلَّمَ فِي حَدِيثٍ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالظَّنِّ فَأُخْطِئَ»^(٢).

وَقِيلَ لِلْأَصْمَعِيِّ: يَا أَبَا سَعِيدٍ مَا مَعْنَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:
«الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ»؟ فَقَالَ: «أَنَا لَا أَفْسِرُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
وَلَكِنَّ الْعَرَبَ تَزْعُمُ أَنَّ السَّقْبَ اللَّزِيقُ»^(٣).

وَأَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ الْغَرِيبَ النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ^(٤)، وَأَبُو عُبَيْدَةَ

(١) في الأصل: «الرَّابِعُ»، والصواب المثبت.

(٢) «العلل معرفة الرجال رواية المروزي» ص ١٧٤.

(٣) انظر: «السنن الكبرى» للبيهقي ١٠٥/٦، حديث (١١٩١٢)، و«تاريخ دمشق» ٨١/٣٧.

(٤) انظر: ترجمته في «تقريب التهذيب» ص ٥٦٢.

مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى ^(١) وَكِتَابَاهُمَا صَغِيرَانِ، وَصَنَّفَ بَعْدَهُمَا أَبُو عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنُ سَلَامٍ ^(٢) مَا فَاتَ أَبَا عُبَيْدَةَ فَوَضَعَ فِيهِ كِتَابَهُ الْمَشْهُورَ، ثُمَّ تَتَبَعَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ ^(٣) مَا فَاتَهُمَا فَوَضَعَ فِيهِ كِتَابَهُ الْمَشْهُورَ، فَهَذِهِ الْكُتُبُ الثَّلَاثَةُ أُمَمَاتُ الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الفصل الثاني

مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ

اعْلَمْ أَنَّ الْأَحَادِيثَ تَنْقَسِمُ إِلَى مَا يُمَكِّنُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا، وَإِلَى مَا لَا يُمَكِّنُ:

فَالأَوَّلُ: كَحَدِيثِ: «لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ» ^(٤) مَعَ حَدِيثِ: «لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ» ^(٥)، وَحَدِيثِ: «فِرٌّ مِنَ الْمَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ» وَجْهُ الْجَمْعِ أَنَّ هَذِهِ الْأَمْرَاضَ لَا تُعْدِي بِطَبْعِهَا، وَإِنَّمَا أَجْرَى اللَّهُ تَعَالَى الْعَادَةَ فِي الْغَالِبِ بِالْإِعْدَاءِ عِنْدَ الْمُخَالَطَةِ.

(١) انظر: ترجمته في «تهذيب الكمال» ٣١٦/٢٨.

(٢) انظر: «ترجمته في تهذيب الكمال» ٣٥٤/٢٣.

(٣) حَمْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَطَّابِيُّ الْبُسْتِي، المَتَوَفَى سَنَةَ (٣٨٨هـ) صَاحِبُ كِتَابِ «غَرِيبِ الْحَدِيثِ». انظر: «تاريخ الإسلام» ١٦٥/٢٧.

(٤) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو وَأَنْسٍ مَرْفُوعًا، انظر: «صحيح البخاري»، حديث (٥٧٧٢، ٥٧٧٦)، و«صحيح مسلم»، حديث (٢٢٢٤، ٢٢٢٥).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، حَدِيثُ (٥٧٧١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، حَدِيثُ (٢٢٢١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.

فَفِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ نَفَى ﷺ مَا كَانَ يَعْتَقِدُهُ الْجَاهِلُ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ يُعَدِّي بِطَبْعِهِ، وَلِهَذَا قَالَ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ؟» وَفِي الثَّانِي: حَذَرَ مِنَ الضَّرَرِ الَّذِي يُوجَدُ غَالِبًا عِنْدَ وُجُودِ الْمُخَالَطَةِ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا نَاسِخًا لِلْآخِرِ عُمَلًا بِالنَّاسِخِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُمَلًا بِالرَّاجِحِ بِكَثْرَةِ الرُّوَاةِ، بِصِفَاتِهِمْ، وَوُجُوهِهِ كَثِيرَةً نَحْوُ خَمْسِينَ وَجْهًا، وَلَهَا مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا.

الفصل الثالث

الناسخ والمنسوخ

وَهَذَا فَنُّ مُسْتَضَعٌ رُوِيَ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «أَعْيَا الْفُقَهَاءَ وَأَعْجَزَهُمْ أَنْ يَعْرِفُوا نَاسِخَ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنْسُوحِهِ»^(١).

[٥٧]

وَكَانَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِمَّنْ خَاضَ تَيَّارَهُ، وَكَشَفَ أَسْرَارَهُ، رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ وَارَةَ^(٢) أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ قَالَ لَهُ وَقَدْ قَدِمَ مِنْ مِصْرَ: «كَتَبْتَ كُتُبَ الشَّافِعِيِّ؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ: فَرَطْتَ، مَا عَلِمْنَا الْمُجْمَلَ مِنَ الْمُفَسِّرِ وَلَا نَاسِخَ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنْسُوحِهِ حَتَّى جَالَسْنَا الشَّافِعِيَّ»^(٣).

(١) أخرجه عنه ابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» ص ٣٦، والحازمي في «الاعتبار» ص ٣.

(٢) انظر: ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ٢٨/١٣.

(٣) أخرجه عنه أبو نعيم في «حلية الأولياء» ٩٧/٩، والحازمي في «الاعتبار» ص ٣، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٣٦٦/٥١.

وَالنَّسْخُ فِي اللَّغَةِ: الرَّفْعُ، وَهُوَ فِي الشَّرْعِ: عِبَارَةٌ عَنْ رَفْعِ الشَّارِعِ حُكْمًا مِنْهُ مُتَقَدِّمًا بِحُكْمٍ مِنْهُ مُتَأَخِّرٍ.

ثُمَّ تَارَةً يُعْرَفُ مِنْ تَضْرِيحِ الشَّارِعِ بِهِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا»^(١).

وَتَارَةً يُعْرَفُ مِنْ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ، كَقَوْلِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ: «كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ نُهِيَ عَنْهَا»^(٢).

وَكَقَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ»^(٣).

أَخْرَجَ الْأَوَّلَ مُسْلِمٌ وَالثَّانِي التِّرْمِذِيُّ وَالثَّلَاثُ النَّسَائِيُّ.

وَتَارَةً يُعْرَفُ بِالتَّارِيخِ كَحَدِيثِ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»^(٤)، وَحَدِيثِ

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، حديث (١٩٧٧)، من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً.

(٢) أخرجه الترمذي في «جامعه»، حديث (١١٠)، وابن ماجه في «سننه»، حديث (٦٠٩)، وابن خزيمة في «صحيحه»، حديث (٢٢٥)، وابن حبان في «صحيحه»، حديث (١١٧٣)، وغيرهم.

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه»، حديث (١٩٢)، والنسائي في «سننه»، حديث (١٨٥)، وابن خزيمة في «صحيحه»، حديث (٤٣)، وابن حبان في «صحيحه»، حديث (١١٣١)، وغيرهم من طرق عن علي بن عيَّاش عن شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً.

(٤) أخرجه أبو داود في «سننه»، حديث (٢٣٦٧)، والترمذي في «جامعه»، حديث (٧٧٤)، وابن ماجه في «سننه»، حديث (١٦٨٠)، وابن خزيمة في «صحيحه»، حديث (١٩٨٤)، وابن حبان في «صحيحه»، =

ابن عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ»^(١)، فَبَانَ
بِذَلِكَ أَنَّ الْأَوَّلَ كَانَ فِي زَمَنِ الْفَتْحِ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ، وَالثَّانِي فِي
حَجَّةِ الْوَدَاعِ فِي سَنَةِ عَشْرِ.

وَتَارَةً يُعْرَفُ بِالْإِجْمَاعِ كَحَدِيثِ قَتْلِ شَارِبِ الْخَمْرِ فِي
الْمَرَّةِ الرَّابِعَةِ، عُرِفَ نَسْخُهُ بِإِنْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِهِ،
وَالْإِجْمَاعُ لَا يَنْسَخُ وَلَا يُنْسَخُ، وَلَكِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ نَاسِخٍ
غَيْرِهِ.



= حديث (٣٥٣٢)، عن عدد من الصحابة، وصححه عدد من الأئمة
كالإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وابن المديني والبخاري والدارمي
والترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم. انظر: «العلل
الكبير» للترمذي ١/ ٣٦٠، و«فتح الباري» ٤/ ١٧٥.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (١٨٣٥)، ومسلم في
«صحيحه»، حديث (١٢٠٢).

البَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ

فِي التَّصْحِيفِ، وَالْمَزِيدِ فِي الْإِسْنَادِ، وَالْمَرَايِلِ الْخَفِيَّةِ

وَفِيهِ أَنْوَاعٌ:

الْأَوَّلُ: التَّصْحِيفُ

وَيَنْقَسِمُ إِلَى تَصْحِيفٍ فِي الْإِسْنَادِ وَتَصْحِيفٍ فِي الْمَتْنِ.

فَالأَوَّلُ: كَحَدِيثِ شُعْبَةَ، عَنْ الْعَوَّامِ بْنِ مُرَاجِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَتُؤَدَّنَ الْحُقُوقُ إِلَى أَهْلِهَا» ^(١) الْحَدِيثُ، صَحَّفَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فَقَالَ: «ابْنُ مُرَاجِمٍ بِالزَّايِ وَالْحَاءِ، وَإِنَّمَا هُوَ ابْنُ مُرَاجِمٍ بِالرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْجِيمِ، وَحَكَى الدَّارَقُطْنِيُّ ^(٢) أَنَّ ابْنَ جَرِيرٍ الطَّبْرِيَّ قَالَ فِيمَنْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ: «وَمِنْهُمْ عُتْبَةُ بْنُ الْبُذْرِ - بِالْبَاءِ وَالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ - وَرَوَى لَهُ حَدِيثًا، وَإِنَّمَا هُوَ ابْنُ الثَّنَدْرِ - بِالنُّونِ وَالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ -».

وَالثَّانِي: مَا رَوَاهُ ابْنُ لَهْيَعَةَ فِي كِتَابِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ إِلَيْهِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجَمَ فِي

(١) أخرجه «الدارقطني في العلل» ٦٤/٣ - ٦٥.

(٢) في «المؤتلف والمختلف» ١٨٢/١.

الْمَسْجِدِ»^(١)، وَإِنَّمَا هُوَ بِالرَّاءِ «اِحْتَجَرَ بِخُصٍّ أَوْ حَصِيرٍ، حُجْرَةً يُصَلِّي فِيهَا».

وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً»^(٢). قَالَ فِيهِ شُعْبَةُ: «ذَرَّةٌ» بِالضَّمِّ وَالتَّخْفِيفِ، وَنُسِبَ فِيهِ إِلَى التَّضْحِيفِ.

وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْكُهَّانِ: «قَرَّ الزُّجَاجَةِ»^(٣) بِالزَّايِ، وَإِنَّمَا هُوَ «قَرَّ الدَّجَاجَةِ»^(٤) بِالذَّالِ.

وَرُوي/ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الَّذِينَ يُشَقِّقُونَ الْخُطْبَ تَشْقِيقَ الشُّعْرِ»^(٥)، ذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ وَكِيعٍ أَنَّهُ قَالَ مَرَّةً بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَأَبُو نُعَيْمٍ شَاهِدٌ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ الْمَضْمُومَةِ.

(١) انظر: «التمييز لمسلم» ص ١٨٧، وأخرجه أحمد مصحفاً في «المسند» ٤٨٤/٣٥، حديث (٢١٦٠٨).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (٤٤)، ومسلم في «صحيحه» ١٨٢/١، حديث (١٩٣).

(٣) أخرجه ابن وهب في «الجامع» ص ٧٧١، حديث (٦٩٢).

(٤) قَرَّ الدَّجَاجَةِ: صوتها إذا قطعت. انظر: «النهاية في غريب الحديث» ٣٩/٤.

(٥) أخرجه أحمد في «مسنده» ١٠٨/٢٨، حديث (١٦٩٠٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» ٣١٦/١٩، و«الخطيب في الجامع» ٢٩٢/١، ولفظه عند أحمد: «الذين يشققون الكلام تشقيق الشعر». والحديث في إسناده جابر الجعفي وهو ضعيف.

وَيَنْقَسِمُ التَّضْحِيفُ أَيْضًا إِلَى تَضْحِيفِ الْبَصْرِ - وَهُوَ الْأَكْثَرُ - كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ ابْنِ لَهْيَعَةَ، وَإِلَى تَضْحِيفِ السَّمْعِ، نَحْوُ حَدِيثِ لِعَاصِمِ الْأَحْوَلِ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: عَنْ وَاصِلِ الْأَحْدَبِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَشْتَبِهُ مِنْ حَيْثُ الْكِتَابَةُ، وَإِنَّمَا أَخْطَأَ فِيهِ سَمْعٌ مَنْ رَوَاهُ.

وَكَثِيرٌ مِنَ التَّضْحِيفِ الْمَنْقُولِ عَنِ الْأَكَابِرِ لَهُمْ فِيهِ أَعْدَارٌ لَمْ يَنْقُلْهَا نَاقِلُوهُ، وَاللَّهُ سَنَدِي أَعْلَمُ.

النَّوعُ الثَّانِي: الْمَزِيدُ فِي الْإِسْنَادِ

وَقَدْ أَلَفَ الْخَطِيبُ فِيهِ كِتَابًا سَمَّاهُ: «تَمْيِيزَ الْمَزِيدِ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ»، وَمِثَالُهُ مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: نَا سَفِيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِدْرِيسَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَائِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا مَرْثِدَ الْغَنَوِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا»^(١)، فَذَكَرُ سَفِيَانُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ زِيَادَةً وَوَهْمٌ مِمَّنْ دُونَ ابْنِ الْمُبَارَكِ؛ لِأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الثَّقَاتِ رَوَوْهُ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، حديث (٩٧٢)، والترمذي في «جامعه»، حديث (١٠٥٠)، وابن خزيمة في «صحيحه»، حديث (٧٩٤)، وابن حبان في «صحيحه»، حديث (٢٣١٥)، والحاكم في «مستدركه» ٢٢٠/٣، وغيرهم. من طرق عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد عن بسر به.

ابن جابر، وَذَكَرُ أَبِي إِدْرِيسَ فِيهِ أَيْضًا وَهُمْ مِنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ لِأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الثَّقَاتِ رَوَوْهُ عَنْ ابْنِ جَابِرٍ فَلَمْ يَذْكُرُوا أَبَا إِدْرِيسَ بَيْنَ بُسْرٍ وَوَائِلَةَ.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: «يَرُونَ أَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ وَهُمْ فِي هَذَا»، قَالَ: «وَكَثِيرًا مَا يُحَدِّثُ بُسْرٌ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ فَعَلِطَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَظَنَّ أَنَّ هَذَا مِمَّا رَوَى عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ وَائِلَةَ، وَقَدْ سَمِعَ بُسْرٌ هَذَا مِنْ وَائِلَةَ نَفْسِهِ»^(١)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: الْمَرَّاسِيلُ الْخَفِيَّةُ

وَهِيَ إِنَّمَا تُدْرِكُ بِجَمْعِ طُرُقِ الْأَحَادِيثِ مَعَ تَمَامِ الْمَعْرِفَةِ، وَيُذَكَّرُ فِي هَذَا النَّوْعِ مَا عُرِفَ فِيهِ الْإِرْسَالُ بِمَعْرِفَةِ عَدَمِ السَّمَاعِ مِنَ الرَّاوي فِيهِ، أَوْ عَدَمِ اللَّقَاءِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ عَنْ الْعَوَّامِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَالَ بِلَالٌ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ» نَهَضَ وَكَبَّرَ»^(٢).

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «فِيهِ أَنَّ الْعَوَّامَ لَمْ يَلْقَ ابْنَ أَبِي أَوْفَى»^(٣).

(١) «علل الحديث» لابن أبي حاتم ٥٧/٢.

(٢) أخرجه البزار في «مسنده» ٢٩٨/٨، حديث (٣٣٧١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٢٢/٢، حديث (٢١٣٠)، وقال عقبه: «وهذا لا يرويه

إلا الحجاج بن فروخ وكان يحيى بن معين يضعفه».

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن رجب ٥٩٠/٣.

وَمِنْهُ مَا كَانَ الْحُكْمُ بِإِرْسَالِهِ مُحَالًا عَلَى مَجِيئِهِ مِنْ وَجْهِ
 آخَرٍ بِزِيَادَةِ شَخْصٍ أَوْ أَكْثَرَ كَحَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ
 أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ ^(١) عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ وَلَّيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ فَقَوِيٌّ أَمِينٌ..» ^(٢)
 الْحَدِيثُ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، قَالَ: حَدَّثَنِي النُّعْمَانُ بْنُ
 أَبِي شَيْبَةَ الْجَنْدِيُّ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَحُكِمَ فِيهِ بِالْإِرْسَالِ بَيْنَ
 الثَّوْرِيِّ وَأَبِي إِسْحَاقَ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ شَرِيكَ عَنْ
 أَبِي إِسْحَاقَ، وَاللَّهُ سَنَدِي أَعْلَمُ. / [٥٩]



- (١) انظر ترجمته في: «تقريب التهذيب» ص ٢٢٥. وقد تصحف في طبعة
 «الكامل» لابن عدي ٥٤١/٦ إلى «زيد بن منيع».
- (٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» ٣١٣/٥، و«الحاكم في المستدرک»
 ١٥٣/٣، وفي «معرفة علوم الحديث» ص ٢٨، والخطيب في «تاريخ
 بغداد» ٤٨٤/٤، وابن عساکر في «تاريخ دمشق» ٤٢٠/٤٢، وغيرهم.
 من طريق الثوري عن أبي إسحاق به وليس فيه شريك. وأخرجه
 من طريق الثوري عن شريك عن أبي إسحاق به الحاكم في «معرفة
 علوم الحديث» ص ٢٩، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٣١٥/١٢.
- وقال الخطيب في «تاريخ بغداد» ٤٨٤/٤: «لم يذكر فيه بين الثوري
 وأبي إسحاق شريكاً غير أبي الصلت عن ابن نمير»، وأبو الصلت
 متروك الحديث، قال فيه ابن عدي: متهم، وقال الدارقطني: رافضي
 خبيث متهم بوضع الحديث. انظر: «ميزان الاعتدال» ٦١٦/٢.

البَابُ الْخَامِسُ عَشَرَ

فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ

وَفِيهِ قِسْمَانِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الصَّحَابَةُ

قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»^(١): «مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ رَأَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ».

قَالَ أَبُو الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ: «أَصْحَابُ الْحَدِيثِ يُطْلَقُونَ اسْمَ الصَّحَابِيِّ عَلَى كُلِّ مَنْ رَوَى عَنْهُ حَدِيثًا أَوْ كَلِمَةً، وَيَتَوَسَّعُونَ حَتَّى يَعُدُّونَ مَنْ رَأَهُ رُؤْيَةً مِنَ الصَّحَابَةِ، وَهَذَا لِشَرَفِ مَنْزِلَةِ النَّبِيِّ ﷺ أُعْطِيَ كُلُّ مَنْ رَأَهُ حُكْمَ الصُّحْبَةِ»^(٢)، وَإِنْ كَانَ اسْمُ الصَّحَابِيِّ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ وَالظَّاهِرُ يَقَعُ عَلَى مَنْ طَالَتْ صُحْبَتُهُ لَهُ عَلَى طَرِيقِ التَّبَعِ لَهُ وَالْأَخْذِ عَنْهُ»، قَالَ: «وَهَذَا طَرِيقُ الْأُصُولِيِّينَ»^(٣).

وَيُعْرَفُ كَوْنُهُ صَحَابِيًّا بِالتَّوَاتُرِ، وَبِالِاسْتِفَاضَةِ، أَوْ بِقَوْلِ صَحَابِيٍّ غَيْرِهِ أَنَّهُ صَحَابِيٌّ، وَبِإِخْبَارِهِ عَنْ نَفْسِهِ بِذَلِكَ بَعْدَ ثُبُوتِ عَدَالَتِهِ.

(١) كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، ترجمة الباب الأول، قبل حديث (٣٦٤٩).

(٢) «قواطع الأدلة» للسمعاني ١/ ٣٩١ - ٣٩٢.

(٣) المصدر السابق ١/ ٣٩١.

فَوَائِدُ:

الأولى: أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ،
وَمَنْ لَابَسَ الْفِتَنَ مِنْهُمْ فَكَذَلِكَ بِإِجْمَاعٍ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ فِي
الْإِجْمَاعِ، إِحْسَانًا لِلظَّنِّ بِهِمْ، وَلِأَنَّهُمْ حَمَلَةُ الشَّرِيعَةِ.

الثانية: أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو هُرَيْرَةَ،
وَهُوَ أَوَّلُ صَاحِبِ حَدِيثٍ كَانَ فِي الدُّنْيَا.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «سِتَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرُوا
الرِّوَايَةَ عَنْهُ وَعَمَّرُوا: أَبُو هُرَيْرَةَ، وَابْنُ عُمَرَ، وَعَائِشَةُ، وَجَابِرُ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَأَبُو هُرَيْرَةَ أَكْثَرُهُمْ
حَدِيثًا»، وَقَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُرَوَى عَنْهُ
فِي الْفَتْوَى أَكْثَرَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا»^(١).

وَقِيلَ لَهُ: مَنْ الْعَبَادِلَةُ؟ فَقَالَ: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ،
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو»،
قِيلَ لَهُ: فَأَبْنُ مَسْعُودٍ؟ قَالَ: «لَا، لَيْسَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ
مِنَ الْعَبَادِلَةِ»^(٢)، قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ: «وَهَذَا لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ
تَقَدَّمَ مَوْتُهُ وَهُؤُلَاءِ عَاشُوا حَتَّى اخْتِجَ إِلَى عِلْمِهِمْ، فَإِذَا اجْتَمَعُوا

(١) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٢٩٦، و«تهذيب الأسماء
واللغات» للنووي ١/ ٢٧٤.

(٢) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٢٩٦، و«تهذيب الأسماء
واللغات» للنووي ١/ ٢٦٧.

عَلَى شَيْءٍ قِيلَ: هَذَا قَوْلُ الْعَبَادِلَةِ، وَهَذَا فِعْلُهُمْ^(١).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَفِي الصَّحَابَةِ نَحْوُ مِائَتَيْنِ وَعِشْرِينَ نَفْسًا يُسَمَّى بِعَبْدِ اللَّهِ»^(٢).

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «لَمْ يَكُنْ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ لَهُ أَصْحَابٌ يَقُومُونَ بِقَوْلِهِ فِي الْفِقْهِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَصْحَابٌ يَقُومُونَ بِقَوْلِهِ، وَيُقْتَوْنَ النَّاسَ»^(٣).

وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ فِي رِسَالَتِهِ الْقَدِيمَةِ^(٤) الصَّحَابَةَ فَأَثْنَى عَلَيْهِمْ بِمَا هُمْ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «وَهُمْ فَوْقَنَا فِي كُلِّ عِلْمٍ وَاجْتِهَادٍ وَوَرَعٍ وَعَقْلٍ، وَأَمْرٍ اسْتَدْرَكَ بِهِ عِلْمٌ وَاسْتَنْبِطَ بِهِ، وَارَأَوْهُمْ لَنَا أَحْمَدُ، وَأَوَّلَى بِنَا مِنْ آرَائِنَا عِنْدَنَا لِأَنفُسِنَا».

الثَّالِثَةُ: سُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ عَنْ عِدَّةِ أَصْحَابِ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «وَمَنْ/يَضْبِطُ هَذَا؟ شَهِدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ [٦٠] حَجَّةَ الْوَدَاعِ أَرْبَعُونَ أَلْفًا، وَشَهِدَ مَعَهُ تَبُوكَ سَبْعُونَ أَلْفًا»^(٥)،

(١) انظر: المصدر السابق، و«البدر المنير» لابن الملقن ٤٨٨/٨.

(٢) انظر: «علوم الحديث» ص ٢٩٦.

(٣) «العلل» لابن المديني ص ٤٥، ورواه عنه بنحوه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» ص ١٦٤، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ٢٨٨/٢ - ٢٨٩.

(٤) نقله عنه البيهقي كما في «المدخل إلى السنن الكبرى» ص ١١٠، وانظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٢٩٧.

(٥) أخرجه عنه الخطيب في «الجامع» ٢٩٣/٢.

وَقَالَ فِي مَوَاضِعٍ أُخَرَ: «قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مِئَةِ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةِ عَشَرَ أَلْفًا مِنَ الصَّحَابَةِ مِمَّنْ رَأَاهُ وَسَمِعَ مِنْهُ»، فَقِيلَ لَهُ: يَا أَبَا زُرْعَةَ هَؤُلَاءِ أَيْنَ كَانُوا وَأَيْنَ سَمِعُوا مِنْهُ؟ قَالَ: «أَهْلُ مَكَّةَ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ وَمَنْ بَيْنَهُمَا، وَالْأَعْرَابُ وَمَنْ شَهِدَ مَعَهُ حَجَّةَ الْوَدَاعِ، كُلُّ رَأَاهُ وَسَمِعَ مِنْهُ بَعْرَفَةً»^(١).

الرَّابِعَةُ: قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٢): أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْمُحَدِّثِينَ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ رضي الله عنه.

أَمَّا أَفْضَلُ أَصْنَافِهِمْ صِنْفًا فَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، ثُمَّ السُّتَّةُ الْبَاقُونَ، ثُمَّ الْبَدْرِيُّونَ، ثُمَّ أَصْحَابُ أُحُدٍ، ثُمَّ أَصْحَابُ الْحُدَيْبِيَّةِ.

الخَامِسَةُ: اخْتَلَفُوا فِي أَوَّلِ مَنْ أَسْلَمَ، فَقِيلَ أَبُو بَكْرٍ، وَقِيلَ عَلِيٌّ وَقِيلَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، وَادَّعَى الثَّعْلَبِيُّ^(٣) الْمُفَسِّرُ اتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ خَدِيجَةُ زَوْجَتُهُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ، وَأَنَّ اخْتِلَافَهُمْ إِنَّمَا هُوَ فِي أَوَّلِ مَنْ أَسْلَمَ بَعْدَهَا.

وَالْأَوْرَعُ أَنْ يُقَالَ: أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ

(١) أخرجه عنه الخطيب في «الجامع» ٢/٢٩٣.

(٢) «علوم الحديث» ص ٢٩٨.

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي الكشف والبيان» ٥/٨٣، وقد وافقه ابن عبد البر كما في «الاستيعاب» ٣/١٠٩٠، وقال النووي في «التقريب» ٢/٢٢٧: «إنه الصواب عند جماعة من المحققين».

أَبُو بَكْرٍ، وَمِنْ الصَّيَّانِ عَلِيٌّ، وَمِنْ النِّسَاءِ خَدِيجَةُ، وَمِنْ الْمَوَالِي زَيْدٌ، وَمِنْ الْعَبِيدِ بِلَالٌ.

السَّادِسَةُ: آخِرُ الصَّحَابَةِ مَوْتًا أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ، مَاتَ سَنَةَ مِئَةٍ مِنَ الْهَجْرَةِ^(١).

وَأَمَّا بِالْإِضَافَةِ إِلَى النَّوَاحِي، فَأَخِرُ مَنْ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(٢)، وَقِيلَ: سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ^(٣)، وَقِيلَ: السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ^(٤). وَآخِرُهُمْ مَوْتًا بِمَكَّةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَذَكَرَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ أَنَّ أَبَا الطُّفَيْلِ مَاتَ بِمَكَّةَ فَهُوَ إِذَا الْآخِرُ بِهَا. وَآخِرُ مَنْ مَاتَ بِالْبَصْرَةِ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَبِالْكُوفَةِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى^(٥). وَبِالشَّامِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِ^(٦) - بِالْبَاءِ الْمَضْمُومَةِ وَالسِّينِ الْمُهْمَلَةِ - وَقِيلَ بَلْ أَبُو أَمَامَةَ^(٧). وَقِيلَ: آخِرُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بِمِصْرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءِ الزَّبِيدِيِّ^(٨)، وَبِفِلَسْطِينَ أَبُو أَبِي ابْنِ أُمِّ حَرَامٍ^(٩)، وَبِدِمَشْقَ وَاثِلَةُ بْنُ

(١) انظر: «الإصابة» ٢٣٠/٧.

(٢) انظر: «الإصابة» ٤٣٤/١.

(٣) انظر: «الإصابة» ٢٠٠/٣.

(٤) انظر: «الإصابة» ٢٧٦/٣.

(٥) انظر: «الإصابة» ١٨/٤.

(٦) انظر: «الإصابة» ٢٣/٤.

(٧) انظر: «معرفة أسامي أرداد النبي ﷺ» ص ٧٨، و«الإصابة» ٤٢٠/٣.

(٨) انظر: «الإصابة» ٤٦/٤.

(٩) انظر: «الإصابة» ١٩٥/٤.

الْأَسْقَعُ^(١)، وَبِحَمَصَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِ، وَبِالْيَمَامَةِ الْهَرْمَاسُ بْنُ زِيَادٍ^(٢)، وَبِالْجَزِيرَةِ الْعُرْسُ بْنُ عَمِيرَةَ^(٣)، وَبِإِفْرِيقِيَّةَ رُوَيْفَعُ بْنُ ثَابِتٍ^(٤)، وَبِالْبَادِيَةِ فِي الْأَعْرَابِ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ^(٥).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «إِنَّمَا مَاتَ رُوَيْفَعُ فِي حَاضِرَةِ بَرْقَةَ^(٦) وَقَبْرُهُ بِهَا، وَأَمَّا سَلَمَةُ فَنَزَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ قَبْلَ مَوْتِهِ بَلَيَالٍ فَمَاتَ بِهَا»^(٧).

أَمَّا الْعَشْرَةُ فَأَخَرَهُمْ مَوْتًا سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

القِسْمُ الثَّانِي: التَّابِعُونَ

يُقَالُ لِلْوَاحِدِ مِنْهُمْ تَابِعٌ وَتَابِعِيٌّ، قَالَ الْخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ: «التَّابِعِيُّ مَنْ صَحَبَ الصَّحَابِيَّ»^(٨)، وَكَلَامٌ غَيْرُهُ مُشْعَرٌ بِأَنَّهُ يَكْفِي فِيهِ أَنْ يَسْمَعَ مِنَ الصَّحَابِيِّ أَوْ يَلْقَاهُ، وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ الصُّحْبَةَ [٦١] الْعُرْفِيَّةَ، وَهُمْ عَلَى طَبَقَاتٍ، أَوْلَاهَا الَّذِينَ لَحِقُوا الْعَشْرَةَ/كَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَقَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، وَأَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، وَقَيْسِ بْنِ

(١) انظر: «الإصابة» ٥٩١/٦.

(٢) انظر: «الإصابة» ٥٣٢/٦.

(٣) انظر: «الإصابة» ٤٨٤/٤.

(٤) انظر: «الإصابة» ٥٠١/٢.

(٥) انظر: «الإصابة» ١٥١/٣.

(٦) منطقة تاريخية في الجزء الشرقي من ليبيا. (انظر موسوعة ويكيبيديا).

(٧) «علوم الحديث» ص ٣٠١.

(٨) «الكفاية» ص ٥٩.

عُبَادٍ - بِضَمِّ الْعَيْنِ وَتَخْفِيفِ الْبَاءِ - ، وَأَبِي سَاسَانَ حُضَيْنُ بْنُ
الْمُنْذِرِ - بِالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ - ، وَأَبِي وَائِلٍ ، وَأَبِي رَجَاءٍ
الْعَطَارِدِيِّ . ذَكَرَ هَؤُلَاءِ الْحَاكِمُ ^(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ .

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : «سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وُلِدَ فِي خِلَافَةِ
عُمَرَ ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَكْثَرِ الْعَشْرَةِ ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْعَشْرَةِ كُلِّهِمْ
غَيْرُ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ» ^(٢) ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ : «رَوَى
قَيْسٌ عَنِ التَّسْعَةِ وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ» ^(٣) .

وَيَلِي هَؤُلَاءِ مَنْ وُلِدَ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَبْنَاءِ
الصَّحَابَةِ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ^(٤) ، وَأَبِي أَمَامَةَ أَسْعَدَ بْنِ
سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ ^(٥) ، وَأَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ ^(٦) وَغَيْرِهِمْ .

فَوَائِدُ:

الأولى: الْمُخَضَّرُمُونَ مِنَ التَّابِعِينَ هُمُ الَّذِينَ أَدْرَكُوا
الْجَاهِلِيَّةَ وَحَيَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَسْلَمُوا وَلَا صُحْبَةَ لَهُمْ ،
وَاحِدُهُمْ مُخَضَّرُمٌ - بِفَتْحِ الرَّاءِ - كَأَنَّهُ خَضَّرَمَ أَيَّ قَطَعَ عَنْ نُظَرَائِهِ

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» ٤٢ .

(٢) انظر: «علوم الحديث» ص ٣٠٣ .

(٣) انظر: «سؤالات الآجري» ص ١١٣ ، رقم (٤٥) .

(٤) انظر: «الإصابة» ١٥/٥ .

(٥) انظر: «الإصابة» ١/١٨١ .

(٦) انظر: «الإصابة» ٥/٥ .

الذين أدرَكُوا الصُّحْبَةَ، مِنْهُمْ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ^(١)، وَسُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ الْكِنْدِيُّ^(٢)، وَعَمْرُو بْنُ مَيْمُونِ الْأَوْدِيِّ^(٣)، وَعَبْدُ خَيْرِ بْنُ يَزِيدَ الْخَيَوَانِيُّ^(٤)، وَأَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُلٍّ^(٥)، وَأَبُو الْحَلَالِ الْعَتَكِيُّ رَبِيعَةُ بْنُ زُرَّارَةَ^(٦)، وَأَبُو مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيُّ^(٧) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَوْبٍ، وَالْأَخْنَفُ بْنُ قَيْسٍ^(٨).

الثَّانِيَّةُ: الْفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ مِنْ أَكْبَارِ التَّابِعِينَ وَهُمْ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(٩)، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ^(١٠)، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ^(١١)، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(١٢)، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ^(١٣)، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ^(١٤).

-
- (١) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٢٣٠.
 (٢) انظر: المصدر السابق ص ٢٦٠.
 (٣) انظر: المصدر السابق ص ٤٢٧.
 (٤) انظر: «الإكمال» لابن ماكولا ٥٨١/٢، و«تقريب التهذيب» ص ٣٣٥.
 (٥) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٣٥١.
 (٦) انظر: «الأسامي» و«الكنى» لأحمد بن حنبل ص ٧٧، و«التاريخ الكبير» للبخاري ٢٨٥/٣.
 (٧) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٦٧٣.
 (٨) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٩٦.
 (٩) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٤٥١.
 (١٠) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٣٨٩.
 (١١) انظر: «تهذيب التهذيب» ٧٤/٣ - ٧٥.
 (١٢) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٦٤٥.
 (١٣) انظر: «تهذيب التهذيب» ٢٣/٧.
 (١٤) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٢٥٥.

قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «فُقَهَاءُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الَّذِينَ يُصَدِّرُونَ عَنْ رَأْيِهِمْ سَبْعَةً»^(١)، فَذَكَرَ هَؤُلَاءِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَذَكَرَ بَدَلَهُ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ.

الثَّالِثَةُ: رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَفْضَلُ التَّابِعِينَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ»، فَقِيلَ لَهُ: «فَعَلَقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ؟»، فَقَالَ: «سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَلَقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ»^(٢)، وَرُوِيَ عَنْهُ: «أَفْضَلُ التَّابِعِينَ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَأَبُو عُثْمَانَ وَعَلَقَمَةُ وَمَسْرُوقٌ»^(٣)، وَقَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ أَكْثَرَ فِي فَتَوَى مِنَ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ، كَانَ عَطَاءٌ مُفْتِيَّ مَكَّةَ وَالْحَسَنُ مُفْتِيَّ الْبَصْرَةِ»، وَرُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ قَالَ: «سَيِّدَتَا التَّابِعِينَ مِنَ النِّسَاءِ حَفْصَةُ بِنْتُ سِيرِينَ، وَعَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَثَالِثُهُمَا وَلَيْسَتْ كَهُمَا أُمُّ الدَّرْدَاءِ»^(٤).

الرَّابِعَةُ: قَالَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «طَبَقَةُ تُعَدُّ فِي التَّابِعِينَ وَلَمْ يَصِحَّ سَمَاعُ أَحَدٍ مِنْهُمْ فِي الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُوَيْدٍ النَّخَعِيُّ، وَلَيْسَ بِإِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ الْفَقِيهِ، وَبُكَيْرُ بْنُ

(١) أخرجه عنه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» ٣٥٢/١، والبيهقي في المدخل إلى «السنن الكبرى» ص ١٦٦، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٥٧/٢٠.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» ٧٣/١١، و«بحر الدم» ص ٦٤.

(٣) انظر: «مسائل الإمام أحمد رواية ابن هانئ» ١٩٨/٢.

(٤) انظر: «علوم الحديث» ص ٣٠٦.

أَبِي السَّمِيطِ - يَعْنِي: بِفَتْحِ السَّيْنِ وَكَسْرِ الْمِيمِ -، وَبُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، قَالَ: «وَطَبَقَهُ عِدَادُهُمْ عِنْدَ النَّاسِ فِي أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، وَقَدْ لَقُوا الصَّحَابَةَ، مِنْهُمْ: أَبُو الزِّنَادِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ لَقِيَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَأَنَسًا وَهَشَامَ بْنَ عُرْوَةَ»^(١).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَقَدْ عَدَّ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النُّعْمَانُ وَسُوَيْدًا/ ابْنِي مُقَرَّرٍ الْمُزْنِيَّ فِي التَّابِعِينَ، عِنْدَمَا ذَكَرَ الْإِخْوَةَ مِنَ التَّابِعِينَ، وَهُمَا صَحَابِيَّانِ مَعْرُوفَانِ»^(٢)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



(١) «معرفة علوم الحديث» ص ٤٥.

(٢) «علوم الحديث» ص ٣٠٧.

البَابُ السَّادِسُ عَشَرَ

يَشْتَمِلُ عَلَى أَنْوَاعٍ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: رِوَايَةُ الْأَكَابِرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ

وَتَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ:

مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الرَّاويُّ أَكْبَرَ سِنًا وَأَقْدَمَ طَبَقَةً مِنَ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ؛ كَالزُّهْرِيِّ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ فِي رِوَايَتِهِمَا عَنْ مَالِكٍ^(١).

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ أَكْبَرَ قَدْرًا، بِأَنْ يَكُونَ عَالِمًا حَافِظًا وَالْمَرْوِيُّ عَنْهُ شَيْخًا رَاوِيًا؛ كَرِوَايَةِ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ^(٢)، وَكَرِوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى^(٣).

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الرَّاويُّ أَكْبَرَ مِنَ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، وَذَلِكَ لِرِوَايَةِ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْحُقَاطِ عَنْ تَلَامِذَتِهِمْ، كَرِوَايَةِ

(١) انظر: «ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس» لمحمد بن مخلد الدوري ص ٣٣، ٣٨.

(٢) انظر: «التقصي» لابن عبد البر ص ٧٦.

(٣) انظر: «روايتهما عنه في معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ٤٩.

أَبِي بَكْرٍ الْبَرْقَانِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَطِيبِ، وَكَرَوَايَةِ الْخَطِيبِ عَنْ أَبِي نَصْرِ بْنِ مَأْكُولٍ^(١).

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا النَّوعِ مَا يُذَكَّرُ مِنْ رِوَايَةِ الصَّحَابِيِّ عَنْ التَّابِعِيِّ، كَرِوَايَةِ الْعَبَادِلَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، وَكَرِوَايَةِ التَّابِعِيِّ عَنْ تَابِعِي التَّابِعِيِّ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مَالِكٍ، وَكَعَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ لَمْ يَكُنْ مِنَ التَّابِعِينَ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ عِشْرِينَ رَجُلًا مِنَ التَّابِعِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

النَّوعُ الثَّانِي: رِوَايَةُ الْقَرِينِ عَنِ الْقَرِينِ

فَإِنْ رَوَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ فَهُوَ الْمُدَبَّجُ، وَمِثَالُهُ فِي الصَّحَابَةِ عَائِشَةُ وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَفِي التَّابِعِينَ الزُّهْرِيُّ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَفِي أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَفِي أَتْبَاعِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ.

وَعِزُّ الْمَدَبَجِ أَنْ يَرَوِيَ أَحَدُ الْقَرِينَيْنِ عَنِ الْآخَرِ، وَلَا يَرَوِي الْآخَرُ عَنْهُ، وَلَهُ أَمْثَالٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: رِوَايَةُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ مِسْعَرٍ^(٢)، وَلَا نَعْلَمُ لِمِسْعَرٍ رِوَايَةً عَنِ التَّيْمِيِّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) من ذلك ما في «تاريخ بغداد» ٤٨٧/١٣.

(٢) من رواية سليمان عن مسعر: ما أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» ص ٤١٠، حديث (٦١٤).

النَّوْعُ الثَّالِثُ: الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ

فَمِنَ الصَّحَابَةِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَعُثْبَةُ بْنُ مَسْعُودٍ أَخَوَانِ^(١)، زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَيَزِيدُ بْنُ ثَابِتٍ أَخَوَانِ^(٢)، عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ وَهَشَامُ بْنُ الْعَاصِ أَخَوَانِ. وَمِنَ التَّابِعِينَ: عَمْرُو بْنُ شُرَحْبِيلَ وَأَرْقَمُ بْنُ شُرَحْبِيلَ أَخَوَانِ. وَهَزَيْلُ بْنُ شُرَحْبِيلَ وَأَرْقَمُ بْنُ شُرَحْبِيلَ أَخَوَانِ^(٣)، آخِرَانِ، وَكُلُّهُم مِّنْ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ. سَهْلٌ وَعَبَّادٌ وَعُثْمَانُ بَنُو حَنِيفٍ^(٤) إِخْوَةٌ ثَلَاثَةٌ.

سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ الزِّيَّاتُ وَعَبَّادٌ وَمُحَمَّدٌ وَصَالِحٌ إِخْوَةٌ أَرْبَعَةٌ^(٥).

آدَمُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَعِمْرَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عُيَيْنَةَ إِخْوَةٌ خَمْسَةٌ^(٦) حَدَّثُوا كُلُّهُمْ.

مُحَمَّدٌ وَأَنْسٌ وَيَحْيَى وَمَعْبُدٌ وَحَفْصَةُ وَكَرِيمَةُ إِخْوَةٌ سِتَّةٌ تَابِعِيُّونَ، أَوْلَادُ سِيرِينَ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَنْسٍ عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ/ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَبَّيْكَ حَجًّا [٦٣] حَقًّا، تَعَبُّدًا وَرِقًّا»^(٧).

(١) انظر: «الرواة من الإخوة والأخوات» ص ١٦٣، و«الإصابة» ٢٣٣/٤ و٤٤٠/٤.

(٢) انظر: «الرواة من الإخوة والأخوات» ص ٨٨ - ٨٩.

(٣) انظر: «الرواة من الإخوة والأخوات» ص ٢٢٦.

(٤) بضم الحاء وفتح النون مصغراً، وانظر: «الإصابة» ٦١٣/٣.

(٥) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٥٩، ٣٠٨، ٤٧٧، ٤٩٦.

(٦) انظر: «معرفة علوم الحديث» ص ١٥٣.

(٧) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص ٦٢٤ والخطيب في =

وَهَذِهِ غَرِيبَةٌ عَايَى بِهَا بَعْضُهُمْ فَقَالَ: أَيُّ ثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ رَوَى
بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ^(١)؟

النُّعْمَانُ بْنُ مُقَرَّرٍ وَمَعْقِلٌ وَعَقِيلٌ وَسُوَيْدٌ وَسِنَانٌ
وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَسَابِعٌ لَمْ يُسَمَّ^(٢) لَنَا بَنُو مُقَرَّرٍ الْمُزْنِيُّونَ، هَاجَرُوا
وَصَحَبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يُشَارِكْهُمْ فِي هَذِهِ الْمَكْرَمَةِ غَيْرُهُمْ.

النُّوعُ الرَّابِعُ: رَوَايَةُ الْآبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ

مِثَالُهُ مَا رَوَى الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَنْ ابْنِهِ الْفَضْلِ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُزْدَلِفَةِ^(٣).

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ (رضي الله عنه) عَنْ
عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ

= «تاريخ بغداد» ٣١٦/١٦، كلاهما من طريق هشام عن محمد بن سيرين به.

(١) وهم المذكورون في سند الحديث السابق: محمد ويحيى وأنس بنو سيرين.

(٢) هو: عبد الله كما صرح بذلك الطبري، وابن فتحون في ذيل الاستيعاب. انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» ١٧٨/٢، وانظر: «التقييد والإيضاح» ص ٣٤١. وقال ابن الملقن: «والذي لم يسم هو نعيم بن مقرن». انظر: «المقنع» ٥٢٩/٢.

(٣) أخرجه من طريق العباس عن الفضل به الخطيب في رواية الآباء عن الأبناء كما في «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٣١٣، وانظر: «أطراف الغرائب والأفراد» ٢٥٩/٤، والحديث في «الصحيحين» من طرق أخرى.

مِنْ كُلِّ دَاءٍ» فَهُوَ غَلَطَ مِمَّنْ رَوَاهُ^(١)، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ عَنْ عَائِشَةَ^(٢)، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمْ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: «لَا يُعْرَفُ أَرْبَعَةٌ أَذْرَكُوا النَّبِيَّ ﷺ هُمْ وَأَبْنَاؤُهُمْ إِلَّا هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةُ»^(٣)، فَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ وَأَبَاهُ أَبَا قُحَافَةَ، وَابْنَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ، وَابْنَهُ مُحَمَّدًا أَبَا عَتِيقٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

النُّوعُ الْخَامِسُ: رَوَايَةُ الْأَبْنَاءِ عَنِ الْآبَاءِ

وَهُوَ قِسْمَانِ:

الأَوَّلُ: رَوَايَةُ الْإِبْنِ عَنِ الْآبِ عَنِ الْجَدِّ، نَحْوُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ^(٤)، وَلَهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَسْخَةٌ كَبِيرَةٌ أَكْثَرُهَا فِقْهِيَّاتٌ جَيَادٌ.

وَشُعَيْبٌ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَقَدْ احْتَجَّ أَكْثَرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِحَدِيثِهِ حَمَلًا لِمُطَلَقِ

(١) رواه بهذا الإسناد الطبراني في «المعجم الأوسط» ٣٩/١، حديث (١٠٥)، وقال الطبراني عقبه: «لا يُروى هذا الحديث عن أبي بكر عن عائشة إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبيد الله بن موسى».

(٢) كذا رواه البخاري في «صحيحه»، حديث (٥٦٨٧) وغيره.

(٣) أخرجه عنه الطبراني في «المعجم الكبير» ٥٤/١، والحاكم في «المستدرک» ٥٤٠/٣، ٥٤٤.

(٤) من ذلك: ما رواه الترمذي في «جامعه»، حديث (٣٢٢)، ٦٣٧، ٦٤١، (٦٧٤) وغيرها.

الجدّ فيه على الصّحابيّ عبد الله بن عمرو دون ابنه محمّد والد شعيب.

ونحو بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه^(١)، وله أيضًا بهذا الإسناد نسخة كبيرة حسنة، وجدّه هو معاوية بن حيدة القشيري.

ونحو طلحة بن مصرف عن أبيه عن جدّه^(٢)، وجدّه عمرو بن كعب الياضي، ويقال كعب بن عمرو.

الثاني: رواية الابن عن أبيه دون الجدّ. وهو باب واسع، نحو رواية أبي العشاء الدارمي عن أبيه عن رسول الله ﷺ^(٣)، وحديثه معروف، والأشهر أن أبا العشاء هو أسامة بن مالك بن قهظم، وقيل: قحظم بالحاء، وقيل: هو عطارذ بن برز بتسكين الراء، وقيل بتحريكها، وقيل: ابن بلز باللام، وفيه وفي اسمه واسم أبيه من الخلاف غير ذلك، والله تعالى أعلم.

(١) من ذلك: ما رواه الترمذي في «جامعه»، حديث (٦٥٦، ١٤١٧، ١٨٩٧، ٢١٩٢) وغيرها.

(٢) من ذلك: ما رواه أبو داود في «سننه» حديث (١٣٢، ١٣٩).

(٣) من ذلك: ما رواه أبو داود في «سننه»، حديث (٢٨٢٥)، والترمذي في «جامعه»، حديث (١٤٨١)، والنسائي في «سننه»، حديث (٤٤٠٨)، وابن ماجه في «سننه»، حديث (٣١٨٤).

النَّوْعُ السَّادِسُ: مَنْ اشْتَرَكَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ اثْنَانِ وَبَيَّنَ مَوْتَهُمَا مُدَّةً طَوِيلَةً

مِثَالُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الثَّقَفِيُّ السَّرَّاجُ^(١)، رَوَى عَنْهُ
الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ^(٢)، وَأَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
الْخَفَّافُ^(٣) وَبَيَّنَ مَوْتَهُمَا مِئَةً وَسَبْعَ وَثَلَاثُونَ سَنَةً؛ لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ
مَاتَ سَنَةً سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ، وَمَاتَ الْخَفَّافُ سَنَةً ثَلَاثَ
وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِمِئَةً. /

[٦٤]

النَّوْعُ السَّابِعُ: مَنْ لَمْ يَزَوْ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ

مِثَالُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ: عَامِرُ بْنُ شَهْرٍ^(٤)، وَعُرْوَةُ بْنُ
مُضَرَّسٍ^(٥)، وَمُحَمَّدُ بْنُ صَفْوَانَ الْأَنْصَارِيِّ^(٦)، لَمْ يَزَوْ عَنْهُمْ غَيْرُ

(١) انظر: ترجمته في «الجرح والتعديل» ١٩٦/٧ و«تاريخ بغداد» ٥٦/٢
و«تذكرة الحفاظ» ٧٣١/٢.

(٢) انظر: «التاريخ الكبير» ٣٥١/٣ - ترجمة (١١٨٩)، وانظر: «السابق
واللاحق» ص ٣٢٥.

(٣) انظر: روايته عن السراج كما في «مسند السراج» ص ٦٧، حديث
(١٠٣)، و«تاريخ بغداد» ١٥٤/١٥، وانظر: «السابق واللاحق»
ص ٣٢٥.

(٤) عامر بن شهر البكيلي الهمداني، انظر: «المخزون» للأزدي ص ١٢٥،
و«الإصابة» ٥٨٣/٣، و«تقريب التهذيب» ص ٢٨٧.

(٥) انظر: «المخزون» للأزدي ص ١٢٩، و«الإصابة» ٤٩٤/٤.

(٦) انظر: «المخزون» للأزدي ص ١٨٤، و«الإصابة» ١٦/٦.

الشَّعْبِيَّ^(١)، وَانْفَرَدَ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ بِالرَّوَايَةِ عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْ
دُكَيْنِ بْنِ سَعِيدِ الْمُزَنِيِّ^(٢)، وَالصُّنَابِحِ بْنِ الْأَعْسَرِ^(٣)، وَمِرْدَاسِ بْنِ
مَالِكِ الْأَسْلَمِيِّ^(٤).

وَمِنْهُمْ: قُدَّامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْكِلَابِيُّ^(٥) لَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ
أَيْمَنَ بْنِ نَابِلٍ^(٦)، وَذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٧) أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ
أَيْضًا حُمَيْدُ بْنُ كِلَابٍ.

وَمِنْهُمْ: الْمَسِيبُ بْنُ حَزَنٍ الْقُرَشِيُّ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ ابْنِهِ
سَعِيدٍ^(٨)، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ حَيْدَةَ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ ابْنِهِ حَكِيمٍ وَالِدِ
بَهْزٍ، وَقُرَّةُ بْنُ إِيَّاسٍ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ ابْنِهِ مُعَاوِيَةَ^(٩)،

(١) انظر: «المنفردات والوحدان» ص ٥٠ - ٥١.

(٢) انظر: «المخزون» للأزدي ص ٨٥، و«تقريب التهذيب» ص ٢٠١.

(٣) انظر: «المخزون» للأزدي ص ١٠٧، و«الإصابة» ٣٠٦/٧، و«تقريب
التهذيب» ص ٢٧٨.

(٤) انظر: «المخزون» للأزدي ص ١٥٠، و«الإصابة» ٧٦/٦، و«تقريب
التهذيب» ص ٥٢٥.

(٥) انظر: «المخزون» للأزدي ص ١٤٠، و«الإصابة» ٤٢٢/٥، و«تقريب
التهذيب» ص ٤٥٤.

(٦) انظر: «المخزون» للأزدي ص ١٤٠، و«سير أعلام النبلاء» ٣٠٩/٦،
و«تقريب التهذيب» ص ١١٧.

(٧) انظر: «الاستيعاب» ١٢٧٩/٣.

(٨) انظر: «المنفردات والوحدان» ص ٣١ - ٣٢، و«المخزون» للأزدي
ص ١٨٤ - ١٨٥.

(٩) انظر: «المنفردات والوحدان» ص ٣٧، و«المخزون» للأزدي ص ١٨٣.

وَأَبُو لَيْلَى الْأَنْصَارِيُّ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ ابْنِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى^(١)، وَغَيْرُهُمْ.

وَمِثَالُهُ مِنَ التَّابِعِينَ: أَبُو الْعُشْرَاءِ الدَّارِمِيُّ^(٢) لَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ^(٣)، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ الثَّقَفِيُّ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ الزُّهْرِيِّ.

وَكَذَلِكَ تَفَرَّدَ الزُّهْرِيُّ عَنْ نَيْفٍ وَعِشْرِينَ رَجُلًا مِنَ التَّابِعِينَ لَمْ يَرَوْ عَنْهُمْ غَيْرُهُ^(٤).

وَمِثَالُهُ مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ: الْمِسُورُ بْنُ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيُّ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ مَالِكٍ^(٥)، وَكَذَلِكَ تَفَرَّدَ مَالِكٌ عَنْ زُهَاءٍ عَشْرَةَ مِنْ شُيُوخِ الْمَدِينَةِ^(٦)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

النَّوْعُ الثَّامِنُ: مَعْرِفَةُ مَنْ ذَكَرَ بِنُغُوتٍ مُخْتَلِفَةٍ

وَفِيهِ يَظْهَرُ تَدْلِيلُ الْمُدَلِّسِينَ.

مِثَالُهُ: سَالِمٌ^(٧) الرَّاوي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَهُوَ سَالِمٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيُّ، وَهُوَ سَالِمٌ مَوْلَى

(١) انظر: «المنفردات والوحدان» ص ٢٠، و«المخزون» للأزدي ص ٨٥.

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» ١٢/١٦٧.

(٣) بين العراقي في «التقييد» ص ٣٥٥ أن حمادًا لم يتفرد بالرواية عن أبي العشاء، بل روى عنه جمع ذكرهم تمام في جزء جمعه لحديث أبي العشاء.

(٤) انظر: «معرفة علوم الحديث» ص ١٦٠.

(٥) انظر: «المنفردات والوحدان» ص ٢٣٢، و«معرفة علوم الحديث» ص ١٦٠.

(٦) انظر: «معرفة علوم الحديث» ص ١٦٠.

(٧) سالم بن عبد الله النصري، أحد التابعين، انظر: «الجرح والتعديل»

١٨٤/٤، و«تقريب التهذيب» ص ٢٢٦.

مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ النَّصْرِيُّ، وَهُوَ سَالِمٌ مَوْلَى شَدَّادِ بْنِ
الْهَادِ النَّصْرِيِّ، وَقَدْ سُمِّيَ بِسَالِمٍ مَوْلَى النَّصْرِيِّينَ، وَسَالِمٌ مَوْلَى
الْمَهْرِيِّ، وَسَالِمٌ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدَّوْسِيُّ، وَسَالِمٌ سَبْلَانٍ.
وَرَوَى الْخَطِيبُ الْحَافِظُ فِي كُتُبِهِ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ
الْأَزْهَرِيِّ^(١)، وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْفَتْحِ الْفَارِسِيِّ^(٢)، وَعَنْ
عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّيْرَفِيِّ^(٣)، وَالْجَمِيعُ شَخْصٌ وَاحِدٌ، وَلَهُ
مِنْ ذَلِكَ كَثِيرٌ.

النَّوعُ التَّاسِعُ: مَعْرِفَةُ الْمُفْرَدَاتِ مِنْ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ
وَرَوَاةِ الْحَدِيثِ وَالْعُلَمَاءِ وَكُنَاهُمْ وَأَلْقَابِهِمْ

فَمِنْ ذَلِكَ:

أَحْمَدُ بْنُ عُجَيَانَ^(٤) الْهَمْدَانِيُّ - بِالْجِيمِ عَلَى وَزْنِ سُفْيَانَ
(صَحَابِيٌّ).

أَوْسَطُ بْنُ عَمْرٍو الْبَجَلِيُّ^(٥) (تَابِعِيٌّ).

تَدُومُ بْنُ صُبْحٍ الْكَلَاعِيُّ عَنْ تُبَيْعِ بْنِ عَامِرٍ الْكَلَاعِيِّ،
فَالْأَوَّلُ بِالتَّاءِ الْمُثَنَّاةِ مِنْ فَوْقُ عَلَى الصَّحِيحِ وَقِيلَ بِالْيَاءِ^(٦).

(١) انظر مثلاً: روايته عنه في «تاريخ بغداد» ٢٩٢/١.

(٢) انظر مثلاً: روايته عنه في «تاريخ بغداد» ٤٦٤/٢.

(٣) انظر مثلاً: روايته عنه في «تاريخ بغداد» ١٨٨/٨.

(٤) ويضبط أيضاً بالتشديد: «عُجَيَّان» كَعَلَيَّانَ، والتشديد في ضبط عُجَيَّان
أشهر من التخفيف كما في «توضيح المشتبه» ١١٨/١.

(٥) انظر: «الجرح والتعديل» ٣٤٦/٢.

(٦) انظر: «الإكمال» ٢٤٩/٧.

جُبَيْبُ بْنُ الْحَارِثِ^(١) صَحَابِيُّ بِالْجِيمِ وَبِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ
الْمُكَرَّرَةِ.

جِيلَانُ بْنُ فَرُوءَةَ^(٢) بِالْجِيمِ الْمَكْسُورَةِ.
أَبُو الْجَلَدِ الْأَخْبَارِيُّ تَابِعِيٌّ، الدُّجَيْنُ بْنُ ثَابِتٍ^(٣) بِالْجِيمِ
مُصَغَّرًا.

أَبُو الْغُضَنِ، قِيلَ إِنَّهُ جَحَا الْمَعْرُوفُ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ غَيْرُهُ.
زُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ^(٤) (التَّابِعِيُّ الْكَبِيرُ).

سُعَيْرُ بْنُ الْخَمْسِ^(٥)، انْفَرَدَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ.
سَنْدَرُ الْخَصِيِّ^(٦) مَوْلَى زَنْبَاعِ الْجَذَامِيِّ، وَلَهُ صُحْبَةٌ.
شَكْلُ بْنُ حُمَيْدٍ^(٧) الصَّحَابِيُّ بِفَتْحَتَيْنِ.

شَمْعُونُ بْنُ زَيْدٍ أَبُو رَيْحَانَةَ^(٨) بِالشَّيْنِ الْمَنْقُوطَةِ/وَالْعَيْنِ [٦٥]
الْمُهِمَلَةِ وَقِيلَ بِالْمُعْجَمَةِ، أَحَدُ الصَّحَابَةِ الْفُضَّلَاءِ.

(١) انظر: «الإصابة» ١/٤٥٩.

(٢) انظر: «طبقات الأسماء المفردة» ص ٨٥.

(٣) انظر: «الكنى لمسلم» ص ١٦٥، و«طبقات الأسماء المفردة» ص ١٣١.

(٤) انظر: «طبقات الأسماء المفردة» ص ٨٣، و«تقريب التهذيب» ص ٢١٥،
وانظر: «ما قاله العراقي في التقييد والإيضاح» ص ٣٦٢.

(٥) انظر: «طبقات الأسماء المفردة» ص ١٦٣، و«تقريب التهذيب» ص ٣٤٣.

(٦) انظر: «طبقات الأسماء المفردة» ص ٦٤.

(٧) انظر: «طبقات الأسماء المفردة» ص ٤٣.

(٨) انظر: «طبقات الأسماء المفردة» ص ٧٥، و«تقريب التهذيب» ص ٢٦٨.

صُدِّيُّ بْنُ عَجْلَانَ أَبُو أُمَامَةَ^(١) الصَّحَابِيُّ.

صُنَابُحُ بْنُ الْأَعْسَرِ^(٢) الصَّحَابِيُّ.

ضُرَيْبُ بْنُ نَقِيرٍ بْنُ سُمَيْرٍ - بِالتَّصْغِيرِ فِي الثَّلَاثَةِ -
أَبُو السَّلِيلِ الْقَيْسِيُّ الْبَصْرِيُّ^(٣)، رَوَى عَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ
وغيرها، وَنَقِيرُ أَبُوهُ بِالنُّونِ وَالْقَافِ وَقِيلَ بِالْفَاءِ وَاللَّامِ
عَزْوَانُ بْنُ زَيْدٍ الرَّقَاشِيُّ^(٤) بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ، عَبْدُ صَالِحٍ
تَابِعِيٌّ.

كَلْدَةُ بْنُ حَنْبَلٍ^(٥) بَفَتْحِ اللَّامِ صَحَابِيٌّ.

لُبَيُّْ بْنُ لَبَا الْأَسَدِيِّ^(٦) الصَّحَابِيُّ بِاللَّامِ فِيهِمَا الْأَوَّلُ عَلَى
وَزْنِ أَبِي، وَالثَّانِي عَلَى وَزْنِ عَصَا.

مُسْتَمِرُّ بْنُ الرَّيَّانِ^(٧) رَأَى أَنْسَا.

نُبَيْشَةُ الْخَيْرِ^(٨) صَحَابِيٌّ.

(١) انظر: «التاريخ الكبير» ٣٢٦/٤، و«تهذيب الكمال» ١٥٨/١٣.

(٢) تقدّم.

(٣) انظر: «طبقات الأسماء المفردة» ص ١١٤.

(٤) انظر: «الجرح والتعديل» ٤٠/٧، وانظر: «التقييد والإيضاح» ص ٣٦٤.

(٥) انظر: «الاستيعاب» ١٣٣٢/٣.

(٦) قال البخاري: له صحبة. انظر: «التاريخ الكبير» ٢٥٠/٧، و«طبقات الأسماء المفردة» ص ٥٩.

(٧) تُعَقَّبُ بِأَنْ مَعَهُ الْمُسْتَمِرُّ النَّاجِي، انظر: «التقييد والإيضاح» ص ٣٦٤، وانظر: ترجمته في «تقريب التهذيب» ص ٥٢٧.

(٨) انظر: «التاريخ الكبير» ١٢٧/٨، و«الاستيعاب» ١٥٢٤/٤.

نَوْفُ الْبِكَالِي^(١) تَابِعِيٌّ مِنْ بِكَالٍ بِكْسَرِ الْبَاءِ وَتَخْفِيفِ
الْكَافِ بَطْنٌ مِنْ حِمِيرٍ.

وَابِصَةُ بْنُ مَعْبَدٍ^(٢) صَحَابِيٌّ.

هُبَيْبُ بْنُ مُعْقَلٍ^(٣) مُصَغَّرٌ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ الْمُكَرَّرَةِ
صَحَابِيٌّ، وَمُعْقَلٌ بِالْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ السَّاكِنَةِ.

هَمْدَانُ^(٤) بَرِيدُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، ضَبَطَهُ ابْنُ بُكَيْرٍ وَغَيْرُهُ
بِالدَّالِ الْمُعْجَمَةِ وَفَتْحِ الْمِيمِ، وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِالدَّالِ الْمُهِمْلَةِ
وَأِسْكَانِ الْمِيمِ.

أَمَّا الْكُنَى الْمُفْرَدَةُ، فَمِنْهَا:

أَبُو الْعُبَيْدَيْنِ - مُصَغَّرٌ مُثْنًى - وَاسْمُهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ سَبْرَةَ^(٥)
مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ، لَهُ حَدِيثَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ.

أَبُو الْعُشْرَاءِ الدَّارِمِيُّ، تَقَدَّمَ فِي النَّوعِ الْخَامِسِ.

أَبُو الْمُدَلَّةِ^(٦) بِكْسَرِ الدَّالِ الْمُهِمْلَةِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ، اسْمُهُ

(١) «طبقات الأسماء المفردة» ص ٢٩٨، وله ذكر في «الصحيحين» في
حديث ابن عباس في قصة الخضر مع موسى، وتُعَقَّبُ بِأَنْ مَعَهُ نَوْفُ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ وَغَيْرِهِ. انظر: «التقييد والإيضاح» ص ٣٦٦.

(٢) انظر: «الاستيعاب» ١٥٦٣/٤.

(٣) انظر: «المنفردات والوحدان» ص ٧٠، و«طبقات الأسماء المفردة» ص ٧١.

(٤) انظر: «طبقات الأسماء المفردة» ص ٨١.

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» ١٧٣/٢٨، و«تقريب التهذيب» ص ٥٣٧.

(٦) انظر: «الكنى والأسماء» لمسلم ٨٣٥/٢، و«تقريب التهذيب» ص ٦٧١.

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ، ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ^(١)، رَوَى عَنْهُ الْأَعْمَشُ وَابْنُ عُيَيْنَةَ.

أَبُو مُرَايَةَ الْعَجَلِيُّ - بِضَمِّ الْمِيمِ وَبَعْدَ الْأَلِفِ يَاءٌ مُثَنَّاةٌ مِنْ تَحْتٍ - وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو^(٢) تَابِعِيٌّ، رَوَى عَنْهُ قَتَادَةُ. أَبُو مُعَيْدٍ - مُصَغَّرٌ مُحَقَّفُ الْيَاءِ - حَفْصُ بْنُ غِيلَانَ الْهَمْدَانِيُّ^(٣)، رَوَى عَنْ مَكْحُولٍ وَغَيْرِهِ.

وَالْأَلْقَابُ الْمُفْرَدَةُ:

بدو مِنْهُ سَفِينَةٌ^(٤) مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَاسْمُهُ مِهْرَانٌ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ.

(١) وقد تعقب العراقي ابن الصلاح حول تفرد أبي نعيم بتسمية عبيد الله بن عبد الله، حيث قال: «إن أبا نعيم لم ينفرد بتسميته عبيد الله بن عبد الله، بل كذلك سماه ابن حبان في الثقات، وجزم أبو أحمد الحاكم في الكنى بأنه أخو سعيد بن يسار». «التقييد والإيضاح» ص ٣٦٧، وانظر: «الثقات ٥/ ٧٢، و«محاسن الاصطلاح» ص ٥٦٧.

(٢) في طبعة مقدمة ابن الصلاح مع محاسن الاصطلاح» ص ٥٦٧: «عبيد الله عمرو»، والصواب: «عبد الله بن عمرو»، قال أبو أحمد الحاكم في «الكنى» - كما في تكملة الإكمال ٥/ ٣٢٦ - : «أبو مريّة عبد الله بن عمرو العجلي البصري». وانظر: «تاريخ ابن معين» ٤/ ١٣٢، و«طبقات ابن سعد» ٧/ ٢٣٦، و«التاريخ الكبير» ٥/ ١٥٤، و«الكنى والأسماء» لمسلم ٢/ ٨٢٧، و«الجرح والتعديل» ٥/ ١١٨، وفي طبعة «الكنى» للدولابي ٢/ ١١٢: «أبو مرانة» وهو تصحيف مطبعي.

(٣) انظر: «الكنى والأسماء» لمسلم ٢/ ٨٢٨، و«تقريب التهذيب» ص ١٧٤.

(٤) انظر: «طبقات الأسماء المفردة» ص ٤٦، و«سير أعلام النبلاء» ٣/ ١٧٢، و«الإصابة» ٣/ ١٣٢.

مَنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ^(١) بِكَسْرِ الْمِيمِ عَنْ الْخَطِيبِ، وَقِيلَ بِفَتْحِهَا،
وَاسْمُهُ عَمْرُو.

سَخْنُونُ بْنُ سَعِيدِ التَّنُوخِيِّ الْقَيْرَوَانِيِّ^(٢) صَاحِبُ الْمُدَوَّنَةِ
عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ، اسْمُهُ عَبْدُ السَّلَامِ.

مُشْكِدَانَةُ^(٣)، وَمَعْنَاهُ بِالْعَرَبِيَّةِ حَبَّةُ الْمِسْكِ، أَوْ وَعَاءُ
الْمِسْكِ، لَقَّبُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبَانَ الْجُعْفِيَّ.

وَمُطَيِّنٌ^(٤) - بِفَتْحِ الْيَاءِ - لَقَّبُ أَبِي جَعْفَرٍ الْحَضْرَمِيِّ،
خَاطَبُهُمَا بِذَلِكَ أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، فَلُقَّبَا بِهِمَا^(٥).

النُّوعُ الْعَاشِرُ: مَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى، وَأَصْحَابِهَا
عَلَى أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: الَّذِينَ سُمُّوا بِالْكُنَى لَا أَسْمَاءَ لَهُمْ غَيْرُهَا:

كَأَبِي بِلَالٍ الْأَشْعَرِيِّ^(٦) الرَّاَوِي عَنْ شَرِيكِ وَغَيْرِهِ، رُويَ

(١) انظر: «طبقات الأسماء المفردة» ص ١٥٨، و«تاريخ بغداد» ٣٣١/١٥،
و«تهذيب الكمال» ٤٩٣/٢٨، و«تقريب التهذيب» ص ٥٤٥.

(٢) انظر: «ترتيب المدارك» للقاضي عياض ٤/٤٥، و«سير أعلام النبلاء»
٦٨/١٢، و«المقدمة ذات النقب» ص ٥٧.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١١/١٥٥، و«المقدمة ذات النقب» ص ٩١.

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٤/١٤، و«المقدمة ذات النقب» ص ٩٢.

(٥) انظر: «الإكمال» ٧/٢٠١، و«الأنساب» ٣/٢٩٢، ١٢/٣٢٢.

(٦) انظر: «الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى»
لابن عبد البر ١/٤٧٩.

أَنَّهُ قَالَ: «اسْمِي وَكُنِّيَّتِي وَاحِدٌ»^(١).

وَكَذَا أَبُو حَصِينٍ بْنُ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ^(٢) بَفَتْحِ
الْحَاءِ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، وَسَأَلَهُ: هَلْ لَكَ اسْمٌ؟
فَقَالَ: «اسْمِي وَكُنِّيَّتِي وَاحِدٌ»^(٣).

الثَّانِي: مَنْ لَهُ اسْمٌ غَيْرُ كُنْيَتِهِ:

كَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ
الْمَخْزُومِيِّ^(٤)، أَحَدِ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ السَّبْعَةِ، اسْمُهُ أَبُو بَكْرٍ وَكُنْيَتُهُ
أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَزْمٍ الْأَنْصَارِيِّ^(٥)، اسْمُهُ أَبُو بَكْرٍ
وَكُنْيَتُهُ أَبُو مُحَمَّدٍ.

[٦٦] الثَّالِثُ: الَّذِينَ عُرِفُوا بِكُنَاهُمْ وَلَمْ يُعْرِفْ أَلَهُمْ أَسْمَاءُ غَيْرُهَا أَمْ لَا؟

مِثَالُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ: أَبُو أَنَاسٍ^(٦) - بِالنُّونِ - الْكِنَانِيُّ
وَيُقَالُ: الدِّيْلِيُّ. وَأَبُو مُوَيْهَبَةَ^(٧) مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) «الجرح والتعديل» ٣٥٠/٩.

(٢) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١١٥٣/٢.

(٣) «الجرح والتعديل» ٣٦٤/٩.

(٤) انظر: «الثقات» لابن حبان ٥٦٠/٥، و«تهذيب الكمال» ١١٢/٣٣.

(٥) انظر: «الكنى والأسماء» لمسلم ١٣٥/١، و«تقريب التهذيب» ص ٦٢٤.

(٦) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ٨٨/١.

(٧) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ٢١٤/١.

وَأَبُو شَيْبَةَ الْخُذْرِيُّ^(١) الَّذِي مَاتَ فِي حِصَارِ
الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ^(٢)، وَدُفِنَ مَكَانَهُ هُنَاكَ.

وَمِنْ غَيْرِ الصَّحَابَةِ: أَبُو الْأَبْيَضِ^(٣) الرَّائِي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.
وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ^(٤) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، رَوَى عَنْهُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ.
وَأَبُو النَّجِيبِ^(٥) مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ بِالنُّونِ
الْمَفْتُوحَةِ، وَقِيلَ بِالنَّاءِ الْمَضْمُومَةِ بِاثْنَتَيْنِ مِنْ فَوْقِ.
وَأَبُو حَرْبٍ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيلِيِّ^(٦).
وَأَبُو حَرِيزٍ الْمَوْقِفِيُّ^(٧)، وَالْمَوْقِفُ مَحَلَّةٌ بِمِصْرَ، رَوَى عَنْهُ
ابْنُ وَهْبٍ وَغَيْرُهُ.

الرَّابِعُ: الَّذِينَ لُقِّبُوا بِالْكُنَى، وَلَهُمْ غَيْرُهَا كُنَى وَأَسْمَاءُ:
مِثَالُهُ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ، يُلَقَّبُ
بِأَبِي تُرَابٍ، وَيُكْنَى بِأَبِي الْحَسَنِ.
وَأَبُو الزِّنَادِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ^(٨)، كُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ،
وَأَبُو الزِّنَادِ لَقَبٌ.

(١) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ٣٣٧/١.

(٢) هي أكبر مدن تركيا، وتعرف حاليًا باسم «إسطنبول».

(٣) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١٠٥٢/٢.

(٤) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١٠٧٣/٢.

(٥) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١٠٩٤/٢.

(٦) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١١٣١/٢.

(٧) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١١٥٤/٢، و«الأنساب» ٤٨٧/١٢.

(٨) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ٦٥٠/١.

وَأَبُو الرَّجَالِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ^(١)، كُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبُو الرَّجَالِ لَقَبٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَهُ عَشْرَةُ أَوْلَادٍ كُلُّهُمْ رِجَالٌ.

وَأَبُو تَمِيلَةَ - بَتَاءٍ مَضْمُومَةٍ مُثَنَّى مِنْ فَوْقَ - يَحْيَى بْنُ وَاصِحِ الْأَنْصَارِيِّ الْمَرْوَزِيِّ^(٢)، [يُكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ، وَأَبُو تَمِيلَةَ لَقَبٌ].

وَأَبُو الْأَذَانِ الْحَافِظُ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ،^(٣) يُكْنَى أَبَا بَكْرٍ، وَأَبُو الْأَذَانِ لَقَبٌ لَقَبَ بِهِ لِكِبَرِ أَذْنِهِ.

وَأَبُو الشَّيْخِ الْأَضْبَهَانِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ^(٤)، كُنْيَتُهُ أَبُو مُحَمَّدٍ، وَأَبُو الشَّيْخِ لَقَبٌ.

وَأَبُو حَازِمِ الْعَبْدَوِيِّ الْحَافِظُ عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ^(٥)، وَكُنْيَتُهُ أَبُو حَفْصٍ، وَأَبُو حَازِمٍ لَقَبٌ.

الخَامِسُ: مَنْ لَهُ كُنْيَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ:

مِنْهُمْ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ^(٦)، يُكْنَى أَبَا الْوَلِيدِ وَأَبَا خَالِدٍ.

(١) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ٦٣٠/١.

(٢) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ٤٨٩/١.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وانظر ترجمة أبي الأذان في «تقريب التهذيب». ص (٤١٠).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٢٧٦/١٦، و«المقدمة ذات النقاب» ص ٢٦.

(٥) انظر: «الأنساب» ١٨٩/٩.

(٦) انظر: «تهذيب التهذيب» ٤٠٢/٦.

وَمَنْصُورُ بْنُ أَبِي الْمَعَالِي^(١) حَفِيدُ الْفَرَاوِيِّ لَهُ ثَلَاثُ كُنَى:
أَبُو بَكْرٍ، وَأَبُو الْفَتْحِ، وَأَبُو الْقَاسِمِ.

السَّادِسُ: مَنْ اخْتَلَفَ فِي كُنْيَتِهِ وَاسْمُهُ مَعْرُوفٌ:

مِثَالُهُ: أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ^(٢) حَبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قِيلَ: كُنْيَتُهُ
أَبُو زَيْدٍ، وَقِيلَ: أَبُو مُحَمَّدٍ، وَقِيلَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَقِيلَ: أَبُو خَارِجَةَ.
وَأَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ^(٣)، كُنْيَتُهُ أَبُو الْمُنْدَرِ، وَقِيلَ: أَبُو الطَّفِيلِ.
وَقَبِيصَةُ بْنُ دُوَيْبٍ^(٤)، كُنْيَتُهُ أَبُو إِسْحَاقَ، وَقِيلَ: أَبُو سَعِيدٍ.
وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ^(٥) كُنْيَتُهُ
أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقِيلَ: أَبُو مُحَمَّدٍ.
وَسُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ الْمَدَنِيُّ^(٦)، كُنْيَتُهُ أَبُو بِلَالٍ، وَقِيلَ: أَبُو مُحَمَّدٍ.

(١) انظر: «تاريخ الإسلام» ٢٠١/١٣.

(٢) انظر: «الإصابة» ٤٩/١.

(٣) انظر: «الإصابة» ٢٧/١، و«تقريب التهذيب» ص ٩٦.

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٢٨٢/٤، و«تقريب التهذيب» ص ٤٥٣.

(٥) انظر: «تهذيب التهذيب» ٣٣٣/٨.

(٦) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٤٢٥/٧، و«تهذيب التهذيب» ١٧٥/٤، وقد
تعقب العراقي ابن الصلاح في تكنية سليمان بن بلال بأبي بلال، فقال:
«لم أجد أحداً ممن صنف في أسماء الرجال كناه بذلك، والمعروف
إنما هو أبو أيوب وبه جزم البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم
في الجرح والتعديل، والنسائي في الكنى وبه صدر ابن حبان في الثقات
كلامه والذين حكوا الخلاف في كنيته اقتصروا على قولين إما أبو أيوب
وإما أبو محمد»، اهـ. «التقييد» ص ٣٧٢.

السَّابِعُ: مَنْ عُرِفَتْ كُنْيَتُهُ وَاخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ:

مِثَالُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ: أَبُو بَصْرَةَ الْغِفَارِيُّ^(١) - عَلَى لَفْظِ
الْبَصْرَةِ الْبُلْدَةِ - قِيلَ: اسْمُهُ جَمِيلٌ بْنُ بَصْرَةَ بِالْجِيمِ، وَقِيلَ:
بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ الْمَضْمُومَةِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ.

وَأَبُو جُحَيْفَةَ السُّوَائِيَّ^(٢)، قِيلَ: اسْمُهُ وَهْبٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ،
وَقِيلَ: وَهْبُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

وَأَبُو هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيُّ، اخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ اخْتِلَافًا
لَمْ يُخْتَلَفْ مِثْلُهُ فِي اسْمِ أَحَدٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، فِيهِ نَحْوُ
مِنْ عِشْرِينَ قَوْلًا، قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: «أَصَحُّ شَيْءٍ عِنْدَنَا
فِي اسْمِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَخْرٍ»^(٣).

وَمِنْ غَيْرِ الصَّحَابَةِ: أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى / الْأَشْعَرِيُّ^(٤) [٦٧]
اسْمُهُ عَامِرٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ.

(١) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/١١٧، و«تبصير المنتبه» ١/٩٤.

(٢) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/١٣٥، و«الاستيعاب» ٤/١٥٦١.

(٣) في كتابه «الأسماء والكنى المجردة»، طبع بعضه بتحقيق: الأستاذ
الدكتور يوسف الدخيل، قال القطب الحلبي: «اجتمع في اسمه واسم
أبيه أربعة وأربعين قولاً مذكورة في «الكنى» للحاكم، و«الاستيعاب»،
و«تاريخ ابن عساكر». انظر: «الاستيعاب» ٤/١٧٦٨، و«تاريخ دمشق»
٦٧/٢٩٨، و«الإصابة» ٧/٤٢٩.

(٤) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/٤٧٣، و«تقريب التهذيب»

وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ^(١) رَاوِي قِرَاءَةِ عَاصِمٍ، اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ عَلَى أَحَدَ عَشَرَ قَوْلًا، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «إِنْ صَحَّ لَهُ اسْمٌ فَهُوَ شُعْبَةُ لَا غَيْرُ، وَقِيلَ: اسْمُهُ كُنْيَتُهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ قَالَ: «مَا لِي اسْمٌ غَيْرُ أَبِي بَكْرٍ»^(٢).

الثَّامِنُ: مَنْ اخْتَلَفَ فِي كُنْيَتِهِ وَاسْمِهِ مَعًا:

مِثَالُهُ: سَفِينَةُ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قِيلَ اسْمُهُ عُمَيْرُ، وَقِيلَ: صَالِحٌ، وَقِيلَ: مِهْرَانُ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقِيلَ: أَبُو الْبَحْتَرِيِّ.

التَّاسِعُ: مَنْ عُرِفَ اسْمُهُ وَكُنْيَتُهُ جَمِيعًا وَاشْتَهَرَ:

كَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ سَفِيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه، وَغَيْرِهِمْ.

الْعَاشِرُ: مَنْ اشْتَهَرَ بِكُنْيَتِهِ وَاسْمُهُ غَيْرُ مَجْهُولٍ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ:

كَأَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ^(٣)، اسْمُهُ عَائِذُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

وَأَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ^(٤) اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

وَأَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ^(٥) - صَنْعَاءُ دِمَشْقَ - اسْمُهُ شَرَا حِيلُ

(١) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/ ٤٤٤، و«تقريب التهذيب» ص ٦٢٤.

(٢) انظر: «الاستغناء» ١/ ٤٤٤ - ٤٤٥.

(٣) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/ ٣٦٥، و«تقريب التهذيب» ص ٢٨٩.

(٤) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/ ٣٨٤، و«تقريب التهذيب» ص ٢٠٨.

(٥) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/ ٤١٤، و«تقريب التهذيب» ص ٢٦٤.

ابن آدة - بِهَمْزَةٍ مَمْدُودَةٍ بَعْدَهَا دَالٌ مُهْمَلَةٌ مَفْتُوحَةٌ مُخَفَّفَةٌ - .

وَأَبِي الضُّحَى مُسْلِمٌ بْنُ صُبَيْحٍ^(١)، بِضَمِّ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ، وَغَيْرِهِمْ.

النَّوْعُ الْحَادِي عَشَرَ:

مَعْرِفَةٌ مَنْ يُكْنَى بِأَبِي مُحَمَّدٍ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ،

وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

فَمِمَّنْ يُكْنَى بِأَبِي مُحَمَّدٍ: طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ التَّيْمِيُّ^(٢)،

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ^(٣)، الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

الْهَاشِمِيُّ^(٤)، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ بْنِ الشَّامِسِ^(٥)، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ^(٦)

صَاحِبُ الْأَذَانِ، الْأَنْصَارِيُّانِ كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ^(٧)، الْأَشْعَثُ بْنُ

قَيْسٍ^(٨)، مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ الْأَشْجَعِيُّ^(٩)، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ

أَبِي طَالِبٍ^(١٠)، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُحَيْنَةَ^(١١)، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ

(١) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ٥٥٧/١، و«تقريب التهذيب» ص ٥٣٠.

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٢٨٢.

(٣) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٦٣٨.

(٤) انظر: «تقريب التهذيب» ص ١٦٢.

(٥) انظر: «تهذيب التهذيب» ١٢/٢.

(٦) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٣٠٤.

(٧) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٤٦١.

(٨) انظر: «تقريب التهذيب» ص ١١٣.

(٩) انظر: «تهذيب التهذيب» ٢٣٣/١٠.

(١٠) انظر: «الإصابة» ٤٠/٤، و«تقريب التهذيب» ص ٢٩٨.

(١١) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٣٢٠.

العاصي^(١)، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ^(٢)، جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ^(٣)، الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ^(٤)، حُوَيْطُبُ بْنُ عَبْدِ الْعُزَّى^(٥)، مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ^(٦)، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ صُعَيْرٍ^(٧).

وَمِمَّنْ يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ^(٨)، الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^(٩)، سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ^(١٠)، عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ الْعَدَوِيِّ^(١١)، حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ^(١٢)، كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ^(١٣)، رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ^(١٤)، عُمَارَةُ بْنُ حَزْمٍ^(١٥)، النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ^(١٦)،

-
- (١) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٣١٥.
 (٢) انظر: «تهذيب التهذيب» ١٤٦/٦.
 (٣) انظر: «تهذيب التهذيب» ٦٣/٢.
 (٤) انظر: «تهذيب التهذيب» ٢٨٠/٨.
 (٥) انظر: «تهذيب التهذيب» ٦٦/٣.
 (٦) انظر: «تهذيب التهذيب» ٦٣/١٠.
 (٧) انظر: «تهذيب التهذيب» ٢٣/٢.
 (٨) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٢١٤.
 (٩) انظر: «تقريب التهذيب» ص ١٦٧.
 (١٠) انظر: «طبقات ابن سعد» ٧٥/٤، و«تقريب التهذيب» ص ٢٤٦.
 (١١) انظر: «الإصابة» ٥٧٩/٣.
 (١٢) انظر: «الإصابة» ٤٤/٢.
 (١٣) انظر: «الإصابة» ٦١٠/٥.
 (١٤) انظر: «الإصابة» ٤٣٦/٢.
 (١٥) انظر: «الإصابة» ٥٧٨/٤.
 (١٦) انظر: «الإصابة» ٤٤٠/٦.

جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(١)، عُمَانُ بْنُ حُنَيْفٍ^(٢). حَارِثَةُ بْنُ النُّعْمَانِ^(٣)،
وَهَوَّلَاءِ السَّبْعَةُ أَنْصَارِيُّونَ، ثَوْبَانُ^(٤) مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ^(٥)، شُرَحْبِيلُ بْنُ حَسَنَةَ^(٦)، عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ^(٧)،
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ^(٨)، مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ^(٩)، وَعَمْرُو بْنُ عَامِرٍ
الْمُزَنِّيَّانِ.

وَمِمَّنْ يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ^(١٠)،
مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ^(١١)، وَزَيْدُ بْنُ الْخَطَّابِ^(١٢) أَخُو عُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ^(١٣)، مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ
الْأَنْصَارِيِّ^(١٤)، عُوَيْمُ بْنُ سَاعِدَةَ^(١٥)، زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ

(١) انظر: «الإصابة» ١/٤٣٣.

(٢) انظر: «الإصابة» ٩/٤٤.

(٣) انظر: «الإصابة» ١/٦١٨.

(٤) انظر: «الإصابة» ١/٤١٣.

(٥) انظر: «الإصابة» ٦/١٩٧.

(٦) انظر: «الإصابة» ٣/٣٢٨.

(٧) انظر: «الإصابة» ٤/٦٥٠.

(٨) انظر: «الإصابة» ٦/٢١.

(٩) انظر: «الإصابة» ٦/١٨٤.

(١٠) انظر: «الإصابة» ٤/٢٣٣، و«تهذيب التهذيب» ٦/٢٧.

(١١) انظر: «الإصابة» ٦/١٣٦، و«تهذيب التهذيب» ١٠/١٨٦.

(١٢) انظر: «طبقات ابن سعد» ٣/٣٧٦، و«تقريب التهذيب» ص ٢٢٣.

(١٣) انظر: «الإصابة» ٤/١٨١، و«تقريب التهذيب» ص ٣١٥.

(١٤) انظر: «الإصابة» ٦/٣٣، و«تهذيب التهذيب» ٩/٤٥٤.

(١٥) انظر: «طبقات ابن سعد» ٣/٤٥٩، و«تهذيب التهذيب» ٨/١٧٤.

الْجُهَنِيُّ^(١)، بِلَالُ بْنُ الْحَارِثِ الْمُزْنِيُّ^(٢)، مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ^(٣)، الْحَارِثُ بْنُ هِشَامٍ الْمَخْزُومِيُّ^(٤)، الْمِسُورُ بْنُ مَحْرَمَةَ^(٥).

النَّوْعُ الثَّانِي عَشَرَ: فِي الْأَلْقَابِ

وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَجُوزُ التَّعْرِيفُ بِهِ، وَهُوَ مَا لَا يَكْرَهُهُ الْمُلقَّبُ، / وَإِلَى ضِدِّ ذَلِكَ.

[٦٨]

قال عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ الْحَافِظُ: «رَجُلَانِ جَلِيلَانِ لَزِمَهُمَا لَقَبَانِ قَبِيحَانِ: مُعَاوِيَةُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الضَّالُّ^(٦)، وَإِنَّمَا ضَلَّ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الضَّعِيفُ^(٧)، وَإِنَّمَا كَانَ ضَعِيفًا فِي جِسْمِهِ لَا فِي حَدِيثِهِ»^(٨).

غُنْدَرٌ^(٩): لَقَبُ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ

(١) انظر: «الإصابة» ٦٠٣/٢، و«تهذيب التهذيب» ٤١٠/٣.

(٢) انظر: «الإصابة» ٣٢٦/١، و«تهذيب التهذيب» ٥٠١/١.

(٣) انظر: «الإصابة» ١٥١/٦، و«تهذيب التهذيب» ٢٠٧/١٠.

(٤) انظر: «الإصابة» ٦٠٥/١، و«تهذيب التهذيب» ١٦١/٢.

(٥) انظر: «الإصابة» ١١٩/٦، و«تقريب التهذيب» ص ٥٣٢.

(٦) انظر: «الأنساب» ٣٧٠/٨.

(٧) انظر: «الأنساب» ٣٩٥/٨.

(٨) أخرجه عنه السمعاني في «الأنساب» ٣٩٥/٨.

(٩) أهل الحجاز يسمّون المشغب غندراً، ومحمد بن جعفر كان يشغب على

ابن جريج، فقال له: اسكت يا غندر. انظر: «معرفة علوم الحديث»

ص ٢١٢، و«الجامع لأخلاق الراوي» ٧٤/٢.

البَصْرِيُّ^(١)، وَأَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ^(٢)، رَوَى عَنْ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ. وَأَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ دُرَّانَ الْبَغْدَادِيُّ^(٣) الْحَافِظُ، حَدَّثَ عَنْهُ أَبُو نَعِيمٍ الْحَافِظُ وَغَيْرُهُ.

غُنَجَارُ: لَقَبُ أَبِي أَحْمَدَ عَيْسَى بْنِ مُوسَى التَّيْمِيِّ الْبُخَارِيِّ^(٤)، مُتَقَدِّمٌ حَدَّثَ عَنْ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَلَقَّبَ بِهِ لِحُمْرَةِ وَجْنَتَيْهِ.

وَعُنَجَارُ: آخَرُ مُتَأَخِّرٍ، وَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْبُخَارِيُّ^(٥) الْحَافِظُ صَاحِبُ «تَارِيخِ بُخَارَى»، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَأَرْبَعِمِئَةَ.

صَاعِقَةُ: لَقَبُ أَبِي يَحْيَى مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْحَافِظِ^(٦)، لُقِّبَ بِهِ لِحِفْظِهِ وَشِدَّةِ مُذَاكَرَتِهِ، رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ.

شَبَابٌ: لَقَبُ خَلِيفَةِ بْنِ خَيَّاطٍ الْعُصْفَرِيِّ^(٧) صَاحِبِ «التَّارِيخِ».

زُنَيْجٌ - بِالتَّوْنِ وَالْجِيمِ -: لَقَبُ أَبِي غَسَّانَ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٤٧٢.

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٢١٧/١٦.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٢١٤/١٦.

(٤) انظر: «المقدمة ذات النقاب» ص ٧٧، و«تقريب التهذيب» ص ٤٤١.

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٣٠٤/١٧، و«المقدمة ذات النقاب» ص ٧٧.

(٦) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٢٩٥/١٢، و«تقريب التهذيب» ص ٤٩٣.

(٧) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٤٧٢/١١، و«تقريب التهذيب» ١٩٥.

الرَّازِي^(١)، رَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ.

رُسْتَه: لَقَبُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ الْأَصْبَهَانِيِّ^(٢).

سُنَيْدُ: لَقَبُ الْحُسَيْنِ بْنِ دَاوُدَ الْمِصْبِيِّ^(٣) صَاحِبِ التَّفْسِيرِ، رَوَى عَنْهُمَا أَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ الْحَافِظَانِ وَغَيْرُهُمَا.

بُنْدَارٌ: لَقَبُ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارِ الْبَصْرِيِّ^(٤)، رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

قَيْصَرُ: لَقَبُ أَبِي النَّضْرِ هَاشِمِ بْنِ قَاسِمٍ^(٥) الْمَعْرُوفِ، رَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُ.

مُرَبَّعٌ - يَفْتَحُ الْبَاءَ الْمُشَدَّدَةَ -: وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَافِظُ الْبَغْدَادِيُّ^(٦).

جَزْرَةٌ: لَقَبُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيِّ الْحَافِظِ^(٧).

عُبَيْدُ الْعَجَلُ: لَقَبُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمِ الْبَغْدَادِيِّ الْحَافِظِ^(٨).

(١) انظر: «الجرح والتعديل» ٣٤/٨، و«تقريب التهذيب» ص ٤٩٩.

(٢) انظر: «الإكمال» ٧٢/٤، و«سير أعلام النبلاء» ٢٤٢/١٢، وقال البلقيني في «محاسن الاصطلاح» ص ٥٨٦: «آخره هاء ساكنة».

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٦٢٧/١٠، و«تقريب التهذيب» ص ٢٥٧.

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٤٤/١٢، و«تقريب التهذيب» ص ٤٦٩.

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٥٤٥/٩، و«تقريب التهذيب» ص ٥٧٠.

(٦) انظر: «تاريخ بغداد» ٢/٢٧٠، و«المقدمة ذات النقب» ص ٨٩.

(٧) انظر: «تاريخ بغداد» ٤٣٩/١٠، و«سير أعلام النبلاء» ٢٣/١٤.

(٨) انظر: «تاريخ بغداد» ٥٦٨/٨، و«سير أعلام النبلاء» ٩٠/١٤.

كِيلَجَةُ: لَقَبُ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْبَغْدَادِيِّ الْحَافِظِ^(١).

مَا غَمَّهُ - بِلَفْظِ النَّفْيِ لِفِعْلِ الْغَمِّ -: هُوَ لَقَبُ عَلَّانِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ^(٢)، وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^(٣) بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ الْبَغْدَادِيِّ الْحَافِظُ، وَيُجْمَعُ فِيهِ بَيْنَ اللَّقْبَيْنِ، فَيُقَالُ: عَلَّانٌ مَا غَمَّهُ.

وَهَؤُلَاءِ الْبَغْدَادِيُّونَ الْخَمْسَةُ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَهُوَ لَقَّبَهُمْ بِهَا^(٤).

سَجَّادَةٌ: الْمَشْهُورُ، هُوَ الْحَسَنُ بْنُ حَمَّادٍ^(٥) سَمِعَ وَكِيعًا وَغَيْرَهُ.

عَبْدَانُ: لَقَبُ جَمَاعَةٍ أَكْبَرُهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ الْمَرْوَزِيُّ^(٦) صَاحِبُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَرَأَوِيَّتُهُ.

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٥٢٤/١٢، و«تقريب التهذيب» ص ٤٨٤.

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» ٤٧٨/١٣، و«سير أعلام النبلاء» ٤٢٩/١٣.

(٣) كذا في الأصل المخطوط، وورد بلفظ: «الحسن» في «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم ١٢٥/٣، و«اللباب في تهذيب الأنساب» ٣٦٧/٢، و«المقتنى في سرد الكنى» ١٨٣/١، و«سير أعلام النبلاء» ٧٢/١١، والله أعلم.

(٤) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٢٧١/٢، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٢٦٨/٥٣.

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٣٩٢/١١، و«تقريب التهذيب» ص ١٦٠.

(٦) انظر: «الجرح والتعديل» ١١٣/٥، و«سير أعلام النبلاء» ٢٧٠/١٠، و«تقريب التهذيب» ص ٣١٣.

الْأَخْفَشُ: لَقِبُ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ^(١) الْبَصْرِيُّ مُتَقَدِّمٌ، رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ وَغَيْرِهِ.

وَفِي النَّحْوِيِّينَ أَخَافِشُ ثَلَاثَةٌ مَشْهُورُونَ أَكْبَرُهُمْ: أَبُو الْخَطَّابِ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ^(٢)، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ سِبْيَوِيهِ فِي كِتَابِهِ، وَالثَّانِي: أَبُو الْحَسَنِ سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ^(٣) الَّذِي يُرَوَى عَنْهُ كِتَابُ سِبْيَوِيهِ وَهُوَ صَاحِبُهُ. وَالثَّالِثُ: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ^(٤)، صَاحِبُ أَبِي الْعَبَّاسِ/النَّحْوِيِّينَ: أَحْمَدُ بْنُ [٦٩] يَحْيَى الْمُلقَّبُ بِشَغَلْبٍ^(٥)، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْمُلقَّبُ بِالْمُبَرِّدِ^(٦)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٢/٦٥).

(٢) انظر: «البلغة» للفيروزآبادي، ترجمة ١٩٦.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٢٠٦/١٠.

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٤٨٠/١٤، ولقبه الأخفش الصغير.

(٥) انظر: «البلغة» للفيروزآبادي، ترجمة ٦٣.

(٦) انظر: «وفيات الأعيان» ٣٢١/٤، و«البلغة ترجمة» ٣٦١.

البَابُ السَّابِعُ عَشَرَ

فِي الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ، وَالْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ
مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَنْسَابِ وَمَا يَتَرَكَّبُ مِنْهُمَا

وَهُوَ يَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ:

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ

وَأَحْسَنُ كِتَابٍ وُضِعَ فِيهِ كِتَابُ ابْنِ مَآكُولَا، وَيَنْقَسِمُ إِلَى
عَامٍّ وَخَاصٍّ.

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الْعَامُّ:

سَلَامُ كُلِّهِ بِالشَّدِيدِ إِلَّا أَرْبَعَةً بِالتَّخْفِيفِ:

- ١ - سَلَامٌ وَالِدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ الْإِسْرَائِيلِيِّ^(١) الصَّحَابِيِّ.
- ٢ - وَسَلَامٌ وَالِدُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامٍ الْبَيْكَنْدِيِّ^(٢) شَيْخِ الْبُخَارِيِّ.
- ٣ - وَسَلَامٌ جَدُّ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سَلَامٍ الْجُبَّائِيِّ
أَبِي عَلِيٍّ الْمُعْتَزَلِيِّ^(٣).

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٣٠٧.

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٤٨٢.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٤/١٨٣، و«لسان الميزان» ٥/٢٧١.

٤ - وَسَلَامُ بْنُ أَبِي الْحَقِيقِ^(١).

عُمَارَةُ كُلُّهُ بِضَمِّ الْعَيْنِ إِلَّا أَبِيَّ بْنَ عِمَارَةَ^(٢) مِنْ الصَّحَابَةِ
فَإِنَّهُ بِكَسْرِهَا عَلَى الصَّحِيحِ.

كِرِيزُ بَفَتْحِ الْكَافِ فِي خُرَاعَةٍ، وَبِضَمِّهَا فِي عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ
مَنَافٍ.

حِرَازٌ - بِالزَّايِ - فِي قُرَيْشٍ، وَحَرَامٌ - بِالرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ - فِي
الْأَنْصَارِ.

وَرُويَ عَنْ الْخَطِيبِ الْحَافِظِ أَنَّهُ قَالَ: «الْعَيْشِيُّونَ^(٣)
بِضُرِّيُونٍ، وَالْعَبْسِيُّونَ كُوفِيُّونَ، وَالْعَنْسِيُّونَ شَامِيُّونَ»^(٤)، الْأَوَّلُ
بِالشِّينِ الْمُعْجَمَةِ، وَالثَّانِي بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَالثَّلَاثُ بِالنُّونِ،
وَالسَّيْنُ فِيهِمَا غَيْرُ مُعْجَمَةٍ.

أَبُو عُبَيْدَةَ كُلُّهُ بِضَمِّ الْعَيْنِ.

(١) أبو رافع اليهودي. انظر: «تاريخ الإسلام» ١/٢٢٨.

(٢) انظر: «الإصابة» ١/٢٦.

(٣) العيشيون: جماعة كثيرة، عامتهم في البصرة. انظر: «الإكمال»
٣٥٦/٦، وهي نسبة لعائشة ابنة أحد العشرة (طلحة)، ولبنى
عائشة ابنة تيم الله. انظر: «الأنساب» للسمعاني ٩/١٠٧، وقال
الذهبي: «إنه نسبة إلى عايش بن مالك بطن من تيم الله بن ثعلبة، ويقال
لهم: العايشي أيضًا»، المشتبه ٣/٩٨٧.

(٤) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٣٤٦، وانظر: نحوه عن
الحاكم في «معرفه علوم الحديث» ص ٢٢١.

السَّفَرُ وَالسَّفَرُ الْكُنَى مِنْهُمَا يَفْتَحُ الْفَاءُ وَالْبَاقِي بِإِسْكَانِهَا .
عَسَلُ كُلُّهُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِ السِّينِ إِلَّا عَسَلَ بْنِ
ذَكْوَانَ^(١) الْأَخْبَارِيُّ فَإِنَّهُ يَفْتَحُحُمَا .

غَنَامٌ وَعَثَامٌ، فَلأَوَّلُ كَثِيرُونَ بِالْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالنُّونِ
الْمُشَدَّدَةِ، وَالثَّانِي وَاحِدٌ وَهُوَ عَثَامُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَامِرِيُّ الْكُوفِيُّ
وَالِدُ عَلِيٍّ بْنِ عَثَامٍ الزَّاهِدِ^(٢) بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ .

قَمِيرٌ كُلُّهُ بِضَمِّ الْقَافِ وَفَتْحِ الْمِيمِ إِلَّا قَمِيرَ بِنْتِ عَمْرِو^(٣)
فَإِنَّهَا يَفْتَحُ الْقَافَ وَكَسَرَ الْمِيمِ .

مُسَوَّرٌ بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ السِّينِ اثْنَانِ :

١ - مُسَوَّرُ بْنُ يَزِيدَ الْمَالِكِيُّ الْكَاهِلِيُّ^(٤)، لَهُ صُحْبَةٌ .

٢ - وَمُسَوَّرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْيَرْبُوعِيُّ^(٥)، رَوَى عَنْهُ مَعْنُ بْنُ
عَيْسَى .

وَمَنْ سِوَاهُمَا بِكَسْرِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ السِّينِ .

الْجَمَّالُ - بِالْجِيمِ - كَثِيرُونَ، مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ

(١) انظر: «الإكمال» ٢٠٧/٦ .

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٥٦٩/١٠، و«تقريب التهذيب» ص ٤٠٣ .

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» ٢٧٣/٣٥ .

(٤) انظر: «الإكمال» لابن ماكولا ١٨٩/٧ .

(٥) انظر: «الإكمال» لابن ماكولا ١٨٩/٧ .

الْجَمَّالُ^(١) حَدَّثَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَلَا يُعْرَفُ فِي رُوَاةِ الْحَدِيثِ «الْحَمَّالُ» بِالْحَاءِ الْمُهِمْلَةِ صِفَةً إِلَّا هَارُونُ^(٢) بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمَّالِ وَالِدِ مُوسَى^(٣) بْنِ هَارُونِ الْحَمَّالِ الْحَافِظِ.

الْخِيَّاطُ وَالْخَبَّاطُ وَالْحَنَّاطُ، ذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّ هَذِهِ الْأَوْصَافَ الثَّلَاثَةَ اجْتَمَعَتْ فِي شَخْصَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: عَيْسَى بْنُ أَبِي عَيْسَى^(٤) الْمُشْتَهَرُ بِالْحَنَّاطِ بِالْحَاءِ الْمُهِمْلَةِ وَالتُّونِ، كَانَ خِيَّاطًا لِلثِّيَابِ ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ وَصَارَ حَنَّاطًا يَبِيعُ الْحِنِطَةَ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ وَصَارَ خَبَّاطًا يَبِيعُ الْخَبَطَ الَّذِي تَأْكُلُهُ الْإِبِلُ

وَالثَّانِي: مُسْلِمٌ^(٥) الْخَبَّاطُ/اشْتَهَرَ بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَالْبَاءِ [٧٠] الْمُوَحَّدَةِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: الْخَاصُّ: وَهُوَ ضَبْطُ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ:

* اَعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِمَا بَشَّارٌ بِالشَّيْنِ الْمَنْقُوطَةِ إِلَّا وَالِدُ بُنْدَارٍ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ، وَسَائِرُ مَا فِيهِمَا يَسَارُ بِالْيَاءِ الْمُثَنَّنَةِ مِنْ تَحْتٍ فِي أَوَّلِهِ وَالسَّيْنِ الْمُهِمْلَةِ.

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٥٠٩.

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» ٩٢/٩، و«تقريب التهذيب» ص ٥٦٩.

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» ٤٨/١٥.

(٤) انظر: «تاريخ ابن معين» ٥٥٤/٣.

(٥) انظر: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني ٩٣٩/٣.

* وفيهما جميعًا سيَّارُ بنُ سَلَامَةَ^(١)، وسيَّارُ بنُ أَبِي سَيَّارٍ^(٢).

* وَجَمِيعُ مَا فِيهِمَا وَفِي «المَوْطَأِ» مِمَّا هُوَ عَلَى صُورَةِ بَشَرٍ، فَإِنَّهُ بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَكَسْرِ الْبَاءِ، إِلَّا أَرْبَعَةً فَإِنَّهُمْ بِالشَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَضَمِّ الْبَاءِ، وَهُمْ:

١ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِ الْمَازِنِيِّ^(٣) صَحَابِيٌّ.

٢ - وَبُسْرُ بْنُ سَعِيدٍ^(٤).

٣ - وَبُسْرُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ^(٥).

٤ - وَبُسْرُ بْنُ مَحْجَنٍ الدَّيْلِيُّ^(٦).

* وَجَمِيعُ مَا فِيهِمْ عَلَى صُورَةِ بَشِيرٍ بِالْيَاءِ الْمُثَنَّةِ مِنْ تَحْتِ قَبْلِ الرَّاءِ، فَهُوَ بِالشَّيْنِ الْمَنْقُوطَةِ وَالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ الْمَفْتُوحَةِ، إِلَّا أَرْبَعَةً:

فَاثْنَانِ مِنْهُمْ: بِضَمِّ الْبَاءِ وَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَهُمَا: بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ الْعَدَوِيُّ^(٧)، وَبُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ^(٨).

(١) انظر: «طبقات ابن سعد» ٢٣٦/٧، و«تقريب التهذيب» ص ٢٦١.

(٢) انظر: «الإكمال» ٤٢٥/٤.

(٣) انظر: «الإصابة» ٢٣/٤، و«تقريب التهذيب» ص ٢٩٧.

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٥٩٤/٤، و«تقريب التهذيب» ص ١٢٢.

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٥٩٢/٤، و«تقريب التهذيب» ص ١٢٢.

(٦) انظر: «الجرح والتعديل» ٤٢٣/٢، و«تقريب التهذيب» ص ١٢٢.

(٧) انظر: «الجرح والتعديل» ٣٩٥/٢، و«سير أعلام النبلاء» ٣٥١/٤،

و«تقريب التهذيب» ص ١٢٦.

(٨) انظر: «الجرح والتعديل» ٣٩٤/٢، و«سير أعلام النبلاء» ٥٩١/٤،

و«تقريب التهذيب» ص ١٢٦.

وَالثَّالِثُ: يُسِيرُ بْنُ عَمْرٍو^(١) بِالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَأَوَّلُهُ يَاءٌ مُثَنَّاةٌ مِنْ تَحْتِ مَضْمُومَةٍ، وَيُقَالُ فِيهِ: أُسِيرٌ.

وَالرَّابِعُ: قَطْنُ بْنُ نَسِيرٍ^(٢) بِالنُّونِ الْمَضْمُومَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ.

* وَكُلُّ مَا فِيهَا عَلَى صُورَةِ يَزِيدَ، فَهُوَ بِالزَّايِ وَالْيَاءِ الْمُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتِ، إِلَّا ثَلَاثَةً:

أَحَدُهُمْ: بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ^(٣) فَإِنَّهُ بَضَمَ الْبَاءَ الْمُوَحَّدَةَ وَبِالرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ.

وَالثَّانِي: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَرْعَرَةَ بْنِ الْبَرِيدِ^(٤)، فَإِنَّهُ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَالرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ الْمَكْسُورَتَيْنِ وَبَعْدَهُمَا نُونٌ سَاكِنَةٌ، وَقِيلَ بِفَتْحِ الْبَاءِ وَالرَّاءِ، وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ.

وَالثَّالِثُ: عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ بْنِ الْبَرِيدِ^(٥) بِفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَبِالرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ الْمَكْسُورَةِ وَالْيَاءِ الْمُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتِ.

* وَكُلُّ مَا يَأْتِي فِيهَا مِنَ الْبَرَاءِ فَهُوَ بِتَخْفِيفِ الرَّاءِ إِلَّا

(١) انظر: «الجرح والتعديل» ٣٠٨/٩، و«تقريب التهذيب» ص ٦٠٧.

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» ١٣٨/٧، و«تقريب التهذيب» ص ٤٥٦.

(٣) انظر: «الجرح والتعديل» ٤٢٦/٢، و«سير أعلام النبلاء» ٢٥١/٦، و«تقريب التهذيب» ص ١٢١.

(٤) انظر: «الجرح والتعديل» ٥٠/٨، و«تقريب التهذيب» ص ٤٩٦.

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٢٦/٢، و«تقريب التهذيب» ص ٤٠٦.

أَبَا مِعْشَرَ الْبَرَاءِ^(١)، وَأَبَا الْعَالِيَةَ الْبَرَاءِ^(٢)، فَإِنَّهُمَا بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ،
وَالْبَرَاءُ الَّذِي يَبْرِي الْعُودَ.

* وَلَيْسَ فِيهَا جَارِيَةٌ - بِالْجِيمِ - إِلَّا جَارِيَةٌ بَنَ قُدَامَةَ^(٣)،
وَيَزِيدَ بَنَ جَارِيَةٍ^(٤)، وَمَنْ عَدَاهُمَا فَهُوَ حَارِثَةٌ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ
وَالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ.

* وَلَيْسَ فِيهَا حَرِيزٌ - بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالزَّايِ فِي آخِرِهِ -
إِلَّا حَرِيزُ بْنُ عُثْمَانَ الرَّحْبِيِّ الْحِمَصِيِّ^(٥)، وَأَبُو حَرِيزٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
حُسَيْنٍ الْقَاضِي^(٦) الرَّاوي عَنْ عِكْرَمَةَ وَغَيْرِهِ. وَمَنْ عَدَاهُمَا جَرِيرٌ
بِالْجِيمِ.

* وَفِيهَا حُدَيْرٌ - بِالْحَاءِ وَالذَّالِ الْمُهْمَلَتَيْنِ وَآخِرُهُ رَاءٌ -
وَالِدُ عِمْرَانَ بْنِ حُدَيْرٍ^(٧)، وَوَالِدُ زَيْدٍ وَزِيَادِ ابْنَيْ حُدَيْرٍ^(٨).

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٦١٢.

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٦٥٣.

(٣) انظر: «تقريب التهذيب» ص ١٣٧.

(٤) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٦٠٠.

(٥) انظر: «الجرح والتعديل» ٢٨٩/٣، و«سير أعلام النبلاء» ٩٧/٧،
و«تقريب التهذيب» ص ١٥٦.

(٦) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٣٠٠.

(٧) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٦٣/٦، و«تقريب التهذيب» ص ٤٢٩.

(٨) انظر ترجمة زيد في: «تقريب التهذيب» ص ٢٢٢، وترجمة زياد في
«الجرح والتعديل» ٥٢٩/٣، و«تقريب التهذيب» ص ٢١٨.

وَلَيْسَ فِيهَا حِرَاشٌ - بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ - إِلَّا وَالِدُ رَبْعِيٍّ بْنِ حِرَاشٍ^(١)، وَمَنْ عَدَاهُ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ حِرَاشٌ بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ.

* وَلَيْسَ فِيهَا حَصِينٌ - بِفَتْحِ الْحَاءِ - إِلَّا أَبُو حَصِينٍ عُثْمَانُ بْنُ عَاصِمِ الْأَسَدِيِّ^(٢)، وَمَنْ عَدَاهُ بِضَمِّهَا، وَكُلُّهُ بِالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ إِلَّا حُضَيْنَ بْنَ الْمُنْذِرِ أَبَا سَاسَانَ^(٣)، فَإِنَّهُ بِالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ.

* وَكُلُّ مَا فِيهَا مِنْ حَازِمٍ وَأَبِي حَازِمٍ فَهُوَ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ إِلَّا مُحَمَّدَ بْنَ حَازِمٍ أَبَا مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ^(٤) بِخَاءٍ مُعْجَمَةٍ.

* وَفِيهَا حَبَّانُ بْنُ مُنْقِذٍ^(٥) بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَالِدُ/وَاسِعِ بْنِ حَبَّانٍ^(٦)، وَجَدُّ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ^(٧)، وَجَدُّ حَبَّانِ بْنِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانٍ^(٨)، وَحَبَّانُ بْنُ هَلَالٍ^(٩) مَنَسُوبًا وَغَيْرَ مَنَسُوبٍ.

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٣٥٩/٤، و«تقريب التهذيب» ص ٢٠٥.

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٣٨٤.

(٣) انظر: «تقريب التهذيب» ص ١٧١.

(٤) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٤٧٥.

(٥) انظر: «الجرح والتعديل» ٢٩٦/٣.

(٦) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٥٧٩.

(٧) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٥١٢.

(٨) انظر: «تقريب التهذيب» ص ١٤٩.

(٩) انظر: «تقريب التهذيب» ص ١٤٩.

وَحِبَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ^(١) وَحِبَّانُ بْنُ مُوسَى^(٢) كِلَاهُمَا بِكَسْرِ
الْحَاءِ، وَمَنْ عَدَاهُمْ فَهُوَ حَيَّانٌ بِالْيَاءِ الْمُثَنَّةِ مِنْ تَحْتُ.

* وفيها خُبَيْبُ بْنُ عَدِيٍّ^(٣)، وَخُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
خُبَيْبِ بْنِ يَسَافَ^(٤)، وَأَبُو خُبَيْبٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ^(٥) ثَلَاثُهُمْ
بِالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ الْمَضْمُومَةِ، وَمَنْ عَدَاهُمْ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ.

* وَلَيْسَ فِيهَا حُكَيْمٌ - بِالضَّمِّ - إِلَّا حُكَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(٦).

وَكُلُّ مَا فِيهَا مِنْ رِبَاحٍ فَهُوَ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ إِلَّا زِيَادَ بْنَ
رِيَّاحٍ^(٧) الرَّاوي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، فَإِنَّهُ عِنْدَ
الْأَكْثَرِينَ بِالْيَاءِ الْمُثَنَّةِ مِنْ تَحْتُ.

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص ١٤٩.

(٢) السلمي، الراوي عن ابن المبارك وغيره، انظر: «تهذيب الكمال» ٥/ ٣٤٤، و«تقريب التهذيب» ص ١٥٠، وهناك حِبَّانُ بْنُ مُوسَى الكلابي من طبقة أخرى. انظر: «تهذيب الكمال» ٥/ ٣٤٦، و«تقريب التهذيب» ص ١٥٠.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١/ ٢٤٦.

(٤) انظر: «تقريب التهذيب» ص ١٩٢.

(٥) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٣٠٣.

(٦) انظر: «تقريب التهذيب» ص ١٧٧.

(٧) زياد بن رباح - بالمشناة عند الأكثر - أبو قيس، الراوي عن أبي هريرة. انظر: «الثقات» ٤/ ٢٥٤، و«الجرح والتعديل» ٣/ ٥٣١، و«تقريب التهذيب» ص ٢١٩.

أما زياد بن رباح - بالمشناة - أبو رباح الهذلي، الراوي عن الحسن، فليس له رواية في الستة، وترجم له المزي تمييزاً. انظر: «تهذيب الكمال» ٩/ ٤٦٤، إِلَّا أَنَّ الْمَزِي فِي «تهذيب الكمال» ٩/ ٤٦٢ تبع =

* وَلَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ إِلَّا زُبَيْدُ بْنُ الْحَارِثِ الْيَامِيُّ^(١) بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَلَيْسَ فِي الْمُوَطَّأِ إِلَّا زُبَيْدُ بْنُ الصَّلْتِ^(٢) بِيَاءَيْنِ.

* وَفِيهَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ^(٣) بِفَتْحِ السَّيْنِ وَمَنْ عَدَاهُ بِضَمِّهَا. وَفِيهَا سَلَمُ بْنُ زَرِيرٍ^(٤)، وَسَلْمُ بْنُ قُتَيْبَةَ^(٥)، وَسَلْمُ بْنُ أَبِي الذِّيَالِ^(٦)، وَسَلْمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٧)، أَرْبَعَتُهُمْ بِإِسْكَانِ اللَّامِ وَمَنْ عَدَاهُمْ سَالِمٌ بِالْفِ بَعْدَ السَّيْنِ.

= صاحب الكمال في أن الأول - الراوي عن أبي هريرة - يكنى بأبي قيس وبأبي رياح. وقد تعقبه في ذلك العراقي والسخاوي وغيرهما. انظر: «التقييد» ص ٣٩٥، و«فتح المغيث» ٢٦٦/٤، فأبو رياح هو الهذلي الراوي عن الحسن وليس الراوي عن أبي هريرة، وقد كنى الراوي عن أبي هريرة بأبي قيس: مسلم في «صحيحه»، والبخاري في «التاريخ الكبير»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف»، والخطيب في «المتفق والمفترق»، وابن ماكولا وصاحب «المشارك» وغيرهم. وقد ترجم البخاري لزياد بن رياح - بالموحدة - أبي قيس الراوي عن أبي هريرة كما في «التاريخ الكبير» ٣/٣٥١، ولزياد بن رياح أبي رياح الهذلي الراوي عن الحسن كما في «التاريخ الكبير» ٣/٣٥٣.

(١) انظر: «الإكمال» ١٧١/٤.

(٢) انظر: «الإكمال» ١٧١/٤.

(٣) انظر: «مشارك الأنوار» ٢/٢٣٤، و«الإكمال» ٣٢٩٤، و«تقريب التهذيب» ص ٢٤٩.

(٤) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٢٤٥.

(٥) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٢٤٦.

(٦) انظر: «التاريخ الكبير» ٤/١٥٩، و«تهذيب الكمال» ١١/٢٢٠، و«تقريب التهذيب» ص ٢٤٥.

(٧) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٢٤٦.

وَفِيهَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ^(١)، وَسُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ^(٢)،
وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ^(٣)، ثَلَاثُهُمْ بِالْجِيمِ وَالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ
وَمَنْ عَدَاهُمْ بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ.

وَفِيهَا سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ^(٤)، وَسَلْمَانُ بْنُ عَامِرٍ^(٥)، وَسَلْمَانُ
الْأَغَرُ^(٦)، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلْمَانَ^(٧)، وَمَنْ عَدَاهُمْ سُلَيْمَانُ
بِالْيَاءِ.

وَفِيهَا عَمْرُو بْنُ سَلِيمَةَ الْجَرْمِيُّ^(٨)، وَبَنُو سَلِيمَةَ الْقَبِيلَةِ^(٩)
مِنْ [الْأَنْصَارِ] كِلَاهُمَا بِكَسْرِ اللَّامِ، وَالْبَاقِي بِفَتْحِهَا.

وَفِيهَا سِنَانُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ الدُّؤَلِيُّ^(١٠)، وَسِنَانُ بْنُ
سَلَمَةَ^(١١)، وَسِنَانُ بْنُ رَبِيعَةَ^(١٢)، وَأَحْمَدُ بْنُ

(١) انظر: «الجرح والتعديل» ٣٠٥/٤، و«تقريب التهذيب» ص ٢٢٩.

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» ٣٠٤/٤، و«سير أعلام النبلاء» ٢١٩/١٠،
و«تقريب التهذيب» ص ٢٢٩.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٥٥٢/١١، و«تقريب التهذيب» ص ٨٠.

(٤) انظر: «الاستيعاب» ٦٣٤/٢، و«تقريب التهذيب» ص ٢٤٦.

(٥) انظر: «الاستيعاب» ٦٣٣/٢، و«تقريب التهذيب» ص ٢٤٦.

(٦) انظر: «تهذيب الكمال» ٢٥٦/١١، و«تقريب التهذيب» ص ٢٤٦.

(٧) انظر: «تهذيب الكمال» ١٤٨/١٧، و«تقريب التهذيب» ص ٣٤١.

(٨) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٥٢٣/٣، و«تقريب التهذيب» ص ٤٢٢.

(٩) انظر: «الأنساب» للسمعاني ١٨٤/٧.

(١٠) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٢٥٦.

(١١) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٢٥٦.

(١٢) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٢٥٦.

سِنَانٍ^(١)، وَأُمُّ سِنَانٍ^(٢)، وَأَبُو سِنَانٍ ضِرَارُ بْنُ مُرَّةَ الشَّيْبَانِيِّ^(٣)،
سَيِّتُهُمْ بِالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَمَنْ عَدَاهُمْ بِالسَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالْيَاءِ
الْمُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتُ وَالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ.

وَفِيهَا عَبِيدَةُ السَّلْمَانِيِّ^(٤)، وَعَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ^(٥)، وَعَبِيدَةُ بْنُ
سُفْيَانَ^(٦)، وَعَامِرُ بْنُ عَبِيدَةَ الْبَاهِلِيِّ^(٧)، أَرْبَعَتُهُمْ بِفَتْحِ الْعَيْنِ
وَمَنْ عَدَاهُمْ بِضَمِّهَا.

وَفِيهَا عُبَيْدُ بْنُ ضَمِّ الْعَيْنِ حَيْثُ وَقَعَ، وَكَذَلِكَ عِبَادَةُ إِلَّا
مُحَمَّدَ بْنَ عَبَادَةَ الْوَاسِطِيِّ^(٨) فَإِنَّهُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَتَخْفِيفِ الْبَاءِ.

وَفِيهَا عَبْدَةُ بِإِسْكَانِ الْبَاءِ حَيْثُ وَقَعَ، إِلَّا عَامِرَ بْنَ
عَبْدَةَ^(٩)، وَبَجَالَهَ بْنَ عَبْدَةَ^(١٠)، فَإِنَّهُمَا بِفَتْحِ الْبَاءِ وَقِيلَ بِسُكُونِهَا.
وَفِيهَا عَبَادُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ الْبَاءِ إِلَّا قَيْسَ بْنَ عَبَادٍ^(١١)
فَإِنَّهُ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَتَخْفِيفِ الْبَاءِ.

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٨٠.

(٢) انظر: «الإصابة» ٢٣٢/٨.

(٣) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٢٨٠.

(٤) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٢٧٩.

(٥) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٢٧٩.

(٦) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٢٧٩.

(٧) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٢٨٨.

(٨) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٤٨٦.

(٩) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٢٨٨.

(١٠) انظر: «تقريب التهذيب» ص ١٢٠.

(١١) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٤٥٧.

وَفِيهَا عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ^(١)، وَيَحْيَى بْنُ عُقَيْلٍ^(٢)، وَبَنُو عُقَيْلِ الْقَبِيلَةِ^(٣) ثَلَاثَتُهُمْ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَمَنْ عَدَاهُمْ بِفَتْحِهَا.

وَلَيْسَ فِيهَا وَافِدٌ بِالْفَاءِ، بَلْ الْجَمِيعُ بِالْقَافِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِنْ النَّسَبَةِ اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَلَا فِي الْمُوْطَّأِ الْأَبْلِيُّ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، بَلْ جَمِيعُ مَا فِيهَا عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ: الْأَيْلِيُّ بِالْيَاءِ الْمُثَنَّةِ مِنْ تَحْتُ.

[٧٢] وَلَيْسَ فِيهِمَا/الْبَزَارُ بِالرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ فِي آخِرِهِ إِلَّا خَلْفُ بَنِي هِشَامِ الْبَزَارِ^(٤)، وَالْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ^(٥).

وَأَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَارِ^(٦) وَغَيْرُهُ فَهُوَ بِزَائِنٍ.

وَلَيْسَ فِيهِمَا وَلَا فِي الْمُوْطَّأِ النَّضْرِيُّ - بِالنُّونِ وَالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ - إِلَّا ثَلَاثَةٌ: مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ النَّضْرِيُّ^(٧)،

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٣٩٦.

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٥٩٤.

(٣) القبيلة المعروفة والمذكورة في الحديث: «كانت ثقيف حلفاء لبني عُقَيْلٍ» «صحيح مسلم»، حديث (٣٠٩٩).

(٤) انظر: «تقريب التهذيب» ص ١٩٤، والبزار اسم لمن يخرج الدهن من البزر ويبيعه. انظر: «الأنساب» للسمعاني ١٩٤/٢.

(٥) انظر: «تقريب التهذيب» ص ١٦١.

(٦) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٤٨٤.

(٧) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٥١٦.

وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّصْرِيُّ^(١)، وَسَالِمٌ^(٢) مَوْلَى النَّصْرِيِّينَ،
وَمَنْ عَدَاهُمْ فَهُوَ بَصْرِيٌّ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ.

وَلَيْسَ فِيهَا التَّوْزِي^(٣) بِفَتْحِ التَّاءِ الْمُثَنَاءِ مِنْ فَوْقُ وَالْوَاوِ
الْمُشَدَّدَةِ الْمَفْتُوحَةِ وَالزَّايِ إِلَّا أَبُو يَعْلَى التَّوْزِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ
الصَّلْتِ^(٤)، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ الرَّدَّةِ، وَمَنْ عَدَاهُ فَهُوَ
التَّوْرِيُّ بِالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ.

وَفِيهَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيِّ، وَعَبَّاسُ الْجُرَيْرِيِّ، وَالْجُرَيْرِيُّ غَيْرُ
مُسَمًّى عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، ثَلَاثَتُهُمْ بِالْجِيمِ الْمَضْمُومَةِ.

وَفِيهَا الْحَرِيرِيُّ - بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ الْمَفْتُوحَةِ - يَحْيَى بْنُ بَشْرِ
شَيْخِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٌ^(٥).

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٣٦٧.

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٥٩٥/٤، و«تقريب التهذيب» ص ٢٢٦.

(٣) نسبة إلى «توز» بلدة بفارس. انظر: «الأنساب» ١٠٧/٣.

(٤) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٤٨٤.

(٥) كذا قال ابن الصلاح في «علوم الحديث» ص ٣٥٦: أن يحيى بن بشر
شيخ البخاري ومسلم، وقد بين العراقي في «التقييد» ص ٤٠٣
والسخاوي في «فتح المغيث» ٢٧٨/٤ - ٢٧٩، وغيرهما أن ابن الصلاح
قلّد في ذلك القاضي عياضاً كما في «مشارك الأنوار» ١٧٣/١، وعياض
تبع شيخه الجبائي كما في «تقييد المهمل» ص ١٢٨، وسبقهم الكلاباذي
كما في رجال «الصحيحين» ٧٨٨/٢، وهو وهم، والصواب أن يحيى بن
بشر بن كثير الحريري أبا زكريا الأسدي شيخ مسلم، أما البخاري
فشيخه يحيى بن بشر البلخي.

وقد فرّق بينهما ابن أبي حاتم كما في «الجرح والتعديل» ١٣١/٩، =

وَفِيهَا سَعْدُ الْجَارِي^(١) - بِالْجِيمِ - وَمَنْ عَدَاهُ الْحَارِثِيُّ
بِالْحَاءِ وَالثَّاءِ.

وَفِيهَا الْحِزَامِيُّ حَيْثُ وَقَعَ بِالزَّايِ الْمُعْجَمَةِ.
وَلَيْسَ فِيهَا الْهَمْدَانِيُّ بِالدَّالِ الْمُعْجَمَةِ بَلْ جَمِيعُ
مَا فِيهَا عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ الْهَمْدَانِيُّ - بِالدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ
الْمِيمِ -.

وَالسَّلَمِيُّ فِي الْأَنْصَارِ بِفَتْحِ السِّينِ وَاللَّامِ، نِسْبَةً إِلَى بَنِي
سَلَمَةَ - بِكَسْرِهَا - كَالنَّمَرِيِّ وَالصَّدْفِيِّ، وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ يَكْسِرُونَ
اللَّامَ عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ لَحْنٌ^(٢)، وَاللَّهُ سَنَدِي أَعْلَمُ.

النَّوْعُ الثَّانِي: الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ أَنَّ هَذَا مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا،
وَالْأَوَّلُ مُتَّفِقٌ خَطًّا لَا لَفْظًا، وَيَنْقَسِمُ هَذَا إِلَى أَقْسَامٍ مِنْهَا:

مَنْ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ، وَهُمْ سِتَّةٌ:
أَوَّلُهُمْ: الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَصْرِيِّ مُؤَلِّفُ الْعُرُوضِ، حَدَّثَ
عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، قَالَ الْمُبَرِّدُ: «فَتَّشَ الْمُفْتَشُونَ فَلَمْ يَجِدُوا

= والخطيب كما في «المتفق والمفترق» ٢٠٧٤/٣، والمزي كما في
«تهذيب الكمال» ٢٤٢/٣١ - ٢٤٤، وابن حجر في «تهذيب التهذيب»
١٨٩/١١، وغيرهم.

(١) انظر: «الجرح والتعديل» ٩٦/٤.

(٢) انظر: «الأنساب» ١٨٤/٧.

بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ مَنْ اسْمُهُ أَحْمَدُ قَبْلَ أَبِي الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ^(١).

الثَّانِي: الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْمُزْنِي^(٢) بَصْرِيٌّ أَيْضًا، حَدَّثَ عَنْ الْمُسْتَنِيرِ بْنِ أَخْضَرَ.

الثَّالِثُ: الْأَصْبَهَانِيُّ^(٣)، رَوَى عَنْ رَوْحِ بْنِ عُبَادَةَ وَغَيْرِهِ.

الرَّابِعُ: السَّجَزِيُّ الْقَاضِي الْحَنْفِيُّ^(٤) الْمَشْهُورُ بِخُرَاسَانَ، حَدَّثَ عَنْ ابْنِ خُزَيْمَةَ وَغَيْرِهِ.

الخَامِسُ: الْبُسْتِيُّ الْمُهَلَّبِيُّ^(٥)، حَدَّثَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْمُظَفَّرِ الْبَكْرِيِّ وَغَيْرِهِ، حَدَّثَ عَنْهُ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ.

السَّادِسُ: الْبُسْتِيُّ^(٦) أَيْضًا الشَّافِعِيُّ لَهُ تَصَرُّفٌ فِي عُلُومٍ،

(١) انظر: «الكامل» لابن المبرّد ١/ ٢٤١.

(٢) انظر: «الثقات» لابن حبان ٨/ ٢٣٠، و«الجرح والتعديل» ٣/ ٣٨٠، و«المتفق والمفترق» ٢/ ٨٦٩.

(٣) كذا هو عند ابن الصلاح في «علوم الحديث» ص ٣٥٩، وقد نبه العراقي في «التقييد» ص ٤٠٦، على أنه وهم، تبع ابن الصلاح فيه ابن الجوزي كما في «التلقيح» ص ٤٤٧، وابن الجوزي تبع فيه الهروي كما في «مشتبه أسامي المحدثين» ص ١٠٨، وصوابه: الخليل بن محمد لا أحمد، كما في ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم ١/ ٣٠٧، وانظر تفصيل ذلك أيضًا في: «فتح المغيث» ٤/ ٢٩٣.

(٤) انظر: «تاريخ دمشق» ٣١/ ١٧، و«المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» ص ٢٣١.

(٥) انظر: «توضيح المشتبه» ١/ ٤٩٧.

(٦) ذكره الحميدي في «جذوة المقتبس» ص ٢١٢، وابن بشكوال في «الصلة» ١/ ١٨١، وجوز العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» ٣/ ٢٥٤، =

وُلِدَ سَنَةَ سِتِّينَ وَثَلَاثِمِئَةٍ، رَوَى عَنْ أَبِي حَامِدٍ الْإِسْفَرَائِينِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَمِنْهَا الْمُتَّفِقُ فِي الْأَسْمِ وَاسْمِ الْأَبِ وَالْجَدِّ:
وَلَهُ مِثَالَانِ، أَحَدُهُمَا: أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ، وَهُمْ
أَرْبَعَةٌ مُتَعَاَصِرُونَ:

أَحَدُهُم: الْقَطِيعِيُّ الْبَغْدَادِيُّ^(١)، الرَّاوي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ.

الثَّانِي: السَّقَطِيُّ الْبَصْرِيُّ^(٢)، الرَّاوي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيِّ.

الثَّالِثُ: دِينَوْرِيُّ^(٣)، رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ
سِنَانٍ.

الرَّابِعُ: طَرْسُوسِيٌّ^(٤)، رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرٍ [٧٣]
الطَّرْسُوسِيِّ تَارِيخَ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى الطَّبَّاعِ.

المِثَالُ الثَّانِي: مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ يُوسُفَ النَّيْسَابُورِيِّ
اِثْنَانِ مُتَعَاَصِرَانِ أَيْضًا:

= وفي «التقييد والإيضاح» ص ٤٠٧ أن يكون هو أبو سعيد السبتي المهلبى
المذكور قبله.

(١) انظر: «المتفق والمفترق» ١/ ١٩١.

(٢) انظر: «المتفق والمفترق» ١/ ١٩٠.

(٣) انظر: «المتفق والمفترق» ١/ ١٨٩.

(٤) انظر: «المتفق والمفترق» ١/ ١٩٢.

أَحَدُهُمَا: الْمَعْرُوفُ بِالْعَبَّاسِ الْأَصَمِّ^(١).

الثَّانِي: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَخْرَمِ الشَّيْبَانِي^(٢).

وَمِنْهَا الْمُتَّفِقُ فِي الْكُنْيَةِ وَالنَّسَبَةِ مَعًا، وَالْمُتَّفِقُ فِي الْكُنْيَةِ وَاسْمِ الْأَبِ، وَعَكْسُهُ:

الأَوَّلُ: اثْنَانِ: أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ التَّابِعِيُّ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ^(٣). وَمُوسَى بْنُ سَهْلٍ^(٤)، سَكَنَ بَغْدَادَ، رَوَى عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ وَغَيْرِهِ.

الثَّانِي: أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ ثَلَاثَةٌ: أَحَدُهُم: الْقَارِيُّ الْمُحَدِّثُ^(٥). ثَانِيهِم: الْحِمَاصِيُّ^(٦). ثَالِثُهُم: السُّلَمِيُّ الْبَاجِدَائِيُّ^(٧) صَاحِبُ كِتَابِ «غَرِيبِ الْحَدِيثِ»، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِئَتَيْنِ بِبَاجِدَا^(٨).

الثَّالِثُ: صَالِحُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ أَرْبَعَةٌ: أَحَدُهُم: مَوْلَى التَّوَّامَةِ بِنْتِ أُمَيَّةَ بْنِ خَلْفٍ^(٩). ثَانِيهِم: أَبُوهُ أَبُو صَالِحِ السَّمَّانُ

(١) انظر: «التقيد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» ص ١٢٣، و«سير أعلام النبلاء» ٤٥٢/١٥.

(٢) انظر: «التقيد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» ص ١٢٥، و«سير أعلام النبلاء» ٤٦٦/١٥.

(٣) انظر: «المتفق والمفترق» ٢١١٧/٣.

(٤) انظر: «المتفق والمفترق» ٢١١٨/٣.

(٥) انظر: «المتفق والمفترق» ٢١٢١/٣.

(٦) انظر: «المتفق والمفترق» ٢١٢٢/٣.

(٧) انظر: المصدر السابق.

(٨) قرية من نواحي بغداد. (انظر: «الأنساب» للسمعاني ١٢/٢).

(٩) انظر: «المتفق والمفترق» ١١٩٨/٢.

ذَكَوَانُ^(١) الرَّاوي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. ثَالِثُهُم: السَّدُوسِيُّ^(٢) رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. رَابِعُهُم: مَوْلَى عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ^(٣)، رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَمِنْهَا الْمُتَّفِقُ فِي الْأِسْمِ وَاسْمِ الْأَبِ وَالنَّسْبَةِ:

اِثْنَانِ مُتَّفَاوَتَانِ فِي الطَّبَقَةِ:

أَحَدُهُمَا: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ^(٤) الْمَشْهُورُ الْقَاضِي الَّذِي رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ.

الثَّانِي: أَبُو سَلَمَةَ^(٥) ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.

وَمِنْهَا الْمُتَّفِقُ فِي الْأِسْمِ خَاصَّةً، وَالْكُنْيَةِ خَاصَّةً:

وَأَشْكَلَ لِكَوْنِهِ لَمْ يُذَكَّرْ بِغَيْرِ ذَلِكَ:

مِثَالُ الْأَوَّلِ: مَا رَوَى عَنْ الْحَافِظِ ابْنِ خَلَّادٍ^(٦) أَنَّهُ قَالَ:

«إِذَا قَالَ عَارِمٌ^(٧): «ثَنَا حَمَّادٌ»، فَهُوَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ^(٨)، وَكَذَلِكَ

(١) انظر: «المتفق والمفترق» ١٢٠٠/٢.

(٢) انظر: «المتفق والمفترق» ١١٩٨/٢.

(٣) انظر: «التاريخ الكبير» ٢٨٣/٤.

(٤) انظر: «المتفق والمفترق» ١٨٨٨/٣، و«تهذيب الكمال» ٥٣٩/٢٥.

(٥) انظر: «المتفق والمفترق» ١٨٨٩/٣.

(٦) انظر: «المحدث الفاضل» ص ٢٨٤.

(٧) لقب لمحمد بن الفضل السدوسي شيخ البخاري، انظر: «تقريب التهذيب» ص ٥٠٢.

(٨) انظر: «تقريب التهذيب» ص ١٧٨.

سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ^(١)، وَإِذَا قَالَ التَّبُودَكِيُّ^(٢): «حَدَّثَنَا حَمَادٌ»، فَهُوَ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ^(٣)، وَكَذَلِكَ الْحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ^(٤). وَإِذَا قَالَ عَفَّانُ^(٥): «ثَنَا حَمَادٌ»، أَمْكَنَ أَنْ يَكُونَ أَحَدَهُمَا.

وَقَالَ سَلَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ: «إِذَا قِيلَ بِمَكَّةَ: «عَبْدُ اللَّهِ» فَهُوَ ابْنُ الزُّبَيْرِ، وَإِذَا قِيلَ بِالْمَدِينَةِ: «عَبْدُ اللَّهِ» فَهُوَ ابْنُ عُمَرَ، وَإِذَا قِيلَ بِالْكُوفَةِ: «عَبْدُ اللَّهِ» فَهُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَإِذَا قِيلَ بِالْبَصْرَةِ: «عَبْدُ اللَّهِ» فَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَإِذَا قِيلَ بِخُرَاسَانَ: «عَبْدُ اللَّهِ» فَهُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ^(٦).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ: «إِذَا قَالَ الْمِصْرِيُّ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ» وَلَا يَنْسِبُهُ فَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو - يَعْنِي: ابْنَ الْعَاصِ - وَإِذَا قَالَ الْمَكِّيُّ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ» وَلَا يَنْسِبُهُ فَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ^(٧).

وَمِثَالُ الثَّانِي: أَبُو حَمْزَةَ - بِالْحَاءِ وَالزَّاي - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٢٥٠.

(٢) التبوذكي: نسبة إلى بيع السمد، وهي نسبة لموسى بن إسماعيل. انظر: «الأنساب» ١٨/٣، و«تقريب التهذيب» ص ٥٤٩.

(٣) انظر: «تقريب التهذيب» ص ١٧٨.

(٤) انظر: «تقريب التهذيب» ص ١٥٣.

(٥) عفان بن مسلم الباهلي، انظر: «تقريب التهذيب» ص ٣٩٣.

(٦) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ٧٣/٢.

(٧) «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» ٤٤٠/١.

إِذَا أُطْلِقَ، وَرَوِيَ أَنَّ شُعْبَةَ رَوَى عَنْ سَبْعَةٍ، كُلُّهُمْ أَبُو حَمْرَةَ عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ، وَكُلُّهُمْ أَبُو حَمْرَةَ - بِالْحَاءِ وَالزَّايِ - إِلَّا وَاحِدًا فَإِنَّهُ
بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ وَهُوَ أَبُو جَمْرَةَ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضُّبَيْعِيُّ^(١).

وَمِنْهَا الْمُتَّفِقُ فِي النَّسَبَةِ فَقَطُّ. وَلَهُ مِثَالَانِ:

الأوّل: الآمِلِيُّ وَالْأَمْلِيُّ، فَأَحَدُهُمَا إِلَى آمَلٍ طَبْرِسْتَانِ^(٢)،
وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهَا، وَالْآخِرُ إِلَى آمَلٍ جِيحُونَ^(٣)، وَشَهْرَ
بِالنَّسَبَةِ إِلَيْهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمَادٍ الْآمِلِيُّ^(٤)، رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ
فِي صَحِيحِهِ، وَقِيلَ إِنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى آمَلٍ طَبْرِسْتَانِ^(٥)، وَهُوَ
خَطَأٌ. [٧٤]

الثاني: الْحَنْفِيُّ وَالْحَنْفِيُّ، أَحَدُهُمَا نِسْبَةٌ إِلَى بَنِي حَنِيفَةَ

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٥٦١.

(٢) آمَل اسم أكبر مدينة بطبرستان في السهل؛ لأنّ طبرستان سهل وجبل.
انظر: «معجم البلدان» ٥٧/١، وهي تقع حاليًا في إيران.

(٣) آمَل أيضًا مدينة مشهورة في غربي جيحون على طريق القاصد إلى
بخارى من مرو، ويقال لها آمَل زَم، وَاَمَل جيحون، وَاَمَل الشط، وَاَمَل
المفازة؛ لأن بينها وبين مرو رمالًا صعبة المسالك، وتسمى أيضًا: آمو،
وأموية. انظر: «معجم البلدان» ٥٨/١.

قلت: وهي تقع الآن في تركمانستان وتعرف بآمودريا Amu Darya، آمو
من آمَل، ودريا أي النهر الكبير (جيحون). انظر: «موسوعة ويكيبيديا
على الشبكة العنكبوتية».

(٤) انظر: «الأنساب» ٨٣/١، و«تقريب التهذيب» ص ٣٠٠.

(٥) قال ذلك الغساني في «تقييد المهمل» ٤٠٢/١ - ٤٠٣، والقاضي عياض
في «مشارك الأنوار» ٦٩/١.

وَالْآخِرُ نِسْبَةً إِلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَدْ فَرَّقَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ بَيْنَهُمَا فَقَالُوا فِي الْمَذْهَبِ حَنِيفِيٌّ بِالْيَاءِ، وَوَافَقَهُمْ فِي ذَلِكَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ الْإِمَامُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ^(١)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: الْمُتَرَكَبُ مِنَ النَّوعَيْنِ قَبْلَهُ

وَهُوَ أَنْ يُوجَدَ الِاتِّفَاقُ فِي اسْمِي شَخْصَيْنِ أَوْ كُنْيَتَيْهِمَا الَّتِي عُرِفَا بِهَا، وَيُوجَدُ فِي نَسَبَيْهِمَا أَوْ نِسْبَتَيْهِمَا الْاِخْتِلَافُ وَالِاتِّتِلَافُ، أَوْ عَكْسُ ذَلِكَ.

مِثَالُ الْمُتَّفِقِ فِي الْأَسْمِ الْمُخْتَلَفِ فِي النَّسَبِ: مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَمُوسَى بْنُ عَلِيٍّ بِضَمِّهَا، فَبِالْفَتْحِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ أَبُو عَيْسَى الْخُتْلِيُّ^(٢)، وَأَبُو عَلِيٍّ الصَّوَّافُ^(٣).

(١) فِي كِتَابِهِ «الْكَافِي». انْظُرْ: «عُلُومُ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٩٤.

(٢) انْظُرْ: «تَارِيخُ بَغْدَادَ» ٥٣/١٥.

(٣) أَبُو عَلِيٍّ الصَّوَّافُ، هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي: «سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» ١٨٤/١٦، وَهُوَ مِنْ تَلَامِيذِ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ الْخُتْلِيِّ، وَالصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ الْمُصَنِّفُ كَمَا فِي «الْأَصْلِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ: «مِنْهُمْ أَبُو عَيْسَى الْخُتْلِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مَقْسَمٍ الْمَقْرِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ الصَّوَّافُ وَغَيْرُهُمَا». انْظُرْ: «عُلُومُ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٦٦، فَالْصَّوَّافُ مَعْطُوفٌ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بْنُ مَقْسَمٍ لَا عَلَى أَبِي عَيْسَى، وَالصَّوَابُ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ لَا مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ، فَلَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَيْهِ هُنَا، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى هَذَا الْوَهْمِ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ فِي «التَّقْيِيدِ وَالِإِيضَاحِ» ص ٤١٨ حَيْثُ قَالَ: «وَأَبُو عَلِيٍّ الصَّوَّافُ مَعْطُوفٌ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بْنُ مَقْسَمٍ لَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْخُتْلِيِّ، وَقَدْ تَوَهَّمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ عَلَى أَبِي عَيْسَى وَهُوَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ عَلَاءُ الدِّينِ التَّرْكَمَانِيُّ فِي اخْتِصَارِهِ لِكِتَابِ =

وَبِالضَّمِّ مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ بْنِ رَبَاحٍ اللَّحْمِيُّ^(١)، وَيُقَالُ أَنَّ أَهْلَ مِصْرَ كَانُوا يَقُولُونَهُ بِالْفَتْحِ وَأَهْلَ الْعِرَاقِ بِالضَّمِّ.

وَمِثَالُ الْمُتَّفِقِ فِي الْأَسْمِ الْمُخْتَلِفِ فِي النِّسْبَةِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخَرَّمِيُّ^(٢) - بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِ الرَّاءِ الْمُشَدَّدَةِ - مَشْهُورٌ صَاحِبُ حَدِيثٍ نُسِبَ إِلَى الْمُخَرَّمِ^(٣) مِنْ بَغْدَادَ.

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخَرَّمِيُّ^(٤) - بِفَتْحِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ - غَيْرُ مَشْهُورٍ، رَوَى عَنْ الشَّافِعِيِّ الْإِمَامِ.

وَمِثَالُ الْمُتَّفِقِ فِي الْكُنْيَةِ الْمُخْتَلِفِ بِالنِّسْبَةِ: أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، وَأَبُو عَمْرٍو السَّيْبَانِيُّ بِالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ، كِلَاهُمَا تَابِعِيَانِ، وَالْأَوَّلُ اسْمُهُ سَعْدُ بْنُ إِيَاسٍ^(٥)، وَاسْمُ الثَّانِي زُرْعَةُ^(٦) وَالِدُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيِّ الشَّامِيِّ.

وَمِمَّا يَتَقَارَبُ وَيَشْتَبِهُ مَعَ الْأَخْتِلَافِ فِي الصُّورَةِ:

= ابن الصلاح.

قلت: الوهم الذي نَبّه عليه العراقي عند شيخه ابن التركماني. انظره في كتابه: «المنتخب» ص ١٧٧، وهو عينه الذي وقع فيه المصنّف هنا.

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص ٥٥٣.

(٢) انظر: «الإكمال» ٢٣٩/٧، و«الأنساب» ١٣١/١٢ - ١٣٢، و«تهذيب الكمال» ٥٣٤/٢٥.

(٣) محلة ببغداد بين الرصافة ونهر المعلى. انظر: «معجم البلدان» ٧١/٥.

(٤) انظر: «الإكمال» ٢٣٩/٧، و«الأنساب» ١٣١/١٢.

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» ٢٥٨/١٠، و«تقريب التهذيب» ص ٢٣٠.

(٦) انظر: «تهذيب الكمال» ١٣٤/٣٤.

ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ الْكَلَاعِيُّ الشَّامِيُّ^(١)، وَثَوْرُ بْنُ زَيْدٍ^(٢) - بِلَا يَاءٍ فِي أَوَّلِهِ - الدَّلِيلِيُّ حَدِيثُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مَعًا، وَالْأَوَّلُ حَدِيثُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ خَاصَّةً^(٣).

وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْعَكْسِ عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ - بَفَتْحِ الْعَيْنِ - وَعُمَرُ بْنُ زُرَّارَةَ بِضَمِّهَا، فَالْأَوَّلُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ أَبُو مُحَمَّدٍ النَّيْسَابُورِيُّ^(٤) الَّذِي رَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ^(٥)، وَالثَّانِي يُعْرَفُ بِالْحَدِيثِيِّ^(٦) وَهُوَ الَّذِي يَرَوِي عَنْهُ الْبَغَوِيُّ الْمَنِيْعِيُّ، مَنُسوبٌ إِلَى الْحَدِيثَةِ، وَقِيلَ إِلَى مَدِينَةٍ فِي الثَّغْرِ يُقَالُ لَهَا الْحَدَثُ^(٧).

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، الْأَوَّلُ هُوَ ابْنُ الْأَغَرِّ سَلْمَانَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^(٨) صَاحِبَ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَوَى عَنْهُ مَالِكٌ.

(١) انظر: «تهذيب الكمال» ٤/٤١٨، و«تهذيب التهذيب» ٣٣/٢.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» ٤/٤١٦، و«تهذيب التهذيب» ٣١/٢.

(٣) ثور بن يزيد الشامي من رجال البخاري لا مسلم. انظر: «تهذيب الكمال» ٤/٤١٨، و«تهذيب التهذيب» ٣٣/٢، وهذا الوهم تبع فيه المصنف ابن الصلاح في كتابه. وقد نبّه عليه العراقي كما في «التقييد والإيضاح» ص ٤٢٠.

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» ٢٢/٢٩، و«تهذيب التهذيب» ٨/٣٥.

(٥) والبخاري أيضًا، انظر: المصادر السابقة، وقد نبّه على ذلك العراقي في «التقييد» ص ٤٢١.

(٦) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١١/٤٠٧.

(٧) انظر: «الأنساب» ٤/٨٩.

(٨) انظر: «تهذيب الكمال» ١٩/٥٥.

وَالثَّانِي جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَضْبَهَانِيُّ^(١)،
رَوَى عَنْهُ أَبُو الشَّيْخِ الْأَضْبَهَانِيُّ.

حَيَّانُ الْأَسَدِيُّ - بِالْيَاءِ الْمُشَدَّدَةِ الْمُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتُ - وَحَنَانُ
الْأَسَدِيِّ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ، فَالْأَوَّلُ حَيَّانُ بْنُ حُصَيْنٍ التَّابِعِيُّ^(٢)
الرَّائِي عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، وَالثَّانِي حَنَانُ الْأَسَدِيِّ^(٣) مِنْ بَنِي
أَسَدِ بْنِ شَرِيكَ بِضَمِّ الشَّيْنِ وَهُوَ عَمُّ مُسْرَهْدٍ^(٤) وَالِدُ مُسَدَّدٍ،
يُرْوَى عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



(١) انظر: «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» ٥٩١/٢.

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» ص ١٨٤.

(٣) انظر: «الإكمال» ٣١٧/٢، و«تقريب التهذيب» ص ١٨٣.

(٤) في «تهذيب الكمال» ٤٢٧/٧، و«تقريب التهذيب» ص ٥٢٨. ورد في
«الجرح والتعديل» ٢٩٩/٣، و«شرح السنة» للبغوي ٨٨/١٢،
و«الأنساب» ١٥٥/٦ وفي «تهذيب الكمال» ٤٢٧/٧، كما هو هنا عم
مسرهّد والد مسدّد، وفي «الإكمال» ٣١٧/٢، و«تهذيب التهذيب»
٥٧/٣، و«تقريب التهذيب» ص ١٨٣، ورد: عمّ مسدد بن مسرهّد.

البَابُ الثَّامِنُ عَشَرَ

يَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ:

النُّوعُ الْأَوَّلُ: مَعْرِفَةُ الرُّوَاةِ الْمُتَشَابِهِينَ فِي الْأَسْمِ وَالنَّسَبِ

الْمُتَمَايِزِينَ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ /

[٧٥]

* فَمِنْ ذَلِكَ: يَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ.

فَالأَوَّلُ: اثْنَانِ الصَّحَابِيُّ الْخُزَاعِيُّ^(١)، وَالثَّانِي الْجُرَشِيُّ^(٢)

أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَأَسْلَمَ وَسَكَنَ الشَّامَ وَاسْتَسْقَى بِهِ مُعَاوِيَةَ فِي أَهْلِ دِمَشْقَ فَسُقُوا.

وَالثَّانِي: الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ النَّخَعِيُّ^(٣) التَّابِعِيُّ الْفَاضِلُ.

* وَمِنْهُ: الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَمُسْلِمُ بْنُ الْوَلِيدِ.

فَمِنْ الْأَوَّلِ: اثْنَانِ الْبَصْرِيُّ التَّابِعِيُّ^(٤)، وَالِدِّمَشْقِيِّ^(٥)

الْمَشْهُورُ صَاحِبُ الْأَوْزَاعِيِّ، رَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُ.

وَمِنْ الثَّانِي: مُسْلِمُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحِ الْمَدَنِيِّ^(٦)، حَدَّثَعَنْ أَبِيهِ وَغَيْرِهِ، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ»^(٧)، وَقَلَبَ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ، فَأَخَذَ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

(١) انظر: «الإصابة» ٣/ ٦٥١.

(٢) تابعي مخضرم. انظر: «الطبقات الكبرى» ٧/ ٤٤٤.

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» ٣/ ٢٣٣.

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» ٣١/ ٨٥.

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» ٣١/ ٨٦.

(٦) انظر: «الجرح والتعديل» ٨/ ١٩٧.

(٧) «التاريخ الكبير» ٨/ ١٥٣.

النَّوْعُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ الْمَنْسُوبِينَ إِلَى غَيْرِ آبَائِهِمْ وَهُمْ أَقْسَامٌ:

الْأَوَّلُ: مَنْ نُسِبَ إِلَى أُمِّهِ:

مُعَاذٌ وَمُعَوِّذٌ وَعَوُذٌ بَنُو عَفْرَاءَ^(١)، أَبُوهُمْ الْحَارِثُ بْنُ رِفَاعَةَ
الْأَنْصَارِيِّ. بِلَالُ بْنُ حَمَامَةَ^(٢) الْمُؤَذِّنُ أَبُوهُ رَبَاحٌ. سَهِيلٌ وَسَهْلٌ
وَصَفْوَانُ بَنُو الْبَيْضَاءِ^(٣)، هِيَ أُمُّهُمْ وَاسْمُهَا دَعْدٌ^(٤)، وَاسْمُ أَبِيهِمْ
وَهْبٌ^(٥). شَرْحِبِيلُ بْنُ حَسَنَةَ^(٦)، أَبُوهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُطَاعِ
الْكِنْدِيِّ^(٧). عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُحَيْنَةَ^(٨)، أَبُوهُ مَالِكُ بْنُ الْقُسْبِ الْأَزْدِيُّ
الْأَسَدِيُّ^(٩). سَعْدُ بْنُ حَبْتَةَ الْأَنْصَارِيِّ^(١٠)، وَأَبُوهُ بَحِيرٌ^(١١) بْنُ

(١) انظر: «الاستيعاب»، ترجمة معاذ ٣/١٤٠٨، ومعوذ ٤/١٤٤٢، وعوذ ٣/١٢٤٧.

(٢) انظر: «الإصابة» ١/١٦٥.

(٣) ترجم لهم ابن حجر في «الإصابة»: سهيل في ٣/٢٠٨، وسهل في ٣/١٩٤، وصفوان في ٣/٤٤٢.

(٤) انظر: «الإصابة» ٧/٥٤٠.

(٥) وهب بن ربيعة بن عمرو بن عامر القرشي. انظر: «الإصابة» ٣/١٩٤.

(٦) انظر: «الاستيعاب» ٤/١٨١١.

(٧) انظر: «الطبقات الكبرى» ٧/٣٩٣.

(٨) انظر: «الإصابة» ٤/١٩.

(٩) انظر: «الطبقات الكبرى» ٤/٣٤٢.

(١٠) انظر: «الطبقات الكبرى» ٦/٥٢، و«الإصابة» ٣/٤٨.

(١١) بحير على وزن «كبير» بحاء مهملة، وقيل بالمعجمة والتصغير «بُجَيْر».

انظر: «الطبقات الكبرى» ٦/٥٢، و«الإكمال» ١/١٩٩، و«تهذيب مستمر

الأوهام» ص ٢١٣، و«الإصابة» ٣/٤٨.

مُعَاوِيَةَ، جَدُّ أَبِي يُوسُفَ الْقَاضِي، هَؤُلَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ.
وَمِنْ غَيْرِهِمْ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنَفِيَّة^(١)، هِيَ أُمُّهُ وَاسْمُهَا خَوْلَةُ،
وَأَبُوهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام. إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ^(٢)، هِيَ أُمُّهُ،
أَبُوهُ إِبْرَاهِيمُ^(٣). أَبُو إِسْحَاقَ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَرَّاسَةَ^(٤)، هِيَ أُمُّهُ،
وَأَبُوهُ سَلَمَةُ^(٥).

الثَّانِي: مَنْ نُسِبَ إِلَى جَدَّتِهِ:

مِنْهُمْ يَعْلَى بْنُ مُنِيَّةَ الصَّحَابِيُّ^(٦)، وَاسْمُ أَبِيهِ أُمِّيَّةُ^(٧).
وَبَشِيرُ بْنُ الْخَصَاصِيَةِ الصَّحَابِيُّ^(٨)، هِيَ أُمُّ الثَّالِثِ
مِنْ أَجْدَادِهِ، وَاسْمُ أَبِيهِ مَعْبُدٌ.

الثَّالِثُ: مَنْ نُسِبَ إِلَى جَدِّهِ:

مِنْهُمْ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، أَحَدُ الْعَشَرَةِ، وَهُوَ عَامِرُ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَرَّاحِ^(٩).

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» ٩١/٥، و«سير أعلام النبلاء» ١١٠/٤.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» ٢٣/٣، و«سير أعلام النبلاء» ١٠٧/٩.

(٣) إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَقْسَمٍ. انظر ترجمته في: «ميزان الاعتدال» ٢٤/٨.

(٤) انظر: «الضعفاء الصغير» ص ١٤، و«لسان الميزان» ١٢١/١.

(٥) كذا نقله ابن الصلاح في «علوم الحديث» ص ٣٧١ عن عبد الغني بن سعيد، وفي «لسان الميزان» ١٢١/١ أن اسم أبيه رجاء.

(٦) انظر: «الاستيعاب» ١٥٨٥/٤، و«الإصابة» ٦/٦٨٥.

(٧) انظر: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني ٢١١٩/٤.

(٨) انظر: «الاستيعاب» ١٧٣/١، و«الإصابة» ٣١٤/١.

(٩) انظر: «الإصابة» ٢٦٩/٧.

حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ الْهُذَلِيُّ الصَّحَابِيُّ^(١)، هُوَ حَمَلُ بْنُ
مَالِكِ بْنِ النَّابِغَةِ.

مُجَمِّعُ بْنُ جَارِيَةَ الصَّحَابِيُّ^(٢)، هُوَ مُجَمِّعُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ
جَارِيَةَ.

ابْنُ جُرَيْجٍ: هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ^(٣).
بَنُو الْمَاجِشُونِ - بِكْسَرِ الْجِيمِ - مِنْهُمْ: يُوسُفُ بْنُ
يَعْقُوبَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونِ^(٤)، وَمَعْنَاهُ الْأَبْيَضُ الْأَحْمَرُ.
ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ
أَبِي ذُئْبٍ^(٥).

ابْنُ أَبِي لَيْلَى الْفَقِيه، هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
أَبِي لَيْلَى^(٦).

ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ هُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ^(٧).
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْإِمَامُ، هُوَ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ^(٨).

(١) انظر: «الإصابة» ١٢٥/٢.

(٢) انظر: «الإصابة» ٧٧٧/٥، و«تقريب التهذيب» ص ٥٢٠.

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» ٣٨٨/١٨.

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» ٣٣٦/٣٢.

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٣٩/٧.

(٦) انظر: «التاريخ الكبير» ١٦٢/١، و«تهذيب الكمال» ٦٢٢/٢٥.

(٧) انظر: «تهذيب الكمال» ٢٥٦/١٥، و«سير أعلام النبلاء» ٨٨/٥.

(٨) انظر: «الطبقات الكبرى» ٣٥٤/٧، و«تهذيب الكمال» ٤٣٧/١.

بَنُو أَبِي شَيْبَةَ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُثْمَانُ، الْحَافِظَانِ، وَأَخُوهُمَا الْقَاسِمُ، أَبُو شَيْبَةَ هُوَ جَدُّهُمْ، وَاسْمُهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ وَاسِطِيٍّ، وَأَبُوهُمْ مُحَمَّدٌ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

وَمِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ أَبُو سَعِيدٍ بْنُ يُونُسَ صَاحِبُ تَارِيخٍ/مِصْرَ، [٧٦] هُوَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ^(١).

الرَّابِعُ: مَنْ نُسِبَ إِلَى رَجُلٍ بِسَبَبٍ:

مِنْهُمْ الْمُقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْكِنْدِيِّ^(٢)، كَانَ فِي حَجَرِ الْأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَعُوثَ الزُّهْرِيِّ وَتَبْنَاهُ، فَنُسِبَ إِلَيْهِ.

الْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ^(٣)، هُوَ ابْنُ وَاصِلٍ، وَدِينَارُ زَوْجُ أُمِّهِ.

النُّوعُ الثَّالِثُ: مَعْرِفَةُ النَّسَبِ

الَّتِي بَاطِنُهَا عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا

مِنْ ذَلِكَ أَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ عُقْبَةُ بْنُ عَمْرِو^(٤)، نَزَلَ بَدْرًا فَنُسِبَ إِلَيْهِ^(٥) وَلَمْ يَشْهَدْ الْوُقْعَةَ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ.

(١) انظر: «تاريخ الإسلام» ٨٥٣/٧.

(٢) انظر: «الاستيعاب» ١٤٨٠/٤، و«الإصابة» ٢٠٢/٦.

(٣) انظر: «التاريخ» لابن معين ١١١/٤، و«المجروحين» لابن حبان ٢٣١/١.

(٤) انظر: «الطبقات الكبرى» ١٦/٦، و«الجرح والتعديل» ٣١٣/٦، و«الكاشف» للذهبي ٣٠/٢، و«تقريب التهذيب» ص ٣٩٥.

(٥) كذا في الأصل، وفي مقدمة ابن الصلاح وغيرها: «إليها».

سُلَيْمَانُ بْنُ طَرْحَانَ التَّيْمِيُّ^(١) نَزَلَ فِي تَيْمٍ وَلَيْسَ مِنْهُمْ،
وَهُوَ مَوْلَى لِبْنِي مُرَّةً.

أَبُو خَالِدٍ الدَّالَانِيُّ^(٢): يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، نَزَلَ فِي بَنِي
دَالَانَ بَطْنُ مَنْ هَمْدَانَ فَنُسِبَ إِلَيْهِمْ، وَهُوَ مَوْلَى لِبْنِي أَسَدٍ.

إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ الْخُوزِيِّ^(٣) لَيْسَ مِنَ الْخُوزِ، هُوَ إِنَّمَا نَزَلَ
شُعْبَ الْخُوزِ بِمَكَّةَ.

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ الْعَرْزَمِيُّ^(٤)، نَزَلَ جَبَانَةَ عَرْزَمٍ
بِالْكُوفَةِ، وَهِيَ قَبِيلَةٌ مَعْدُودَةٌ فِي فِزَارَةَ فَقِيلَ عَرْزَمِيُّ بِتَقْدَمِ الرَّاءِ
الْمُهِمَلَةِ عَلَى الزَّايِ.

مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ الْعَوْقِيُّ، بِأَهْلِي^(٥) نَزَلَ فِي الْعَوْقَةِ بِالقَافِ
وَالْفَتْحِ، وَهُمْ بَطْنُ مَنْ عَبْدِ الْقَيْسِ فَنُسِبَ إِلَيْهِمْ^(٦).

أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ السُّلَمِيِّ^(٧)، رَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ،
عُرِفَ بِالسُّلَمِيِّ - وَهُوَ أَزْدِي - لِأَنَّ أُمَّهُ كَانَتْ سُلَمِيَّةً.

(١) انظر: «تهذيب الكمال» ٥/١٢، و«سير أعلام النبلاء» ١٩٥/٦.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» ٢٧٣/٣٣.

(٣) انظر: «الطبقات الكبرى» ٤٩٥/٥، و«الإكمال» ١٧/٣، و«تقريب
التهذيب» ص ٩٥.

(٤) انظر: «التاريخ الكبير» ٤١٧/٥، و«تهذيب الكمال» ٣٢٢/١٨، و«سير
أعلام النبلاء» ١٠٧/٦.

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» ٣٢٠/٢٥.

(٦) انظر: «الأنساب» ٤٠٧/٩.

(٧) انظر: «تهذيب الكمال» ٥٢٢/١، و«سير أعلام النبلاء» ٣٨٤/١٢.

وَأَبُو عَمْرٍو بْنُ نُجَيْدٍ السُّلَمِيُّ^(١) كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ حَافِدُهُ^(٢).
وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ^(٣) مُصَنِّفُ الْكُتُبِ لِلصُّوفِيَّةِ، أُمُّهُ
ابْنَةُ أَبِي عَمْرٍو الْمَذْكُورِ، فَنُسِبَ سُلَمِيًّا وَهُوَ أَزْدِيٌّ أَيْضًا، جَدُّهُ
ابْنُ عَمٍّ أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ.
وَيَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ مِقْسَمٌ^(٤) مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أُطْلِقَ عَلَيْهِ
ذَلِكَ، لِلزُّومِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ
نَوْفَلٍ.
وَخَالِدُ الْحَذَاءِ^(٥)، وَصِفَ بِذَلِكَ لِجُلُوسِهِ فِي الْحَذَائِينَ،
وَلَمْ يَكُنْ حَذَاءً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) انظر: «الإكمال» ١/١٨٨، و«طبقات الشافعية» للسبكي ٢٢٢/٣.
(٢) حافد مفرد حفدة، ويقال له: حفيد ويجمع على حفداء، وهو ولد الولد
ويطلق على الأعوان والخدم. انظر: «لسان العرب»، مادة: (حفد).
(٣) انظر: «تاريخ بغداد» ٣/٤٢، و«سير أعلام النبلاء» ١٢/٣٨٤.
(٤) انظر: «الجرح والتعديل» ٨/٤١٤، و«تهذيب الكمال» ٢٨/٤٦١.
(٥) انظر: «تهذيب الكمال» ٨/١٧٧، و«سير أعلام النبلاء» ٦/١٩٠.

البَابُ التَّاسِعُ عَشَرَ

مَعْرِفَةُ مَنْ أُبْهِمَ فِي الْحَدِيثِ

وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الْحَجُّ كُلَّ عَامٍ»^(١)؟. الرَّجُلُ هُوَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ^(٢).

وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرُّوا بِحَيٍّ فَلَمْ يُضَيِّفُوهُمْ، فَلَدَغَ سَيِّدُهُمْ، فَرَقَاهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى ثَلَاثِينَ شَاةً. الرَّاقِي هُوَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ^(٣).

وَحَدِيثُ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى حَبْلًا مَمْدُودًا بَيْنَ سَارِيَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: فُلَانَةٌ تُصَلِّي، فَإِذَا غُلِبَتْ تَعَلَّقَتْ بِهِ. قِيلَ: هِيَ زَيْنَبُ بِنْتُ

(١) جاء التصريح بأنه الأقرع بن حابس في رواية أبي داود في «سننه»، حديث (١٧٢١)، ورواية النسائي في «سننه»، حديث (٢٦٢٠)، ورواية ابن ماجه في «سننه»، حديث (٢٨٨٦)، وغيرها.

(٢) انظر: «الأسماء المبهمة» ص ١٣.

(٣) وقد جاء مصرّحاً به في الحديث كما في «جامع الترمذي»، حديث (٢٠٦٤)، و«سنن ابن ماجه»، حديث (٢١٥٦).

جَحْشٍ^(١)، وَقِيلَ: حَمْنَةُ^(٢) أُخْتُهَا، وَقِيلَ: مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ^(٣).

وَفِي حَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ مَاتَتْ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا بِمَاءٍ وَسِدْرٍ». هِيَ زَيْنَبُ^(٤) زَوْجَةُ أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ.

وَالَّتِي سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّغَسُّلِ عَنِ الْحَيْضِ فَقَالَ: «خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ». هِيَ أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ الْأَنْصَارِيَّةُ^(٥)، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ تَسْمِيَّتُهَا أَسْمَاءُ بِنْتُ شَكْلٍ^(٦).

(١) كما في «صحيح البخاري»، حديث (١١٥٠)، و«صحيح مسلم»، حديث (١٣١٢).

(٢) كما في «سنن أبي داود»، حديث (١٣١٢).

(٣) كما في «صحيح ابن خزيمة»، حديث (١١٨١)، وقد حكم الحافظ ابن حجر على هذه الرواية بالشذوذ. انظر: «فتح الباري» ٤٤/٣.

(٤) كما جاء مصرحاً بذلك في «صحيح مسلم»، حديث (٩٣٩)، وفي «مسند الإمام أحمد» ٣٤/٣٩١، حديث (٢٠٧٩٥).

(٥) جاءت «أسماء» مهملة في بعض الروايات، كما في «صحيح مسلم»، حديث (٣٣٢) (٦١)، لذا اختلف العلماء في تعيينها، فقال الخطيب: هي أسماء بنت يزيد بن السكن. انظر: «الأسماء المبهمة» ص ٢٩.

(٦) هكذا مصرحاً باسمها كما في «صحيح مسلم»، حديث (٣٣٢) عقيب الرواية التي جاء اسمها فيها مهملاً، وهو الذي رجحه ابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» ٧/٤٦٩.

ابن التُّبَيْيَّة: اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ^(١)، مَنْسُوبٌ إِلَى بَنِي لُثْبٍ بَطْنٌ
[٧٧] مِنَ الْأَسَدِ - بِإِسْكَانِ السَّيْنِ - /، وَهُمْ الْأَزْدُ.

ابن مَرْبَعِ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي أَرْسَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ
عَرَفَةَ، وَقَالَ: «كُونُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ»^(٢)، اسْمُهُ زَيْدٌ، وَقَالَ
الْوَاقِدِيُّ وَكَاتِبُهُ ابْنُ سَعْدٍ: اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ.

ابنُ أُمِّ مَكْتُومِ الْأَعْمَى^(٣) الْمُؤَدَّنُ، اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
زَائِدَةَ^(٤)، وَقِيلَ: عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ^(٥)، وَأُمُّ مَكْتُومٍ اسْمُهَا عَاتِكَةُ
بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ.

الابْنَةُ الَّتِي أَرَادَ بَنُو هِشَامٍ بْنِ الْمُغِيرَةِ يُزَوِّجُونَهَا مِنْ عَلِيِّ بْنِ

(١) كما في «صحيح البخاري»، حديث (٧١٧٤)، و«صحيح مسلم»، حديث (١٨٣٢).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه»، حديث (١٩١٩)، والترمذي في «جامعه»، حديث (٨٨٣)، وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائي في «سننه»، حديث (٣٠١٤)، وابن ماجه في «سننه»، حديث (٣٠١١)، كلهم من حديث يزيد بن شيبان به، وورد في هذه الروايات «ابن مربع» من غير تصريح باسمه، وانظر الاختلاف في اسمه في: «تهذيب الكمال» ٤٧٣/٣٤.

(٣) الذي ورد في حديث الأعمى كما في «سنن أبي داود»، حديث (٥٥٢)، و«سنن ابن ماجه»، حديث (٧٩٢).

(٤) انظر كلام الترمذي عقب حديث (٣٠٣١).

(٥) كما جاء مصرحاً به في «مسند الإمام أحمد» ٢٤٣/٢٤، حديث (١٥٤٩٠)، وهو الأشهر عند المحدثين كما قال المزي في «تهذيب الكمال» ٣٧٨/٣٤، وانظر الخلاف في ذلك في: «التقييد» للعراقي ص ٤٣٠.

أَبِي طَالِبٍ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - هِيَ الْعَوْرَاءُ بِنْتُ أَبِي جَهْلٍ بْنِ هِشَامٍ^(١).
وَمِنْهَا الْعَمُّ وَالْعَمَّةُ، حَدِيثُ الْمُخَابَرَةِ، رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ عَنْ
عَمِّهِ، عَمُّهُ هُوَ ظَهَيْرُ بْنُ رَافِعِ الْحَارِثِيِّ الْأَنْصَارِيِّ^(٢).
زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ عَنْ عَمِّهِ، عَمُّهُ قُطْبَةُ بْنُ مَالِكِ الثَّغَلْبِيِّ^(٣)
بِالْثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ.

عَمَّةُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الَّتِي جَعَلَتْ تَبْكِي أَبَاهُ يَوْمَ أُحُدٍ
اسْمُهَا: فَاطِمَةُ بِنْتُ عَمْرِو بْنِ حَرَامٍ، وَقِيلَ: هِنْدٌ^(٤).
وَمِنْهَا الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ

(١) كما جاء مصرحًا باسمها في رواية عند الإمام أحمد في كتابه «فضائل
الصحابة» ٧٥٥/٢، حديث (١٣٢٦).

(٢) وقد جاء مبهمًا كما في «صحيح مسلم»، حديث (١٥٤٧)، ومصرحًا به
كما في «صحيح البخاري»، حديث (٢٣٣٩)، ومسلم في «صحيحه»،
حديث (١٥٤٨).

(٣) ورد مبهمًا في «صحيح مسلم»، حديث (٤٥٧ - ١٦٧) من كتاب
الصلاة، ومصرحًا به في «صحيح مسلم»، حديث (٤٥٧ - ١٦٥، ١٦٦)
من كتاب الصلاة.

(٤) وردت مبهمة كما في «سنن النسائي»، حديث (١٨٤٥)، ومصرحًا بأنها
فاطمة كما في «صحيح البخاري»، حديث (١٢٤٤)، وفي «صحيح
مسلم»، حديث (٢٤٧١).

وفاطمة وهند أختان ترجم لهما ابن حجر في «الإصابة» ٦٩/٨، ١٥٧،
ونسب ابن بشكوال في «إيضاح الإشكال» ص ٨٠ القول بأنها هند
للوفاقي، وانظر: «مغازي الوفاقي» ٢٦٥/١، وليس فيه أن هندا بكنة.

وَلَدَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ، زَوْجُهَا هُوَ سَعِيدُ بْنُ خَوْلَةَ^(١)
الَّذِي رَأَى لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ، وَكَانَ بَذْرِيًّا.

بَرَوْعُ بْنُتُ وَاشِقٍ - بَفَتْحِ الْبَاءِ عِنْدَ أَهْلِ اللَّغَةِ، وَالشَّائِعُ
عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ كَسْرُهَا - زَوْجُهَا هَلَالُ بْنُ مُرَّةَ الْأَشْجَعِيِّ^(٢).

زَوْجَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّبِيرِ - بَفَتْحِ الزَّايِ - الَّتِي طَلَّقَهَا
رِفَاعَةُ بْنُ سَمُوَءٍ الْقُرَظِيُّ اسْمُهَا: تَمِيمَةُ بْنُتُ وَهَبٍ، وَقِيلَ:
تَمِيمَةُ بِضَمِّ التَّاءِ، وَقِيلَ: سُهَيْمَةُ^(٣).



(١) ورد مبهمًا كما في «صحيح البخاري»، حديث (٤٩٠٩)، ومصرحًا به
كما في «صحيح البخاري»، حديث (٣٩٩١) معلقًا، و«صحيح مسلم»،
حديث (١٤٨٤).

(٢) ورد مبهمًا كما في «سنن النسائي»، حديث (٣٣٥٤)، ومصرحًا به كما
في «سنن أبي داود»، حديث (٢١١٤).

(٣) وردت مبهمة كما في «صحيح البخاري»، حديث (٢٦٣٩)، وفي
«صحيح مسلم»، حديث (١٤٣٣)، ومصرحًا بأنها تميمية كما في
«الموطأ»، حديث (١٧)، و«المصنف» لعبد الرزاق، حديث (١١١٣٤)،
واختلف هل هي بفتح التاء أم بضمها مع التصغير؟ ورجح الحافظ في
«فتح الباري» ٤٦٤/٩ ضمَّ التاء مع التصغير، وعزا لأبي نعيم في
«الصحابة» القول بأنها سهيمة، وقال الحافظ ابن حجر: «وكانه
تصحيف». قلت: في المطبوع من «معرفة الصحابة» لأبي نعيم: تميمية
بنت وهب على الصواب. انظر: ٣٢٨١/٦.

البَابُ الْعِشْرُونَ

مَعْرِفَةُ وَفَاةِ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ

وَنَذْكُرُ نُبْذًا مِنْ ذَلِكَ:

إِحْدَاهَا:

سَيِّدُنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تُوفِّيَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ ضُحَى لاثْنَتَيْ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَتْ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةً إِحْدَى عَشْرَةَ مِنَ الْهَجْرَةِ^(١).
وَتُوفِّيَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةً ثَلَاثَ عَشْرَةَ^(٢).

وَتُوفِّيَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةً ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ^(٣).
وَالصَّحِيحُ أَنَّ عُمَرَهُمْ ثَلَاثٌ وَسِتُّونَ سَنَةً.

وَتُوفِّيَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةً خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ^(٤)،
وَهُوَ ابْنُ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ سَنَةً، وَقِيلَ: ابْنُ تِسْعِينَ.

وَتُوفِّيَ عَلِيٌّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ فِي رَمَضَانَ سَنَةً أَرْبَعِينَ، وَهُوَ

(١) انظر: «صحيح البخاري»، حديث (٣٨٥١)، و«صحيح مسلم»، حديث (١١٩).

(٢) انظر: «صحيح مسلم»، حديث (١١٤، ١١٩، ١٢٠).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: «تاريخ خليفة» ص ١٧٧.

ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ، وَقِيلَ: ابْنُ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ، وَقِيلَ ابْنُ خَمْسٍ وَسِتِّينَ^(١).

وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ جَمِيعًا فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ^(٢)، وَكَانَا ابْنِي أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ.

وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ، وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً^(٣).

وَسَعِيدُ بْنُ [زَيْدٍ]^(٤) سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ، وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ.

وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ، وَهُوَ ابْنُ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ^(٥).

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» ١٢/٦، و«الاستيعاب» ١٠٨٩/٣.

(٢) في وقعة الجمل، وطلحة هو ابن عبيد الله، والزبير هو ابن العوام كلاهما من العشرة. انظر: «الطبقات الكبرى» ١١٢/٣، و«التاريخ الكبير» ٤٠٩/٣، و«الاستيعاب» ٥١٠/٢، ٧٦٤، و«تهذيب الكمال» ٤٢٢/١٣.

(٣) انظر: «الطبقات الكبرى» ١٤٩/٣، و«الاستيعاب» ٦٠٦/٢، و«تهذيب الكمال» ٣١٣/١٠.

(٤) في الأصل: «يزيد»، والمثبت من مصادر الترجمة ومن أصل هذا الكتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح، وسعيد بن زيد هو أحد العشرة. انظر: «تاريخ خليفة» ص ٢١٨، و«الاستيعاب» ٦١٤/٢، و«الإصابة» ١٠٣/٣.

(٥) أحد العشرة. انظر: «تاريخ خليفة» ص ١٦٦، و«التاريخ الكبير» ٢٣٩/٥، و«سير أعلام النبلاء» ٦٨/١.

وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ، وَهُوَ ابْنُ ثَمَانَ
وَخَمْسِينَ سَنَةً^(١).

الثَّانِيَةُ:

حَكِيمُ بْنُ حِزَامِ الْقُرَشِيُّ^(٢)، وَحَسَّانُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ
حَرَامِ الْأَنْصَارِيِّ^(٣)، عَاشَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِشْرِينَ وَمِئَةَ سَنَةٍ،
سِتُّونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَسِتُّونَ فِي الْإِسْلَامِ، وَمَاتَا بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ
وَخَمْسِينَ، وَكَانَ مَوْلِدُ حَكِيمٍ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ قَبْلَ عَامِ الْفِيلِ
بِثَلَاثِ عَشْرَةِ سَنَةً. وَذَكَرَ ابْنُ إِسْحَاقَ أَنَّ حَسَّانَ هَذَا/ وَأَبَاهُ ثَابِتًا [٧٨]
وَالْمُنْذِرَ وَحَرَامًا عَاشَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِشْرِينَ وَمِئَةَ سَنَةٍ، قَالَ
أَبُو نَعِيمٍ الْحَافِظُ: «وَلَا يُعْرَفُ لِأَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِ مِثْلُ ذَلِكَ»^(٤).

الثَّالِثَةُ: أَيْمَةُ الْمَذَاهِبِ:

سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدِ الثَّوْرِيِّ^(٥)، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، مَاتَ بِالْبَصْرَةِ
سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِئَةَ، وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ سَبْعٍ وَسَعِينَ.
وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ^(٦) تُوُفِّيَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِئَةَ
وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَعِينَ.

(١) أمين هذه الأمة، وأحد العشرة. انظر: «الطبقات الكبرى» ٣٨٥/٧،
و«الاستيعاب» ١٧١٠/٤، و«سير أعلام النبلاء» ٥/١.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» ١٧٣/٧، و«سير أعلام النبلاء» ٤٦/٣.

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» ١٧/٦، و«سير أعلام النبلاء» ٥١٢/٢.

(٤) انظر: «معركة الصحابة» ٨٤٥/١.

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» ١٥٤/١١، و«سير أعلام النبلاء» ٢٣٠/٧.

(٦) انظر: «تهذيب الكمال» ٩١/٢٧، و«سير أعلام النبلاء» ٤٨/٨.

وَتُوفِّي أَبُو حَنِيفَةَ^(١) سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِئَةً بِبَغْدَادَ وَهُوَ ابْنُ سَبْعِينَ سَنَةً.

وَتُوفِّي الشَّافِعِيُّ^(٢) - يُقَالُ: آخِرَ رَجَبٍ - سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِئَتَيْنِ بِمِصْرَ، وَوُلِدَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِئَةً.

وَتُوفِّي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(٣) فِي رَبِيعِ الْآخِرِ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ، وَوُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ وَمِئَةً، رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا.

الرَّابِعَةُ: مُصَنَّفُو كُتُبِ الْحَدِيثِ الْخَمْسَةِ:

الْبُخَارِيُّ^(٤) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وُلِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ لِثَلَاثِ عَشْرَةِ لَيْلَةً خَلَتْ مِنْ شَوَّالِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةً، وَمَاتَ بِخَرْتَنَكَ قَرِيبًا مِنْ سَمَرْقَنْدَ لَيْلَةَ عِيدِ الْفِطْرِ سَنَةَ سِتِّ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ.

وَتُوفِّي مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِيُّ^(٥) بِهَا لِخَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ رَجَبِ سَنَةِ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِئَتَيْنِ، وَهُوَ ابْنُ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً.

(١) انظر: «تهذيب الكمال» ٤١٧/٢٩، و«سير أعلام النبلاء» ٣٩٠/٦.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» ٣٥٥/٢٤، و«سير أعلام النبلاء» ٥/١٠.

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» ٤٣٧/١، و«سير أعلام النبلاء» ١١/١٧٧.

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» ٤٣٠/٢٤، و«سير أعلام النبلاء» ٣٩١/١٢.

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» ٤٩٩/٢٧، و«سير أعلام النبلاء» ٥٥٧/١٢.

وَتُوفِّيَ أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ^(١) سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ
بِالْبَصْرَةِ فِي شَوَالِ سَنَةِ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَمِئَتَيْنِ .

وَتُوفِّيَ أَبُو عِيْسَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى التُّرْمِذِيُّ^(٢) بِهَا لِثَلَاثِ
عَشْرَةِ مَضَتْ مِنْ رَجَبِ سَنَةِ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِئَتَيْنِ .

وَتُوفِّيَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبِ النَّسَائِيُّ^(٣) سَنَةَ
ثَلَاثِ وَثَلَاثِ مِئَةٍ .

الخَامِسَةُ: سَبْعَةُ مِنَ الْحُفَاطِ:

وُلِدُوا فِي الْمِئَةِ الرَّابِعَةِ، لَهُمْ تَصَانِيفُ كَثُرَ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا:

أَقْدَمُهُمْ: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ
الْبَغْدَادِيُّ^(٤)، وُلِدَ بِهَا فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِمِئَةٍ، وَمَاتَ
فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِئَةٍ .

ثُمَّ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الْبَيْعِ النَّيْسَابُورِيُّ^(٥)، وُلِدَ بِهَا
فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِئَةٍ، وَمَاتَ بِهَا فِي
صَفَرِ سَنَةِ خَمْسٍ وَأَرْبَعِمِئَةٍ .

ثُمَّ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدِ الْأَزْدِيُّ^(٦)، حَافِظُ

(١) انظر: «تهذيب الكمال» ٣٥٥/١١، و«سير أعلام النبلاء» ٢٠٣/١٣ .

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» ٢٥٠/٢٦، و«سير أعلام النبلاء» ٢٧٠/١٣ .

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» ٣٢٨/١، و«سير أعلام النبلاء» ١٢٥/١٤ .

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٤٤٩/١٦ .

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٦٢/١٧ .

(٦) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٢٦٨/١٧ .

مِصْرَ، وُلِدَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثِمِئَةً، وَمَاتَ بِمِصْرَ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِمِئَةٍ.

ثُمَّ أَبُو نُعَيْمٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَهَانِيُّ^(١)، وُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثِمِئَةٍ، وَمَاتَ بِأَصْفَهَانَ فِي صَفْرِ سَنَةِ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ.

ثُمَّ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ النَّمَرِيُّ^(٢) حَافِظُ أَهْلِ الْمَغْرِبِ، وُلِدَ فِي رَبِيعِ الْآخِرِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَثَلَاثِمِئَةٍ، وَمَاتَ بِشَاطِبَةَ مِنْ بِلَادِ الْأَنْدَلُسِ فِي رَبِيعِ الْآخِرِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ.

ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَيْهَقِيُّ^(٣)، وُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِئَةٍ، وَمَاتَ بِنَيْسَابُورَ فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ، وَنُقِلَ إِلَى بَيْهَقَ فَذُفِنَ فِيهَا.

ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ^(٤)، وُلِدَ فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِمِئَةٍ، وَمَاتَ بِبَغْدَادَ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ. [٧٩]



(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٧/٤٥٣.

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٨/١٥٣.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٨/١٦٣.

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٨/٢٧٠.

الْبَابُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ

فِي مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ مِنْ رُؤَاةِ الْحَدِيثِ،
وَمَنْ خَلَطَ مِنَ الثَّقَاتِ

وَفِيهِ فُضْلَانِ :

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ

اعْلَمْ أَنَّ جَمَاعَةً مِنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ صَنَّفُوا فِي الضُّعَفَاءِ خَاصَّةً، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَالْعُقَيْلِيُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ صَنَّفَ فِي الثَّقَاتِ خَاصَّةً كَأَبِي حَاتِمٍ بْنِ حَبَّانَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ فِي تَصْنِيفِهِ بَيْنَ الضُّعَفَاءِ وَالثَّقَاتِ مِنْهُمْ، كَالْبُخَارِيِّ وَابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي تَارِيخَيْهِمَا، وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ فِي كِتَابِهِ «الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ».

وَأَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الرِّجَالِ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، ثُمَّ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، ثُمَّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ.

وَجُوزَ ذَلِكَ صَوْنًا لِلشَّرِيعَةِ مِنَ الْخَطَا وَالْكَذِبِ فِيهَا، وَكَمَا جَازَ الْجَرَحُ فِي الشُّهُودِ جَازَ فِي الرُّوَاةِ، رُويَ أَنَّ أَبَا ثَرَابٍ النَّخَشَبِيِّ^(١) الزَّاهِدَ سَمِعَ مِنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ،

(١) انظر: ترجمته في «تاريخ بغداد» ٢٦٦/١٤، و«صفة الصفوة» ١٧٢/٤، =

فَقَالَ لَهُ: «لَا تُغْتَابُ الْعُلَمَاءُ»، فَقَالَ لَهُ: «وَيَحَكَ، هَذَا نَصِيحَةٌ لَيْسَ هَذَا غِيْبَةً»^(١).

رُويَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي حَاتِمٍ حَدَّثَ وَهُوَ يَقْرَأُ كِتَابَهُ فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» عَلَى النَّاسِ: عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّا لَنُطْعُنُ عَلَى أَقْوَامٍ لَعَلَّهُمْ قَدْ حَطُّوا رِحَالَهُمْ فِي الْجَنَّةِ مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ مِئَتَيْ سَنَةٍ»، فَبَكَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَارْتَعَدَتْ يَدَاهُ حَتَّى سَقَطَ الْكِتَابُ مِنْ يَدِهِ^(٢).

وَقَدْ أَخْطَأَ جَمَاعَةٌ فِي جَرْحِ أَقْوَامٍ لَا يَغْلُقُ بِهِمُ الْجَرْحُ، كَجَرْحِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ لِأَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ^(٣)، وَهُوَ إِمَامٌ ثِقَةٌ أَخْرَجَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»^(٤)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الفصل الثاني

مَنْ خَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ

اعْلَمْ أَنَّ التَّخْلِيْطَ إِمَّا لِخَرْفٍ أَوْ ذَهَابِ بَصَرٍ وَنَحْوِهِ. وَالْحُكْمُ فِيهِمْ أَنَّهُ يُقْبَلُ حَدِيثُ مَنْ أَخَذَ عَنْهُمْ قَبْلَ التَّخْلِيْطِ، وَلَا يُقْبَلُ حَدِيثُ مَنْ أَخَذَ عَنْهُمْ بَعْدَهُ، فَمِنْهُمْ:

= «نزهة الألباب في الألقاب» ٢/٢٥٣.

(١) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص ٩٢، وفي «تاريخ بغداد» ٢٦٦/١٤.

(٢) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/٢٠١.

(٣) «الضعفاء والمتروكين» ص ٢٢.

(٤) انظر: حديث (٧٣٧٥) من «صحيح البخاري».

عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ^(١)، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ^(٢)، وَسَعِيدُ بْنُ إِيَاسِ الْجُرَيْرِيِّ^(٣)، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ^(٤)، قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «خَلَطَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ سَنَةً ثِنْتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ - يَعْنِي: وَمِئَةً - وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَأُثْبِتَ النَّاسُ سَمَاعًا عِنْدَهُ عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ»^(٥).

وَمِنْهُمْ الْمَسْعُودِيُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ الْهُذَلِيُّ^(٦)، أَخُو أَبِي الْعُمَيْسِ عُثْبَةَ الْمَسْعُودِيِّ، قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «مَنْ سَمِعَ مِنَ الْمَسْعُودِيِّ فِي زَمَانِ أَبِي جَعْفَرٍ فَهُوَ صَحِيحُ السَّمَاعِ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي أَيَّامِ الْمَهْدِيِّ فَلَيْسَ سَمَاعُهُ بِشَيْءٍ»^(٧).

رَبِيعَةُ الرَّأْيِ^(٨) شَيْخُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، قِيلَ إِنَّهُ تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ وَتُرِكَ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ لِذَلِكَ.

صَالِحُ بْنُ نَبْهَانَ، مَوْلَى التَّوَّامَةِ بِنْتِ أُمَيَّةَ بْنِ

(١) انظر: «الكواكب النيرات» ص ٣٢٢.

(٢) انظر: «الكواكب النيرات» ص ٣٤٩.

(٣) انظر: «الكواكب النيرات» ص ١٧٨.

(٤) انظر: «الكواكب النيرات» ص ١٩٣.

(٥) أخرجه عنه ابن عدي في «الكامل» ٤/٤٤٦ - ٤٤٧.

(٦) انظر: «الكواكب النيرات» ص ٢٨٢.

(٧) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» ١١/٤٨٤، وانظر: «التقييد» للعراقي ص ٤٥٢.

(٨) انظر: «الكواكب النيرات» ص ١٦٣.

[٨٠] خَلَفَ^(١)، قَالَ/أَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَّانَ: «تَغَيَّرَ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِئَةٍ، وَاخْتَلَطَ حَدِيثُهُ الْأَخِيرُ بِحَدِيثِهِ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ فَاسْتَحَقَّ التَّرْكَ»^(٢).

حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ^(٣) ذَكَرَ النَّسَائِيَّ^(٤) وَغَيْرَهُ أَنَّهُ اخْتَلَطَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتَسْعِينَ، وَتُوَفِّيَ بَعْدَ ذَلِكَ بِنَحْوِ سَتَيْنِ.

عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ^(٥) ذَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(٦): أَنَّهُ عَمِيَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، فَكَانَ يُلَقَّنُ فَيَتَلَقَّنُ، فَسَمَاعٌ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ مَا عَمِيَ لَا شَيْءَ.

عَارِمُ أَبُو الثُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ^(٧)، اخْتَلَطَ بِآخِرَةِ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْهُ يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ مَأْخُودٌ عَنْهُ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ.

أَبُو قِلَابَةَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيُّ^(٨) اخْتَلَطَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى بَغْدَادَ.

(١) انظر: «الكواكب النيرات» ص ٢٥٨.

(٢) «المجروحين» ٣٦٦/١٠.

(٣) انظر: «الكواكب النيرات» ص ١٢٦.

(٤) في «الضعفاء والمتروكين» ص ٣٠، وانظر: «التقييد» ص ٤٥٦، و«الكواكب النيرات» ص ١٢٦.

(٥) انظر: «الكواكب النيرات» ص ٢٦٦.

(٦) انظر: «تهذيب الكمال» ٥٧/١٨.

(٧) انظر: «التاريخ الكبير» ٢٠٨/١، و«الكواكب النيرات» ص ٣٨٢.

(٨) انظر: «الكواكب النيرات» ص ٣٠٤.

وَمِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ أَبُو أَحْمَدَ الْغُطْرَيْفِيُّ الْجُرْجَانِيُّ^(١).
 وَأَبُو طَاهِرٍ حَفِيدُ الْإِمَامِ ابْنِ خُزَيْمَةَ^(٢) اخْتَلَطَا فِي آخِرِ عُمْرِهِمَا.
 وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ مَالِكٍ الْقَطِيعِيُّ^(٣)، رَاوِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ
 أَحْمَدَ، اخْتَلَّ وَخَرَفَ حَتَّى كَانَ لَا يَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا يُقْرَأُ عَلَيْهِ.



(١) انظر: «الكواكب النيرات» ص ٤٠٣.

(٢) انظر: «الكواكب النيرات» ص ٤١٠.

(٣) انظر: «الكواكب النيرات» ص ٩٢.

البَابُ الثَّانِي والعِشْرُونَ

فِي مَعْرِفَةِ طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ وَالْعُلَمَاءِ، وَمَعْرِفَةِ الْمَوَالِي مِنْهُمْ

وَهُوَ قِسْمَانِ:

الأَوَّلُ: فِي الطَّبَقَاتِ

وَالطَّبَقَةُ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْقَوْمِ الْمُتَشَابِهِينَ، فَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ مَعَ أَكَابِرِهَا مِنْ طَبَقَةٍ وَاحِدَةٍ، إِذَا نَظَرْنَا إِلَى تَشَابُهُهُمْ فِي أَصْلِ صِفَةِ الصُّحْبَةِ، فَالصَّحَابَةُ بِأَسْرِهِمْ طَبَقَةٌ أُولَى، وَالتَّابِعُونَ طَبَقَةٌ ثَانِيَةٌ، وَاتَّبَاعُ التَّابِعِينَ طَبَقَةٌ ثَالِثَةٌ، وَهَلُمَّ جَرًّا.

وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى تَفَاوُتِ الصَّحَابَةِ فِي سَوَابِقِهِمْ وَمَرَاتِبِهِمْ كَانُوا طَبَاقًا مُتَعَدِّدَةً.

القِسْمُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ الْمَوَالِي مِنَ الرُّوَاةِ وَالْعُلَمَاءِ

وَأَوَّلُ مَا يُذَكَّرُ الْمَوَالِي الْمَنْسُوبِينَ إِلَى الْقَبَائِلِ بِوَصْفِ الإِطْلَاقِ، لِأَنَّ بَيَانَ مَنْ قِيلَ فِيهِ قُرَشِيٌّ مِنْ أَجْلِ كَوْنِهِ مَوْلى لَهُمْ مُهِمٌّ.

وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ: أَبُو الْبَخْتَرِيِّ الطَّائِيُّ سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزَ

التَّابِعِيُّ^(١)، هُوَ مَوْلَى طِيٍّ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ رُفَيْعُ الرِّيَّاحِيِّ التَّمِيمِيِّ
التَّابِعِيُّ^(٢)، كَانَ مَوْلَى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي رِيَّاحٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ
هُرْمُزٍ الْأَعْرَجِ الْهَاشِمِيِّ^(٣) الرَّاوي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ بُحَيْنَةَ
وَعَیْرِهِمَا هُوَ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ.

وَرُبَّمَا نُسِبَ إِلَى الْقَبِيلَةِ مَوْلَى مَوْلَاهَا كَأَبِي الْحُبَابِ
سَعِيدِ بْنِ يَسَارِ الْهَاشِمِيِّ^(٤) الرَّاوي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ،
هُوَ مَوْلَى شُقْرَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَوْلَى يُطْلَقُ عَلَى مَوْلَى الْعَتَاقَةِ فِي الْأَغْلَبِ،
وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى وَلَاءِ الْإِسْلَامِ، كَالْبُخَارِيِّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ
إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ^(٥) مَوْلَاهُمْ، نُسِبَ إِلَى وَلَاءِ الْجُعْفِيِّينَ لِأَنَّ
جَدَّهُ أَسْلَمَ وَكَانَ مَجُوسِيًّا عَلَى يَدِ الْيَمَانِ بْنِ أَخْنَسَ الْجُعْفِيِّ جَدِّ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُسْنَدِيِّ الْجُعْفِيِّ أَحَدِ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ.

وَكَذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ عِيْسَى الْمَاسَرَجِسِيِّ^(٦) مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
الْمُبَارَكِ، إِنَّمَا/وَلَاؤُهُ لَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَسْلَمَ - وَكَانَ نَضْرَانِيًّا - [٨١]
عَلَى يَدَيْهِ.

(١) انظر: «التاريخ الكبير» ٥٠٦/٣، و«تهذيب الكمال» ٣٢/١١.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» ٢١٤/٩، و«سير أعلام النبلاء» ٢٠٧/٤.

(٣) انظر: «التاريخ الكبير» ٣٦٠/٥، و«تهذيب الكمال» ٤٦٧/١٧.

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» ١٢٠/١١، و«تقريب التهذيب» ص ٢٤٣.

(٥) انظر: «تاريخ بغداد» ٣٢٢/٢، و«الأنساب» ١٠٧/٢، و«سير أعلام

النبلاء» ٣٩١/١٢.

(٦) انظر: «تاريخ بغداد» ٢٣٣٢/٨، و«تهذيب الكمال» ٢٧١/٢.

وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى وَلَاءِ الْحَلْفِ وَالْمُؤَالَاةِ كَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ^(١)
الْإِمَامَ وَنَفَرُهُ أَصْبَحِيُونَ حَمِيرِيُّونَ صَلِيبَةً، وَهُمْ مَوَالٍ لِتَيْمِ قُرَيْشٍ
بِالْحَلْفِ.

وَقَدْ يُطْلَقُ لِأَجْلِ الْمُلَازَمَةِ كَمَا قِيلَ فِي مِقْسَمٍ أَنَّهُ مَوْلَى
ابْنِ عَبَّاسٍ لِمُلَازَمَتِهِ لَهُ، وَاللَّهُ سَنَدِي أَعْلَمُ.

عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ
فَقَالَ: مِنْ أَيْنَ قَدِمْتَ يَا زُهْرِيُّ؟ قُلْتُ مِنْ مَكَّةَ، قَالَ:
فَمَنْ خَلَّفْتَ بِهَا يَسُودُ أَهْلَهَا؟ قُلْتُ: عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ:
فَمِنْ الْعَرَبِ أَمْ مِنَ الْمَوَالِي؟ قُلْتُ: مِنَ الْمَوَالِي، قَالَ: وَبِمَ
سَادَهُمْ؟ قُلْتُ: بِالْدِّيَانَةِ وَالرَّوَايَةِ، قَالَ: إِنَّ أَهْلَ الدِّيَانَةِ وَالرَّوَايَةِ
لَيَنْبَغِي أَنْ يَسُودُوا. فَمَنْ يَسُودُ أَهْلَ الْيَمَنِ؟ قَالَ: قُلْتُ:
طَاوُسُ بْنُ كَيْسَانَ، قَالَ: مِنَ الْعَرَبِ أَمْ مِنَ الْمَوَالِي؟ قَالَ:
قُلْتُ: مِنَ الْمَوَالِي، قَالَ: وَبِمَ سَادَهُمْ؟ قُلْتُ: بِمَا سَادَهُمْ بِهِ
عَطَاءٌ، قَالَ: إِنَّهُ لَيَنْبَغِي. فَمَنْ يَسُودُ أَهْلَ مِصْرَ؟ قَالَ: قُلْتُ:
يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، قَالَ: فَمِنْ الْعَرَبِ أَمْ مِنَ الْمَوَالِي؟ قَالَ:
قُلْتُ: مِنَ الْمَوَالِي. قَالَ: فَمَنْ يَسُودُ أَهْلَ الشَّامِ؟ قَالَ: قُلْتُ:
مَكْحُولٌ. قَالَ: فَمِنْ الْعَرَبِ أَمْ مِنَ الْمَوَالِي، قَالَ: قُلْتُ:
مِنَ الْمَوَالِي، عَبْدُ نُوْبِيٍّ أَعْتَقَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ هُذَيْلٍ. قَالَ: فَمَنْ يَسُودُ
أَهْلَ الْجَزِيرَةِ؟ قُلْتُ: مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ، قَالَ: فَمِنْ الْعَرَبِ أَمْ

(١) انظر: «التاريخ الكبير» ٣١٠/٧، و«تهذيب الكمال» ٩١/٢٧.

مِنَ الْمَوَالِي؟ قَالَ: قُلْتُ: مِنَ الْمَوَالِي. قَالَ: فَمَنْ يَسُودُ أَهْلَ
خُرَاسَانَ؟ قُلْتُ: الضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمٍ، قَالَ: فَمِنَ الْعَرَبِ أَمْ
مِنَ الْمَوَالِي؟ قَالَ: قُلْتُ: مِنَ الْمَوَالِي. قَالَ: فَمَنْ يَسُودُ أَهْلَ
الْبَصْرَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ: الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ، قَالَ: فَمِنَ الْعَرَبِ
أَمْ مِنَ الْمَوَالِي؟ قَالَ: قُلْتُ: مِنَ الْمَوَالِي. قَالَ: وَيَلْكَ
فَمَنْ يَسُودُ أَهْلَ الْكُوفَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ: إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، قَالَ:
فَمِنَ الْعَرَبِ أَمْ مِنَ الْمَوَالِي؟ قَالَ: قُلْتُ: مِنَ الْعَرَبِ. قَالَ:
وَيْلَكَ يَا زُهْرِيَّ فَرَّجْتَ عَنِّي، وَاللَّهِ لَتَسُودَنَّ الْمَوَالِي عَلَى الْعَرَبِ
حَتَّى يُخْطَبَ لَهَا عَلَى الْمَنَابِرِ، وَالْعَرَبُ تَحْتَهَا. قَالَ: قُلْتُ:
يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّمَا هُوَ أَمْرُ اللَّهِ وَدِينُهُ، مَنْ حَفِظَهُ سَادَ،
وَمَنْ ضَيَّعَهُ سَقَطَ^(١).



(١) هذه الحكاية رواها الحاكم في «معرفه علوم الحديث» ص ١٩٨ - ١٩٩،
وعلق الذهبي - في «سير أعلام النبلاء» ٨٥/٥ - بقوله: «الحكاية
منكرة، والوليد بن محمد واو، فلعلها تمت للزهري مع أحد أولاد
عبد الملك».

البَابُ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ

فِي مَعْرِفَةِ أَوْطَانِ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانِهِمْ

وَذَلِكَ مِمَّا يَحْتَاجُ الْمُحَدِّثُ إِلَيْهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ تَصَرُّفَاتِهِ، وَمَظَنَّتُهُ كِتَابُ الطَّبَقَاتِ لِمُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ الْوَاقِدِيِّ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْعَرَبَ إِنَّمَا كَانَتْ تَنْتَسِبُ إِلَى قَبَائِلِهَا، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ وَغَلَبَ عَلَيْهِمْ سُكْنَى الْقُرَى ظَهَرَ انْتِسَابُهُمْ إِلَى الْأَوْطَانِ كَالْعَجَمِ.

وَمَنْ كَانَ مِنَ النَّاقِلَةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، وَأَرَادَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا فِي الْإِنْتِسَابِ فَلْيَبْدَأْ بِالْأَوَّلِ ثُمَّ بِالْمُنْتَقِلِ إِلَيْهِ، فَيَقُولُ فِي النَّاقِلَةِ مِنْ مِصْرَ إِلَى مَكَّةَ مَثَلًا: فَلَانُ الْمِصْرِيِّ ثُمَّ الْمَكِّيُّ.

وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى بَلَدِهِ جَارَ أَنْ يَنْتَسِبَ إِلَى الْقَرْيَةِ وَإِلَى الْبَلَدَةِ وَإِلَى النَّاحِيَةِ الَّتِي/ مِنْهَا تِلْكَ الْبَلَدَةُ أَيْضًا، وَهَذَا [٨٢] أَنَا أَذْكَرُ حَدِيثًا أَنَبَّهُ فِيهِ عَلَى بُلْدَانِ رُوَاتِهِ:

أَنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَمِينُ الدِّينِ أَبُو الْيُمَنِ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ عَسَاكِرَ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ بِمَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْرَزُورِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الصَّلَاحِ إِمْلَاءً مِنْ لَفْظِهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَبُو الْفَتْحِ مَنْصُورُ بْنُ

عَبْدُ الْمُنْعَمِ بْنِ أَبِي الْبَرَكَاتِ ابْنِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ الْفَرَاوِيُّ، بِقَرَاءَتِي عَلَيْهِ بَنِيْسَابُورَ، قَالَ: أَنَا جَدِّي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، قَالَ: أَنَا أَبُو عُثْمَانَ سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدِ الْبَحِيرِيِّ، قَالَ: أَنَا أَبُو سَعِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدُونَ، قَالَ: أَنَا أَبُو حَاتِمِ مَكِّي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ، قَالَ: أَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ أَنَّ وَرَّادًا^(١) مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ كَتَبَ إِلَى مُعَاوِيَةَ - كَتَبَ ذَلِكَ الْكِتَابَ لَهُ وَرَّادًا^(٢) - إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ حِينَ يُسَلِّمُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ»^(٣).

الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ وَوَرَّادًا^(٤) وَعَبْدَةُ^(٥) كُوفِيُّونَ، وَابْنُ جُرَيْجٍ

(١) فِي الْأَصْلِ: «رَوَّادًا»، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُتُ كَمَا فِي مَصَادِرِ تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ وَمَصَادِرِ التَّرْجُمَةِ لَوَرَّادِ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ.

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، حَدِيثُ (٨٤٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، حَدِيثُ (٥٩٣)، مِنْ طَرِيقِ وَرَّادِ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ»، حَدِيثُ (٣٢٢٤) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهِ، وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ الصَّلَاحِ - بِالسَّنَدِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ طَرِيقِهِ - كَمَا فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ ص ٤٠٧.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «دَاوُدَ»، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُتُ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «عَبْدَ»، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُتُ.

مَكِّي، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ صَنْعَانِي، وَابْنُ عَسَاكِرَ وَابْنُ الصَّلَاحِ شَامِيَانِ، وَاللَّهُ سَنَدِي أَعْلَمُ/ ^(١). [٨٣]



(١) جاء في خاتمة الأصل بخط ناسخه: «وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى عَمِيمِ إِحْسَانِهِ وَفَضْلِهِ وَامْتِنَانِهِ، وَأَفْضَلُ صَلَوَاتِهِ وَسَلَامِهِ عَلَى أَشْرَفِ خَلْقِهِ صَفْوَتِهِ مِنْ بَرِيَّتِهِ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ».

كَتَبَهُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ الْغَنِيِّ بِهِ عَمَّنْ سِوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَامَلَهُ اللَّهُ بِخَفِيِّ لُطْفِهِ، وَكَانَ تَمَامُهُ بِحَمْدِ اللَّهِ غُرَّةَ شَهْرِ رَمَضَانَ الْكَرِيمِ سَنَةِ (١٠٢٣هـ).

الفهارس

- * فهرس الأحاديث والآثار.
- * فهرس الأعلام.
- * فهرس الكتب.
- * فهرس الأماكن.
- * ثبت المصادر والمراجع.
- * فهرس الموضوعات.

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث
٣٢	- الله أحق أن يستحي منه
١٤٩	- احتجر ﷺ في المسجد
١٤٧	- احتجم ﷺ وهو صائم
٥٩	- إذا لم يجد عصا ينصبها فليخط خطًا
	- الأعمال بالنيات = إنما الأعمال بالنيات
٢٢٥	- اغسلنها بماء وسدر
١٤٦	- أفطر الحاجم والمحجوم
٩٧	- اكتبوا لأبي شاه
٤١	- أمر بلال أن يشفع
١٥٢	- إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين
١٤٢ ، ١٤٠ ، ١٣٩ ، ٥٠	- إنما الأعمال بالنيات
١٣٧	- أحبك
٦٣	- أي الذنب أعظم... (ابن مسعود)
٥٨	- البيعان بالخيار
٢٢	- جاءهم في الشتاء فرأهم يرفعون أيديهم... (وائل بن حجر)
١٤٣	- الجار أحق بسقبة
٢٢٤	- الحج كل عام؟... (الأقرع)
٥٥	- جعلت لنا الأرض مسجدًا وطهورًا
١٦٦	- جمع الصلاتين بالمزدلفة
٢٢٥	- خذي فرصة من مسك
٢٢٩	- توفي ﷺ يوم الاثنين
٢٢٩	- توفي أبو بكر ﷺ في جمادى الأول
٢٢٩	- توفي عمر ﷺ في ذي الحجة
٢٢٤	- رأى ﷺ جبلًا ممدودًا بين ساريتين

الصفحة	الحديث
١٥٥	- شهد مع النبي ﷺ حجة الوداع أربعون ألفاً
١٣٩	- طلب العلم فريضة
٧٦	- عقلت من النبي ﷺ مَجَّةً مَجَّها في وجهي... (محمود بن الربيع)
٦١	- فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك... (ابن مسعود)
٣٢	- الفخذ عورة
١٤٤	- فِرٌّ من المجذوم فِرَارَكَ من الأسد
٥٤	- فرض ﷺ زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى
٥٨	- فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين
١٦٦	- في الحبة السوداء شفاء من كل داء
١٤٩	- قرَّ الدجاجة
١٥٦	- قبض عليه الصلاة والسلام عن مئة وأربعة عشر ألفاً
١٤٠	- قنت عليه الصلاة والسلام شهراً بعد الركوع
١٤٦	- كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار
١١٤	- كان رسول الله ﷺ يدني إليَّ رأسه فأرجله
١٤٦	- كان الماء من الماء رخصة... (أبي بن كعب)
١٥١	- كان النبي ﷺ إذا قال بلال: «قد قامت الصلاة»؛ نهض وكبر
٤٠	- كان يقال كذا وكذا
٥٩ ، ٥٨	- كانوا يستفتحون بالحمد لله
١٤٦	- كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها
٤٠	- كنّا لا نرى بأساً بكذا
٢٢٦	- كونوا على مشاعركم
٢٢٤	- مَرُّوا بحَيٍّ فلم يضيفونهم، فلدغ سيدهم... (أبو سعيد الخدري)
١٤٠	- المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
١٤٠ ، ١١٣	- من كذب عليّ متعمداً
١٣٩	- من آذى ذمياً
١٣٩	- من بشرني بخروج آذار
٢٤٥	- لا إله إلا الله وحده لا شريك له
٦٢	- لا تباغضوا، ولا تحاسدوا
١٥٠	- لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها
٩٧	- لا تكتبوا عني شيئاً إلّا القرآن، ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمححه

الصفحة	الحديث
١٤٤ ، ١٤٥	- لا عدوى ولا طيرة
٤٧	- لا نكاح إلى بولي
١٢٩	- لا يتعلم مُسْتَح ولا مستكبر
٥٩	- لا يُحفظ فيها شيئًا عن رسول الله ﷺ (أنس)
١٤٤ ، ١٤٥	- لا يورد مُمرضٌ على مُصحِّ
١٦٥	- لبيك حَجًّا حَقًّا
١٤٨	- لتؤذن الحقوق إلى أهلها
١٣٩	- للسائل حق وإن جاء على فرس
١٤٩	- لعن رسول الله ﷺ الذين يشققون الخطب
١٣٩	- نحركم يوم صومكم
٥١	- نهى ﷺ عن بيع الولاء وهبته
١٤٩	- يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله



فهرس الأعلام

- حرف [أ]
- آدم بن عينة: ١٦٥
 - أبان بن أبي عيَّاش: ١٢١
 - إبراهيم (؟؟؟؟): ٨٢
 - إبراهيم بن أدهم: ١٢٧، ١٦١
 - إبراهيم الحربي: ٨١، ٨٤
 - إبراهيم الخوزي: ٢٢٢
 - إبراهيم بن سويد النخعي: ٩٠، ١٠٥، ١٣١، ٢٤٣
 - إبراهيم بن عينة: ١٦٥
 - إبراهيم بن محمد الطبري: ٩ - ١٨
 - إبراهيم بن مقسم: ٢١٩
 - إبراهيم بن هراسة: ٢١٩
 - إبراهيم بن يزيد النخعي: ١٣١، ١٦١
 - أبي بن كعب: ٦٤، ١٤٦، ١٨١
 - أبي بن عمارة: ١٩٣
 - أحمد بن عريان: ١٧٢
 - أحمد بن أبي سريج: ٢٠٢
 - أحمد بن جعفر بن حمدان البصري: ٢٠٨
 - أحمد بن جعفر بن حمدان البغدادي: ٢٠٨
 - أحمد بن جعفر بن حمدان الدينوري: ٢٠٨
 - أحمد بن جعفر بن حمدان: ٢٠٨
 - أحمد بن حنبل: ٣٠، ٦٧، ٧١، ٧٣، ٧٦، ٨٠، ٩١، ٩٩، ١١٥، ١٢٠، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٣، ١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٥١، ١٥٤، ١٦١، ١٦٣، ١٦٤، ١٨٣، ١٨٩، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٣٩
 - أحمد بن سنان الواسطي: ٢٠٢
 - أحمد بن صالح: ٢٣٦
 - أحمد بن المظفر البكري: ٢٠٧
 - أحمد بن هارون البرديجي: ٥٢
 - أحمد بن يحيى، أبو العباس = ثعلب
 - أحمد بن يوسف السلمي: ٢٢٢، ٢٢٣
 - الأخنف بن قيس: ١٦٠
 - الأخفش، أحمد بن عمران: ١٩١
 - الأخفش، أبو الحسن سعيد: ١٩١
 - الأخفش، أبو الحسن علي: ١٩١
 - الأخفش، أبو الخطاب عبد الحميد: ١٩١
 - أرقم بن شرحبيل (أخ عمرو): ١٦٥
 - أرقم بن شرحبيل (أخ هزيل): ١٦٥

- أسامة بن زيد: ١٨١
 - أسامة بن مالك = أبو الشعراء
 - إسحاق بن راهويه: ٣٠، ٧٢، ٩١، ١٦٣، ١٢٨
 - أسماء بنت شكل: ٢٢٥
 - أسماء بنت يزيد بن السكن: ٢٢٥
 - إسماعيل بن أبي أويس: ٦٨
 - إسماعيل بن أمية: ٥٩، ٦٠
 - إسماعيل بن علي: ٢١٩
 - الأسود بن عبد يغوث: ٢٢١
 - الأسود بن يزيد النخعي: ١٢٧، ٢١٧، ١٦١
 - أسير بن عمرو = يسير بن عمرو
 - الأشعث بن قيس: ١٨٤
 - أشهب: ٩٠
 - الأصمعي: ١١٢، ١٤٣
 - الأعرج: ٦٢
 - الأعمش سليمان بن مهران: ٤٩، ١٧٦، ٨٢، ٦٣
 - الأقرع: ٢٢٤
 - أمية بن منية: ٢١٩
 - أنس بن سيرين: ١٦٥
 - أنس بن مالك: ٤١، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٩٧، ١٢١، ١٢٣، ١٤٠، ١٤٩
 - ١٥٤، ١٥٧، ١٦٢، ١٦٥، ١٧٤، ١٧٩، ٢٢٤، ٢٤٠
 - الأوزاعي: ٦٧، ٩١، ١٣٢، ١٦٤، ٢١٧
 - أوسط بن عمرو البجلي: ١٧٢
 - الأيلي: ٢٠٤
 - أيمن بن نابل: ١٧٠
 - أيوب السختياني: ٥٣، ٥٤، ١٣٢
- [ابن]
 - ابن أبي حاتم: ١٣٠، ٢٣٥، ٢٣٦
 - ابن أبي خيثمة: ٢٣٥
 - ابن أبي داود، أبو بكر عبد الله
 - السجستاني: ٨٧، ١٦١
 - ابن أبي ذئب: ٧٩، ٢٢٠
 - ابن أبي عروبة: ٢٣٧
 - ابن أبي مريم: ٦٢
 - ابن أبي مليكة، عبد الله بن عبيد الله: ٢٢٠
 - ابن أم مكتوم، عبد الله بن زائدة: ٢٢٦
 - ابن أم مكتوم، عمرو بن قيس: ٢٢٦
 - ابن الأنباري: ٢١٣
 - ابن بحنة: ٢٤١
 - ابن بكير: ١٧٥
 - ابن البّيع: ٤٠
 - ابن جابر = عبد الرحمن بن زيد
 - ابن جريح: ٩٤، ١١٥، ٢٢٠، ٢٤٥
 - ابن جرير = أبو الطيب الطبري
 - ابن حبان: ٣٦، ٧٠، ٨١، ١٨٩، ٢٣٨، ٢٣٥
 - ابن حمدون: ٢٤٥
 - ابن خزيمة: ٣١، ٢٣٩
 - ابن خَلَّاد: ١٠٢، ١٠٤، ١٢٢، ٢١٠، ١٢٣
 - ابن سعد: ٢٢٦
 - ابن شهاب الزهري: ٣٠، ٤٠، ٥١، ٦٢، ٧٩، ٩٠، ٩٢، ١٢١، ١٣٠
 - ١٣٢، ١٤١، ١٤٥، ١٦٣، ١٦٤، ٢٤٢، ١٧١

- ابن الصباغ: ٩٤
- ابن الصلاح: ٢٧، ٥٠، ٥٢، ٥٧، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٥، ١١٥، ١١٨، ١٢٢، ١٤١، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٢، ٢٤٤، ٢٤٦
- أبو إسحاق الهجيمي: ١٢٣
- أبو أمانة، أسعد بن سهل: ١٥٧، ١٥٩
- أبو أناس الكناني: ١٧٨
- أبو الأشعث شراحيل بن آدة: ١٨٣
- أبو البختری الطائي: ٢٤٠
- أبو بردة بن أبي موسى: ١٨٢
- أبو بصرة الغفاري: ١٨٢
- أبو بكر بن أبي شيبة: ١١٦، ٢٢١
- أبو بكر بن أبي عتيق: ١٦٧
- أبو بكر البرقاني: ١٦٤
- أبو بكر بن خلف: ١٣٥، ١٣٦
- أبو بكر الصديق: ١٥٢، ١٥٦
- ١٥٧، ١٦٦، ١٦٧، ٢٢٩
- أبو بكر الصيدلاني: ١٠٩
- أبو بكر الصيرفي: ٧١
- أبو بكر بن عبد الرحمن: ١٧٨
- أبو بكر بن عياش: ١٨٣
- أبو بكر بن عياش الباجدائي: ٢٠٩
- أبو بكر بن عياش الحمصي: ٢٠٩
- أبو بكر بن عياش القاري: ٢٠٩
- أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: ١٧٨
- أبو بكر بن مالك القطيعي: ٢٣٩
- أبو بكر بن نافع: ١٧٩
- أبو بلال الأشعري: ١٧٧
- أبو تراب النخشي: ٢٣٥
- أبو تميلة، يحيى بن واضح: ١٨٠
- أبو توبة: ١١٦
- أبو جحيفة، وهب: ١٨٢
- أبو جعفر الحضرمي = مطين
- ابن الصباغ: ٩٤
- ابن الصلاح: ٢٧، ٥٠، ٥٢، ٥٧، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٥، ١١٥، ١١٨، ١٢٢، ١٤١، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٢، ٢٤٤، ٢٤٦
- ابن عبد البر، أبو عمر: ٣٨، ٣٩
- ٤٣، ٤٥، ٦٧، ٧٠، ٧٨، ١٧٠
- ١٨٣، ٢٣٤
- ابن عساكر: ٢٤٤، ٢٤٦
- ابن القاسم: ٩٠
- ابن لهيعة: ١٤٨
- ابن الماجشون: ٢٢٠
- ابن مأكولا: ١٣٤، ١٦٤
- ابن المديني: ٤٦، ٦٧، ١٥٥
- ١٥٧، ١٦٤
- ابن معين: ٦٧، ١٠٩، ١٢٤، ١٣٣
- ١٤٨، ١٩٠، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧
- ابن منده: ٨٥، ١٣٦، ١٤١
- ابن مهدي: ١١٥
- ابن وارة: ١٤٥
[أبو]
- أبو الآذان: ١٨٠
- أبو الأبيض: ١٧٩
- أبو أبي ابن أم حرام: ١٥٧
- أبو أحمد بن عدي: ٨١
- أبو أحمد الغطريفي: ٢٣٩
- أبو الأحوص: ١١٦
- أبو إدريس الخولاني، عائذ الله: ١٥٠، ١٥١، ١٥٩، ١٨٣
- أبو إسحاق السبيعي: ١٥٢، ١٧٠
- ١٨٣، ٢٣٧

- أبو جمرة، نصر بن عمران: ٢١٢
 - أبو الجَلَد الأَخْبَارِي = الدَجِين بن ثابت
 - أبو حاتم بن حبان: ٣٦، ٧٠، ٨١، ١٨٩، ٢٣٥، ٢٣٨
 - أبو حاتم الرازي: ٧٢، ١٥١، ١٧٨، ١٨٩
 - أبو حازم الأعرج، سلمة = الأعرج
 - أبو حازم البجلي: ١٧٠
 - أبو حازم العبدي: ١٨٠
 - أبو حامد الإسفراييني: ٢٠٨
 - أبو حرب بن أبي الأسود: ١٧٩
 - أبو حريز، عبد الله بن الحسين: ١٧٩، ١٩٨
 - أبو الحسن الواحدي، علي بن أحمد = الواحدي
 - أبو الحسن الماوردي: ٨٤
 - أبو الحسين، أحمد بن محمد = الخفاف
 - أبو حصين، عثمان بن عاصم: ١٩٩
 - أبو حصين بن يحيى الرازي: ١٧٨
 - أبو الحَلَال العتكي: ١٦٠
 - أبو حمزة: ٢١١، ٢١٢
 - أبو حنيفة: ٤٣، ٧٩، ٩١، ١٠٩، ١١١، ١٨٣، ٢٣٢
 - أبو خالد (عند مسلم): ١١٦
 - أبو خالد الدَّالَانِي، يزيد بن عبد الرحمن: ٢٢٢
 - أبو خيثمة زهير بن معاوية: ٦١
 - أبو داود: ٣١، ٣٦، ١١٥، ١١٦، ١٣٠، ١٥٩، ٢٣٣
 - أبو رجاء العطاردي: ١٥٩
 - أبو الرجال، محمد بن عبد الرحمن: ١٨٠
 - أبو زرعة الرازي: ١٥٥، ١٨٩
 - أبو الزناد، عبد الله بن ذكوان: ٦٢، ١٦٢، ١٧٩
 - أبو ساسان، حُضَيْن بن المنذر: ١٥٩
 - أبو سعيد الأشج: ١١٦
 - أبو سعيد الخدري: ٩٧، ١٧١، ٢٢٤
 - أبو سعيد بن يونس: ٢٢١
 - أبو سلمة بن عبد الرحمن: ٧٠، ١٦٠، ١٦١
 - أبو السليل، ضُريب بن نُقَيْر بن سُمير: ١٧٤
 - أبو سنان، ضرار بن مَرَّة: ٢٠٣
 - أبو شاه: ٩٧، ٩٨
 - أبو شيبة، إبراهيم بن عثمان: ٢٢١
 - أبو شيبة الخدري: ١٧٩
 - أبو الشيخ الأصبهاني، محمد بن عبد الله: ١٨٠، ٢١٦
 - أبو الشيخ عبد الله: ٨٤، ٤١٦
 - أبو صالح (والد سهيل): ١٣٢
 - أبو صالح السَّمان: ٢٠٩
 - أبو الضحى، مسلم بن صبيح: ١٨٤
 - أبو الطيب الطبري: ٨٥، ٨٦، ١٢٣، ١٤٨
 - أبو طاهر (حفيد ابن خزيمة): ٢٣٩
 - أبو الطفيل، عامر بن واثلة: ١٣٢، ١٥٧
 - أبو العاص بن الربيع: ٢٢٥
 - أبو عاصم (?): ١٢٥

- أبو العالية: ٩٠، ٢٤١
- أبو العباس، أحمد بن يحيى = ثعلب
- أبو العباس، محمد بن يزيد = المبرد
- أبو عبد الله بن الأخرم: ٢٠٩
- أبو عبد الله الزبيري، الزبير بن أحمد: ١٠٧، ٧٧
- أبو عبد الرحمن الصوفي: ٢٢٣
- أبو عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن الحارث = أبو بكر بن عبد الرحمن
- أبو عبيد، القاسم بن سلام: ١٤٤
- أبو عبيدة بن الجراح، عامر بن عبد الله: ٢٣٠، ٢١٩
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى: ١٤٣
- أبو العبيدتين = معاوية بن سبرة
- أبو عثمان النهدي: ١٤٨، ١٥٨
- ١٦٠، ١٦١، ٢١٦
- أبو العشاء: ١٦٨، ١٧١، ١٧٥
- أبو علي الصواف: ٢١٣
- أبو عمر الحافظ (?): ٨٩
- أبو عمران الجوني، عبد الملك: ٢٠٩
- أبو عمران الجوني، موسى بن سهل: ٢٠٩
- أبو عمرو بن حريث: ٦٠
- أبو عمرو الداني: ٤٥
- أبو عمرو الشيباني: ١٦٠
- أبو عمرو الشيباني = سعد بن إلياس
- أبو عمرو الشيباني = زرعة
- أبو عمرو بن محمد بن حريث: ٥٩
- أبو عمرو بن مهدي: ١١٤
- أبو عمرو بن نجيد: ٢٢٣
- أبو الغصن: ١٧٣
- أبو الفضل بن عمرو: ٨٦، ٨٧
- أبو القاسم الأزهري: ١٧٢
- أبو قحافة: ١٦٧
- أبو قلابه الرقاشي: ٢٣٨
- أبو ليلى الأنصاري: ١٧١
- أبو المتوكل الناجي: ٩٠
- أبو مجلز: ١٤٠
- أبو محمد بن محمد بن حزم = أبو بكر بن محمد بن حزم
- أبو المدلة = عبيد الله بن عبد الله المدني
- أبو مُراية = عبد الله بن عمرو العجلي
- أبو مرثد الغنوي (كناز بن الحصين): ١٥٠
- أبو مسعود البديري: ٢٢١
- أبو مسلم الخولاني، عبد الله بن ثوب: ١٦٠
- أبو مسلم المستملي: ٨٢
- أبو المظفر السمعاني: ٤٥، ٧١، ١٥٣
- أبو معاوية، محمد بن خازم: ١٩٩
- أبو معيد = حفص بن غيلان
- أبو مويهبة: ١٧٨
- أبو النجيب: ١٧٩
- أبو نصر بن مأكولا: ١٣٠
- أبو نصر الوائلي: ٨٤
- أبو نضرة: ٢٠٥
- أبو نعيم الأصفهاني: ٨٣، ٨٩، ١٤٩، ١٧٦، ٢٣١، ٢٣٤

- أبو هريرة، عبد الرحمن بن صخر: ١٩٦
 - ٥٣، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ١٣٢، ١٥٤، بشر الحافي: ١٢٨
 - ١٦٤، ١٧١، ١٨٢، ٢٠٠، ٢١٠، بشر بن المغفل: ٥٩
 - ٢١٥، ٢٤١، بشير بن الخصاصية: ٢١٩
 - أبو وائل (?): ٦٣، ١٥٩، بشير بن كعب العدوي: ١٩٦
 - أبو يعلى الخليل: ٥٠، ٢١١، بشير بن يسار الأنصاري: ١٩٦
 - أبو يعلى بن الفراء: ٨٦، ٨٧، البغوي: ٣٣، ٣٥، ١٢٣، ٢١٥
 - أبو يوسف القاضي (صاحب أبي حنيفة): ١١١، ٢١٩، بكير بن أبي السميطة: ١٦١
 - أم الدرداء: ١٦١، بكير بن الأشج: ١٦٢
 - أم سنان: ٣٠٣، بلال بن أبي رباح: ٤١، ١٥١، ١٥٧
 - أم عطية: ٢٢٥، بلال بن الحارث: ١٨٧
 - أم مكتوم: ٢٢٦، بلال بن حمامة: ٢١٨
 - بُندار، محمد بن بشار: ١٨٩، ١٩٥، بهز بن حكيم بن معاوية: ٣٢، ١٢١، ١٦٨، ١٧٠
 - حرف [ب]
 - الباجي: ٨٤، البويطي: ٩١
 - بجالة بن عبدة: ٢٠٣، البيهقي: ٣٣، ٧٣، ٨١، ١٣٠
 - بحير بن معاوية: ٢١٨، ١٣٥، ١٣٦، ١٥٤، ٢٣٤
 - البحيري = سعيد بن محمد
 - البخاري: ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٤٦، ٤٧، ٥٤، ٥٨، ٦٤، ٦٨
 - ٧٠، ٧١، ٧٩، ٨٠، ٩٣، ١١٢، ١٥٣، ١٦٩، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٢
 - ١٩٥، ٢٠٥، ٢١٢، ٢١٧، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤١
 - البراء، أبو العالية: ١٩٨، البراء، أبو معشر: ٢٠٥
 - بروع بنت واشق: ٢٢٨، بُريد بن عبد الله بن أبي بردة: ١٩٧
 - البراز: ٢١٤، بُسر بن سعيد: ١٩٦
 - بُسر بن عبيد الله: ١٥٠، ١٥١، ١٩٦، بُسر بن عامر الكلاعي: ١٧٢
 - تلوم بن صبح: ١٧٢، الترمذي: ٣١، ٣٢، ٣٥، ٣٦، ٥٩
 - ١٣٠، ١٤٦، ٢٣٣، تميمه بنت وهب: ٢٢٨
 - حرف [الثاء]
 - ثابت البناني: ١٢١، ثابت بن قيس: ١٨٤
 - ثابت بن المنذر (والد حسان): ٢٣١، ثعلب: ١٩١
 - الثعلبي: ١٥٦، ثوبان (مولى رسول الله ﷺ): ١٨٦

- ثور بن يزيد الشامي: ٢١٥
 - ثور بن يزيد المدني: ٢١٥
حرف [الجيم]
 - جابر بن عبد الله: ١٥٤، ١٤٦، ١٥٤
 - ١٥٧، ١٨٦، ٢٢٧
 - جبار الطائي: ٦٩
 - جارية بن قدامة: ١٩٨
 - جبيب بن الحارث: ١٧٣
 - جبير بن مطعم: ١٨٥
 - جرهذ: ٣٢
 - جري بن كليب: ٧٠
 - الجريري = سعيد بن إياس
 - جزرة، صالح بن محمد: ١٨٩
 - الجمال، محمد بن مهران: ١٩٤ - ١٩٥
 - جميل بن بصرة = أبو بصرة الغفاري
 - جيلان بن فروة: ١٧٣
حرف [الحاء]
 - الحارث بن رفاع: ٢١٨
 - الحارث بن هشام: ١٨٧
 - حارثة بن النعمان: ١٨٦
 - الحاكم: ٣١، ٣٨، ٤٢، ٥٠، ٨٠، ٩١، ٩٢، ١١٠، ١١٩، ١٣٤، ١٣٥، ١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ١٨٢، ٢٣٣
 - حبان بن عطية: ٢٠٠
 - حبان بن موسى: ٢٠٠
 - حبان بن منقذ: ١٩٩
 - حبان بن هلال الباهلي البصري: ١٩٩
 - حبان بن واسع بن حبان: ١٩٩
 - حجاج بن منهال: ١١٥، ٢١١
 - حدير: ١٩٨
 - حذيفة بن اليمان: ١٨٥
 - حراش: ١٩٩
 - حرام (جد حسان بن ثابت): ٢٣١
 - حريث: ٥٩، ٦٠
 - حريز بن عثمان الرحبي: ١٩٨
 - الحزامي: ١٣
 - حسان بن ثابت: ٢٣١
 - الحسن البصري: ١٦١
 - الحسن بن أبي الحسن: ٢٤٣
 - الحسن بن الحر: ٦١
 - الحسن بن الصباح البزار: ٢٠٤
 - الحسن بن عرفة: ١٢٣
 - الحسن بن علي: ٩٦
 - الحسن بن عيسى (مولي ابن المبارك): ٢٤١
 - الحسن بن دينار: ٢٢١
 - الحسين بن علي: ١٨٤، ١٨٥
 - حسين بن محمد المروزي: ٨٤
 - حصين بن عبد الرحمن: ٢٣٨
 - حضيف بن المنذر: ١٩٩
 - حفص بن غيلان، أبو معيد: ١٧٦
 - حفصة بنت سيرين: ١٦١، ١٦٥
 - حكيم بن حزام: ٢٣١
 - حكيم بن عبد الله بن قيس: ٢٠٠
 - حكيم بن معاوية (والد بهز): ٣٢، ١٧٠، ١٦٨
 - حمل بن النابغة: ٢٢٠
 - حماد بن زيد: ٨٢، ٢١٠
 - حماد بن سلمة: ٥٣، ٥٤، ١١٣، ١٢١، ١٢٧، ١٢٩، ١٧١، ٢١١

- خليل بن أحمد، أبو بشر المزني البصري: ٢٠٦
- خليل بن أحمد، أبو سعيد البستي الشافعي: ٢٠٧
- خليل بن أحمد، أبو سعيد البستي المهلبى: ٢٠٧
- خليل بن أحمد، أبو سعيد البستي السجزي الحنفي: ٢٠٧

حرف [الدال]

- الدارقطني: ٣١، ٨٨، ١٣٠، ١٤٨، ١٤٩، ١٩٥، ٢٣٣
- دجين بن ثابت: ١٧٣
- دكين بن سعيد: ١٧٠
- دينار: ٢٢١
- ذكوان: ٢١٠

حرف [الراء]

- رافع بن خديج: ١٨٥، ٢٢٧
- رباح: ٢١٨
- ربعي بن حراش: ١٩٩
- ربيعة بن زرار = أبو الحلال العتكي
- ربيعة بن كعب الأسلمي: ٧٠
- ربيعة الرأي: ٩٠، ٢٣٧
- رُستة، عبد الرحمن بن عمر: ١٨٩
- رفاعه بن سموأل: ٢٢٨
- روح بن القاسم: ٥٩
- رويغ بن ثابت: ١٥٨

حرف [الزاي]

- زائدة: ٦٢، ٨٣
- زييد اليامي: ٢٠١
- الزبير بن العوام: ١٨٥، ٢٢٩

- حمدة بنت جحش: ٢٢٥
- حميد بن كلاب: ١٧٠
- الحميدي: ٣٢، ٣٤، ٤٦، ٧١، ١٣٤
- حنان الأسدي: ٢١٦
- حنبل بن إسحاق: ٩٩
- حويطب بن عبد العزى: ١٨٥
- حيّان بن حصين الأسدي: ٢١٦

حرف [الخاء]

- خارجة بن زيد: ١٦٠
- خالد الحذاء: ٢٢٣
- خُبيب بن عبد الرحمن بن خُبيب: ٢٠٠
- خُبيب بن عدي: ٢٠٠
- خديجة بنت خويلد: ١٥٦، ١٥٧
- الخطّابي: ٣٤، ٣٥، ١٤٤
- الخطيب البغدادي: ٣٨، ٣٩، ٤٧
- ٤٩، ٥٧، ٦٩، ٧٥، ٧٧، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ١٠٠، ١١٠، ١١٤
- ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٣١
- ١٣٤، ١٥٠، ١٥٨، ١٦٤، ١٧٢
- ١٩٣، ٢٣٤
- الخُفاف: ١٦٩
- الخُمس (والد سعيد): ١٧٣
- خلف بن تميم: ٨٣
- خلف بن هشام البزار: ٢٠٤
- خليفة بن خياط: ١٨٨
- الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٢٠٦، ٢٠٧
- خليل بن أحمد الأصفهاني: ٢٠٧

- زر بن حبيش: ١٧٣
 - زرة السباني: ٢١٤
 - زنباع الجذامي: ١٧٣
 - زهير بن معاوية = أبو خيثمة
 - زنيح، محمد بن عمرو: ١٨٨
 - زياد بن حدير: ١٩٨
 - زياد بن رباح: ٢٠٠
 - زياد بن علاقة: ٢٢٧
 - زيد بن ثابت: ٩٦، ١٤٨، ١٥٥، ١٦٥
 - زيد بن حارثة: ١٥٦، ١٥٧
 - زيد بن الحباب: ١٩١
 - زيد بن حدير: ١٩٨
 - زيد بن خالد الجهني: ١٨٦
 - زيد بن الخطاب: ١٨٦
 - زيد بن مريع: ٢٢٦
 - زيد بن شيع: ١٥٢
 - زينب (بنت الرسول ﷺ): ٢٢٥
 - زينب بن جحش: ٢٢٤
 - زبيد بن الصلت: ٢٠١
 - حرف [السين]
 - السائب بن يزيد: ١٥٧
 - سالم أبو عبد الله الدوسي = سالم بن عبد الله النصري
 - سالم أبو عبد الله المديني = سالم بن عبد الله النصري
 - سالم سبلان المديني = سالم بن عبد الله النصري
 - سالم بن عبد الله بن عمر: ٣٠، ٤٠، ١٦١، ١٦٤
 - سالم بن عبد الله النصري (له عدة أسماء): ١٧١، ١٧٢، ٢٠٥
 - سالم (مولى شداد بن الهاد) = سالم بن عبد الله النصري
 - سالم (مولى مالك بن أوس) = سالم بن عبد الله النصري
 - سالم (مولى النصريين) = سالم بن عبد الله النصري
 - سالم (مولى المهري) = سالم بن عبد الله النصري
 - السدوسي: ٢١٠
 - سبيعة: ٢٢٧
 - سجادة، الحسن بن حماد: ١٩٠
 - السراج = محمد بن إسحاق
 - سخون بن سعيد: ١٠٥، ١٧٧
 - سريج بن النعمان: ٢٠٢
 - سريج بن يونس: ٢٠٢
 - سعد بن أبي وقاص: ١٥٨، ٢٢٩
 - سعد بن إياس الشيباني: ٢١٤
 - سعد الجاري: ٢٠٦
 - سعد بن خولة البصري: ٢٢٨
 - سعد بن زيد: ٢٢٩
 - سعيد الجريري: ٢٠٥
 - سعيد بن حبة: ٢١٨
 - سعيد بن طارق الأشجعي: ٥٥
 - سعيد بن أبي مريم: ٦٢
 - سعيد بن إياس الجريري: ٢٣٧
 - سعيد بن ذي حدان: ٦٩
 - سعيد بن محمد البحيري: ٢٤٥
 - سعيد بن المسيب: ٤٢، ٤٣، ١٢١، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٧٠

- سعيد بن يسار الهاشمي: ٢٤١
 - سعيد بن الخمس: ١٧٣
 - سفيان (عن عبد الرحمن بن يزيد): ١٥٠
 - سفينة (مولى رسول الله): ١٧٦، ١٨٣، ١٧٧
 - سفيان الثوري: ٤٨، ٤٩، ٥٨، ٦٠، ٦٣، ٦٧، ٩١، ١٢٧، ١٥٠، ١٥٢، ١٨٨، ١٨٣
 - سفيان بن عيينة: ٤٨، ٤٩، ٦١، ٦٧، ٧٩، ٨٢، ٩٠، ١٢٣، ١٣٢، ١٥٠، ١٦٥، ١٧٦
 - سلام (جد الجبائي): ١٩٢
 - سلام بن أبي الحقيق: ١٩٣
 - سلام، أبو عبد الله: ١٩٢
 - سلام البيكندي: ١٩٢
 - سلام: ١٩٢
 - السلفي: ١٣٦
 - سلم بن أبي الذيال: ٢٠١
 - سلم بن زريق: ٢٠١
 - سلم بن قتيبة: ٢٠١
 - سلمان الأغبر: ٢٠٢
 - سلمان بن عامر: ٢٠٢
 - سلمان الفارسي: ١٨٥، ٢٠٢
 - سلمة بن الأكوع: ١٥٨
 - سلمة بن سليمان: ٢١١
 - سلمة (أبو إبراهيم بن هراسة): ٢١٩
 - سليم حيان: ٢٠١
 - سليم الرازي: ٦٩
 - سليمان بن طرخان التيمي: ١٤٠، ١٦٤، ٢٢٢
 - سليمان بن بلال المدني: ١٨١
 - سليمان بن حرب الأزدي: ٢١١
 - سليمان بن يسار: ١٦٠
 - السمعاني = أبو المظفر السمعي
 - سنان بن أبي سنان: ٢٠٢
 - سنان بن ربيعة: ٢٠٢
 - سنان بن سلمة: ٢٠٢
 - سنان بن مقرن: ١٦٦
 - سندر (الخصي): ١٧٣
 - سنيد، الحسين بن داود: ١٨٩
 - سهل بن بيضاء: ٢١٨
 - سهل بن حنيف: ١٦٥
 - سهل بن سعد: ١٢٣، ١٥٧
 - سهيل بن أبي صالح: ١٣٢، ١٦٥
 - سهيل بن بيضاء: ٢١٨
 - سهيمة بنت وهب: ٢٢٨
 - سويد بن سعيد: ٦٨
 - سويد بن غفلة: ١٦٠
 - سويد بن مقرن: ١٦٢، ١٦٥
 - سيّار بن أبي سيّار: ١٩٦
 - سيّار بن سلامة: ١٩٦
 - سيويه: ١٩١
 - حرف [الشين]
 - الشافعي: ٤٣، ٤٩، ٥٠، ٧٢، ٨٠، ٨٤، ٩١، ٩٥، ١٠٠، ١١١، ١٢٥، ١٤٥، ١٥٥، ١٨٣، ٢١٤، ٢٣٢
 - شباب، خليفة بن خياط: ١٨٨
 - شداد بن أوس: ١٤٦
 - شريحيل بن حسيه: ١٨٦، ٢١٨
 - شريك: ١٥٢، ١٧٧

حرف [العين]

- عائد الله = أبو إدريس الخولاني
- عائشة: ١١٤، ١١٥، ١٢١، ١٣٢، ١٤٩، ١٥٤، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٧١، ٢١٠
- عائكة بنت عبد الله = أم مكتوم
- عارم، محمد بن الفضل السدوسي: ٨١، ٢١٠، ٢٣٨
- عاصم (القارئ): ٦٨، ١٨٣
- عاصم الأحول: ١١٥، ١٥٠، ١٥١
- عاصم بن عبد الجبار: ٦٢
- عاصم بن كليب: ٦٢
- عاصم بن علي: ١١٥
- عامر بن أبي موسى = أبو بردة بن أبي موسى
- عامر بن ربيعة العدوي: ١٨٥
- عامر بن عبدة: ٢٠٣
- عامر بن عبيدة: ٢٠٣
- عامر بن شهر: ١٦٩
- العبادلة = عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن الزبير
- عبّاد = عبد الله بن أبي صالح: ١٦٥
- عبّاد بن حنيف: ١٦٥
- عبّاس الأصم: ٢٠٩
- عبّاس الجريري: ٢٠٥
- العبّاس بن عبد المطلب: ١٦٦
- عبدان، عبد الله بن عثمان: ١٩٠
- عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي: ٢٠٨
- عبد الله بن أحمد بن حنبل: ٢٠٨

- شعبة: ٤٨، ٦٧، ٨٣، ١١٥، ١٤٨، ٢٣٥
- شعبة القارئ = أبو بكر بن عياش
- الشعبي: ٩٠، ١٧٠
- شعيب بن محمد: ١٦٧، ١٦٨
- شقران (مولى رسول الله ﷺ): ٢٤١
- شكل بن حميد العبسي: ١٧٣
- شمعون أبو ريحانة: ١٧٣

حرف [الصاد]

- صاعقة، محمد بن عبد الرحيم: ١٨٨
- صالح بن أحمد بن حنبل: ١٢٠
- صالح بن أبي صالح الزيات: ١٦٥
- صالح بن أبي صالح (مولى التوأمة): ٢٣٧، ٢٠٩
- صُدي بن عجلان، أبو أمانة: ١٧٤
- صفوان بن بيضاء: ٢١٨
- صنايح بن الأعسر: ١٧٠، ١٧٤

حرف [الضاد]

- الضال = معاوية بن عبد الكريم
- الضّحّاك بن مزاحم: ٢٤٣
- ضُريب بن نُقير بن سُمير: ١٧٤
- الضرير = محمد بن خازم
- الضعيف = عبد الله بن محمد

حرف [الطاء، الظاء]

- طاوس: ٣٩، ٢٤٢
- الطبري = إبراهيم بن محمد، أبو إسحاق
- طلحة بن عبيد الله التميمي: ١٨٤، ٢٢٩
- طلحة بن مصرف: ١٦٨

- عبد الله بن أبي أوفى: ١٢٣، ١٥١، ١٥٧
- عبد الله بن أبي طلحة: ١٥٩
- عبد الله بن أبي عبد الله الأصفهاني: ٢١٥، ٢١٦
- عبد الله بن بحينة: ١٨٤، ٢١٨
- عبد الله بن بسر: ١٥٧، ١٥٨، ١٩٦
- عبد الله بن ثعلبة: ١٨٥
- عبد الله بن ثوب = أبو مسلم الخولاني
- عبد الله بن جابر الطرسوسي: ٢٠٨
- عبد الله بن جعفر: ١٨٤
- عبد الله بن الحارث: ١٥٧، ٢٢٣
- عبد الله بن حماد الآملي: ٢١٢
- عبد الله بن دينار: ٥١، ٥٨، ١٦٣
- عبد الله بن ذكوان = أبو الزناد
- عبد الله بن الزبير: ١٥٤، ٢١١
- عبد الله بن زيد: ١٨٤، ٢٠٠
- عبد الله بن سلام: ١٩٢
- عبد الله بن عباس: ٣٢، ٤٣، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٥، ٢١١، ٢١٢، ٢٢٣، ٢٤٢، ٢٢٤
- عبد الله بن عمر: ٣٠، ٤٠، ٥١، ٥٤، ٥٨، ١٣٢، ١٥٤، ١٥٧، ١٦٢، ١٧٩، ١٨٦، ٢١١، ٢٤١
- عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان = مسكدانة
- عبد الله بن عمرو أبو مُراية: ١٧٦
- عبد الله بن عمرو: ٩٦، ١٥٤، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٩، ١٨٤، ٢١١
- عبد الله بن المبارك: ٦٧، ٧٣، ٨٠، ٨١، ٩١، ١٢٩، ١٣٣، ١٥٠، ١٥١، ١٦١، ١٩٠، ٢١١
- عبد الله بن اللبية: ٢٢٦
- عبد الله بن مريع: ٢٢٦
- عبد الله بن مسعود: ٦١، ٦٣، ٩٦، ١٦٥، ١٥٤، ١٥٥، ١٧٥، ١٨٦، ٢١١
- عبد الله بن محمد المُسندي: ٢٤١
- عبد الله بن المطاع: ٢١٨
- عبد الله بن عمر مقرن: ١٦٦
- عبد الله بن محمد الأصبهاني = أبو الشيخ
- عبد الله بن محمد الضعيف: ١٨٧
- عبد الله بن محمد بن سنان الدينوري: ٢٠٨
- عبد الله بن وهب: ٩٠، ١٧٩
- عبد خير بن يزيد الخيواني: ١٦٠
- عبد الرحمن بن أحمد بن يونس: ٢٢١
- عبد الرحمن بن أبي بكر: ١٦٧، ١٨٥
- عبد الرحمن بن أبي ليلي: ١٧١
- عبد الرحمن بن بشر: ٢٤٥
- عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان: ٦١
- عبد الرحمن بن الزبير: ٢٢٨
- عبد الرحمن بن سلمان: ٢٠٢
- عبد الرحمن بن صخر = أبو هريرة
- عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودي: ٢٣٧

- عبد الرحمن بن عوف: ١٥٩ ، ١٨٤ ، ٢٢٩
 - عبيد الله بن موسى: ١٦٣
 - عبدة بن أبي لبابة: ٢٤٥
 - عبدة بن سليمان: ٢٣٧
 - عبد الرحمن بن مقرن: ١٦٦
 - عبد الرحمن بن ملّ الهندي =
 أبو عثمان الهندي
 - عبد الرحمن بن مهدي: ٦٣
 - عبد الرحمن بن هرمز الهاشمي: ٢٤١
 - عبد الرحمن بن يزيد بن جابر: ١٥٠ ، ١٥١
 - عبد الرزاق بن همام الصنعاني:
 ١٥٢ ، ٢٣٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦
 - عبد السلام بن سعيد التنوخي =
 سحنون بن سعيد
 - عبد الغني بن سعيد (صاحب
 المؤلف): ١٨٧ ، ٢٣٣
 - عبد الملك العزمي: ٢٢٢
 - عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج:
 ١٨٠
 - عبد الملك بن مروان: ٢٤٢
 - عبد الواحد بن عبد الله النصري:
 ٢٠٥
 - عبيد الله بن أحمد الصيرفي =
 أبو القاسم الأزهري
 - عبيد الله بن أبي عبد الله (ابن الأغر):
 ٢١٥
 - عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي = أبو
 القاسم الأزهري
 - عبيد الله بن عبد الله أبو المِدلة: ١٧٦
 - عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: ١٢١ ، ١٦٠
 - عبيد الله بن عدي: ٤٢
 - عبيدة بن حميد: ٢٠٣
 - عبيدة بن سفيان: ٢٠٣
 - عُبيدة السلماني: ٢٠٣
 - عتبة بن مسعود: ١٦٥
 - عتبة المسعودي: ٢٣٧
 - عثمان بن علي القاري: ١٩٤
 - عثمان بن أبي شيبة: ٢٢١
 - عثمان بن حُيف: ١٦٥ ، ١٨٦
 - عثمان بن عفان: ١٤٨ ، ١٥٦ ، ٢٢٩
 - العرس بن عميرة: ١٥٨
 - عروة بن الزبير: ١١٤ ، ١٢١ ، ١٣٢ ، ١٦٠
 - عروة بن مضرّس: ١٦٩
 - عزوان بن زيد: ١٧٤
 - عسل بن ذكوان: ١٩٤
 - العشرة (المبشرون بالجنة): ١٤٠
 - عطاء: ٣٩ ، ١٦١ ، ٢٤٢
 - عطاء بن السائب: ٢٣٧
 - عطارد بن برز (بلز): ١٦٨
 - عفان بن مسلم الباهلي: ١٢١ ، ٢١١
 - عفراء بنت عبيد: ٢١٨
 - عقبة بن النُدّر: ١٤٨
 - عقيل بن خالد: ٢٠٤
 - عقيل بن مقرن: ١٦٥
 - العقيلي: ٢٣٥
 - عكرمة: ٦٨ ، ١٩٨

- عَلَّان وما غَمَّه، علي بن الحسين: عمرو بن عامر: ١٨٦
١٩٠
- علقمة بن قيس النخعي: ٦١، ٩٠، ١٢٧، ١٦١
- علقمة بن أبي وقاص: ٥١
- عليّ (مجروح): ٦٨
- علي بن أبي طالب: ٩٦، ١٥٦، ١٥٧، ١٧٩، ٢١٠، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٢٩
- علي بن الجعد: ١٢٣
- علي بن عبد العزيز المكي: ٧٢
- علي بن عثام: ١٩٤
- علي بن هاشم بن البريد: ١٩٧
- عمارة بن حزم: ١٨٥
- عمارة (والد أبي): ١٤٣
- عمر بن أحمد = أبو حازم العبدي
- عمر بن الخطاب: ٤٠، ٥٠، ٥١
- ٩٦، ٩٩، ١٢٧، ١٥٦، ١٥٩
- ١٧٥، ١٨٦، ٢٢٩
- عمر بن عبد العزيز: ١٦٤
- عمران بن حدير: ١٩٨
- عمران بن عينة: ١٦٥
- عمرة بنت عبد الرحمن: ١١٤، ١١٥، ١٦١
- عمرو بن حريث: ٢١٠
- عمرو بن دينار: ٥٨
- عمرو بن زرارة الحديثي: ٢١٥
- عمرو بن سَلِمة: ٢١٢
- عمرو بن شرحبيل: ٦٣، ١٦٥
- عمرو بن شعيب: ١٦٤، ١٦٧
- عمرو بن العاص: ١٦٥، ١٦٧، ١٨٦
- عمرو بن عامر: ١٨٦
- عمرو بن علي = مندل بن علي
- عمرو بن قيس الملائي: ١٢٨
- عمرو بن كعب الياامي (جد طلحة): ١٦٨
- عمرو ذو مُرّ: ٦٩
- عمّار بن ياسر: ٢١٦
- عوذ بن عفراء: ٢١٨
- العوراء بنت أبي جهل: ٢٢٦
- العوّام بن حوشب: ١٥١
- عوّام بن مُراجم: ١٤٨
- عُويم بن ساعدة: ١٢٦
- عياض: ٨٨، ١٠٥، ١٧٦
- عيسى بن أبي عيسى الحنّاط: ١٩٥
[غ]
- الغزالي، أبو حامد: ٩٤
- غنجار، عيسى بن موسى: ١٨٨
- غنجار، محمد بن أحمد: ١٨٨
- غندر، محمد بن جعفر البصري: ١٨٧، ١٢٦
- غندر، محمد بن جعفر البغدادي (عن أبي خليفة): ١٨٨
- غندر، محمد بن جعفر البغدادي (شيخ أبي نعيم): ١٨٨
- غندر، محمد بن جعفر الرازي: ١٨٨
[ف]
- فاطمة (عمة جابر): ٢٢٧
- الفراوي: ٢٤٥
- الفضل بن دكين (أبو نعيم): ٧٢، ١٧٧، ٢٣١
- الفضل بن عباس: ١٦٦، ١٨٥

[ل]

- لُبَيّ بن لبا: ١٧٤
- الليث بن سعيد: ٦٧، ٩٣، ١٢٣

[م]

- ما غمّه = علّان بن عبد الصمد
- مالك: ٣٠، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٥٤، ٦٢، ٧٩، ٩٠، ٩٢، ١٠٩، ١١٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٧١، ١٧٩، ١٨٣، ١٨٨، ٢١٥، ٢٣١، ٢٣٧، ٢٤٢
- مالك بن أوس النصري: ١٧١، ٢٠٤
- مالك بن قهطم (قحطم): ١٦٨
- مالك بن القشّب: ٢١٨
- المبرّد: ١٩١، ٢٠٦
- مجاهد: ٩٠
- مجمع بن جارية: ٢٢٠
- المحاملي: ١١٤، ١١٥
- محمد بن إبراهيم: ٥١
- محمد بن إسحاق: ١٦٩، ٢٣١
- محمد بن أسلم الطوسي: ١٣٤
- محمد بن إسماعيل الجعفي = البخاري
- محمد بن أبي بكر: ١٦٧
- محمد بن أبي سفيان: ١٧١
- محمد بن أبي شيبة: ٢٢١
- محمّد بن أبي صالح الزيات: ١٦٥
- محمد بن أبي عرعة: ١٩٧
- محمد بن بشار: ١٩٥
- محمد بن جحش: ٣٢

- الفوراني أبو القاسم: ٣٩

[ق]

- القاسم بن أبي شيبة: ٢٢١
 - القاسم بن محمد بن أبي بكر: ١٦٠، ١٨١
 - القاسم بن مخيمرة: ٦١
 - قبيصة بن ذؤيب: ١٨١
 - قتادة: ٤٩، ٧٠، ٩٠، ١٤١
 - قدامة بن عبد الله الكلابي: ١٧٠
 - قرّة بن إياس: ١٧٠
 - القطان = يحيى بن إسماعيل
 - قطبة بن مالك (عم زياد بن علاقة): ٢٢٧
 - قطن بن نسير: ١٩٧
 - قمير بنت عمرو: ١٩٤
 - قيس بن أبي حازم: ٧٠، ١٥٨، ١٥٩، ١٦١، ١٧٠
 - قيس بن عباد: ١٥٨، ٢٠٣
 - قبصر، هاشم أبو النضر: ١٨٩
- [ك]
- كرز: ١٩٣
 - كريمة بنت سيرين: ١٦٥
 - كعب الأحبار: ١٦٤
 - كعب بن عجرة: ١٨٤
 - كعب بن عمرو (جد طلحة): ١٦٨
 - كعب بن مالك: ١٨٥
 - كليب: ٦٢
 - كلدة بن حنبل: ١٧٤
 - كيلجة، محمد بن صالح: ١٩٠

- محمد بن الحسن (صاحب أبي حنيفة): ١١١
- محمد بن الحنفية: ٢١٩
- محمد بن خازم: ١٩٩
- محمد سلام البيكندي: ١٩٢
- محمد بن سلمة: ١٨٦
- محمد بن سنان العوفي: ٢٢٢
- محمد بن سيرين: ٥٣، ١٦٥
- محمد بن الصباح البزاز: ٢٠٤
- محمد بن صفوان: ١٦٩
- محمد بن الصلت التّوزي: ٢٠٥
- محمد بن صيفي: ٢٠٤
- محمد بن عبادة الواسطي: ٢٠٣
- محمد بن عبد الله بن الأنصاري
- أبو سلمة: ١٤٠، ٢١٠
- محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ البخاري: ٢١٠
- محمد بن عبد الله بن جحش: ١٨٦
- محمد بن عبد الله الحافظ = أبو الشيخ الأصبهاني
- محمد بن عبد الله بن عمرو: ١٦٤، ١٦٧، ١٦٨
- محمد بن عبد الله المخرمي: ٢١٤
- محمد بن عبد الله المخرمي: ٢١٤
- محمد بن عبد الرحمن الأنصاري = أبو الرجال
- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى: ٢٢٠
- محمد بن عبد الوهاب الجبائي: ١٩٢
- محمد بن عيسى الطباع: ٢٠٨
- محمد بن عيينة: ١٦٥
- محمد بن الفضل: ٢٤٥
- محمد بن كثير العبدي: ٦٣
- محمد بن مسلمة: ١٨٦
- محمد بن يزيد، أبو العباس = المبرّد
- محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم: ٢٠٨
- محمد بن يحيى بن حبان: ١٩٩
- محمود بن الربيع الخزرجي: ٧٦، ١٨٥
- مرّع، محمد بن إبراهيم: ١٨٩
- مرداس بن مالك: ٧٠، ١٧٠
- المزني: ٩١
- مستمر بن الرّيان: ١٧٤
- مسدّد: ١١٦، ٢١٦
- مُسرّهد: ٢١٦
- مسروق: ١٦١
- مُسعر: ١٦٤
- مسلم بن الحجاج: ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٤٥، ٥١، ٥٤، ٥٨، ٦٨، ٧٠، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٦، ١٨٩، ١٩٥، ٢١٥، ٢٣٢
- مسلم بن الخياط: ١٩٥
- مسلم بن الوليد المدني: ٢١٧
- المسور بن رفاعه: ١٧١
- المسور بن مخرمة: ١٨٧
- مسوّر بن عبد الملك: ١٩٤
- مسوّر بن يزيد: ١٩٤
- المسيّب بن حزن: ١٧٠
- مشكّدانة: ١٧٧
- مصرف بن عمرو: ١٦٨
- مطين أبو جعفر الحضرمي: ١٧٧

- معاوية بن أبي سفيان: ١٤٩، ١٨٧، ٢٤٥، ٢١٧
 - موسى بن علي، أبو عيسى الخُتلي: ٢١٣
- معاذ بن جبل: ١٨٦
 - معاذ بن عفراء: ٢١٨
 - معاذة العدوية: ١٧٤
 - معاوية بن حيدة (جد بهز): ٣٢، ١٧٠، ١٦٨
- [ن]
 - نافع: ٣٠، ٤٠، ٥٤، ٦٤، ١٣٢
 - نُبَيْشَةُ الخير الهذلي: ١٧٤
 - النسائي: ٣١، ٨٠، ١٤٦، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٨
 - النضر بن شميل: ١٤٣
 - نظام الملك: ١٣٧
 - النعمان بن أبي شبة الجندي: ١٥٢
 - النعمان بن مقرن: ١٦٢
 - النعمان بن بشير: ١٨٥
 - نوف البكالي: ١٧٥
- [هـ]
 - هارون الحمّال: ١٩٥
 - هُبيّب بن مغفل الغفاري: ١٧٥
 - الهرماس بن زياد: ١٥٨
 - هزيل بن شرحبيل: ١٦٥
 - هشام بن العاص: ١٦٥
 - هشام بن عروة: ١٣٢، ١٦٢
 - هشام بن عمار: ٢٠٩
 - هشيم بن بشير: ٤٩
 - هلال بن مرّة: ٢٢٨
 - همذان (بريد عمر): ١٧٥
 - هند (عمة جابر): ٢٢٧
- معاوية بن عبد الكريم الضال: ١٨٧
 - معاوية بن سبرة: ١٧٥
 - معاوية بن قرّة: ١٧٠
 - معبد بن الخصاصية: ٢١٩
 - معبد بن سيرين: ١٦٥
 - معقل بن سنان الأشجعي: ١٨٤
 - معقل بن مقرن: ١٦٥
 - معقل بن يسار: ١٨٦
 - معمر: ١٢٤
 - معن بن عيسى: ١٩٤
 - معوذ بن عفراء: ٢١٨
 - المغيرة بن شعبة: ١٨٦، ٢٤٥
 - المقداد بن الأسود: ٢٢١
 - مقسم (مولى ابن عباس): ٢٢٣
 - مكحول: ١٧٦، ٢٤٢
 - مكّي بن عبدان: ٢٤٥
 - مندل بن علي: ١٧٧
 - المنذر بن حرام (جد حسان): ٢٣١
 - منصور: ٦٣، ٩٣
 - منصور بن أبي المعالي: ١٨١
 - مهران = سفينة
 - موسى بن عقبة: ١٤٨، ١٦٧
 - موسى بن إسماعيل التبوذكي: ٢١١

[و]

- وائل بن قدامة: ٦٢
 - وائل بن حجر: ٦٢
 - وابصة بن معبد: ١٧٥
 - وائلة بن الأسقع: ١٥٠، ١٥١، ١٥٧
 - الواحدي: ٦٤
 - واسع بن حبان: ١٩٩
 - واصل الأحدب: ٦٣، ١٥٠
 - واصل (أبو الحسين بن دينار): ٢٢١
 - الواقي: ٢٢٦، ٢٤٤
 - وراد (مولى المغيرة): ٢٤٥
 - وكيع: ٦٧، ١٢٥، ١٢٩، ١٤٩
 - الوليد بن بكر الغُمري: ٩٢
 - الوليد بن مسلم البصري: ٢١٧
 - الوليد بن مسلم الدمشقي: ٢١٧
 - وهب بن ربيعة: ٢١٨
- [ي]
- يحيى بن إسماعيل القطان: ٧٩
 - يحيى بن أبي عمرو السيباني: ٢١٤
 - يحيى بن أبي كثير: ١٠٠
 - يحيى بن بشر الحريري: ٢٠٥
 - يحيى بن سعيد الأنصاري: ٩٠، ١٦٣
 - يحيى بن سعيد القطان: ٥١، ١٢٩، ٢٣٥
 - يحيى بن سيرين: ١٣٥
 - يحيى بن عقيل: ٢٠٤
 - يحيى بن واضح الأنصاري = أبو تميلة
 - يحيى بن يحيى التميمي: ٨٠، ٩١
 - يزيد بن هارون: ١١٥، ١٢٥
 - يزيد بن الأسود الجرشي: ٢١٧
 - يزيد بن الأسود الخزاعي: ٢١٧
 - يزيد بن أبي حبيب: ٢٤٢
 - يزيد بن ثابت: ١٦٥
 - يزيد بن جارية: ١٩٨
 - يسير بن عمرو: ١٩٧
 - يعقوب بن شيبة: ١٣٢
 - يعلى بن عبد الله: ٥٨
 - يعلى بن منية: ٢١٩
 - اليمان بن أخنس الجعفي: ٢٤١
 - يوسف بن يعقوب بن الماجشون: ٢٢٠

فهرس الكتب (الواردة في النص المحقق)

- | | |
|--|--|
| - صحيح مسلم: ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٥٤، ٥٨، ٧٠ | - الإكمال، لابن ماكولا: ١٣٠ |
| - الصحيحين: ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٤٩، ٥٠، ٥٨، ١٣٠، ١٣٤ | - تاريخ ابن أبي خيثمة: ٢٣٥ |
| - ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٤ | - تاريخ بخارى: ١٨٨ |
| - العلل، لأحمد: ١٣٠ | - تاريخ خليفة بن خياط: ١٨٨ |
| - العلل، للدارقطني: ١٣٠ | - التاريخ الكبير، للبخاري: ١٣٠، ٢١٧، ٢٣٥ |
| - غريب الحديث، للباجدائي: ٢٠٩ | - التفسير، للمصيصي: ١٨٩ |
| - غريب الحديث، للخطابي: ١٤٤ | - تفسير الواحدي: ٦٤ |
| - غريب الحديث، للقاسم بن سلام: ١٤٤ | - تمييز المزيد في متصل الأسانيد، للخطيب: ١٥٠ |
| - غريب الحديث، لمعمر بن المثنى: ١٤٤ | - جامع الترمذي: ٣٥، ١٣٠ |
| - غريب الحديث، للنضر بن شميل: ١٤٣ | - الجامع (الجمع) بين الصحيحين، للحميدي: ٣٢، ٣٤، ٤٦ |
| - الفاصل بين الراوي والواعي: ١٠٢ | - الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ١٣٠، ٢٣٥، ٢٣٦ |
| - المستدرک على الصحيحين: ٣١ | - الحاوي، للماوردي: ٨٤ |
| - المسند، لأحمد: ١٣٠ | - سنن أبي داود: ١٣٠ |
| - المسند، ليعقوب بن شيبه: ١٣٢ | - السنن الكبير، للبيهقي: ٣٣، ١٣٣ |
| - المصاييح، للبغوي: ٣٥ | - شرح السنّة، للبغوي: ٣٣ |
| - الموطأ: ٣٩، ١٣٠، ١٩٦ | - صحيح البخاري: ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٤٦، ٥٤، ٥٨، ٧٠، ١٥٣، ٢٣٦ |

فهرس الأمكنة (الواردة في النص المحقق)

- سمرقند: ٢٣٢	- آمل جيحون: ٢١٢
- شاطبة: ٢٣٤	- آمل طبرستان: ٢١٢
- الشام: ٥٦، ٧٧، ١٥٧، ٢١٧، ٢٤٢	- أحد: ١٥٦
- شعب الخوز: ٢٢٢	- أصفهان: ٢٣٤
- صنعاء دمشق: ١٨٣	- أفريقية: ١٥٨
- طبرستان: ٢١٢	- الأندلس: ٢٣٤
- العراق: ٢١٤	- باجداً: ٢٠٩
- العوكة: ٢٢٢	- البادية: ١٥٨
- فلسطين: ١٥٧	- بدر: ١٥٦، ٢٢٨
- القسطنطينية: ١٧٩	- برقة: ١٥٨
- الكعبة: ٢٣	- البصرة: ٥٦، ٧٧، ١٥٧، ١٨٢، ٢٠٧، ٢١١، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٤٣
- الكوفة: ٥٦، ٧٧، ٧٩، ١٥٧، ٢٤٣، ٢٢٢، ٢١١	- بغداد: ٢٠٩، ٢١٤، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٨
- المدينة: ٥٦، ٧٩، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٧٨، ٢١١، ٢٣١	- بيهق: ٢٣٤
- المزدلفة: ١٦٦	- الثغر: ٢١٥
- مصر: ١٧٩، ٢١٤، ٢٤٢، ٢٤٤	- الجزيرة: ١٥٨، ٢٤٢
- المغرب: ٢٣٤	- جيحون: ٢١٢
- مكة: ٥٦، ٧٩، ٩٨، ١٥٦، ١٥٧، ٢١١، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٤٢، ٢٤٤	- الحجاز: ٧٩
- الموقف (مجلة في مصر): ١٧٩	- الحدث: ٢١٥
- نيسابور: ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٥	- الحديبية: ١٥٦
- اليمامة: ١٥٨	- خراسان: ٢١١، ٢٤٣
- اليمن: ٢٤٢	- خرتنك: ٢٣٢
	- دمشق: ١٥٧، ٢١٧

ثبت المصادر والمراجع

- آداب الإمام الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أدب الإملاء والاستملاء، لعبد الكريم بن محمد السمعاني المروزي أبو سعد (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
- الإجازة للمعدوم والمجهول، للخطيب البغدادي، تحقيق: صبحي السامرائي، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث، سنة ١٣٨٩هـ.
- اختلاف الحديث، لمحمد بن إدريس أبي عبد الله الشافعي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- إرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبي يعلى، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس.
- الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم الكبير محمد بن محمد بن أحمد (ت ٣٧٨هـ)، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى.
- الأسامي والكنى، للإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه صالح، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، لابن عبد البر، تحقيق: د. عبد الله بن مرحول السوالمه، الطبعة الأولى، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع، الرياض، سنة ١٤٠٥هـ.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، دار الجليل، بيروت، ١٤١٢هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي.

- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، الطبعة الثالثة، تحقيق: د. عز الدين علي السيد.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، الطبعة الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي.
- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، للإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، السيد يوسف.
- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي الهمداني (ت ٥٨٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الطبعة الثانية، ١٣٥٩هـ.
- الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى، لعلي بن هبة الله بن أبي نصر بن مأكولا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ، الطبعة الأولى.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة، ١٣٧٩هـ/١٩٧٠م، الطبعة الأولى، تحقيق: السيد أحمد صقر.
- الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني المروزي (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن المعلي اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ليوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي (ت ٩٠٩هـ)، تحقيق: الدكتورة روية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، للحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونيسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.

- البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلّاد المعروف بالبرّار (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى (بدأت ١٩٨٨م وانتهت ٢٠٠٩م).
- البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقّن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبي الغيط وآخرين، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
- برنامج التجيبي، للقاسم بن يوسف بن محمد التجيبي (ت ٧٣٠هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨١م.
- برنامج الوادي آشي، لأبي عبد الله محمد بن جابر الوادي آشي الأندلسي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد محفوظ، دار المغرب الإسلامي، أثينا، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- بغية الطلب في تاريخ حلب، لكمال الدين ابن العديم عمر بن أحمد العقيلي (ت ٦٦٠هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، للحافظ ابن القطان الفاسي أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، دار طيبة، الرياض، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد.
- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ليحيى بن معين أبي زكريا، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبي عبد الله البخاري الجعفي، دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.

- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- تاريخ خليفة بن خياط، لخليفة بن خياط الليثي العصفري أبي عمر، دار القلم، مؤسسة الرسالة، دمشق، بيروت، ١٣٩٧هـ، الطبعة الثانية، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري.
- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري.
- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لمحمد بن عبد الله بن أحمد بن سليمان بن زبر الربيعي، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: د. عبد الله أحمد سليمان الحمد.
- التبصرة والتذكرة، للعراقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المكتبة العلمية، بيروت، تحقيق: علي محمد الجاوي، محمد علي النجار.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.
- تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد سالم هاشم.
- التقريب، للنووي، مع شرحه التدريب للسيوطي، تقدم.
- تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار الرشيد، سوريا، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عوامة.
- التقصي لحديث الموطأ وشيوخ مالك (التجريد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)، لابن عبد البر، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠هـ.
- تقييد العلم، للخطيب البغدادي، دار إحياء السنة النبوية، تحقيق: يوسف العش.
- تقييد المهمل وتمييز المشكل (شيوخ البخاري المهملون)، لأبي علي الحسين بن محمد أحمد الغساني الجبالي، تحقيق: الأستاذ محمد أبي الفضل، وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، لأبي بكر بن نقطة، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن الحسين العراقي، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.
- تكملة الإكمال، لمحمد بن عبد الغني البغدادي أبي بكر، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: د. عبد القيوم عبد ربّ النبي.
- تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٩٩٧م، الطبعة الأولى.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري.
- التمييز، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبي الحسين، مكتبة الكوثر، السعودية، ١٤١٠هـ، الطبعة الثالثة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لنور الدين علي بن محمد، ابن عراق الكناني (ت ٩٦٣هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دائرة المعارف النظامية، طبعة أولى، ١٣٢٦هـ، الهند.
- تهذيب الكمال، ليوسف بن الزكي عبد الرحمن أبي الحجاج المزي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
- تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

- تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام، لعلي بن هبة الله بن جعفر بن علي بن ماکولا أبي نصر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: سيد كسروي حسن.
- توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، تأليف الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر؛ المكتبة المكية، المكتبة البغدادية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكنائهم، لابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي.
- الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، دار الفكر، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، الطبعة الأولى، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.
- الجامع في الحديث، لأبي محمد عبد الله بن وهب المصري القرشي (ت ١٩٧هـ)، تحقيق: د. مصطفى حسن حسين، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- الجامع، لمعمر بن راشد: منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل، للترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد شاکر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي، تحقيق: فواز زمرلي، مؤسسة الريان، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادی أبي بكر، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ، تحقيق: أ. د. محمود الطحان.
- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، لأبي عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصرية.

- الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبي محمد الرازي التميمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٢٧١هـ/١٩٥٢م، الطبعة الأولى.
- جزء في علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المقرئ، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان - الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- الحاوي الكبير، لأبي الحسن علي بن محمد البصري البغدادي الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، دار الفكر، بيروت.
- الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ، لجمال الدين أبي الفرج بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ، الطبعة الرابعة.
- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الأحكام، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب الحديثة، القاهرة ١٣٨٥هـ، تحقيق: محمد سيد جاد الحق.
- ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني، الدار العلمية بالهند، ١٤٠٥هـ.
- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، لأبي الطيب المكي الحسن بن الفاسي (ت ٨٣٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- الرحلة في طلب الحديث، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.
- الرهن الصغير، للإمام الشافعي، مطبوع مع «الأم»، تصحيح محمد زهري النجار، شركة الطباعة الفنية، مصر، ١٣٨١هـ.
- الرواة من الإخوة والأخوات، للإمامين علي بن المديني وأبي داود السجستاني، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، بتحقيق: د. باسم فيصل الجوابرة.

- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لمحمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام، تصنيف جاسم الفهيد الدوسري، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- الروض الداني (المعجم الصغير)، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير.
- سؤالات أبي عبيد الآجري، لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد علي قاسم العمري.
- سؤالات مسعود السجزي للحاكم، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد، للخطيب البغدادي، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني.
- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني، دار الفكر، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- سنن الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن أبي محمد الدارمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي.
- السنن الكبرى، لأبي بكر البيهقي أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ.

- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبي عبد الله، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ، الطبعة التاسعة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد، ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- شرح التبصرة والتذكرة، للحافظ العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر الفحل، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- شرح السنّة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- شرف أصحاب الحديث، لأحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبي بكر، دار إحياء السنّة النبوية، أنقرة، تحقيق: د. محمد سعيد خطي أوغلي.
- صحيح ابن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، بترتيب: ابن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، المسمّى: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، الطبعة الثانية.
- صحيح ابن خزيمة، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة أبي بكر السلمي النيسابوري، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.
- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- صفة الصفوة، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢١هـ.
- الصلة، لابن بشكوال، مطابع سجل العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، سنة ١٣٦٦هـ.

- الضعفاء الصغير، لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
- الضعفاء والمتروكين، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
- طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث، لأحمد بن هارون البرديجي أبي بكر، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: عبده علي كوشك.
- طبقات الحنابلة، لمحمد بن أبي يعلى أبي الحسين، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي.
- طبقات الشافعية، لابن هداية الله، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧١م.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ، الطبعة الثانية، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو.
- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع أبي عبد الله البصري الزهري، دار صادر، بيروت.
- طرق حديث من كذب علي متعمداً، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: علي حسن عبد الحميد وهشام إسماعيل السقا، المكتب الإسلامي، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- العبر في خبر من غبر، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العروس المجلية في أسانيد الحديث المسلسل بالأولية، للحافظ صفى الدين محمد بن أحمد البخاري الأثري، تخريج العلامة محمد مرتضى الزبيدي، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، بتحقيق: الشيخ الفاضل محمد بن ناصر العجمي.
- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، لتقي الدين محمد بن أحمد الحسيني الفاسي المكي (ت ٨٣٢هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

- العلل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس النيمي، الرازي ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: د. سعد بن عبد الله الحميد، ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- العلل، لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي المدني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠م، الطبعة الثانية، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.
- العلل الصغير للترمذي (ملحق بآخر الجامع له، تقدم).
- العلل الكبير، للترمذي، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: خليل الميس.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لعلي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبي الحسن الدارقطني البغدادي، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي.
- العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل، رواية المروزي وغيره، تحقيق: صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- علوم الحديث، معرفة أنواع علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، تحقيق: نور الدين عتر.
- عمل اليوم والليلة، لأحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، لخلف بن عبد الملك بن بشكوال أبي القاسم، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، محمد كمال الدين عز الدين.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب الحنبلي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: طارق عوض الله، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.
- فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم الخضير، ود. محمد آل فهيد، دار المنهاج، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ.

- الفصل للوصل المدرج في النقل، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- فضائل الصحابة، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: د. وحي الله عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، مطبوع مع «المستصفى» بمطبعة بولاق، الطبعة الأولى، ١٣٢٢هـ.
- قرة العينين برفع اليدين في الصلاة، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: أحمد الشريف، دار الأرقم، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لمحمد بن أحمد أبي عبد الله الذهبي الدمشقي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، جدة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عوامة.
- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، طبعة المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة مصطفى محمد، ١٣٥٥هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- الكشف والبيان، للثعلبي، تحقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٢م.
- الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد الحافظ التيجاني، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، ومكتبة المشنى ببغداد، الطبعة الثانية.
- الكنى والأسماء، لأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أبي قتيبة نظر الفريابي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- الكنى والأسماء، لمسلم بن حجاج بن مسلم القشيري أبي الحسين، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشيري.

- الكواكب النيرات، لمحمد بن أحمد بن يوسف أبي البركات الذهبي الشافعي، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠١هـ، الكتاب الخامس عشر لمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي.
- لحظ الألفاظ بذيل طبقات الحفاظ، لمحمد بن محمد أبي الفضل تقي الدين ابن فهد المكي (ت ٨٧١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد السباني الجزري، دار صادر، بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
- لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، الطبعة الثالثة، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند.
- المؤلف والمختلف، لعبد الغني بن سعيد، الطبعة الأولى، الهند ١٣٢٧هـ.
- المؤلف والمختلف، للدراقطني، تحقيق: د. موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس، لمحمد بن مخلد المروزي، مؤسسة الريان، بيروت، ١٤١٦هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: عواد الخلف.
- المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد صادق آيدن، دار القادري، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- السنن (المجتبى)، لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، الطبعة الثانية، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، للإمام محمد بن حبان ابن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
- محاسن الاصطلاح، للبلقيني (مع كتاب ابن الصلاح)، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف، مصر، ١٩٨٩م.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ، الطبعة الثالثة، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب.

- المختلطين، للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل ابن الأمير سيف الدين كيكليدي بن عبد الله العلائي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد.
- المخزون في علم الحديث، للحافظ العلامة أبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي، الدار العلمية، دلهي - الهند، ١٤٠٨هـ الطبعة الأولى، تحقيق: محمد إقبال محمد إسحاق السلفي.
- المدخل إلى السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبي بكر، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ١٤٠٤، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي.
- المدخل إلى كتاب الإكليل، لمحمد بن عبد الله بن حمدويه أبي عبد الله الحاكم، دار الدعوة، الإسكندرية، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان الياضي (ت ٧٦٨هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- مسائل الإمام أحمد، رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، الطبعة الأولى، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- المستصفى في علم الأصول، لمحمد بن محمد الغزالي أبي حامد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي.
- مستفاد الرحلة والاغتراب، للقاسم بن يوسف التجيبي السبتي (ت ٧٣٠هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، الطبعة الأولى ١٩٧٥م.
- مسند أبي داود، سليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

- مسند البزار = البحر الزخار.
- مسند الحميدي، لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، القاهرة.
- مسند الدارمي = سنن الدارمي.
- مسند السراج، لمحمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج الثقفي النيسابوري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد - باكستان، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، الطبعة الأولى، تحقيق: إرشاد الحق الأثري.
- مسند الشافعي، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطلبي القرشي (ت ٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، المكتبة العتيقة ودار التراث.
- مشتهر أسامي المحدثين = المعجم في مشتهر أسامي المحدثين.
- المشتهر في الرجال، للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٢م.
- المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣هـ، الطبعة الثانية، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- معالم السنن، للخطابي، تحقيق: أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي، مطبعة السُّنة المحمدية، ١٣٦٧هـ.
- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، دار الحرمين، القاهرة، تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.
- معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي أبي عبد الله، دار الفكر، بيروت.
- معجم الشيوخ الكبير، للذهبي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ١٤٠٨هـ.
- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، مكتبة الزهراء، الموصل، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م، الطبعة الثانية، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

- المعجم المختص بالمحدثين، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- المعجم في مشتهه أسامي المحدثين، لعبيد الله بن عبد الله بن أحمد الهروي أبي الفضل، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١١هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: نظر محمد الفاريابي.
- معرفة أسامي أرواف النبي ﷺ، ليحيى بن عبد الوهاب بن منده أبي زكريا، المدينة للتوزيع، بيروت، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: يحيى مختار غزاوي.
- معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، ودار قتيبة، دمشق، وغيرهما، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: عادل العزاوي، دار الوطن، ١٩٩٨م.
- معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، الطبعة الثانية، تحقيق: السيد معظم حسين.
- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: د. أكرم العمري، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
- المغازي، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن واقد الواقدي (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: مارسدن جوتس، دار الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.
- المقتنى في سرد الكنى، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد صالح المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- المقدمة ذات النقاب في الألقاب، للذهبي، تحقيق: عواد الخلف، مطبوع مع أسماء من عاش للذهبي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.
- المقنع في علوم الحديث، لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، دار فواز للنشر، السعودية، ١٤١٣هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع.

- ملء العيبة بما جُمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة، لمحمد بن عمر بن محمد، أبي عبد الله، محب الدين ابن رُشيد الفهري السبتي (ت ٧٢١هـ)، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨ م.
- مناقب الإمام الشافعي، للبيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الأولى، دار النصر للطباعة، ١٣١٩هـ.
- المنتخب في علوم الحديث، لابن التركماني (ت ٧٥٠هـ)، تحقيق: عواد الخلف، دار البشائر الإسلامية، بيروت ٢٠٠٨ م.
- المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، لتقي الدين أبي إسحاق إبراهيم ابن محمد الصيرفيني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٤هـ، تحقيق: خالد حيدر.
- المنفردات والوحدان، لمسلم بن الحجاج بن مسلم أبي الحسين النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨ م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ليوسف بن تغري بردي الحنفي (ت ٨٧٤هـ)، تحقيق: د. محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الموضوعات، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، نشر محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦ - ١٣٨٨هـ.
- موطأ الإمام مالك، لمالك بن أنس أبي عبد الله الأصبحي، دار إحياء التراث العربي، مصر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ.
- ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

- نزهة الألباب في الألقاب، لابن حجر العسقلاني، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد العزيز محمد ابن صالح السديري.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر العسقلاني، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح، لأبي عبد الله بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت ١٣٩٩هـ.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي (ت ١٠٣٦هـ)، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس - ليبيا، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى.
- الوجيز في ذكر المجاز والمجيز، لأبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السلفي الأصبهاني (ت ٥٧٦هـ)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلّكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- الوفيات، لمحمد بن رافع السلامي أبي المعالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: صالح مهدي عباس، د. بشار عواد معروف.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الافتتاحية	٥
ترجمة موجزة لرضي الدين الطبري	٩
اسمه وكنيته ونسبه	٩
مولده ونشأته وأسرته	٩
شيوخه	١٠
تلاميذه	١١
من ثناء العلماء عليه	١٣
من مؤلفاته	١٣
شعره	١٥
وفاته	١٦
وصف الكتاب وأهميته	١٧
اسم الكتاب	١٧
محتوى الكتاب	١٨
أهمية الكتاب	١٨
وصف النسخة الخطية	١٩
توثيقه نسبة الكتاب إلى مؤلفه	٢٠
المنهج في التحقيق	٢١
صور من النسخة الخطية	٢٢

النص المحقق

٢٧ مقدمة المؤلف
٢٩ الباب الأول: في معرفة الصحيح من الحديث والحسن والضعيف
٢٩ النوع الأول: الصحيح
٢٩ درجات الصحيح
٢٩ طرق معرفة الصحيح والحسن
٣٠ أول من صنف بالصحيح
٣٢ الصحيح على مراتب
٣٣ فائدة حول الكتب المخرجة على الصحيحين
٣٤ النوع الثاني: الحسن
٣٥ أقسام الحسن
٣٦ النوع الثالث: الضعيف
٣٦ أقسام الضعيف
 الباب الثاني: في معرفة المسند، والمرفوع، والموقوف، والمتصل،
٣٨ والمقطوع
٣٨ النوع الأول: المسند
٣٩ النوع الثاني: المرفوع
٣٩ النوع الثالث: الموقوف
٣٩ النوع الرابع: المتصل (الموصول)
٤٠ النوع الخامس: المقطوع
٤٠ فوائد
 الباب الثالث: في معرفة المرسل والمنقطع والمعضل والتدليس والشاذ
٤٢ والمنكر
٤٢ النوع الأول: المرسل

الموضوع	الصفحة
النوع الثاني: المنقطع	٤٣
النوع الثالث: المعضل	٤٤
فوائد:	٤٤
١ - حول الإسناد المعنعن	٤٤
٢ - حول قول الراوي: «أن فلاناً قال كذا»	٤٥
٣ - حول التعليق لصاحب «الجمع بين الصحيحين»	٤٦
٤ - إذا روي الحديث متصلاً ومرسلاً	٤٧
النوع الرابع: التدليس	٤٨
١ - تدليس الإسناد	٤٨
٢ - تدليس الشيوخ	٤٩
النوع الخامس: الشاذ	٥٠
النوع السادس: المنكر	٥٢
الباب الرابع: في الاعتبار، والمتابعة، والشاهد، وزيادة الثقة، والأفراد ...	٥٣
النوع الأول: في الاعتبار، والمتابعة، والشاهد	٥٣
النوع الثاني: زيادة الثقة	٥٤
النوع الثالث: الأفراد	٥٦
الباب الخامس: في المعلل، والمضطرب، والمدرج، والموضوع، والمقلوب	٥٧
النوع الأول: المعلل	٥٧
النوع الثاني: المضطرب	٥٨
النوع الثالث: المدرج	٦٠
النوع الرابع: الموضوع	٦٣
النوع الخامس: المقلوب	٦٤
فوائد: حول الحديث الضعيف	٦٥

٦٧	الباب السادس: فيمن تقبل روايته ومن تُردّ، وما يتعلّق بذلك
٦٧	القسم الأول: مَنْ تُقْبَل روايته
٦٩	القسم الثاني: مَنْ تُردّ روايته
٧٤	القسم الثالث: في الألفاظ المستعملة في التعديل والجرح
٧٤	المسألة الأولى: في التعديل
٧٤	المسألة الثانية: في الجرح
٧٦	الباب السابع: في أقسام طرق نقل الحديث وتحملته
٧٧	القسم الأول: السماع من لفظ الشيخ
٧٨	القسم الثاني: القراءة على الشيخ
٨٠	فوائد
٨٣	القسم الثالث: الإجازة
٨٣	١ - الإجازة لمعين في معين
٨٥	٢ - الإجازة لمعين في غير معين
٨٥	٣ - الإجازة بوصف العموم
٨٦	٤ - الإجازة للمجهول وبالمجهول
٨٧	٥ - الإجازة للمعدوم
	٦ - الإجازة بما لم يسمعه المجيز ليرويه المجاز له بعد سماع
٨٨	المجيز
٨٨	٧ - إجازة المجاز
٨٩	فائدة:
٩٠	القسم الرابع: المناولة
٩٠	الأولى: المناولة المقرونة بالإجازة
٩١	الثانية: المناولة المجردة
٩٣	القسم الخامس: المكاتبه

٩٤	القسم السادس: إعلام الراوي للطالب بأنَّ هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه من فلان، ولا يقول له: اروه عني
٩٤	القسم السابع: الوصية بالكتب
٩٤	القسم الثامن: الوجادة
٩٦	الباب الثامن: في كتابة الحديث وضبطه
١٠١	فوائد
١٠١	١ - الأحسن في كيفية تخريج الساقط (اللحق)
١٠٣	٢ - حول التصحيح والتضييب
١٠٤	٣ - الضرب على الخطأ أولى من البشُر
١٠٦	٤ - الرمز في حدثنا وأخبرنا
١٠٦	٥ - فيما يكتسب بعد البسملة
١٠٩	الباب التاسع: في صفة رواية الحديث وشرط أدائه
١١٠	فروع
١١٠	١ - إذا سمع كتاباً ثم أراد روايته من نسخة طمس فيها سماعه
١١١	٢ - إذا وجد الراوي في كتابه خلاف ما يحفظه
١١١	٣ - إذا أراد رواية الحديث بالمعنى
١١٢	٤ - في اختصار الحديث الواحد، ورواية بعضه دون بعض
١١٢	٥ - ينبغي لطالب الحديث أن يتعلم فن النحو واللغة ما يتخلص به من اللحن والتحريف
١١٣	٦ - إذا وقع في روايته لحن أو تحريف
١١٦	٧ - إذا كان عند الراوي حديث اثنين أو أكثر وبين روايتهما تفاوت في اللفظ دون المعنى، فله أن يجمع بينهما في الإسناد ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما ويقول
١١٧	٨ - حول الزيادة في نسب من فوق شيخه

- ٩ - حول حذف «قال» خطأً والنطق بها ١١٧
- ١٠ - موقع ذكر الإسناد في الأجزاء المشتملة على أحاديث بإسناد واحد ١١٨
- ١١ - متى يقدم المتن على الإسناد ١١٨
- ١٢ - رواية الحديث بإسناد ثم بإسناد، والقول في آخره: «مثله» .. ١١٩
- ١٣ - في قول: «وذكر الحديث» ١٢٠
- ١٤ - إذا كان في سماعه وهن ١٢٠
- ١٥ - في قول: «عن النبي ﷺ»، أو: «عن رسول الله ﷺ» ١٢٠
- ١٦ - لا يحسن إسقاط المجروح من السند ١٢١
- ١٧ - لم يجز رواية التخليط عن واحد دون الآخر ١٢١
- الباب العاشر: في آداب المحدث وطالب الحديث ١٢٢
- الفصل الأول: آداب المحدث ١٢٢
- الفصل الثاني: آداب طالب الحديث ١٢٧
- طرق تصنيف الحديث عند العلماء ١٣١
- الباب الحادي عشر: في الإسناد العالي والمسلسل ١٣٣
- الفصل الأول: الإسناد العالي ١٣٣
- أقسام العلو في الرواية ١٣٣
- ١ - القرب من رسول الله ﷺ بإسناد غير ضعيف ١٣٣
- ٢ - القرب من إمام من أئمة الحديث ١٣٤
- ٣ - العلو بالنسبة إلى رواية الصحيحين ١٣٤
- ٤ - العلو المستفاد من تقدم وفاة الراوي ١٣٥
- ٥ - العلو المستفاد من تقدم السماع ١٣٦
- الفصل الثاني: المسلسل ١٣٧

الموضوع	الصفحة
الباب الثاني عشر: في المشهور من الحديث والغريب والعزيز	١٣٩
الفصل الأول: المشهور	١٣٩
الفصل الثاني: الغريب والعزيز	١٤١
الباب الثالث عشر: في غريب الحديث، ومختلفه، وناسخه ومنسوخه	١٤٣
الفصل الأول: الغريب	١٤٣
الفصل الثاني: مختلف الغريب	١٤٤
الفصل الثالث: الناسخ والمنسوخ	١٤٥
الباب الرابع عشر: في التصحيح والمزيد في الإسناد، والمراسيل	
الخفيفة	١٤٨
النوع الأول: التصحيح	١٤٨
النوع الثاني: المزيد في الإسناد	١٥٠
النوع الثالث: المراسيل الخفية	١٥١
الباب الخامس عشر: في معرفة الصحابة والتابعين	١٥٣
القسم الأول: الصحابة	١٥٣
فوائد	١٥٣
١ - حول عدالة الصحابة	١٥٤
٢ - حول أكثر الصحابة حديثاً عن رسول الله ﷺ	١٥٤
٣ - حول عدد أصحاب النبي الله ﷺ	١٥٥
٤ - حول أفضل الصحابة	١٥٦
٥ - حول آخر الصحابة موتاً ﷺ	١٥٧
القسم الثاني: التابعون	١٥٨
فوائد	١٥٩
١ - المخضرمون من التابعين	١٥٩
٢ - الفقهاء السبعة	١٦٠

الموضوع	الصفحة
٣ - أفضل التابعين	١٦١
٤ - من يعد من التابعين لا من الصحابة	١٦١
الباب السادس عشر: يشتمل على أنواع من هذا العلم	١٦٣
النوع الأول: رواية الأكابر عن الأصاغر	١٦٣
النوع الثاني: رواية القرين عن القرين	١٦٤
النوع الثالث: الإخوة والأخوات من الصحابة وغيرهم	١٦٥
النوع الرابع: رواية الآباء عن الأبناء	١٦٦
النوع الخامس: رواية الأبناء عن الآباء	١٦٧
النوع السادس: من اشترك في الرواية عنه اثنان وبين موتهما مدة طويلة	١٦٩
النوع السابع: من لم يَرَوْ عنه إلا واحد من الصحابة فمن بعدهم	١٦٩
النوع الثامن: معرفة من ذكر بنعوت مختلفة	١٧١
النوع التاسع: معرفة المفردات من أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء وكناهم وألقابهم	١٧٢
النوع العاشر: معرفة الأسماء والكنى، وأصحابها	١٧٧
١ - الذين سمّوا بالكنى، لا أسماء لهم غيرها	١٧٧
٢ - من له اسم غير كنيته	١٧٨
٣ - الذين عُرفوا بكناهم ولم يعرف أن لهم أسماء غيرها أم لا	١٧٨
٤ - الذين لقبوا بالكنى ولهم غيرها كنى وأسماء	١٧٩
٥ - من له كنيتان أو أكثر	١٨٠
٦ - من اختلف في كنيته، واسمه معروف	١٨١
٧ - من عرفت كنيته، واختلف في اسمه	١٨٢
٨ - من اختلف في كنيته واسمه معاً	١٨٣
٩ - من عرف اسمه وكنيته جميعاً واشتهر	١٨٣

الموضوع	الصفحة
١٠ - من اشتهر بكنيته، واسمُه غير مجهول عند أهل الحديث	١٨٣
النوع الحادي عشر: معرفة من يكنى بأبي محمد، وأبي عبد الله،	
وأبي عبد الرحمن من الصحابة <small>رضي الله عنهم</small>	١٨٤
النوع الثاني عشر: في الألقاب	١٨٧
الباب السابع عشر: في المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق من	
الأسماء والأنساب وما يتركب منهما	١٩٢
النوع الأول: المؤتلف والمختلف	١٩٢
القسم الأول: العام	١٩٢
القسم الثاني: الخاص	١٩٥
النوع الثاني: المتفق والمفترق	٢٠٦
القسم الأول: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم	٢٠٦
القسم الثاني: المتفق في الاسم واسم الأب والجد	٢٠٨
القسم الثالث: المتفق في الكنية والنسبة معاً والمتفق في الكنية	
واسم الأب	٢٠٩
القسم الرابع: المتفق في الاسم واسم الأب والنسبة	٢١٠
القسم الخامس: المتفق في الاسم خاصة والكنية خاصة	٢١٠
القسم السادس: المتفق في النسبة فقط	٢١٢
النوع الثالث: المتركب من النوعين قبله	٢١٣
الباب الثامن عشر:	٢١٧
النوع الأول: معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب	
والمتمايزين بالتقديم والتأخير	٢١٧
النوع الثاني: معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم	٢١٨
القسم الأول: من نسب إلى أمه	٢١٨
القسم الثاني: من نسب إلى جدته	٢١٩

الموضوع	الصفحة
القسم الثالث: من نسب إلى جده	٢١٩
القسم الرابع: من نسب إلى رجل بسبب	٢٢١
النوع الثالث: معرفة النسب التباطئها على خلاف ظاهرها	٢٢١
الباب التاسع عشر: معرفة من أبهم في الحديث	٢٢٤
الباب العشرون: معرفة وفاة الصحابة وغيرهم	٢٢٩
الباب الحادي والعشرون: في معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث	٢٣٥
ومن خلط من الثقات	٢٣٥
الفصل الأول: في الثقات والضعفاء	٢٣٥
الفصل الثاني: من خلط في آخر عمره	٢٣٦
الباب الثاني والعشرون: في معرفة طبقات الرواة والعلماء ومعرفة	٢٤٠
الموالي منهم	٢٤٠
القسم الأول: في الطبقات	٢٤٠
القسم الثاني: في معرفة الموالى	٢٤٠
الباب الثالث والعشرون: في معرفة أوطان الرواة بلدانهم	٢٤٤
* الفهارس العامة	٢٤٧
١ - فهرس الأحاديث والآثار	٢٤٩
٢ - فهرس الأعلام	٢٥٢
٣ - فهرس الكتب	٢٧٠
٤ - فهرس الأماكن	٢٧١
٥ - ثبت المصادر والمراجع	٢٧٣
٦ - فهرس الموضوعات	٢٩١

al-Mulakhkhas fī Ma‘rifati ‘Ilm al- Ḥadīth

lil-’Imām al-Muḥaddith Raḍī al-Dīn ‘aby ‘Ishāq ‘Ibrāhīm ibn
Muḥammad ibn ‘Ibrāhīm al-Ṭṭabarī al-Makkī

(636 A.H. - 722 A.H.)

Edited by

Dr. Awad Alkhalaf

Associate Professor of Hadith & Its Sciences ,

Head, Department of Foundations of Religion,

University of Sharjah

All rights reserved

First Edition

2012

ISBN 978-9948-16-725-9



Alunwan Printing, Publishing and Distribution L.L.C.

Beirut - Lebanon p.o.box : 14/6719

Tel : 00961-71 24 24 27

Email: *info@alunwan.net*

Web site: *www.alunwan.net*

